

شرح أملي

على الفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الثاني

جامعة الكويت - ١٩٩٣





شرح المُكْوَرِي على ألفية ابن مالك

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المُكْوَرِي ت ٨٠٧ هـ

أجزاء الثاني

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي
مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

(عطف البيان)

(ش) إنما سُمِّيَ^(١) عطف البيان، لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

(ص) الْعَطْفُ إِذَا دُوِّيَ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ * ...

(ش) قسم العطف إلى «ذي بيانٍ وذي نسق»، «فَالْعَطْفُ مَبْتَدَأٌ» و«ذُو بَيَانٍ» خبره، و«نَسَقٌ»^(٢) معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو^(٣) ذو نسق.

ثم يبيِّن: أَنَّ مراده في هذا الباب عطف البيان وعرفه^(٤) بقوله:

(ص) ... * وَالْفَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ

(ش) أي^(٥) الفرض في هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله^(٦) :

(ص) فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ / * حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ^(٧) مُنْكَشِفَةٌ

(ش) ف «تابع» جنس شمل^(٨) جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق، و«حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ»^(٩) مُنْكَشِفَةٌ مخرج

(١) في ز «يسمى».

(٢) في هـ، زد ظلك «أو نسق».

(٣) «أو» ساقطة من ز، ت.

(٤) «وعرفه» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) في ش «أي أن» وعبارتها أوضح.

(٦) في ز «فقال».

(٧) في ت «بها» ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٨) في ش، هـ، ظ، ك، ت «يشمل».

(٩) في ت «بها».

للنعت فإن النعت يوضح متبوعه «يوسيه أو وشم ما به اختلف» كما تقدم^(١)، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ»، وقال في النعت: يوسيه إلى آخره. «وَدُوَّ الْبَيَانِ «مبتدأ» و«تابع» خبره، «ويشبهه الصِّفَةُ» نعت لتابع لا خبر بعد خبر؛ لأنه قيد في التابع، و«حَقِيقَةُ الْقَصْدِ» إلى آخره جملة اسميه في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(ص) فَأَوْلِيَّتُهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ الثَّمْتُ وَلِي

(ش) يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه^(٢) في أربعة من عشرة كالنعت. واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتكثير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة بخلاف نبتة عليه بقوله:

(ص) فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكْرِرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

(ش) مذهب «الكوفيين» وبعض «البصريين» جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم^(٣) ولذلك قال: «فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكْرِرَيْنِ»، وفهم من

قوله: «قَدْ» أن ذلك قليل بالنسبة إلى / تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل^(٤): (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا)^(٥) (٦)

^(١) أي في باب النعت.

^(٢) في الأصل، ك «مسوخه». تحريف.

^(٣) أجاز الكوفيون، والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور جواز تنكيرهما وإلى ذلك ذهب ابن مالك. وحجتهم في ذلك أن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به. نحو قولك: ليست ثوباً بجبة، وكقوله تعالى في سورة النور. آية: ٣٥.

(ثَوَقْدٌ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)

ذ «زيتونة» عطف بيان ل «شجرة»

ومنه جمهور البصريين كون عطف البيان نكرة تابعة لنكرة، انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣: ١١٩٠،

وشرح التصريح ٢: ١٣١.

وشرح الأشموني ٣: ٨٦.

^(٤) في ش «تعالى».

^(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

^(٦) سورة النبأ. آية: ٣١، ٣٢.

و «ما» في قوله: «مَا مِنْ وَفَاقٍ» مفعول ثانٍ «لأَوْلَيْتُهُ» وهي موصولة «والتَّعْتُ» مبتدأ وخبره «وَلَيْتَ»، والجملة صلة «ما» «وَمِنْ وَفَاقٍ» متعلق بِوَلَيْتَ، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: وَلَيْتُهُ، والضمير المستتر في «وَلَيْتَ» عائد على النعت، «وَمِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلُ» متعلق بِأَوْلَيْتُهُ والتقدير: فَأَوْلَيْتُهُ مِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلِ الذي النعت وليه من وفاق الأول^(١). ثم قال:

(ص) وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ بُرَى * ...

(ش) يعني أن عطف البيان يصلح أن يجعل بدلًا وذلك مطرد، إلا في موضعين نُبِّه على الأول منهما بقوله:

(ص) ... * فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا عَلَامَ يَغْمُرَا

(ش) يعني أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان،^(٢) «فَيَا عَلَامَ» منادى مبني على الضم، «وَيَغْمُرَا»^(٣) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلًا. لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلًا^(٤)، ونُبِّه على الثاني بقوله:

(ص) وَنَحْوِ بَشِيرٍ تَابِعِ الْبُكْرِيِّ * ...

(ش) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٥٠ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبُكْرِيِّ بَشِيرٍ * عَلَيَّ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُرْعَا^(٥)

(١) في ت زيادة «الأول» يعني أن عطف البيان من وفاق الأول.

(٢) في ظ «البيان».

(٣) في الأصل، ش، ك «ويعمر» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ط، ت والألفية.

(٤) «بدلاً» ساقطة من ت.

(٥) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدي.

انظر الكتاب ١: ١٨٢، وشرح المفصل ٣: ٧٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١١٩٦، وشرح ابن الناظم

٥١٨ وشرح الشواهد للمعني ٣: ٨٧ وشرح التصريح ٢: ١٣٣

التارك: اسم فاعل من ترك، ويعني به الخلى.

البكري: منسوب إلى بكر بن وائل.

«بِشْر» عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل «التَّارِك» هو^(١) مضاف إلى «البَكْرِيِّ» فلو كرر العامل مع «بِشْر» [لما كان بشر نعتاً «لِلْبَكْرِيِّ»]^(٢)، ولأدنى^(٣) إلى إضافة / ما فيه $\frac{١٧١}{١}$ «أل» إلى المجرد منها وهو ممتنع^(٤) وعلى ذلك^(٥) نبه بقوله:

(ص) ... * وَكَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

(ش) «وَصَالِحًا» مفعول ثان «لِيُزَى»، وفي «يُزَى» ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، «وَلِيَتَدَلِّيَةً» متعلق بـ «صَالِحًا»^(٦)، «وَفِي غَيْرِ» متعلق بـ «بِشْر»، «وَتَحْوِ بِشْرًا» معطوف على «تَحْوِ الْأُول»، «وَتَابِعِ» منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حينئذٍ بالإضافة^(٧) المحضة وهو أظهر، «وَأَنْ يُبَدَلَ» اسم كَيْسَ، والباء زائدة في خبرها.

(١) في هـ، ز، ظ، ت «وهو» وهي أدق.

(٢) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصل ولا بقية النسخ وهو تكملة من المطبوع

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «لأدنى».

(٤) قال المرادي في شرحه ١٨٨:٣ «لا يضاف ما فيه أل إلى عار منها، ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في

«بِشْر» إلا النصب، ولا يجهز جره لا على البدل ولا على عطف البيان. وأجاز الفراء في «بِشْر» أن يكون

بدلاً، لأن مذهب جواز إضافة ما فيه أل إلى جميع المعارف»

(٥) في ش «وهو المنبه عليه».

(٦) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بصالح» وما أثبت أدق كما في هـ، «والألفية».

(٧) في ظ «الإضافة».

(عطف النسق)

(ش) النسق في اللغة قال «الريدي»: والنسق العطف على الأول^(١) قوله:

(ص) تَالِي بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ * ...

(ش) «فتالي» جنس، وقوله: «بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ» مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع^(٢)، ثم مثل^(٣) بقوله:

(ص) ... * كَأَخْضَصُ يُوَدُّ وَكُنَائِي مَنْ صَدَّقِ

(ش) «فتالي» خبر مقدم «وَعَطْفُ النَّسْقِ» مبتدأ، «وبِحَرْفٍ» متعلق ب«تالي»
«وَمُتَّبِعٍ» نعت لحرف، «وَمَنْ صَدَّقِ» مفعول باخصص. ثم شرع في حروف
العطف فقال:

(ص): فَأَلْعَطْفُ مُطْلَقًا يَوَاوِي ثُمَّ فَا * حَتَّى أَمْ أَوْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها
مع قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله: مُطْلَقًا «أما»: «الواو» ثم الفاء
وحَتَّى» فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما «أَمْ» «وَأَوْ» فذكرهما^(٤)

^(١) انظر تاج العروس ٧: ٧٦

^(٢) إن قلت لم كانت التوابع بعضها تبع بلا واسطة وبعضها لا بد فيه من الواسطة.

أرد على هذا يقول ابن الناظم «التابع إما كامل الإتصال بمتبوعه، فينزل منه منزلة جزؤه فلا يحتاج إلى رابط وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وأما كامل الإنقطاع عنه فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله فلا يحتاج إلى رابط وهو البدل، وأما متوسط بين كمال الإتصال، وكمال الإنقطاع فيحتاج إلى الرابط وهو عطف النسق.

شرح ابن الناظم ٩: ٥٠١.

^(٣) في ظ «ومثل».

^(٤) في الأصل «فذكرها». تحريف.

أكثر النحويين فيما / يشرك في اللفظ لا في المعنى^(١) وجعلهما الناظم^(٢) مما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مُشْتَوٍ في المعنى الذي سيقنا له من شك وغيره.

«فَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «يَوَاوِي» وما بعده، «وَمُطْلَقًا» حال من العطف «وَأَنْتُمْ» وما بعدها معطوف على «يَوَاوِي»^(٣) بإسقاط العاطف والتقدير: يَوَاوِي وَأَنْتُمْ وَفَاءٌ وَحَتَّى وَأَوْ وَأَمْ.

ثم مثل بقوله:

(ص) ... * ... كَلِمِكَ صِدْقٌ وَوَفَاً

ثم قال:

(ص) وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسِبْتُ بَلًّا وَلَا * ... لَكِنْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول مَا قَامَ زَيْدٌ بَلِّ عَمْرُو، فالقائم عمرو لا^(٤) زيد، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، فالقائم زيد دون عمرو، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو.

وقد مثل منها «بلكن» فقال:

(ص) ... * ... كَلِمٌ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَاً

(١) ٣٢ «المعنى» ساقطة من ت.

(٢) ٣٣ قال الناظم في شرح الكافية ٣: ١٢٠٣ «أَمْ» و«أَوْ» فحجرت العادة في كلام أكثر المُصَنِّفِينَ أَنْ يَجْعَلُوهُمَا يَمًّا يَجْمَعُ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى وَإِنَّمَا هُمَا مِمَّا يَجْمَعُ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَإِنَّ الْقَائِلَ [أَزِيدُ جِئْتُكَ أَمْ عَمْرُو] حَالِمٌ بِأَنَّ أَحَدَ الْمَذْكُورِينَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ غَيْرِ عَالِمٍ بِتَعْيِينِهِ. فَمَا بَعْدَ «أَمْ» مُشَارِكٌ لِمَا قَبْلَهَا فِي مَعْنَاهُ وَإِعْرَابِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، ش، هـ، ز، ك، ت «واو».

والمبث أدق كما في ظ، والألفية.

(٤) فِي ش «فالقائم زيد لا عمرو».

وَفِي ت «فالقائم عمرو لا» ويزيد ساقطة.

(ش) «والطَّلَاء»: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أنَّ حروف العطف تسعة وهي على قسمين:

- قسم يشرك^(١) في اللفظ والمعنى وهي ستة.

- وقسم يشرك^(١) في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة.

«وبَلٌّ» فاعل بَأْتَبَعَتْ، و«لَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، «وَحَشْبٌ» اسم فعل بمعنى قط، «وَلَا وَكَيْنٌ» معطوفان على «بَلٌّ». ثم شرع في معاني^(٢) حروف العطف وبدأ^(٣) بالواو فقال:

(ص) فَاغْطِفْ بِرَاوٍ سَابِقًا أَوْ لِاحِقًا^(٤) * فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

(ش) يعني أنَّ «الواو» للجمع المطلق فلا يدل^(٥) على / ترتيب^(٦)، بل يعطف $\frac{١٧٢}{٣}$ بها لاحق نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ، وسابق نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ.

وَمُصَاحِبٍ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ. فلو قلت: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، لاحتل المعاني الثلاثة المذكورة، «وَلَا حِقًّا»^(٧) مفعول باعطف، «وَسَابِقًا أَوْ

(١) في ز «يشترك».

حروف العطف الستة المتفق عليها الواو، والفاء، وثم، وأو، وبِل ولا. والثلاثة الباقية المختلف فيها حتى، وأم، ولكن.

(٢) في هـ، ت «معنى».

(٣) في هـ، ز «ويبدأ منها».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «لاحقاً أو سابقاً» تقديم وتأخير.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «للدل» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) ذهب البصريون أن «الواو» لمطلق الجمع، وذهب الكوفيون إلى أنها للترتيب، ووافقهم ابن هشام الأنصاري حيث قال:

وقول بعضهم إنَّ معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا يقيد، وقول السيرافي إنَّ النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بولادتها إياه قطرب والرعي والفراء وثلعب وهشام.

المغنى ٣١/٢.

(٧) في ت «ولاحق» ما أتت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

مُصَاحِبًا»^(١) معطوفان عليه، «وفي الحكم» متعلق بسابق وهو^(٢) مطلوب
«وللاحيِّ ومُصَاحِبٍ فهو من باب التنازع. ثم قال:

«ص) رَوَّاحُضْفُضٌ بِهَا عَطْفٌ الَّذِي لَا يُبْنَى * مَثْبُوعُهُ كَاضْطَفٌ هَذَا وَابْنِي

(ش) يعني أن «الواو» تنفرد من سائر حروف [العطف]^(٣). بأن
يُعطف بها على مالا^(٤) يستغنى به^(٥) عن متبوعه^(٦) نحو: تَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ،
تَقُول: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاضْطَفَ هَذَا وَابْنِي، وَلَا
يجوز العطف في هذه المثل ومشبهاها بغير الواو. وأصل: اضْطَفَّ اصْتَفَفَ
فَأَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ طَاءً^(٧) وَأَدْغَمَ الْفَاءَ فِي الْفَاءِ يُقَالُ^(٨): صَفَفْتُ الْقَوْمَ
فَاضْطَفُّوا. إِذَا أَوْقَفْتَهُمْ فِي الْحَرْبِ صَفَا. ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى «الْفَاءِ وَتَمَّ» فَقَالَ:

(ص) وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ * وَتَمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

(ش) يعني أن «الفاء» العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا^(٩)
بالاتصال فالمعطوف بهاتين عن^(١٠) المعطوف عليه من غير مهلة^(١١) وإن «تَمَّ»
تفيد الترتيب والمهلة^(١٢)، وهي^(١٣) المعبر عنها بالانفصال، فإذا^(١٣) قلت:

(١) في ظ «أو لاحقاً». تحريف.

(٢) في ز «أو»

(٣) «العطف» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، د.

(٤) في ت «ما لا يسه» تحريف.

(٥) «به» ساقطة من ش.

(٦) في ش «عنه بمتبوعه» تحريف.

(٧) في ش «من الطاء تاء».

(٨) في الأصل، ش، ك «فقال».

(٩) «هنا» ساقطة من ه، ز، ت.

(١٠) في ه «على».

(١١) في ه «مهلة»، «والمهلة» تحريف.

(١٢) في ه «وهو».

(١٣) في ه، ز، ظ «وإذا».

قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوهُ. فَعَمَّرُو^(١) قام بعد زيد / من غير تراخ ولا مهلة، وإذا ١٧٢
 قلت: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَّرُوهُ، فَعَمَّرُو قام بعد زيد وبينهما مهلة، «والفاء» مبتدأ
 وخبره «لِلتَّرْتِيبِ»^(٢) وبِاتِّصَالٍ متعلق بالترتيب، «وَأَمَّ» مبتدأ وخبره لِلتَّرْتِيبِ،
 «وبِاتِّصَالٍ» متعلق بِالتَّرْتِيبِ^(٣) أيضا. ثم قال:

(ص) وَأَخْضَضَ بِفَاءٍ عَطْفٌ مَا لَيْسَ صَلَةً * عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّ الصَّلَةَ

(ش) يعني أَنَّ «الفاء» تختص بأن يُعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة
 لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ»^(٤) زَيْدٌ
 الذَّبَابُ». فِطِيرِ صلة للذي، «وَيَغْضِبُ»^(٥) زَيْدٌ معطوف على الصلة بالفاء،
 وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

وفهم من ذلك^(٦) أَنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه
 معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة^(٧)، ثم انتقل إلى «حَتَّى»
 فقال:

(ص) بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

(ش) يعني أَنَّ «حَتَّى» لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه
 نحو: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا^(٨)، لَأَنَّ «زَيْدًا» بعض القوم، ولا يكون إلا

(١) «فعمرو» ساقطة من ظ.

(٢) في ش، ه، ط، ك، ت «وللترتيب خبره» تقديم وتأخير، وفي ز «وخبره بالترتيب».

(٣) ما بعد «بالترتيب» إلى هنا ساقط من ز.

(٤) في الأصل، ش، ك «فتغضب» تصحيف.

(٥) في الأصل، ش، ك «وتغضب» تصحيف.

(٦) في ش «وفهم منه أن».

(٧) استغنى عن الضمير الرابط مع «الفاء» لأنها تدل على السببية، ولذلك جاز «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدٌ

الذَّبَابُ». سقط ولا يجوز «الذي يطير ويغضب زيد الذباب».

إلا إذا أتيت بالضمير الرابط نحو «الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب».

(٨) في ظ «ضربت القوم إلا زيدا».

غاية له، أمّا في زيادة نحو: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ^(١)، أو في نقص^(٢) نحو: غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النَّسَاءِ.

وشمل قوله «بَعْضًا» ما بعضه^(٣) مصرح به كالمثال المذكور، وما بعضيته مؤولة كقوله:

١٥١. أَلْقَى الصَّبِيغَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رِحْلَهُ * وَالرَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٤)

تقديره: ألقى ما يثقله / حتى نعله، «وَبَعْضًا» مفعول مقدم «باغْطِفَ»،^{١٧٣}
«وَبِحَتَّى» متعلق «باعْطِفَ» وكذلك «على»، واسم «يَكُونُ» ضمير^(٥) مستتر^(٦)
عائد على لفظ «بعض»، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم
[من]^(٧) قوله «اغْطِفَ».

ثم اعلم أنّ «أُمَّ» على قسمين: متصلة ومنقطعة^(٨). وقد أشار إلى الأول^(٩)
فقال:

(١) في الأصل «مات الناس حتى الأحياء» تحريف.

(٢) في ت «بعض» تحريف.

(٣) في هـ «ما بعضيته».

(٤) البيت لأبي مروان النحوي، أو ابن مروان النحوي كما في الكتاب ٩٧:١ وشرح التصريح ١٤١:٢،
والخزانة ٤٤٥:١.

وهو اللمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، كما ورد بلا نسبة خ شرح الكافية لابن مالك ١٢١١:٣،
وشرح المرادي ٢٠١:٣ والهمع ٢٥٩:٥ وشرح الأشموني ٩٧:٣.
وبروي عجز البيت:

«وَالرَّادَ ثُمَّ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا»

(٥) في ت «مضمر».

(٦) في ز «استتر» تحريف.

(٧) «من» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٨) في ظ، ك «ومنفصلة».

(٩) في ش «الأولى» وهي المتصلة» وعبارتها أكمل وأوضح.

(ص) وَأَمَّ بِهَا اغِطْفُ إِثْرَ هَمْزِ التَّشْوِيطِ^(١) * ...

(ش) يعني أَنَّ «أَمَّ»^(٢) من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، ومنه قوله تعالى^(٣): (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٤).

و«إِثْرَ هَمْزٍ» يطلب بها «وَبِأَمَّ» ما يطلب بأي نحو: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو. والتقدير: أيهما عندك، وهذا معنى قوله:

(ص) ... * أَوْ هَمْزَةٌ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

(ش) وإنما سُميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تجذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرُبَّمَا أَشَقَّطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ * كَانَ خَفَا الْمَغْنَى بِحَدْفِهَا أَمِنْ

(ش) فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ

^(١) في ش أكمل الشطر: «أَوْ هَمْزَةٌ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ»

والتكلمة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

^(٢) «أَمَّ» على ضربين:

أحدهما: أن تكون عديلة لألف الإستفهام تقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ فعمرو معطوف على زيد،

والمعنى أيهما أفضل؟

والضرب الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها كقولك:

إن هذا لعمرو أم زيد وكأنك نظرت إلي شخص فقلت:

إنَّ هذا لعمرو. ثم شككت وظننته زيدا فقلت: أم زيد؟ وأنت في زيد مستفهم.

(الواضح في علم العربية ١٧٦)

وانظر الأزهية ١٤٣، ١٤٤.

^(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «حر وجل».

^(٤) سورة البقرة آية: ٦.

عَلَيْهِمْ أَلْدَرْتَهُمْ^(١) بهمزة واحدة، والهمزة التي تُقدر مع «أم» يأتي كقول الشاعر:

١٥٢. فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَيْسًا لَا كَمَعَشِرٍ * أَتَزَلَى فَقَالُوا مِنْ رَبِيعَةَ أُمِّ مُضَرَ^(٢)

وفهم من قوله «وَرُبَّمَا»^(٣) أن ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية^(٤) أنه مطرد.

«وإن كان» / شرط «وَحَقًّا الْمَعْنَى» اسم كان وهو ممدود فقصره^(٥) $\frac{١٧٣}{ب}$
ضرورة «وَيَحْدِفُهَا» متعلق بخفا، «وَأَمِنْ» فعل ماض في موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز^(٦)، وفي بعض النسخ «كَأَنَّ حَقًّا الْهَمْزِ»^(٧).
والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم^(٨) الثاني من قسمي «أم» وهي المنقطعة^(٩)، فقال^(١٠) :

^(١) سورة البقرة آية: ٦.

وتكلمة الآية «أَمْ لَمْ تُنلِدُوهُمْ»

قال أبو علي الفارس: قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلْدَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنلِدُوهُمْ) لفظه لفظ الإستفهام ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الإستفهام وإن كان خبراً، لأن فيه التسوية التي في الإستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد أم أقام؟

فقد استوى الأمران عندك في الإستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء علي أقدمت أم ذهبت فقد سويت الأمرين، فلما عمتها التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الإستفهام، لمشاركته له في الإبهام، فكل إستفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً

(الحجة ١: ١٩٨) انظر الجامع للقرطبي ١: ١٨٥

^(٢) الشاهد لعمران بن حطان. انظر الخصائص ٢: ١٨٢

وشرح الكافية لابن مالك: ٣: ١٢١٥، وأمالى الشجرى ١: ٢٦٧، ٣١٧

روى صدر البيت في ظ: «وأصبحت فيهم أنيساً لا كمعشِرٍ»

وفي رواية أخرى: «وأصبحت فيهم أمنأ لا كمعشِرٍ»

^(٣) في ه، ظ «ربما».

^(٤) شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٥، ١٢١٦.

^(٥) في الأصل، ش، ك «تقصيره». تحريف.

^(٦) في ه، ز، ط، ت «الهمزة».

^(٧) في ه، ز «الهمزة».

^(٨) في ت «الإسم» تحريف.

^(٩) وهي المنقطعة ساقط من ك.

^(١٠) في ه، ت «بقوله».

(ص) وَيَانْقِطَاعٍ وَيَمَعْنَى بَلْ وَقَتْ * إِنَّ تَكُّ كَيْمًا فَيُذْثِّبُ بِهِ خَلَّتْ

(ش) «أَمْ» المنقطعة هي^(١) الخالية مما قيدت به «أَمْ» المتصلة من كونها بعد همزة^(٢) التسوية أو مع^(٣) همزة^(٤) تقدر مع «أَمْ» بِأَيِّ، وسُميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع، عما قبلها، واختلف في معناها فقيل الإضراب والاستفهام معاً، وقيل الإضطراب^(٥) فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضطراب^(٥) للزومها إياه على القولين^(٦) «وَيَانْقِطَاعٍ» متعلق «بِوَقَّتْ» وكذلك «وَيَمَعْنَى بَلْ»، «وَتَحَلَّتْ» خبر «تَكُّ»، «وَيَمَّا» متعلق «بِخَلَّتْ»، و«بِهِ» متعلق^(٧) بقيدت، والضمائر المستترة في «تَكُّ» «وَقِيْلَتْ» «وَتَحَلَّتْ» عائدة على «أَمْ» المتقدمة^(٨)، فإن قلت كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ قلت: هي عائدة على لفظها دون معناها. كقولهم: عِنْدِي ذِرْهَمٌ وَيَضْفُؤُهُ. ثم انتقل إلى «أَوْ» فقال:

(ص) خَيْرٌ أَيْحَ لَسْتُمْ يَا زُ وَأَنْبِهِمْ * وَأَشْكُكَ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نَحْيُ

(ش) ذكر ل «أَوْ» في هذا البيت ستة^(٩) معان:

الأول: التخيير نحو: تَحْذُ / مِنْ مَالِي دِيْتَاراً أَوْ تَوْباً.

(١) «هي» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل، ز «همزة»

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «بعد» عبارتها أدق.

(٤) «همزة» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «الإضطراب» تحريف.

(٦) ذكر في التسهيل أن «أَمْ» تقتضي إضراباً مع استفهام ودونه إلا أنه ذكر في شرح الكافية أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً، واقتضاؤها الإضراب دون استفهام قليل يتضح.

(٧) وقد يتجرد بها الإضراب.

انظر التسهيل ١٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٩.

(٨) «بخلت» وبه متعلق «ساقط» من ز.

(٩) في ط «المنقطعة»

(٩) في ت «ست» تحريف.

الثاني: الإباحة نحو: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سَبْرِينَ.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير.

الثالث: التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

الرابع: الإبهام كقوله تعالى^(١): (وَأِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى] أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ^(٢) [^(٣) .

الخامس: الشكل نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو. والفرق بينه وبين الإبهام أنَّ الإبهام يكون المتكلم^(٤) عالماً وبهم^(٥) على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم.

السادس: الإضراب كقوله تعالى^(٦): (وَأَرْسَلْنَا إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(٧))

وفي قوله: «وإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي» إشارة إلى أنَّ الإضراب غير متفق عليه^(٨) ولذلك فصله عما قبله. «وبأَوْ» متعلق «بِقَسْمٍ» لقربه منه وهو مطلوب

(١) في هـ ، ظ ، ك ، ت «عز وجل».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.

(٣) سورة سبأ آية: ٢٤.

(٤) في الأصل، ش، ك «للمتكلم» تحريف.

(٥) في ت «وبهم».

(٦) في هـ ، ظ ، ت «عز وجل».

(٧) سورة الصافات آية: ١٤٧.

(٨) قال ابن مالك «وأجاز الكوفيون موافقة «أَوْ» لـ «بَل» في الإضراب»، وحكى الفراء «أَدَّهَبَ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَخَ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحُ الْيَوْمَ». وهذا إضراب صريح ووافق الكوفيون أبو علي وابن برهان. قال ابن برهان في شرح اللمع قال أبو علي: «أَوْ» حرف يُسْتَعْمَلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ لِلْإِضْرَابِ.

وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: (أنا أخرج. ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم) وهذا معنى قولي:

.... * ... وَالْإِضْرَابُ عَنْ قَسْمٍ نُمِي»

شرح الكافية ٣: ١٢٢٠، ١٢٢١، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١: ٢٤٧ والمغنى ١: ٥٩.

في المعنى لقوله: «خَيْرٌ» و«أشْكُكُ» وما بينهما، «وإِضْرَابٌ» مبتدأ، «وَأُمِّي» خبره، «وَبِهَاتَا» متعلق بنمى أي نسب^(١)، والمسوخ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون «بِهَاتَا» متعلق بإضراب فيكون^(٢) المسوخ للإبتداء به عمله في الجرور وهو أظهر، وبقي من معاني «أُو» أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

(ص) وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ... * ...

(ش) يعني أن «أُو» تعاقب «الواو» أي تكون^(٣) بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المتبّه عليه بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَمْ يُلْفَ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَعْدًا

(ش) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى «الواو» مَنفَعْدًا. ^{١٧٤}
للبس أي طريقاً / ومنه^(٤) :

١٥٣ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٥)

أي جاء الخليفة وكانت له قدرا، وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ»^(٦) أن ذلك قليل. «وإِذَا» متعلق «بِعَاقَبَتِ» وفاعل عاقبت ضمير عائد على «أُو» ثم قال:

(١) في ز «أي أنسب».

(٢) في ظ، ت «ويكون».

(٣) في ظ «وتكون».

(٤) في ش «ومنه قوله».

(٥) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في الديوان ٤١٦:١

نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٢:٣

وشرح المرادي ٢١١:٣، وشرح ابن حنبل ٢٣٣

والمغنى ٦١:١، والهمع ٢٤٩:٥.

(٦) في ش، ك «وربما عاقبت الواو» تكملة لعبارة الألفية.

(ص) وَبِمِثْلِ أَوْ فِي الْقَضِي إِذَا الثَّانِيَةِ * فِي نَحْوِ إِذَا ذِي وَإِذَا الثَّانِيَةِ

(ش) مذهب أكثر النحويين أن^(١) «إِذَا» المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم^(٢) ولذلك قال: «فِي الْقَضِي» ولم يجعلها مثل «أَوْ» مطلقاً.

وفهم من قوله: «مثل أَوْ» أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ «أَوْ» وليس كذلك؛ لأن «إِذَا» لا تكون للإضراب ولا بمعنى «الواو» والعدر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى «الواو» قليل فلم يعتبره^(٣)، فمثالها للتخيير: أَخَذَ إِذَا قَوْلًا وَإِذَا دِيَارًا.

ومثالها للإباحة: جَالِسٌ إِذَا الْحَسَنَ وَإِذَا ابْنَ سَبْرِينَ.

ومثالها للتقسيم: الْكَلِمَةُ إِذَا اسْمٌ وَإِذَا فِعْلٌ وَإِذَا حَرْفٌ.

ومثالها للإبهام: قَامَ إِذَا زَيْدٌ وَإِذَا عَمْرُو.

وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في «أَوْ»، وفهم من قوله: «إِذَا الثانية» فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى «أَوْ» إنما^(٤) هي الثانية دون الأولى.

والأخرى: أنها لا بد أن تكون مسبوقة «بِإِذَا» أخرى.

(١) «أَنْ» ساقطة من ز.

(٢) قال ابن مالك «إِذَا» المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين. ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العاطف إِذَا هو الواو التي قبلها وهي جائية، لمعنى من المعاني المفادة بـ «أَوْ» ويقولها أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف. ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع «لَا» بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل (لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو لِيَهَا)

(ولا) هذه غير عاطفة لإجماع فلتكن «إِذَا» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير. شرح الكافية ٣: ١٢٢٦.

وانظر معنى اللبيب ١: ٩٥.

(٣) في ز «يعتبرها» تحريف.

(٤) في ظ «إِذَا» تحريف.

«وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون^(١) معها «الواو». «ومثل أو»^(٢) مبتدأ،
 «وفي القصد» متعلق بمثل، «وإمّا»^(٣) خبر / المبتدأ، «والثانية» نعت «لإمّا»،
 «وفي نحو» متعلق^(٤) بفعل محذوف تقديره أعني، «وذي»^(٥) مفعول بفعل
 محذوف والتقدير: خذ إمّا ذي، أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: لك إمّا
 ذي، وهو على حذف القول والتقدير: في نحو قولك. ثم انتقل إلى «لكن»
 فقال:

(ص) وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفِيًا أَوْ نَهْيًا ... * ...

(ش) يعني أن «لكن» العاطفة تأتي تابعة^(٦) للنفي نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ
 عَمَّرُوا، وللنهي^(٧) نحو: لَا تَضْرِبْ زَيْدًا^(٨) لَكِنْ عَمَّرًا، وفهم منه^(٩) أنها لا
 تجيء في الإيجاب.

«ولكن» مفعول أول «بأول»، «ونفياً» مفعول ثان. ثم انتقل إلى «لا»
 فقال:

(ص) ... وَلَا * لِدَاءٍ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا قَلًا

(ش) يعني أن «لا» العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يَا زَيْدُ لَا عَمَّرُوا
 وللأمر نحو: اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمَّرًا، وللإثبات نحو: قَامَ زَيْدٌ لَا عَمَّرُوا.
 «ولا» مبتدأ وخبره «قلاً»، «ويداء» وما عطف عليه مفعول «بتلاً»،

(١) في ظ. «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) «أو» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل «إمّا».

(٤) ما بعد «متعلق» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك، «وذو» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ، وفي ت «وإما ذي».

(٦) في الأصل «بأربعة». تحريف.

(٧) في ظ «والنهي».

(٨) في الأصل، ش، ز، ك «زيد» بـتحريف.

(٩) في ت «من قوله».

وفي «تلاً» ضمير مستتر يعود على «لأ» والتقدير: «تلاً لا يداء»^(١) أو
 أمراً أو إثباتاً، وظاهر كلام «المرادى»^(٢) في شرحه لهذا الموضع أن «لأ»
 معطوف على «لكن» وأنه معمول لأوّل وهو وهم منه^(٣). ثم انتقل إلى
 «بَلْ» فقال:

(ص) وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيهَا * ...

(ش) يعني أن «بَلْ» إذا وقعت بعد مصحوبي^(٤) «لكن» وهما النفي والنهي
 كانت بمنزلة «لكن» في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو:

مَا قَامَ^(٥) زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ، فيكون القيام منفيّاً عن «زَيْدٍ» مثبتاً «لعمرو»
 وكذلك: لا تُضْرِبْ / زَيْدًا بَلْ عَمْرًا. فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت ب ١٧٥
 لعمرو. «وبَلْ»^(٦) في ذلك «كَلِكِنْ» في المعنى ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَلِمَ أَكُنْ فِي مَزِيْعِ بَلْ تِيهَا

(ش) «المزيع»^(٧) موضع الربيع، «والتّيها»^(٨) القفر. «وبَلْ» مبتدأ وخبره
 «كَلِكِنْ»، «وبَعْدَ» متعلق بالاستقرار في مضموع نصب على الحال، «وهَا» في
 مصحوبيها عائد على «لكن»، ثم إن «بَلْ» تقع بعد مصحوبي «لكن» كما
 تقدم، وبعد الخبر الموجب، وبعد الأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَانْقَلَبَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ * فِي الْحَبْرِ الْمُنْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

(١) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «لا تلاً لدا» تقديم وتأخير.

(٢) انظر شرح المرادى ٣: ٢٢٢.

(٣) «منه» ساقط من ه، ز، ظ، ت

(٤) في ت «مصحوب» تحريف.

(٥) في ت «قام زيد بل عمرو» سقطت أداة النفي «ما»

(٦) في الأصل، ه، ت «قبل».

وفي ظ «قبيل بل» وحيارتها هنا أكمل وأدق.

(٧) في ش، ه، ظ، ك، ت «والمزيع».

(٨) في ه «والتيه».

(ش) يعني أنّ «بَلْ» إِذَا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها^(١)، مثال^(٢) الخبر: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٍو، فالحكم هو القيام المسند إلى زَيْد فقد أزلته^(٣) عنه ونقلته لما بعد «بَلْ» وهو عمرو، ومثال الأمر: اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بَلْ». وحاصل «بَلْ» أنها يُعطف في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر، وقوله: «الجَلْبِي» تتميم لصحة الاستغناء عنه، ولما فرغ من ذكر^(٤) حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ * عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ

(ش) يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف / العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت ^{١٧٦} على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رَأَيْتَكَ وَزَيْدًا^(٥)، وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أَنْتَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ، وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، أو مستتراً نحو: قَمَّ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وما اتصل بالوصف، ولا يكون إلا مستتراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرٍو. وقد^(٦) يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) أَوْ^(٧) فَأَفْصِلْ مَا ... * ...

(١) «لما بعدها» ساقط من ت.

(٢) في هـ، ت «فمثال».

(٣) في هـ «أزلته» تحريف.

(٤) «ذكر» ساقطة من ت.

(٥) ما بعد «منفصل» إلى هنا ساقط من ت.

(٦) «قد» ساقط من ش، ت.

(٧) في ظ «لو» تحريف.

(ش) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل [قوله تعالى] (١): (جَنَّاثٌ عَدْنِي يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) (٢).

فالفصل هنا بضمير المفعول. «وَإِنْ عَطَفْتَ» شرط (٣) «وَعَلَى ضَمِيرٍ» متعلق به، «وَأَوْ قَاصِلٍ» معطوف على الضمير المنفصل، «وما» زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير (٤) فصل بقوله:

(ص) ... وَبِلَا فَصْلِ يَرِدُ * فِي النَّظْمِ فَأَشْيَاءٌ ...

(ش) فمن ذلك قول الشاعر:

١٥٤ - قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى * كَيْعَاجِ الْمَلَا تَعَسَفْنَ رَمَلًا (٥)

فعطف قوله: «وَزَهْرٌ» (٦) على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الآخر (٧):

(١) «قوله تعالى» تكملة من ك.

(٢) سورة الرعد آية: ٢٣

(٣) في هـ «وإن شرط وعطفت فعل الشرط».

وفي ت «وعطفت فعل الشرط» وعبارة «أدق وأولى».

(٤) في ظ «بغير».

(٥) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة.

انظر شرح ديوانه ٤٩٨، والكتاب ٣٧٩:٢

وشرح المفصل ٧٦:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣

والإنصاف ٤٧٥:٢، وشرح ابن الناظم ٥٤٣.

وشرح المرادي ٢٢٩:٢، وشرح الأشموني ١١٤:٣

وروى في الأصل:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الملا تمسفن رملا

زهر: جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء.

تمسفن: ملن عن الطريق.

(٦) في الأصل «وزهو» تحريف.

(٧) في ز «الراجز».

١٥٥. [وَرَجَا الْأَخْيَطِيلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ]

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْتُ لَهُ لِيَتَّالَا^(١)

«فَأَبْتُ» معطوف على الضمير المستتر في «يَكُنْ»، وليس بينهما توكيد ولا فصل / وفهم من قوله: «فَأَشْيَاءٌ» أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير

فاش في النثر ومنه قولهم^(٢): «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ»^(٣)

«فَالْعَدَمُ» معطوف على الضمير المستتر في سَوَاءٍ، وليس فيه فصل، ثم نبه

على أنه مع فشوه ضعيف بقوله:

(ص) ... * ... وَضَعْفُهُ اعْتِقِدْ

(ش) ووجه ضعفه أنَّ ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برأفعه فصار كأنه حرف من حروف عاملة فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي «يَرِدُ» ضمير مستتر عائد على العطف، «وفي النَّظْمِ» متعلق بـ«يَرِدُ»، وكذلك «بِأَلَا فَضَلٍ»، «وَفَأَشْيَاءٌ» منصوب على الحال من الضمير في «يَرِدُ». ثم قال:

(ص) وَتَوَرُّدُ خَالِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُعِلَا

(ش) يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض

^(١) البيت لجرير. ما بين المعقولين تكملة من الديوان وكتب النحو. وإثباته لازم لبيان موضع الشاهد الذي وضحه الشارح.

انظر ديوان جرير: ٤٥١، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣

وشرح ابن الناظم ٤٥٣، وشرح الأشموني ١١٤:٣

وفي رواية: ورجا الأخطيل من سفاهة رأيه

وتمامه: «ما لم يكن وأب له ليتالا»

رجا: أمل، الأخطيل: تصغير الأخطل.

^(٢) في الأصل، ز، ك «قوله».

^(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ٣١:٢ - ٣٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣ وشرح ابن عقيل ٢٣٩:٢.

في ز «مررت برجل سوء والعدم» فيه تحريف.

وفي ك زيادة بعد الشاهد «برفع العدم».

وشمل الخفوض بالحرف نحو: مَزَرْتُ بِكَ وَبَزَلِدِي، والخفوض بالاسم نحو: جَلَسْتُ بَيْتَكَ وَبَيْنَ زَيْدِي، وإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور «البصريين» إلا في الضرورة.

وذهب «الكوفيون» وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم^(١) ولذلك قال:

(ص) وَأَيْسَ عِلْدِي لِأَزْمًا ... * ...

(ش) يعني أن إعادة الخافض في ذلك^(٢) لا يلزم^(٣) عندي، ثم استدل على صحة اختياره بقوله:

(ص) ... إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النُّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَأً

(ش) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها / قوله: ١٢٧
 * فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٤) ... ١٥٦

(١) ووافقهم يونس والأخفش، وتبعهم الشلوين.

والأمثلة على ذلك كثيرة شعراً ونثراً، من ذلك ما أنشده الفراء:

نَعَلْتُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوقَنَا
 وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَقَائِفِ

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها

والتقدير: وما بينها وبين الكعب.

وأنشد أيضاً:

هَلَا سَأَلْتِ يَدِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ
 وَأَيْسَى نَعِيمِ ذِي السَّوَاءِ الْمُحَرِّقِ

فأى نعيم مخفوض على الضمير المخفوض في «عنهم».

انظر الإنصاف ٤٦٦:٢ «والخلاف بين البصريين والكوفيين».

(٢) «في ذلك» ساقط من ش.

(٣) في ه، ظ، ت «لا تلزم».

(٤) لم أعر على قاله وصدده: «فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونََا وَتَهْجِيئَنَا»

انظر الكتاب ٣٩٢:٢، والكامل ٤٥١

والإنصاف ٦٤٣:٢، وشرح المفصل ٧٩، ٧٨:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٥٠:٢ وشرح المرادي

٢٣٣:٢ وشرح الأشموني ١١٥:٣، والخزانة ٣٢٨:٢.

والمراد بالنشر الصحيح القرآن كقراءة «حمزة - رضى الله عنه -»^(١)

(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٢)

بخفض «الأرحام» عطفاً على الضمير في «به» ثم قال:

(ص) وَالْفَاءُ قَدْ تُحَدَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ * ...

(ش) يعني أن «الفاء» العاطفة^(٣) قد تُحذف هي ومعطوفها كقوله

- عز وجل^(٤) - : (أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ)^(٥)

أي فاضرب فانفلق^(٦) . ثم قال:

(ص) ... * وَالْوَاوُ^(٧)...

(ش) أي والواو قد تُحذف أيضاً مع ما عطفت، ومنه قوله تعالى:

(سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)^(٨) أي والبرد.

وذلك في «الفاء والواو»^(٩) مشروط^(١٠) بأمن اللبس، وإلى ذلك^(١١) أشار بقوله:

(١) في ز «رضى الله تعالى عنه».

(٢) سورة النساء آية: ١

وقرأ الباقون «والأرحام» بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦ والإملاء ١٦٥:١ والبحر ٣:١٥٢

(٣) «العاطفة» ساقطة من ز.

(٤) في ش «تعالى».

(٥) سورة الشعراء آية: ٦٣

(٦) «أي فاضرب فانفلق» ساقط من ظ.

وفي ك «أي فاضربه فانفلق».

(٧) في ش «والواو إذ لا لبس» أكمل عبارة الألفية، وهي غير لازمة لأنها ستذكر في موضعها.

(٨) سورة النحل آية: ٨١

(٩) «في الفاء والواو» ساقط من ش، ك.

(١٠) «مشروط» ساقطة من ك.

(١١) في ش «واليه».

(ص) ... * إِذْ لَا لَبَسَ ...

(ش) أي إن^(١) لم يكن لبس في حذف «الفاء والواو» مع معطوفيهما^(٢) فهم^(٣) من قوله: «قَدْ تُحْدَفُ» أن ذلك قليل، «والفاء» مبتدأ، وخبره «قَدْ تُحْدَفُ»، و«الواو» مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون «الواو» معطوفاً على «الفاء».

ثم قال:

(ص) ... * وَهِيَ انْفَرَدَتْ ... * مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْمِهِمِ اتَّقَى

(ش) يعني أن «الواو» انفردت من سائر حروف العطف أنها^(٤) تعطف بها^(٥) عامل مزال أي محذوف بقي^(٦) معموله وذلك كقوله:

١٥٧ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى سَقَّتْ هَمَالَةً عَيْتَاهَا^(٧)

(١) في ظ «وان».

(٢) في الأصل، ظ، ت (معطوفيهما).

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت (وفهم).

(٤) في ش، ه، ز، ك (بأنها).

(٥) في ظ «بها على» وصارتها أدق.

(٦) في ظ «قد بقي».

(٧) لم أحضر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو. (انظر ص ٣٤٢)

أنظر اللسان: «زجح»، «علف»، «قلد».

والخصائص: ٢: ٤٣١ والإنصاف: ٢: ٦١٣ وشرح ابن الناظم ٢٨٦ وشرح المرادى ٣: ٢٣٧ والخزانة ٣: ١٠١.

وفي ت ورد صدر البيت:

«علفتها تبنًا وماءً بارداً»

وفي رواية لعجز البيت كما في ك:

«حَتَّى حَدَّتْ هَمَالَةً عَيْتَاهَا»

وهي أقرب للصواب لأنه روي «هدت» بدل غدت وهما بمعنى واحد.

علفتها: تقول حلقت الدابة أي أطعمتها.

همالة: صيغة مبالغة من عملت العين إذا انهمرت بالدموع.

«فَتَيْنًا» مفعول ثانٍ «لَعَلَّفْتُهَا»، و«الوار» التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره: وَسَقَيْتُهَا، وهو عامل فيما بشرته / «الوار» في اللفظ وهو «ما» فالعامل المزال هو^(١) «سقيتها»، والمعمول الباقي هو «ماتة».

١٧٧
ب

وقوله: «دَفْعاً لِيَوْمِهِمِ اتَّقِي»، يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لدفع ما يتقى من كون «ماتة» معطوفاً على «تبن» إذ لا يصلح^(٢) لعدم اشتراكه^(٣) معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه، لأنَّ المعية متعذرة فيه^(٤). ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِيحَ *

(ش) يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه^(٥) وذلك قولك^(٦) لمن قال: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ بَلَى وَعَمْرَأُ^(٧) أي بلل ضربته وعمراً ومفهومه أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في «الوار والفاء وأو»^(٨) وهو في أو قليل. ثم قال:

(ص) ... * وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

(ش) يعني أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض، كما يكون^(٩) ذلك في الأسماء نحو: زَيْدٌ قَامَ^(١٠) وَقَعَدَ وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ، «وَعَطْفُكَ» مبتدأ

(١) في ت «وهو».

(٢) في ش، ه، ت «لا يصح» تحريف.

(٣) في ط «اشتراك» تحريف.

(٤) في ك «لتعذر المعية فيه».

(٥) في ش زيادة «ظهر معناه وفهم منه بقاء حرف العطف والمعطوف» والزيادة هنا تفيد.

(٦) في ه، ز «كقولك» وفي ت «قوله».

(٧) في ز، ت «بلى عمراً» سقطت واو العطف.

(٨) في ه، ت «في الفاء والوار» «وأو» ساقطة.

(٩) في ز «يجوز».

(١٠) في ت «قائم» تحريف.

وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والفِعْلُ» مفعول بالمصدر، «وعَلَى» متعلق به، «وَيَصِيحُ» في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:
 (ص) وَأَغْطِفُ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ لِغَلًّا * ...

(ش) يعني أنه يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله^(١). - عز وجل^(٢). - : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) ^(٣) «وَأَقْرَضُوا»^(٤) معطوف على «الْمُصَّدِّقِينَ» لشبهه بالفعل لكونه^(٥) اسم فاعل والتقدير: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا. / وكذلك (أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَىٰ ۙ ۙ الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ)^(٦) أي قابضات.

ثم قال:

(ص) ... * وَعَكْسًا اسْتَفْعِيلٌ نَجْدَةٌ سَهْلًا

(ش) العكس^(٧) هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل^(٨) على الفعل كقوله [تعالى] ^(٩) (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) ^(١٠) «فمخرج» شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

^(١) في هـ وذلك كقوله.

^(٢) في ش «تعالى».

^(٣) سورة الحديد آية: ١٨

لم يكمل الآية في هـ، ت واكتفى بقوله تعالى (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا) اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ك «إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ» لم يأت بموضع الشاهد.

^(٤) «وَأَقْرَضُوا» ساقط من ت.

^(٥) في الاصل، ك «لكون» تحريف. وفي ش «في كونه».

^(٦) سورة الملك . آية : ١٩ .

^(٧) في ت «العطف» تحريف.

^(٨) في هـ، ز، ط «للفعل».

^(٩) «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ت.

وفي ط «عز وجل».

^(١٠) سورة الانعام آية ٩٥ .

(البدل)

قوله^(١) :

(ص) التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا * وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

(ش) «التَّابِعُ» جنس يشمل التوابع^(٢) كلها، «والمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ» مخرج للنعمة وعطف البيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: «بِلَا وَاسِطَةٍ» قال الشارح^(٣) : أخرج به المعطوف «ببَلْ» فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإنَّ المعطوف بغير «بل» غير مستقل بالقصد، وحمله «المرادى^(٤)» على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق «ببل» وغيرها وهو أظهر^(٥) «والتَّابِعُ» مبتدأ، «والمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ» نعت له، «وبِلَا» متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، «والمُسَمَّى» خبره والجملة خبر «التَّابِعِ»، «وَبَدَلًا» مفعول ثانٍ «بالمُسَمَّى»، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

(ص) مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا^(٦) أَوْ مَا يَشْتَمِلُ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ^(٧)

(ش) فذكر له أربعة أقسام:

(١) «قوله» ساقطة من ش، ه، ت.

(٢) في ش «يشمل سائر التوابع»

(٣) شرح ابن الناظم ٥٥٣.

(٤) شرح المرادى ٣: ٢٤٦.

(٥) زفي ظ «الأظهر».

(٦) «أو بعضاً» ساقطة من ت.

(٧) في الأصل «بل» تحريف.

الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء. ويُسمى أيضاً بدل كل من كل نحو^(١) : قَامَ^(٢) زَيْدٌ أَخْرَجَ.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أَكَلْتُ / الرَّغِيفَ ثُلَّةً.

١٧٨
ب

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أَحْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ مُحْسِنُهَا.
وقد يكون بالاسم نحو: سَرَقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ.

الرابع: بدل الإضراب. وهو نوعان وسيأتي^(٣)

«وَمُطَابِقاً» وَمَا عَطِيفٌ عَلَيْهِ مَفْعُولٌ ثَانٍ «لِيُلْفَى»، وفي «يُلْفَى» ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول «لِيُلْفَى»^(٤) ، وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

(ص) وَذَا لِلْإِضْرَابِ اغْتِرَابٌ قَصْدًا صَحْبٌ * وَذَوْنَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلْبٌ

(ش) يعني أن القسم الرابع على قسمين أحدهما: يُسمى بدل الإضراب وهو ما يُذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً. ومعناه أن قولك: أَكَلْتُ خُبْزاً، قصدت^(٥) به^(٦) الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت^(٧) لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يُسمى بدل الغلط وهو ما لا يُقصد متبوعه بل يجري لسان

(١) «نحو» ساقطة من ش.

(٢) في ش «كقام».

(٣) في الأصل «وستأتي» تصحيف.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «يلفي».

(٥) في ط «قصدي» وفي ت «قصدت إلى».

(٦) «به» ساقطة من ش، ط، ك، ت.

(٧) «أكلت» ساقطة من ز.

المتكلم عليه دون^(١) قصد كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، أردت أن تقول: رأيتُ^(٢) حماراً^(٣)، فغلطت فقلت: رَأَيْتُ زَيْدًا، ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله: «غَلَطَ بِهِ سُلَيْبٌ»، أي سلب الغلط عن الأول بالثاني. «وَذَا» مفعول مقدم «باغزُ»، ومعنى «اغزُ»: «أَنَسَبَ»، «وَاللَّاحِضِرَابِ»^(٤) متعلق / باغزُ، «وَقَصْدًا» منصوب «بصَحِبَ»، وفاعل «صَحِبَ» هو البديل ١٧٩
المشار إليه «بِذَا» و«قَصْدًا»^(٥) بمعنى مقصود^(٦) وهو واقع على الأول، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي إن صحب البديل ذا قصد، وقوله: «ذُونَ قَصْدٍ» في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه، أي وإن صحب البديل المتبوع حالة^(٧) كونه دون قصد، «وَعَلَّطَ» خبر مبتدأ مضمرة^(٨) على حذف مضاف أي هو بدل غلط، «وَبِهِ سُلَيْبٌ» صفة، ومفعول «سُلَيْبٌ» ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن صحب البديل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام^(٩) الأربعة فقال:

(ص) كَزُزُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا * وَاعْرِفُهُ حَقَّةً وَخُذْ تَبْلًا مُدَى

(ش) «فَزُزُهُ خَالِدًا» مثال للبديل^(١٠) المطابق، لأن خالداً والضمير

(١) في ش «بلا قصد».

(٢) «رأيت» ساقطة من ش، ظ.

(٣) في ش «الحمار»

(٤) في ز «وللاضطراب» تحريف.

(٥) في ت «وقصد» تحريف.

(٦) في ك «مقصودا».

(٧) في ظ «حال».

(٨) في ظ «محذوف».

(٩) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الأقسام».

(١٠) في ظ «البديل».

المتصل «بززة» كشيء واحد، «وقبلة اليد» مثال لبدل البعض من الكل، «وأخرفة حقه» مثال لبدل^(١) الاشتمال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمّر^(٢) وسيأتي، «وخذ تَبلاً مَدَى» [مثال^(٣)] للبدل^(٤) المباين، وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل لهما، لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أَكَلْتُ خُبْراً لَحْماً، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، «والمُدَى» جمع مُدَيَّة / وهي^(٥) السكين.

١٧٩
ب

ثم قال^(٦) :

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا * تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالَ * ...

(ش) يعني أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقاً، بل إن كان بدل بعض جاز مطلقاً، وكذلك بدل الاشتمال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

١٥٨ - أَوْ عَدَنِي بِالسَّجِينِ وَالْأَدَاهِمِ

رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَائِمِ^(٧)

(١) في ظ «البدل». تحريف.

(٢) في ظ «المضمير».

(٣) «مثال» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «البدل» تحريف.

(٥) في الأصل «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أولى.

(٦) «ثم قال» ساقط من ه.

(٧) رجز لعديل بن الفرخ.

انظر اللسان «وعدة»، و«دهم»، والمقاييس ١٢٥:٦.

وشرح المفصل ٧٠:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٢:٢ وشرح المرادى ٢٥٧:٢ وشرح ابن عقيل

٢٥١:٢ وشرح الأشموني ١٢٩:٣

«رجلي رجلى شتنة المقاسم»

ورد عجز البيت في الأصل:

الأداهم: جمع أدهم وهو القيد.

شتنة: أي غليظة خشنة.

المناسم: جمع منسم، وأصله طرف خف البعير. وأراد الشاعر بها هنا طرف رجله وأسفلها.

ومثال بدل الاشتمال قوله:

١٥٩. [ذَرِينِي إِنْ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا] * وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَاً^(١)

وإن كان مطابقاً فيُشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جِئْتُمْ كَيْبِرُكُمْ وَصَغِيرُكُمْ وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البديل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل «وَمِنْ ضَمِيرٍ متعلق «بِثُبْدُلَةٍ» و«الظَّاهِرِ» مفعول بفعل مقدر يفسره «تُبْدُلَةٌ»، و«إِلَّا» استثناء^(٢)، و«مَا» منصوب^(٣) على الاستثناء وهي موصولة وصلتها «جَلَاءٌ»، و«إِحَاطَةٌ» مفعول «بِجَلَاءٍ»، و«أَفْتَضَى» معطوف على «جَلَاءٍ» ثم مثل بدل الاشتمال فقال:

(ص) ... * كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا

(ش) «فَابْتِهَاجَكَ» بدل من الضمير في «أَنَّكَ»، و«اسْتِمَالًا» خبر كأن ثم قال:

(ص) وَتَبَدَّلُ الْمُضْمِنِ الْهَمْزَ يَلِي * هَمْزًا ...

(ش) يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البديل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمَّ عَلَى

«وَتَبَدَّلُ» مبتدأ، و«الْهَمْزَ» مفعول / ثان بالمضمن، «وَيَلِي» في موضع ١٨٠

خبر المبتدأ، و«هَمْزًا»^(٤) مفعول «يَلِي»، «وَمَنْ» اسم استفهام وهو

(١) الشاهد لعدى بن زيد، ما بين المعقوفين تكملة من ه، ك، ت انظر الكتاب ١٥٦:١ وشرح الفصل

٦٥:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤:٣ وشرح ابن الناظم ٥٥٩.

ذريني: دعيني، ألفيتني: وجددتني، مضاعا: ذاهبا.

(٢) في ز و«الإستثناء» تحريف.

(٣) في ك «منصوبة».

(٤) في ت «وهمز» وما أثبت عن الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

مبتدأ، و«ذًا» خبره، «وَأَسْمِيئُ أُمَّ عَلِيٍّ» بدل من مَنْ. ثم قال (١) :
 (ص) وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ * يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْرَنُ
 (ش) يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، وظاهره أن ذلك جائز
 في جميع أقسام البدل، والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:
 ١٦٠ - مَعَى تَأْتِيْنَا ثُلْمِمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا
 [تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا] (٢)

«تَأْتِيْنَا وَثُلْمِمَ» متفقان في المعنى، وبدل الاشتمال كقوله تعالى:

(يَلْقَى أَثَامًا. يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ) (٣)

ومنه قوله في المثال: «مَنْ» (٤) يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ (٥)

«فَيَسْتَعِينُ» (٦) بدل من «يَصِلُ» بدل اشتمال (٧)، وأما بدل الخلط فأجازه قوم،
 ونقل جوازه (٨) عن «سيبويه» (٩) والقياس يقتضيه ومثاله: قَامَ قَعَدَ زَيْدٌ أُرِدْتُ أَنْ
 تقول: قَعَدَ فغلطت فقلت: قَامَ، ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يُسمع (١٠)

(١) «ثم قال» ساقط من ش.

(٢) الشاهد لعبيد الله بن الحر الجعفي.

ما بين المعرفين تكملة من ش. انظر اللسان «نور».

والكتاب ٨٦:٣ وشرح المفصل ٥٣:٧ وشرح المرادى ٢٦٢:٣ وشرح الأشموني ١٣١:٣ والخزانة: ٣:٣٦٠.

تلمم: يُقال أَلَمَ الرجل بالقوم. أي أتاها.

في ه، ز «متى تأتينا تلمم بنا في دارنا».

(٣) سورة الفرقان آية: ٦٨، ٦٩.

(٤) «من» ساقطة من ه، ت.

(٥) في ظ «يستعين بنا» وعبارتها أكمل، كما في الألفية.

(٦) «يستعين» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «الإشتمال».

(٨) «جوازه» ساقطة من ت.

(٩) انظر الكتاب ٨٦:٣، ٨٧، والمقتضب ٦٢:٢.

(١٠) في شرح التصريح ١٦١:٢ «ويبدل البعض نحو: إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدُ لِلَّهِ يَرْحَمُكَ» فتسجد بدل

من تصل بدل بعض من كل».

وفي شرح المرادى ٢٦٢:٣ «ولا يبدل بدل بعض».

وكذا في شرح الأشموني ١٣١:٣.

(النداء)

(ش) النداء في اللغة: الصوت، ويضم أوله ويكسر، وهو في الاصطلاح:

النداء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد، وقريب ومندوب. وقد أشار إلى الأول فقال^(١):

(ص) وَيَلْمُنَادِي النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا * وَأَيُّ وَ«آ» «كَذَا» «أَيَّا» ثُمَّ هَيَّا

(ش) فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد «بالتاء»^(٢) البعيد المسافة^(٣)، و«أَوْ»^(٤) كالتاء البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله / :

(ص) وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي ... * ...

(ش) «والدائي» هو القريب، وذكر له^(٥) حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو: أَرَيْدُ أَقِيلُ، ثم أشار إلى المندوب فقال:

(ص) ... وَوَالِجْنُ تُدِبُ * أَوْ يَا ...

(ش) فذكر للمندوب حرفين «وَا»، و«يَا»، نحو: «وَأَرَيْدَا» و«يَا زَيْدَا»، فعلم أن «يَا» يُنادى بها المندوب وغيره، وأن «وَا» لا يُنادى بها إلا المندوب

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «بقوله».

(٢) في ز «بالنداء» تحريف.

(٣) في ظ، ت «مسافة».

(٤) في الأصل، ش «وبأو».

(٥) «له» ساقط من ت.

ثم قال:

(ص) ... * ... وَعَيْزُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ

(ش) غير «وَا» هو «يَا» يعني أَنَّ «يَا» إذا لم تكن قرينة^(١) تبين الندبة اجتنب وتعييت «وَا»^(٢) ، لأنها لا كَبَسَ فيها. ثم إنَّ المنادى على ثلاثة أقسام:

- قسم يمتنع معه حذف حرف النداء.

- وقسم يقل.

- وقسم يجوز.

وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

(ص) وَعَيْزُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا * جَا مُسْتَعْتَابًا قَدْ يُعْرَى فَأَخْلَمَا

(ش) فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكر^(٣) ، أما المندوب والمستغاث فإنَّ المقصود فيهما^(٤) مدَّ الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضممر فيمتنع معه الحذف لأنه يُقَوِّثُ^(٥) معه الدلالة على النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب، وغير هذه الثلاث سائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فَأُخْرِجْهُ بقوله:

(ص) وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُتَّارِلَةِ * قَلٌّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

(ش) الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفُهِمَ من البيت أَنَّ في حذف / $\frac{181}{1}$

(١) كذا في الأصل وبقية النسخ. والأصح هنالك قرينة.

(٢) في ز «وَا».

(٣) في ش، هـ، ز، ك «ذكرها».

(٤) في ظ «فيها» تحريف.

(٥) في ت «تقوِّث» وهذا جائز لأنَّ الضمير يعود على الدلالة.

حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: «وَمَنْ يَمْتَنِعْ»،
 والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب «الكوفيين» وهو اختيار الناظم^(١)
 ولذلك قال «وَمَنْ يَمْتَنِعْ فَأَنْصُرْ عَادِلَهُ»^(٢) «فعاذل» المانع يُجيز، «وعَادِلَهُ»^(٣)
 اسم^(٤) فاعل من عدل إذا^(٥) لآم، وذال معجمة، ومن حذف حرف
 النداء مع اسم الجنس قوله: «تُوَيْبِي حَجْرًا»^(٦) أي يا حجر، ومن حذفه
 مع اسم الإشارة قوله:

١٦١- [إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي] بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَعَرَامًا^(٧)

أراد^(٨) يا هذا. وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة
 وذلك: العلم نحو: (يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا)^(٩).

والمضاد نحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِي)^(١٠)

والموصول نحو: مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنَ إِلَيَّ

(١) قال في شرح الكافية ٣: ١٢٩١ «والبصريون يرون هذا شاذاً لا يُقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه.
 وقولهم في هذا أصح.

انظر شرح ابن عقيل ٢: ٢٥٧، وشرح الأشموني ٣: ١٣٧.

(٢) «عادل» ساقطة من ز.

(٣) في ز «وعاذل» تحريف.

(٤) «إسم» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل «إذا».

(٦) حديث شريف روى في البخارى «غسل» ١: ٧٨.

وفي المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١: ٣٠٨ «تُوَيْبِي يَا حَجْرًا تُوَيْبِي يَا حَجْرًا»

(٧) الشاهد لدى الرمة، ما بين المعرفين تكلمة من ش.

انظر ديوان ذي الرمة ٥٦٣.

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢٩١ وشرح المرادى ٣: ٢٧١. وشرح الأشموني ٣: ١٣٦.

(٨) في هـ «أي».

(٩) سورة يوسف آية ٢٩.

في ش، ك، ت «يوسف» اكتفى بموضع الشاهد.

(١٠) سورة الأعراف آية: ١٥١.

والمطول نحو: طَالِمًا جَبَلًا أَقْبَلُ.

وَأَيُّ نَحْوِ: (أَيَّةُ الْمُؤْمِنُونَ) (١).

«وَذَلِكَ» (٢) مبتدأ، وخبره «قَلُّ» «وفي اسم» متعلق «بقَلِّ»، «وَمَنْ يَمْنَعُهُ» (٣) شرط والجواب «فَأَنْصُرُو عَادِلَهُ»، ثم إن المنادى على قسمين:

مبني على الضم، ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَابْنُ الْمُعْرَفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدًا * عَلَيَّ الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهَدَا

(ش) يعني أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يُرفع به قبل النداء وشمل قوله: «المعروف» ما تعرف (٤) قبل النداء نحو: يَا زَيْدُ، وما تعرف (٥) في النداء (٦) نحو: يَا رَجُلُ، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به (٧) ، [فيقال في نحو يا رَجُلُ. مفرد، لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به] (٨). وفهم من قوله: «عَلَيَّ الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهَدَا» (٩)، أنه إذا كان مثنى يبنى / على الألف فتقول: «يَا زَيْدَانِ، وإن كان جمع ١٨١ مذكر بنى على الواو نحو: يَا زَيْدُونَ، «والمُعْرَفُ» مفعول «بأبن» وكان حقه أن يقدم «الْمُنَادَى»، لأن المعروف نعت له، «والمفرد» نعت للمنادى «وعَلَيَّ الَّذِي» متعلق «بأبن».

(١) سورة النور آية ٣١

(٢) في ت «وذلك» تحريف.

(٣) في ت «يمنع» تحريف.

(٤) «ما تعرف» ساقط من ك. وفي ت «ما يُعْرَف».

(٥) في ت «وما يُعْرَف».

(٦) ما بعد «قبل النداء» إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) في ه ، ت «ولا مشبه».

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ظ «عهد» تحريف.

ثم قال:

(ص) وَالْوِاضِعَاتُ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا * ...

(ش) يعني أَنَّ الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نُودى نُودى بناؤه على الضم نحو: يا هَذَا، ويا بَرِّقَ نَحْرُهُ، ويظهر أثر تقدير الضم إذ أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في الظاهر الضم فتقول: يا سيبويه الظريفُ والظريفُ، وغير ذلك من أحكام التابع المضموم، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ مُجْدَدًا

(ش) أي ويجري^(١) في المثنوي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي^(٢) حدث في النداء، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) وَالْمَفْرَدَ الْمَكْرُورَ وَالْمُضَافَا * وَشَبِيهَهُ انْصَبَ ...^(٣)

(ش) المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يَا رَجُلًا نُحْدُ يَيْدِي؛ لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يَا عَجَبَ اللّٰهِ، ويا حُلَامَ زَيْدٍ، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يا حَسَنًا^(٤) وَجَهَّهُ أَوْ^(٥) نَصَبًا نحو: يا طَالِعًا جَبَلًا، أو في المجرور نحو: يا مَارًا يَزِيدٍ، أو كان معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو: يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل؛ لأن المنادى / مفعول بفعل محذوف تقديره: أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * عَادِمًا خِلَافًا

(١) في هـ ، ز «ويجري المنادى» وبمبارتها أكمل.

(٢) ما بعد «مجَّدًا» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) في ش أكمل عبارة الألفية «وشبهه انصب عاد ما خلافا».

والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) في ت «حسنًا» سقطت «يا»

(٥) في ت «ونصبًا».

(ش) «والمفردة» مفعول مقدم بانصب «وعادياً» حال من الضمير المستتر في انصب. ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٍ طَبْمٌ وَالنَّحْوُ مِنْ * نَحْوِ أَرْزَيْدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

(ش) يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة^(١) شروط:

الأول: أن يكون علماً كزيد من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً يابن.

الثالث: أن يكون ابن مضافاً إلى علم كسعيد من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينهما^(٢)، أعني^(٣) بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم.

وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور، «وَنَحْوُ مَفْعُولٍ بِضْمٍ» وهو أيضاً مطلوب «لَا فَتْحَيْنَ»، و«مِنْ نَحْوٍ» متعلق «بِضْمٍ»، «وَتَهِنْ» مضارع وهن بمعنى ضَعْفَ.

وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا مضافاً^(٤) إليه «ابن» وجب البناء على الضم على ما يقتضي أصل المنادى المفرد، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) وَالضُّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا * أَوْ يَلِ (٥) الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُجِّمًا

(١) في الأصل، ظ، ت «وهي خمسة».

(٢) هـ «بينهما فاصل» وصارتها أكمل.

(٣) في ز «أي أعني».

(٤) في ش، ك، ت «ولا ما أضيف إليه» وما أثبت أدق.

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ت «ويلى».

وفي ك «أو يلى» «وما أثبت أولى، لأنه ورد في الألفية وبقية النسخ.

(ش) فمثال كون المنادى غير علم يَا رَجُلُ ابْنِ سَعِيدٍ، ومثال كون المضاف إليه «ابن» غير علم^(١): يَا زَيْدُ ابْنَ أَخِيحَتَا^(٢). «وَالضَّمُّ» مبتدأ وخبره «قَدْ مُحْتَمًا» «وَأَنْ لَمْ يَلِ» شرط وجوابه محذوف والتقدير: وَالضَّمُّ قَدْ مُحْتَمًا / إِنَّ لَمْ يَلِ فَهَوَّ مَتَحَتَّمًا. ويجوز أن يكون «قَدْ مُحْتَمًا» جواب الشرط، ١٨٢
والشرط وجوابه خبر «الضَّمُّ» واستغنى بالضمير الذي في حتم^(٤) عن^(٥) الرابط؛ لأن جملة الشرط والجواب^(٦) يُستغنى فيهما بضمير واحد لتزليلهما^(٧) منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف^(٨). ثم قال:

(ص) وَأَضْمُمُ أَوْ انْصِبْ مَا احْطَرَارًا لَوْلَا * يَمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ يَتِينَا

(ش) يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

١٦٢ - سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيَّهَا وَكَيْسٌ عَلَيَّكَ يَا مَطَرُ السَّلَامِ^(٩)

(١) في ز «علم نحو» وعبارتها أفضل.

(٢) في ت «يا زيد ابن أختنا»

(٣) في الأصل «بك» تحريف.

(٤) في ت «حتمًا».

(٥) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «في»، وفي ش «على» تحريف.

(٦) في الأصل، ظ «الضم والشرط»، وفي ت «جملة الشرط» وما أثبت عن بقية النسخ أصح.

(٧) في الأصل، ز، ط «لتزليلهما» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٨) في ت «فلا خلاف» تحريف.

(٩) الشاهد للأحوص الأنصاري. انظر ديوانه ١٨٩

وفي الكتاب ٢: ٢٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، وشرح ابن الناظم ٥٧٠، وشرح التصريح

٢: ١٧١ وشرح الأشموني ٣: ١٤٤، وأمالى الزجاجي ٨١

قال البغدادي في الخزانة ١: ٢٩٤.

«تنوين المنادى المضموم مذهب الخليل وسيبويه والمالزي. قال النحاس والأخفش وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف فلحقه التنوين على لفظه، واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب لكنه رد الحجة فقال الاسم المعلم المنادى المفرد مبني على الضم لمضارعه عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير، قال النحاس وحكى سيبويه عن عيسى ابن عمرياً بالنصب. قال المبرد أما أبو عمرو وعيسى والجرص فيختارون النصب، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل لأن أصل النداء النصب».

ومثال النصب قوله:

١٦٣ - ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي (١)

والخيار عند «الخليل» و«سيبويه» الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره (٢) وينبغي أن يُعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. «وما» مفعول «بأنصب» وهو مطلوب أيضاً «لاضْمُكُمْ» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «نُونًا» (٣) «واضْطِرَّارًا» [مفعول له] (٤) وهو تعليل لثَوْن، «وَمَا» متعلق بِنُون، «وما» المحرورة «بَيْن» موصولة، «واستِخْفَاقُ ضَمِّ» مبتدأ، «ويُؤَيِّنَا» (٥) خبره والجملة صلة لما «وَلَهُ» (٦) متعلق بِيُؤَيِّنَا. ثم قال:

(ص) وِإِضْطِرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَل * ...

(ش) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء (٧) «وَأَل» إلا في

الضرورة / كقوله:

١٦٤ - مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَكْتُمِ قَلْبِي (٨)

١٨٣
أ

(١) الشاهد لمهلل - حدى بن ربيعة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، والمقتضب ٤: ٢١٤ والحمل للزجاجي ١٦٦ وأمالى القالى ١: ٣٠٠ وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

وفي رواية:

رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتَكَ الْأَوَاقِي

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٢ وشرح المرادى ٣: ٢٨٦، وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

(٣) في ت (نوبيا) تصحيف.

(٤) «مفعول له» تكلمة من ش، ك.

(٥) في ظ «ويؤينا» تحريف.

(٦) في الأصل «له».

(٧) في ظ «بين يا وأل».

(٨) لم أعر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزوم وعجز البيت: «وَأَلَّتْ بِخَيْلَةٍ بِالْوَضَلِ حَتَّى». انظر اللسان (لثا) والكتاب ٢: ١٩٧، وشرح المفصل ٢: ٨ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨.

والخزانة ١: ٣٥٨.

وفي رواية:

فديتك يا التي تيمت قلبي
وأنت بخيلة بالورد عني

وقوله:

١٦٥ -

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا
[إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا] ^(١)

ثم استثنى من ذلك لفظة ^(٢) «الله» والجملة الإسمية المصدرية بأل فقال:

(ص) ... * إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَخِئِّي الْجُمْلُ

(ش) فيجوز في الاختيار: يا أله ^(٣) بقطع الهمزة ووصلها للزوم «أل»

له ^(٤) حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ. إذا سُميت به

رجلاً، لأن «أل» من جملة المُسمى به. ثم قال:

(ص) وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْوِيضِ * ...

(ش) يعني أن الأكثر في نداء لفظ ^(٥) الجلالة «اللَّهُمَّ» بيمين مشددة مزيدة

آخرأ عوضاً من حرف النداء، وفهم منه أن قولهم يا أله ^(٦) وإن كان جائزاً

في الاختيار دون «اللَّهُمَّ» في الكثرة ^(٧)، وقد جاء في الشعر الجمع بين ^(٨)

النداء واليمين وإلى ذلك ^(٩) أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَدُّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

^(١) رجز لم أقف على قائله.

ما بين المعقوفين تكلمة من ش، ز، ك.

انظر المقتضب ٤: ٢٤٣ وأمالى الشجرى ٢: ١٨٢ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح المفصل ٢: ٩ وشرح

الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤.

وفي رواية أخرى لعجر البيت: «إِيَّاكُمَا أَنْ تُفْقِيَانَا شَرًّا».

^(٢) في ظ، ت ولفظ.

^(٣) في الأصل «يا لله».

^(٤) «له» ساقط من ظ.

^(٥) في الأصل، ز ولفظة» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

^(٦) في الأصل «يا لله».

^(٧) في ش «في الأكثر».

^(٨) في ش، ه، ظ، ك، ت «بين حرف» وعبارتها أدق.

^(٩) في ز «واليه».

(ش) وجه^(١) شدوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه، ومنه قوله:

١٦٦ - إِيَّيْ إِذَا مَا حَدَّثَ أَلْمَأُ

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٢)

والقريض: الشعر.



(١) في هـ ، ظ «وجه».

(٢) نسب البيتان إلى أبي خراش الهذلي في اللسان ولم

وأمالى ابن الشجرى ٢: ٢٢٨.

ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون إلى أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه وورد بلا نسبة في اللسان «لا».

والمقتضب ٤: ٢٤٢، وأمالى الشجرى ٢: ١٠٣ والإنصاف ١: ٣٤١، وشرح المفصل ٢: ١٦ وشرح

التصريح ٢: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٥٨ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٣١.

(فصل)

(ص) تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلٍ * أَلِزِمُهُ نَضْبًا كَمَا زِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(ش) شمل قوله: «تأبع»^(١)، جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل ذي الضم العَلَمَ والنكرة المقصودة. «والمُضَافَ» نعت لتأبع وخرج به التابع المفرد، «ودُونَ أَلٍ» خرج به المضاف المقرون بأل وقوله: أَلِزِمُهُ / نَضْبًا، يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا ^{١٨٣} كان التابع غير عطف النسق والبدل، وكان مضافاً مجرداً من «أَلٍ»، فمثال ما استوفى^(٢) الشروط في وجوب النصب وهو نعت يَا زَيْدُ ذَا الْجَمَّةِ^(٣). ومثاله وهو توكيد: يَا زَيْدُ نَفْسُهُ، وَيَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، ومثاله وهو عطف بيان: يَا زَيْدُ عَائِدُ الْكَلْبِ. فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ * ...

(ش) فمثال النعت: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفُ، ومثال عطف البيان يَا زَيْدُ فُقَّةً، ومثال التوكيد: يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ^(٤)، ومثال المضاف المقرون بأل: يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ.

فهذه أربع^(٥) صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب. «وتأبع» مفعول بفعل

(١) في ز «التأبع».

(٢) في الأصل «ما استوفى» تحريف.

(٣) في هـ «يا زيد ذا الحيل» تحريف. الجملة: الشعر الذي يكون أسفل الأذن.

(٤) في ت «جمعا» تحريف. وما أثبت. أصح، لأنه توكيد للجمع.

(٥) في الأصل «أربعة» تحريف.

مضمّر من باب الاشتغال يفسره «ألزِمُهُ»، و«المُضَاف» نعت لتابع، «وَدُونَ» متعلق بالاستقرار على أنه حال من «تَابِع»، و«نُصِباً» مفعول ثان «لألزِمُهُ»، والمفعول الأول الهاء، «وما» مفعول «بَارَقَ» وهو مطلوب^(١) «لأنصب» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُ».

ثم قال:

(ص) ... وَاجْتِمَاعاً * كَمُسْتَقِيلٌ نَسَقاً وَبَدَلاً

(ش) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعها المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين /، ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فنقول: يَا أَخَانَا زَيْدٌ^(٢) وَيَا أَخَانَا عَمْرُو^(٣)، وَيَا زَيْدٌ أَخَانَا، وَيَا عَمْرُو صَاحِبَتَا^(٤).

وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل، وحرف^(٥) العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء. والألف في «اجْتِمَاعاً»^(٦) بدل من نون التوكيد^(٧) الخفيفة، «وَنَسَقاً» و«بَدَلاً» مفعول أول «بِاجْتِمَاعٍ» «وَكَمُسْتَقِيلٌ»^(٨) في موضع المفعول الثاني، لأن معنى «اجْتِمَاعاً» صَبِيحٌ^(٩). ثم إن المعطوف عطف نسق^(١٠) إذا كان مقروناً «بِأَلْ» ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ك «المطلوب».

(٢) في هـ، ك «يَا أَخَانَا وَزَيْدٌ»

هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٣) في ظ «وَيَا صَاحِبَتَا عَمْرُو».

وفي ك «وَيَا أَخَانَا وَعَمْرُو» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٤) في ظ «وَيَا عَمْرُو يَا صَاحِبَتَا».

(٥) في ز «وحروف».

(٦) في الأصل «اجمعل» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ت «من التوكيد بالنون».

(٨) في ش، ك «وكمستقلاً» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) في الأصل «ضمير» تحريف.

(١٠) في ظ، ت «النسق»

(ص) زَانَ يَكُنْ مَضْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقًا * فِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعٌ يُنْتَقَى

(ش) يعني أَنَّ المعطوف عطف النسق^(١) إذا كان مصحوباً «لأن» يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو المختار، وهو مفهوم من قوله: «وَرَفَعٌ يُنْتَقَى» وعلم أَنَّ ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز «الرفع والنصب فتقول: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ^(٢) ومنه قوله:

١٦٧. أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكُ سَيِّرَا * فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خمرَ الطَّرِيقِ^(٣)

يروى برفع «الضُّحَاكُ» ونصبه، وفهم من قوله: «وَرَفَعٌ يُنْتَقَى» أنه موافق للقاتلين باختياره، وهم «الخليل»، «وسيبيوه» / و«المازني»؛ وإنما اختير لمناسبة ١٨٤ الحركتين، ولما حكى «سيبيوه» أنه أكثر في كلام العرب من النصب^(٤) «وَمَضْحُوبٌ»^(٥) خبر «يَكُنْ»^(٦)، «وَمَا نُسِقًا»^(٧) اسمها، ويجوز العكس والأول أرجح^(٨) وفيه وجهان: جملة^(٩) من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، «وَرَفَعٌ يُنْتَقَى» جملة من مبتدأ وخبر وهي^(١٠) مستأنفة.

(١) في هـ «نسق».

(٢) في الأصل «يا زيد والحارث والحرك» تحريف.

(٣) لم أشر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو.

انظر اللسان «خمر»، والخصائص ٣: ١٧٦ وشرح المفصل ١: ١٢٩، والهمع ٥: ٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥١٠

ومعجم شواهد النحو ١٢٠.

(٤) اختلف في الاختار منهما. اختار الخليل وسيبيوه والمازني الرفع، وإليه ذهب الناظم.

واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب.

والاختار عند المبرد النصب إذا كانت الألف واللام للتعريف والرفع إذا كانت غير معرفة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣١٤.

(٥) في ش «ومضحوب أَلْ».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «كان» والمثبت أدق كما في ز، ك، والألفية.

(٧) في ت «وما نسق».

(٨) في ش «أصبح» وفي ز «أظهر» وفي ظ «أوجه».

(٩) في ز «جملة مستأنفة».

(١٠) ما بعد «وهي» إلى هنا ساقط من هـ .

ثم اعلم أنّ من المناديات «أي» ويلزم أن توصف بأحد^(١) ثلاثة أشياء: «ألّ»
وذا^(٢) «والذي» وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَأَيُّهَا مَضْحُوبٌ أَلّ بَعْدُ صِفَةٌ * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ^(٣) لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

(ش) يعني أن «أيّها» إذا كانت منادى^(٤) لزم وصفها بمصحوب «ألّ»
واجب الرفع نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وإنما لزم رفع وصفها. وإن كان يجوز فيه
الرفع والنصب إذا كان المنادى غير «أي» لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما
لزمته^(٥) «الهاء» لتكون عوضاً مما يستحق من الإضافة، والأرجح في ضبط
هذا البيت أن يكون «مضحوب» منصوباً، «فأيّ»^(٦) مبتدأ «ويَلْزَمُ^(٧)» خبره،
«وَمَضْحُوبٌ» مفعول مقدم ييلزم، «وصِفَةٌ» منصوب على الحال من مصحوب
«ألّ»، «وبالرفع» في موضع الحال من «مضحوب»^(٨)، «ولدى» متعلق بيلزم
«وبعد» في موضع الحال، والمضاف إليه «بعد» ضمير عائد على «أي»
والتقدير: وَأَيُّهَا يَلْزَمُ مَضْحُوبٌ أَلّ فِي حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً لَهَا مَرْفُوعَةٌ وَإِقْعَةٌ
بَعْدَهَا / ويجوز أن يكون مَضْحُوبٌ^(٩) مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره

١٨٥

«يَلْزَمُ» بالياء، والجمله خبر «أيّها» والضمير العائد على المبتدأ محذوف^أ

تقديره: يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَأَيُّهَا الَّذِي وَرَدُ * ...

(١) في هـ «واحد» تحريف.

(٢) في ظ «وذو».

(٣) في ت «في الرفع» تحريف.

(٤) في ظ «مناداة».

(٥) في ش «لزمته».

(٦) في هـ، ز «وأي».

(٧) في الأصل «ولزم» تحريف.

(٨) في ظ «مصحوب أل».

(٩) في ش «مصحوب أل».

(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «وأيها ذا» تحريف.

(ش) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة^(١) «أَيُّهَا» باسم الإشارة نحو:
يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ. وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٨ - أَيُّهَاً كَلَّا زَادُكُمْ * وَدَعَانِي وَإِغْلًا فِيمَنْ وَعَلَّ^(٢)

وبالموصول المصدر «بأل» كقوله تعالى^(٣) (يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ^(٤))
ثم قال:

(ص) ... * وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

(ش) يعني أن «أَيُّ» لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير
ذلك فلا يُقال: يَا أَيُّهَا صَاحِبَ عَمْرٍو، ونحوه. ثم قال:

(ص) وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ * إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ

(ش) يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى «أي» في وجوب وصفه بما
وصفت به^(٥) «أَيُّ» من واجب الرفع معرف «بأل» أو الموصول المصدر «بأل»
فتقول: يَا ذَا الرَّجُلِ، كما تقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٦)، «قَدْأ» في هذا المثال
ونحوه بمنزلة «أَيُّ»، في التوصل إلى نداء ما فيه «أل»، وفهم من قوله: «إِنْ
كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ»، أن اسم الإشارة قد لا يُفِيثُ المعرفة فلا يفتقر إلى
وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل
على رجل بعينه^(٧)، وهذا ليس ١٨٥/ب من هذا الفصل. ثم قال:

١٨٥
ب

(١) في ك «وصف» وعبارتها أدق.

(٢) لم أشر على قائله، وقد ورد في كتب النحو. خير معزو انظر شرح شذور الذهب ١٩٩ وشرح المرادى

٣: ٢٩٩ وشرح الأشموني ٣: ١٥٣ ومعجم شواهد النحو ٤٨ ارنسب في الاكليل ١٠: ٧٨ إلى أبي حسيب.

واغلا: الرجل الذي يدخل على القوم، وهم يشربون فلا يُدْعَى لذلك.

(٣) في ه، ظ، ك، ت «وعز وجل».

(٤) سورة الحجر آية: ٦.

(٥) «به» ساقط من ت.

(٦) في ش، ك زيادة «يا أيها الرجل وبأ ذا الذي كما تقول يا أيها الذي» الزيادة هنا غير لازمة.

(٧) في الأصل، ش، ك «تعينه» تصحيف.

(ص) فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ * ثَانٍ وَضُمُّ وَالْفَتْحُ أَوْلَى تُصِيبُ

(ش) يعني أن المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده، وجب نصب الثاني، لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإبتاع وفيه أقوال^(١) وذلك نحو قوله:

١٦٩- يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالَكُمْ * لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ^(٢) عُمَرُ

ومثله قوله: «يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ»، وفهم من قوله: «فِي نَحْوِ»، أن ذلك جائز في العلم وفي^(٣) النكرة المقصودة نحو: يَا غُلَامُ غُلَامٌ زَيْدٌ.

وهو مذهب «البصريين»، وفهم من تقديم الضم أنه أحسن، إذ وجهه أرجح، «وفي نَحْوِ» متعلق «بِئْتَصِبُ»، «وَتُصِيبُ» مضارع مجزوم على جواب الأمر.

(١) فيه ثلاثة أقوال:

الأول: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه.
الثاني: الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر وهو مذهب المبرد.
الثالث: أن الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسماً واحداً وفتحتهما فتحة بناء وهو مذهب الأعلام.

(٢) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في ديوانه ٢١٢:٦

لا يوقعنكم في سَوْءَةٍ عَمْرُ

يا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالَكُمْ

أنظر المقتضب ٢٢٩:٤ وشرح المفصل ١٠٥،١٠:٢ .

وشرح المرادي ٣٠٣:٣، وشرح ابن عقيل ٢٧١:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٥٣:٣، ومعجم شواهد النحو ٧٥ .

تيم عدى : أضاف تيم إلى عدى وهو أخوه

لا أبالكُم : كلمة تستعمل للغلظة عند الخطاب

(٣) «في» ساقطة من ش.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله^(١):

(ص) وَأَجْعَلُ مُنَادِيًّ صَاحٍ إِنْ يُصَفِّ لِيَا * كَعَبِيدِ عَبِيدِي عَبِيدًا^(٢) عَبِيدًا عَبِيدِيَا

(ش) شمل قوله «مُنَادِيًّ» الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله: «صَاحٍ»، فإنه في النداء كحالهِ في غير النداء، وعلم أنّ «يَا» في قوله: «لِيَا»، ياء المتكلم إذ لا يُضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم^(٣) خمس لغات.

الأولى: «يَا عَبِيدِ» بحذف الياء والاستغناء بالكسر^(٤) عنها وهي أفصحها.

الثانية: «يَا عَبِيدِي» بإثبات الياء الساكنة^(٥)

الثالثة^(٦): / «يَا عَبِيدَ» بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

الرابعة^(٧): «يَا عَبِيدًا» بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة^(٨): «يَا عَبِيدِي» بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها الناظم^(٩) في

(١) قوله ساقطة من ش، ه، ز.

(٢) عبدة ساقطة من ز.

(٣) إلى ياء المتكلم ساقط من ه.

(٤) في ش، ك «بالكسرة».

(٥) في ه، ظ، ت «ساكنة».

(٦) في ت «والتالفة».

(٧) في ت «والرابعة».

(٨) في ت «والخامسة».

(٩) «الناظم» ساقطة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

النظم على الترتيب في القوة والضعف، بل على ما سمح به^(١) الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفاً^(٢)، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة ولم^(٣) يذكرها الناظم لضعفها، وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: (قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ)^(٤) في قراءة^(٥)، وفي قوله: «كَتَبْتِ» إلى آخر البيت فائدتان:

إحداهما^(٦): التنبية^(٧) على اللغات المذكورة.

الأخرى: التنبية على أن^(٨) جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص، وذلك مفهوم من المثل^(٩)، احترازاً مما فيه الإضافة لغير التخصيص^(١٠) كاسم الفاعل، وسائر ما إضافته للتخصيص^(١١) فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة وساكنة. «وَمُتَّادَى» مفعول أول باجعل، (وَصَبَّحْ) في موضع الصفة له والمفعول الثاني «كَتَبْتِ» إلى آخر البيت، «وإن يُضْفَ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المتأدى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم «الياء» فيه كحكمها في غير

(١) في ظ، ت، له.

(٢) في هـ «الفا وإبقاؤها» وعبارتها أدق.

(٣) في هـ، ز، ظ «لم».

(٤) سورة الأنبياء آية: ١١٢

وفي ش لم يكمل الآية «قال رب احكم» اكتفى بموضع الشاهد.

(٥) قرأ بالضم «رَبُّ» أبو جعفر، وابن محيصن.

انظر البحر ٦: ٣٤٥، والنشر ٢: ٣٢٥، ومعجم القراءات ٤: ١٥٦.

(٦) في الأصل، ز «أحدهما». تحريف.

(٧) في ت «التنبيه». تصحيف.

(٨) «أن» ساقطة من ظ، ت.

(٩) في ش، هـ، ز، ك «المثال».

(١٠) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «للتخفيف» والمثبت من ت أصبح وأضبط، فالإضافة تكون للتخصيص أو لغير التخصيص.

(١١) في الأصل وبقيّة النسخ «للتخفيف».

النداء نحو: يا ابن أخي ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم، وإلى ذلك أشار بقوله /:

(ص) وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ^(١) وَخَذَفُ أَيْ اسْتَمَرَ * فِي يَا ابْنَ أُمَّ ابْنَ عَمٍّ لَأَمْفَرُ
(ش) يعني أن^(٢) «يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمٍّ» يجوز في آخر^(٣) كل واحد^(٤) منهما الفتح والكسر فتقول: يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ أُمَّ، وقرئ بهما^(٥)، وكذلك «ابْنَ عَمٍّ»^(٦) وذلك^(٧) لكثرة استعمالهما^(٨)، وفهم^(٩) من قوله: «اسْتَمَرَ»، اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات «الياء» نحو: يَا ابْنَ أُمِّي، ومنه قوله: ١٧٠ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي^(١٠)

وقلبها ألفاء، ومنه قوله:

سُحْنٌ لِي لَأَعَلِّي يَا ابْنَ عَمَّا
[تَعِشْ عَزِيْزَيْنِ وَنَكْفِي الْهَمَّ]^(١١)

(١) في الأصل «وفتح وكسر»، وفي ت «والفتح والكسر» تحريف.

(٢) «أن» ساقطة من ز.

(٣) «آخر» ساقطة من ز.

(٤) «واحد» ساقطة من ت.

(٥) في ش «وقد قرئ».

وذلك في قوله تعالى «قَالَ يَبْتَؤُمُ لَا تَأْتِيهِمْ وَلَا يَرْأِيهِمْ» طه: ٩٤.

قرأ بالخفض ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم.

انظر السبعة في القراءات ٤٢٣، والنشر ٢: ٢٧٢ ومعجم القراءات ٤: ١٠٦.

(٦) في ش، ه، ز «يا ابن عم».

(٧) «وذلك» ساقط من ك.

(٨) في الأصل «استعمالها» تحريف.

وفي ه «استعماله» تحريف.

(٩) في الأصل «فهم».

(١٠) الشاهد لأبي زيد الطائي - حرمة بن المنذر - وعجزه «أَلَّتْ تَحَلَّتِي لِدَهْرِ سَدِيدِ»

انظر الكتاب ٢: ٢١٣، وجمل الزجاجي ١٧٣ وأمالى الشجري ٢: ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك

٣: ١٣٢٦ وشرح المرادى ٣: ٣١٣ وشرح ابن الناظم ٥٨١ ومعجم شواهد النحو ٦٤

(١١) ٣٧٧ رجز لم أقف على قائله.

ما بين المعرفين تكملة من ش، ك.

لم يرد هذا الرجز في كتب النحو. انظر معجم شواهد النحو ٢٣١.

وفهم من تمثيله يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمِّ أَنَّ ذَلِكَ أَيْضاً^(١) مطرد في «يَا ابْنَةَ أُمَّ وَيَا ابْنَةَ عَمِّ، إذ لا فرق، ثم إنَّ من المضاف إلى ياء المتكلم: «يَا أَبِي وَيَا أُمِّي» وفيه لغتان «زائدتان على اللغات المتقدمة»^(٢). وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَفِي النَّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضَ * وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنَ الْيَا النَّثَا عَرَضَ

(ش) فُهِمَ^(٣) من قوله: «وفي النَّدَا»، أي ذلك خاص بالنداء فلا يجوز: قَامَ أَبَتِ وَلَا جَاءَتِ أُمَّتِ.

وفهم من تعيين اللفظين أَنَّ ذلك خاص بهما، وفهم من قوله: «عَرَضَ» أَنَّ ذلك غير لازم لهما، فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أَنَّ الكسر أكثر.

وفهم من قوله: «وَمِنَ الْيَا النَّثَا عَرَضَ»، أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه^(٤) لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا يقول: يَا أَبَتِي وَلَا يَا أُمَّتِي.

وقد جاء^(٥) الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال:

١٧٢ - [يَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِينَا فَأَيْمًا] * لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَائِلًا^(٦)

(١) (أيضاً) ساقطة من ش، ه .

(٢) في ش «اللغات المذكورة المتقدمة» وحبارتها أكمل.

(٣) في ز «وفهم».

(٤) في ظ، ك، ت «من أنه».

(٥) في ز «أني».

(٦) لم أقف على قائله.

ما بين المعقولين تكملة من ش، ز، ك.

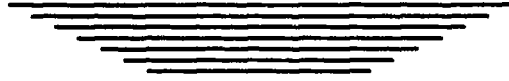
انظر في شرح المرادى ٣: ٣١٧ وشرح التصريح ٢: ١٧٨ وشرح الأشموني ٣: ١٥٨، ومعجم النحو ٩٩

ورد عجز البيت في الأصل:

«لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دَمْتُ أَمَلًا»

وهو ساقط من ه، ظ، ت.

«وفي القدا» / متعلق «بعرَض»، «وَأَبَتِ وَأُمَّتِ»^(١) مبتدأ وخبره «عَرَض» $\frac{١٨٧}{١}$
والثا مبتدأ وخبره «عَوَّض»^(٢) «وَمِنْ أَيْتَا» متعلق بعوض.



^(١) في الأصل، ت «وأبه وأمه» تحريف، وما أثبت من الألفية وبقية النسخ أدق.
^(٢) في ت «عرض» تحريف.

أسماء لازمت^(١) النداء

(ش) هذه الأسماء التي ذُكرت^(٢) في هذا الباب على ثلاثة أقسام:
مسموع ومقيس وشائع^(٣) خير مقيس، وقد أشار إلى الأول بقوله:
(ص) **وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِاللَّيْلِ * لُؤْمَانُ لُؤْمَانُ كَذَّابٌ ...**
(ش) فذكر ثلاثة ألفاظ:

الأول: «قُلْ» وهو كناية عن نكرة. فإذا قلت: يَا قُلُ^(٤) فكأنك قلت: يَا رَجُلٌ.

الثاني: «لُؤْمَانُ» بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللوم فإذا قلت: يَا لُؤْمَانُ
معناه يا عظيم اللامة^(٥).

الثالث: «تَوْمَانُ» يفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت يَا تَوْمَانُ
معناه^(٦) يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَأَطْوَدَا
فِي سَبِّ الْأَنْثَى وَزُنَّ يَا حَبَابِثِ * ...

(ش) يعني أن بناء وزن «فَعَالٌ» من كل فعل دال^(٧) على السب مُطَّرِد.

(١) في ظ «لزمتم» تحريف.

(٢) في ت «ذكرها».

(٣) في ت «وسائع» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «قل» تحريف.

(٥) في هـ «اللوم» وهذا جائز انظر اللسان «لأم».

(٦) في ش، هـ، ز، ك «فمعناه».

(٧) في الأصل «ذاك» تصحيف.

فتقول: يَا خَبَاتٍ وَيَا فَسَاقٍ وَيَا لَكَاعٍ^(١) ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال^(٢) على السب يجوز أن يُبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال:

(ص) ... * وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

(ش) يعني بالأمر اسم الفعل، «وَفَعَالٌ» مطرد فيه^(٣) من كل فعل ثلاثي نحو: نَزَالٍ وَدَرَاكٍ^(٤) وَضَرَابٍ، وإنما ذُكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع «فَعَالٌ» الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٨٧
ب

(ص) وَشَاعَ / فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ * ...

(ش) يعني أَنَّ «فُعْلٌ» يجيء في سب الذكور كما جاء «فَعَالٌ» في سب الأنثى^(٥) إلا أَنَّ «فُعْلٌ» غير مقيس. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَلَا تَقْسُ ...

(ش) فمن المسموع في^(٦) ذلك يَا خَبَاتٍ بمعنى يَا خَبِيثَ، وَيَا عُذْرُ بمعنى يَا غَادِرَ، وَيَا فَسَقُ بمعنى يَا فَاسِقَ.

(١) نجات: «خَبَاتٌ الشَّيْءُ يَخْبُتُ خَبَاتَةً وَخَبَاتٌ فَهُوَ خَبِيثٌ، وَالخَبِيثُ ضِدُّ الطَّيِّبِ مِنَ الرِّزْقِ وَالوَلَدِ وَالنَّاسِ. يُقَالُ لِلذَّكَرِ خَبَاتٌ، وَلِلْأُنْثَى يَا خَبَاتٍ مِثْلُ يَا لَكَاعٍ، بَنَى عَلَى الْكَسْرِ، وَهَذَا مَطْرَدٌ عِنْدَ سِبْوِيهِ.

فساق: «الْفَيْسُقُ الْخُرُوجُ عَنِ الْأَمْرِ، فَسَقَ عَنْ أَمْرٍ زَيْدٌ أَي خَرَجَ.

ورجل فاسقٌ وَفَسَقٌ وَفَسَقٌ دَائِمُ الْفَسْقِ، وَيُقَالُ فِي النَّدَاءِ: يَا فَسَقُ، وَلِلْأُنْثَى يَا فَسَاقٍ.

لكاع: لِكَيْعِ الرَّجُلِ يَلْكَعُ لِكَمَا وَلِكَاعَةً. لَوْمٌ وَخَشَقٌ، وَالرَّأَةُ لِكَاعٍ وَلِكَيْعَةٌ وَلِكَمَاءٌ.

اللسان «خبث»، «فسق»، «لكع».

(٢) في الأصل «ذاك» تصحيف.

(٣) في ت «منه» تصحيف.

(٤) في ش، ك «وتراك» تحريف.

(٥) في ش، هـ «الإناث».

(٦) في هـ، ك «من».

واعلم أنه جاء^(١) جر «فُل» المتقدم في الشعر. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

(ش) يعني أن «فُل» قد جاء^(٢) في الشعر مجروراً في غير النداء^(٣) كقوله:

١٧٣ - فِي لَجَّةِ أُمَيْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ^(٤)

وقوله: «وَفُلٌ» مبتدأ وخبره «بَغْضٌ»، و«مَأ» موصولة وصلتها «يُخَصُّ» «وَبِالْتَّنَادِ» متعلق بيخص، «وَلُؤْمَانُ تَوْمَانٌ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره وباقي الإعراب واضح.

(١) في ظ، ت، ك «قد جاء» وعبارتها أدق، لوجود «قد» التي تفيد التقليل.

وفي ش، ه، ز «قد تقدم» وبعدها زيادة غير لازمة.
«أن فل من الأسماء المختصة بالنداء إلا أنه قد جاء في الشعر».

(٢) في ز «جاء جره»

(٣) في ز، ت «النداء مجروراً» تقديم وتأخير.

(٤) رجز لأبي النجم العجلي من قصيدة به بدأها بقوله:

الحمد لله الوهوب المجزل
أعطى فلم يبخل ولم يبخل

والبيت الذي قبل الشاهد هو «تَدَاوَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتَلِ»

وروي في كتب النحو: «تفضل منه إلبى بالهرجل».

ولا وجود لهذا البيت بين أبيان القصيدة التي تتكون من ٩٤ بيتاً.

انظر ديوانه ص ١٩٩، وتهذيب اللغة ١٠: ٤٩٤ واللسان «فلن» والكتاب ٢: ٢٤٨ / ٣: ٥٥٢ والمقتضب ٤: ٢٣٨ والأصول لابن السراج ١: ٢٧٧ والجمل للزجاجي ١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢:

٢٧٨ وشرح التصريح ٢: ١٨٠ ومعجم شواهد النحو ٢٧٧.

لجّة: بفتح اللام. الجلبة وإختلاط الأصوات في الحرب.

فل: أصله فلان محذوف منه الألف والنون للضرورة.

(الاستغاثة)

(ش) هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغاث^(١) والمستغاث منه^(٢) والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب^(٣) حالتين:

الأولى: أن يُجرَّ المستغاث بلام مفتوحة.

الثانية: أن يُزاد في آخره ألف تعاقب اللام.

وقد أشار إلى الأول^(٤) بقوله:

(ص) إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُلِصًا * بِاللَّامِ مَفْتُوحًا ...

(ش) يعني أنَّ المُنادى المُستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما

دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت

١٨٨
أ

مفتوحة لتنزله / منزلة الضمير واللام تُفتح مع المضمرة. ثم مثل بقوله:

(ص) ... كَيْتَا لِلْمُرْتَضَى * ...

(ش) وقد فهم من قوله: «إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ». أنَّ استغاث^(٥) مُتَعَدُّ بنفسه

فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله تعالى^(٦):

(١) في ش، ه، ز، ك (المستغيث).

(٢) «المستغاث منه» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ت «البيت».

(٤) في الاصل وبقية النسخ الاوّل والمثبت من ظ.

(٥) في ظ «المستغاث» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٦) في ز، ظ، ت «عز وجل».

(إِذَا تَشْتَفِيُونَ رَبُّكُمْ) (١)

وفهم من قوله: «خُفِضًا» أنه معرب (٢) بالجر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً «بأل»، وإعراب البيت واضح، ثم قال:

(ص) وَالْفُخْ مَعَ الْمُطَوِّفِ إِنْ كَوَّرَتْ يَا * وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ الْيَبِيَا

(ش) يعني (٣) أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير «يا» فتحت اللام (٤) نحو قوله:

١٧٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي * لِأَناسٍ عَثُّهُمْ فِي أَرْضِيَا (٥)

وفي سِوَى التكرار «لِيا» (٦) جيء باللام مكسورة كقوله:

١٧٥ - يَبْنِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ

يَا لَلْكَهُولِ وَاللَّشْبَانِ لَلْعَجَبِ (٧)

(١) سورة الأنفال آية: ٩

في ظ «تَشْتَفِيُونَ رَبُّكُمْ» اكتفاء بمحل الشاهد، وذلك جائز. (٢) في ش «عرب».

(٣) «يعني» ساقطة من ظ، ت.

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث: فقيل هي بنية «أل» والأصل: يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف. وقيل ليست بزائدة فتعلق، وفيما يتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويه، واختاره ابن عصفور، والثاني بحرف النداء وهو مذهب ابن جني.

شرح الأشموني ٣: ١٦٤.

(٥) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٣٥ وشرح ابن الناظم ٥٨٧، وشرح المرادي ٤: ١٧ وأوضح للمسالك ٣: ٩٥ وشرح التصريح ٢: ١٨١.

(٦) في ت «يبيا».

(٧) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو. انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٨٠ وشرح الشواهد للعيني ٤: ٢٥٧، وشرح التصريح ٢: ١٨١ والهمع ١: ١٨، والخزانة ١: ٢٩٦. وصدر البيت ساقط من ش، ز، ط، ك، ت.

ومفعول «أَفْتَحَ» محذوف وتقديره^(١): وافتح اللام، «وفي سَوَى» متعلق
 «بِأَيْتِنَا» والإشارة بذلك للتكرير، أي وفي سَوَى التكرير^(٢). ثم قال:
 (ص) وَلَا مَّ مَا اسْتَفِيَتْ عَاقَبَتْ أَلْفٌ * ...

(ش) [يعني أنَّ لام الاستغاثَة تُعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفُهم
 منه أن «اللام» غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يَا لَزَيْدٍ وَيَا زَيْدًا، ولا
 يجوز يَا لَزَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ [(٣)

(ش) يعني أنَّ الاسم^(٤) المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن
 تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يَا لِلْعَجَبِ، وأن تُزاد آخره ألف فتقول: يَا
 عَجَبًا ومنه قوله:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْقُلَيْبَةِ
 هَلْ تَذَهَبَنَّ الْقَوْبَاءُ الرِّيْقَةُ^(٥)

وإنما ذكر هنا اسم التعجب، وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما / في ١٨٨
 الحكم. «وَلَا مَّ مَا»^(٦) مبتدأ، «وَعَاقَبَتْ» خبره، «وَأَلْفٌ» مفعول بعاقبت، ووقف

(١) «وتقديره» ساقطة من ظ.

(٢) في ك «التكرار».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٤) «الإسم» ساقطة من ش.

(٥) الرجز لأبن قنن انظر اللسان «قوب».

وشرح التصريح ٢: ١٨١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢: ٧٩١. روى عجز البيت في الأصل، ش،

ه، ك (هل تذهبن القوباء بالرويقة) وما أثبت عن بقية النسخ.

الفليقة: الداهية.

القوباء: داء معروف يُصيب الجلد ويُداوى بالريق.

الريقة: الرقيق ماء الفم قبل الأكل، والمؤث منه الريقة. وريقة الفم وريقه لُغته.

(٦) «ما» ساقطة من ش، ه، ز، ظ وزيادتها هنا لا تُفيد.

عليه [بالسكون]^(١) على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون «ألف» فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير: عاقبتها^(٢) الألف^(٣) والأول أظهر «ومثله» مبتدأ، «واسم» خبره، «وذو تعجب» نعت لاسم «وألف» جملة^(٤) في موضع الصفة لتعجب.



(١) «السكون» تكملة من ش، ز. المنصوب يوقف عليه بالألف، وفي لغة ربيعة يوقف عليه بالسكون.

(٢) في ت «عاقبتها» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «ألف»

(٤) «جملة» ساقطة من ش، ك، ت.

(الندبة)

(ش) هي نداء المُتَفَجِّعِ عليه أو منه^(١). وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

(ص) مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلِ لِلدُّوبِ ... * ...

(ش) يعني أَنَّ حُكْمَ الْمُنْدُوبِ كحُكْمِ الْمُنَادَى، يُضَمُّ إِنْ كَانَ مَفْرَدًا، وَيُنْصَبُ إِنْ كَانَ مِضَافًا أَوْ شَبِيهًا بِهِ فَتَقُولُ:

وَأَزِيدُ، وَوَا ضَارِبَ^(٢) زَيْدٍ، وَوَا طَالِعًا^(٣) جَبَلًا. و«مَا» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِاجْعَلِ، وَهِيَ مُوَصُولَةٌ وَقَعَتْ عَلَى أَحْكَامِ الْمُنَادَى السَّابِقَةِ وَصَلَتْهَا «لِلْمُنَادَى»^(٤)، ثُمَّ نَبِهَ^(٥) عَلَى مَا يُجْتَنَعُ فِي النَّدْبَةِ بِقَوْلِهِ:

(ص) ... وَمَا * نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمًا

(ش) يعني أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النُّكْرَةِ وَالْمُبْهِمِ^(٦) لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْدَبَ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ النَّدْبَةِ الْإِعْلَامَ بِعَظْمَةِ الْمَصَابِ وَذَلِكَ غَيْرٌ مُوجُودٌ فِيهِمَا. وَشَمِلَ الْمُبْهِمُ اسْمَ الْإِشَارَةِ، وَالْمُوصُولَ بِصِلَةٍ غَيْرِ مَعِينٍ بِهَا، فَلَوْ كَانَ الْمُوصُولُ بِهِ^(٧)

(١) فِي هـ «أَوْ الْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ» وَفِي ز «وَالْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ» وَعِبَارَتُهُمَا أَدَقُّ وَفِي ك «وَمِنْهُ».

(٢) فِي ك، ت «وَأَضْرَابَ زَيْدٍ» سَقَطَتْ وَارِ الْعَطْفِ.

(٣) فِي ك «وَأَطَالِعًا جَبَلًا» سَقَطَتْ وَارِ الْعَطْفِ.

(٤) فِي ز «الْمُنَادَى». تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي ت «نَبِهَ بِقَوْلِهِ».

(٦) يُرِيدُ أَنَّ الْإِسْمَ الْمُنْكَرَ وَالْإِسْمَ الْمُبْهِمَ لَا يُنْدَبُ فَلَا يُقَالُ: وَأَزِيدُ جَبَلًا، وَلَا وَأَعْدَاءَهُ وَلَا يُنْدَبُ أَيْضًا. كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ - الْمُوصُولَ بِصِلَةٍ غَيْرِ مَعِينٍ بِهَا كَقَوْلِكَ: وَأَتَمَّنْ ذَهَبًا.

انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ٢: ١٤، ١٥.

(٧) فِي ش، هـ، ك، ت «الْمُوصُولُ لَهُ» وَعِبَارَتُهُمَا أَدَقُّ.

صلة مشهورة جاز أن يُندب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ ... *

(ش) يعني أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يُعرف بها جاز أن يُندب / $\frac{189}{4}$
وقد^(١) مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَثِيرٌ زَمَزِمٌ يَلِي: وَ أَمِنْ حَفَرٍ

(ش) فتقول^(٢): وأمن حفر بحر زمزم لتزيله^(٣) في الشهرة منزلة العلم،
والذي حفر بحر زمزم «عبد المطلب بن هاشم^(٤)». «والموصول» مفعول لم
يُسم فاعله «يُنْدَبُ» «وبالذي» متعلق «بالموصول» لا «يُنْدَبُ»، وهو على
حذف الموصوف، والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و«يُغْرَ»
منصوب على أنه مفعول مقدم «بحفر»، «وأمن»^(٥) مفعول «يلِي»^(٦). ثم قال:
(ص) وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ ... *

(ش) منتهى المندوب هو آخره، وشمل العلم نحو: وَأَزِيدًا، والمضاف نحو:
وَاعْبَدَ الْمَلِكَا^(٧)، وَعَجَزَ الْمَرْكَبَ نحو: يَا مَعْدِي كَرِبًا^(٨)، وعلم أن وصله بالألف^(٩)
جائز لا واجب من قوله قبل: «بِمَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِنُدُوبٍ». ثم قال:

(١) في ش «ومثل».

(٢) «فتقول» ساقطة من ت.

(٣) في ش، ك «لتزله» وهي أدق.

(٤) في ش «هو عبد المطلب».

وفي ز، ك «سيدنا عبد المطلب».

وفي ت «عبد المطلب».

و«بن هاشم» ساقط من ش، ز، ك، ت.

(٥) في ظ «ووا من».

(٦) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «يلِي».

(٧) في ظ «واعبد الملك» تحريف.

(٨) في ش، ه، ز، ت «وامعدى كربا»

وفي ظ «وامعدى كرب» وهذا جائز لجواز الإستغناء عن المد والهاء وقد ذكر الشارح ذلك فيما بعد.

(٩) «بالألف» ساقطة من ش.

(ص) ...

* مَثَلُهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا مُحذِفٌ

(ش) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً^(١) مُحذِفٌ إذ لا يمكن اجتماع ألفين^(٢). وفهم منه أن المحذوفة^(٣) الألف التي آخر^(٤) المندوب لا آلف الندبة، لأنه تدل على معنى: وهي الدلالة على الندبة، «ومُنْتَهَى» مفعول بفعل محذوف يفسره صله، «ومَثَلُهَا» مبتدأ وخبره^(٥) محذوف. ثم قال:

(ص) كَذَاكَ تَتَوَيْنُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ * مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا يَلْتِ الْأَمَلُ

(ش) يعني أن التنوين الذي في آخر المندوب يُحذف إذا لحقته^(٦) ألف الندبة إذ لاحظ له في الحركة. وقوله: «مِنْ صِلَةٍ» / نحو: وَآمَنَ حَفَرَ بِفَرٍّ زَمَزَمًا^(٧).

قوله: «أَوْ غَيْرِهَا» شامل لآخر المفرد نحو: وَازِيدًا، وآخر المضاف إليه نحو: وَأَعْلَامَ زَيْدًا، والمطول نحو: يَا طَالِعًا^(٨) جَبَلًا. ثم إن حق [ألف] ^(٩) الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: وَأَعْلَامَ أَحْمَدًا. وإن كانت كسرة أو ضمة أهدلت فتحة لمكان الألف

(١) في ظ، ت «ألف» تحريف.

(٢) وذلك نحو: وَآمَنَ حَفَرَ. فحذف ألف «موسى» وأتى بألف الندبة. وقد أجاز الكوفيون قلب ألف المندوب بآء قياساً فقالوا: «وَآمَنَ حَفَرَ».

(٣) في ز، ك «المحذوف».

(٤) في ت «في آخر» وهي أدق.

(٥) في ظ «خبره».

(٦) في الأصل، ش، ه، ز، ظ «لحقت» تحريف.

(٧) يُحذف التنوين لأجل ألف الندبة، وذلك لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة. هذا مذهب سيويه والبصريين. إلا أن الكوفيين أجازوا مع الحذف وجهين:

أحدهما: فتحة. كقولك: وَأَعْلَامَ زَيْدًا.

الثاني: كسره مع قلب الألف بآء فتقول: وَأَعْلَامَ زَيْدِيهِ. إلا أن ذلك لم يثبت سماحا.

كما أجاز الفراء وجهاً ثالثاً: وهو حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف بآء فتقول: وَأَعْلَامَ زَيْدِيهِ.

(٨) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «وَاطَالِعًا جَبَلًا» وهذا جائز حيث يجوز أن نلحق قبل المندوب يا أو وا.

(٩) «ألف» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

فتقول في نحو: رَقَاشٌ^(١) وَارْقَاشًا، وفي رجل اسمه قام الرجل: وَأَقَامَ الرَّجُلَ
هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس^(٢)، وإلى هذا أشار
بقوله:

(ص) وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوْلَاهُ مَجَانِسًا * إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لِأَيْسَا

(ش) المراد بالشكل الحركة يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو
ضمة وكان في إبدالهما فتحة لبس وجب إقرار الحركة، وإبدال الألف
لمجانس^(٣) تلك الحركة فتقول في نحو: فَتَاهُ وَأَفْتَاهُو، وفي غلام أخيه وَأَخْلَامَ
أَخِيهِ لَأَنَّكَ لَوْ أَبَدْتَهُمَا^(٤) فقلت: وَأَفْتَاهَا، وَأَخْلَامَ^(٥) أَخِيهَا، لالْتَبَسَ^(٦) بهاء
الواحدة، وفهم من قوله: «حَثْمًا»، أن ذلك واجب. «وَالشُّكْلُ» مفعول بفعل
محدوف يفسره «أَوْلَاهُ»، و«مَجَانِسًا» مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف
محدوف تقديره: [أَوْلَاهُ حرفاً مجانساً، ومفعول مجانس محدوف تقديره:
مجانساً] ^(٧) للحركة السابقة، ثم قال:

(ص) وَوَالْقَاءُ زِدًا^(٨) هَاءٌ سَكَبَتْ^(٩) إِنْ تُرِدُ * ...

(١) رَقَاشٌ: إسم امرأة.

(٢) هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين. وأجاز الكوفيون الإنباع نحو:
«وَارْقَاشِيهِ، وَأَحْبَبَ الْمَلِكِيهِ، وَأَقَامَ الرَّجُلُوهُ».

صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٣٤٧.

(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «مجانس».

وفي ظ «التجانس» تحريف.

(٤) في ه، ز أبدلتها ألف وعبارتها أدق.

وفي ظ «أبدلتها».

(٥) في ه «واو غلام أخيها».

(٦) في ه، ز «لالتبس» تحريف.

(٧) ما بين المعقوفين تكلمة من ز.

وفي ش، ك، ت «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس محدوف تقديره».

وفي ه، ظ «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس تقديره مجانساً»

(٨) في ظ «وزد» تحريف.

(٩) في الأصل «سكنا» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا وفقت على آخر المندوب، فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: «وَأَزِيدَاهُ، وَفُهُم / من قوله^(١): «وَأَقِفْ» أن ذلك لا يكون في الوصل، وفُهُم من قوله: «إِنْ تُرِيدُ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ تَشَأُ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ^(٢) لَا تَرِدُ

(ش) أي وإن تشأ فالمد كافي ولا تزد الهاء، هذا ما حمله عليه الشارح «والمرادى»^(٣). فلا يندرج فيه إلا صورتان^(٤): اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء^(٥)، وعندني أن ضبط «المد» بالفتح على أنه مفعول، «والهاء» معطوفة عليه [أحسن]^(٦)، ليندرج تحته ثلاث صور:

الأولى: الجمع بينهما نحو: وَأَزِيدَاهُ، وذلك مفهوم من قوله: «وَأَقِفْ زِدْ هَاءً سَكَّتْ».

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وَأَزِيدَاهُ. وهو مفهوم من قوله: «إِنْ تُرِيدُ».

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وَأَزِيدُ. وهو مفهوم من قوله: «وَإِنْ تَشَأُ»
«فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَرِدُ»

(١) في ش في «من قوله له واقفاً: زيادتها هنا لا تفيد.

(٢) ما بعد «فالمدة» إلى قوله: «والآخر إن تحذف الياء» ساقط من هـ.

(٣) قال المرادى ٤: ٣٠.

«أي إن تشأ أن لا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله (إن تُرِيدُ) ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريدته من المد أيضاً، أي وإن تشأ فلا تزد المد والهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب».

وانظر شرح ابن الناظم ٥٩٤.

(٤) في ت «إلا صورتين» وما أثبت عن الأصل وبقية النسخ أصح، لأن الإستثناء هنا مفرغ، وإلا، ملغاة فتعين رفع المستثنى.

(٥) في ز «عن الهاء نحو وازيداً» زيادة المثال هنا تفيد.

(٦) «أحسن» تكملة من ز. وفي ك «عليه وعطف الهاء عليه أحسن».

أي لا تزداد^(١) الألف والهاء. وهذه الصور^(٢) كلها جائزة في الوقف^(٣)، «وَوَاقِفًا» حال من فاعل «زِدْ» المستتر، «وَهَاءٌ»^(٤) سَكَنَتْ مفعول بزِدْ، «وَأِنْ تُرِيدُ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وَأِنْ»^(٥) تَشَأُ شرط والفاء بعده جواب الشرط^(٦)، «وَالْمَدُّ» مبتدأ وخبره^(٧) محذوف تقديره: كاف، على ما قال الشارحان^(٨) «وَالْهَاءُ» مفعول مقدم بتزد، فالجواب^(٩) على هذا جملة اسمية، «وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ» ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: «وَأِنْ»^(١٠) تَشَأُ فَلَا تَزِدُ الْمَدُّ وَالْهَاءُ. ثم قال:

(ص) وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا / وَأَعْبَدَا * مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى بِ ١٩٠

(ش) تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات، ومن جملتها «يَا عَبْدِي»^(١١) بياء ساكنة، فإذا نذبت على هذه اللغة ففيه وجهان:

(١) في ز، ظ، ت «لا تزد».

(٢) في ت «الصور» تحريف.

(٣) وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. كقول الشاعر:

أَلَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بَنِ الرَّبِيزَاءِ

انظر الأشموني ٣: ١٧١.

(٤) في الأصل، هـ «هَاء».

(٥) في الأصل، هـ «وَأِنْ».

(٦) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَأِنْ تَشَأُ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ».

(٧) في ظ «خبره».

(٨) يقصد بالشارحين ابن الناظم والمرادى:

فقد قال «أَيُّ وَإِنْ تَشَأُ أَلَا تَزِيدُ فِي الْوَقْفِ الْهَاءُ فَالْمَدُّ كَافٍ».

(شرح ابن الناظم ٥٩٤، وشرح المرادى ٤: ٣٠)

(٩) في ظ «والجواب».

(١٠) في ز «وَأِنْ».

(١١) في الأصل «عبدى» تحريف.

أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة وتلحق الفه الندبة بعدها. وهذا معنى قوله:
وَاعْبُدِيَا

والآخر^(١): أن تحذف الياء^(٢) لسكونها فتقول: وَاعْبُدَا، وهو^(٣) معنى قوله:
وَاعْبُدَا.

وهذا كله على لغة من أثبت الياء الساكنة^(٤) وهو^(٥) معنى قوله:

«مَنْ فِي النَّدَا أَلِيَا^(٦) ذَا سُكُونٍ أَبْدَى». فهم منه أن باقي اللغات التي في
المنادى ليس فيها^(٧) زيادة ولا نقص فيقال^(٨) على لغة من قال: يَا عَبْدُ^(٩):
وَاعْبُدَا ليس إلا، وفي لغة^(١٠) يَا عَبْدِي، وَاعْبُدِيَا ليس إلا^(١١)، وفي لغة من
قال: يَا عَبْدِي: وَاعْبُدَا، «وقائل» خبر مقدم «وَوَا عَبْدِيَا^(١٢) وَاعْبُدَا» مفعول
بقائل «وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة صلتها «أَبْدَى» و«الْيَاء» مفعول «بِأَبْدَى» «وفي
النَّدَا» متعلق «بِأَبْدَى» وَذَا سُكُونٍ» حال من الياء، والتقدير: من أبدى الياء
ساكنة في النداء قائل وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا.

(١) في ظ «والأخرى» تحريف.

(٢) إنتهى السقط من هـ والذي بدأ من قوله «والها لا تزد».

(٣) في ظ «وهذا».

(٤) في هـ، ز، ظ «ساكنة».

(٥) ف ت «وهي».

(٦) «اليا» ساقطة من ظ، ت.

(٧) في هـ، ز، ك، ت، «فيه» تحريف.

(٨) في هـ «فيقول في».

(٩) في ظ، ت، «يل عبدي».

(١٠) في ز «لغة من قال» وهي أدق لأنه ذكرها قبل هذا المثال وبمده.

(١١) ما بعد «ليس إلا» إلى هنا ساقط من ش، ك، ت.

(١٢) في ظ، ت، واعبديا.

(الترخيم)

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. قوله:

(ص) تَرْخِيمًا اِخْرِفْ آخِرَ الْمُنَادَى * ...

(ش) يعني أنَّ المنادى ترخيمه بحذف آخره، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيْبَا سَعَا فَيَمَنْ (١) دَعَا سَعَادًا

(ش) «فَأَخِرَ الْمُنَادَى» (٢) مفعول (٣) / باحذف، «وَتَرْخِيمًا» أجاز في نصبه الشارح (٤) أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونه (٥) مرخمًا، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد «المرادى» (٦) وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، قال: وناصبه «اخْرِفْ»؛ لأنه يلاقيه في المعنى، وفيه نظر؛ لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً وقوله: كَيْبَا سَعَا فَيَمَنْ (٧) دَعَا (٨)، أي

(١) في الأصل، هـ «في من».

(٢) «المنادى» ساقطة من ش.

(٣) في ش، ت «مفعول مقدم».

(٤) انظر شرح ابن الناظم ٥٩٦

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «كونك».

(٦) شرح المرادى ٤: ٣٢.

(٧) في الأصل «في من».

(٨) في ت «دَعَا سَعَادًا» أكمل شطر الألفية، والتكملة هنا غير لازمة.

في قول^(١) من دعاء، فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى، ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

(ص) وَجَوَزَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَنْتَ بِأَلْفَا ...

(ش) يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالهاء^(٢) مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي^(٣) التاء فيرخم علماً نحو:

١٧٧. أَطِمْ مَهْلًا مَهْضًا هَذَا التَّدْلِيلُ * [وَأَنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَفْتُ صَرِيحِي فَأَجِيبِي^(٤)]

ونكزة نحو:

١٧٨ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَلَيَّ يَرِي^(٥)

وئلاًئياً نحو: «يَا خَوْلَ» في خَوْلَ^(٦)، وئناًئياً نحو: «يَا تُبَّ فِي تُبَّة^(٧)». ثم بين [حكم] ^(٨) ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال:

(ص) ... * ... وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا

(١) في ز «قوله».

(٢) في الأصل «هالاء» تصحيف.

(٣) «ذي» ساقطة من ت.

(٤) الشاهد لامرئ القيس «وما بين المعقوفين تكلمة من هـ».

انظر ديوانه ١٢

وشرح المرادى ٤ : ٣٣، وأوضح المسالك ٣ : ١٠٧ وشرح التصريح ٢ : ١٨٩ وشرح شواهد المغنى

للسيوطي ١ : ٢٠ وشرح الأشموني ٣ : ١٧٢، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧.

أَطِمْ: منادى مرخم وأصله «يا فاطمة».

(٥) الرجز للعجاج. انظر ديوانه ١ : ٣٣٢.

واللسان «دلل» «وأمالى ابن الشجري ٢ : ٨٨، وشرح المفصل ٢ : ١٩، ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك

٣ : ١٣٥٣، وشرح المرادى ٤ : ٣٤. حديري: العدير. ما يعذر الإنسان في عمله.

وجاري: منادى مرخم أصله «يا جارية» وقد محذوف حرف النداء للضرورة، لأنه نكرة قبل النداء، وإنما

يُطْرَد الحذف في المعارف، وقد أجاز سبويه حذف ياء النداء من النكرة في الشعر.

(٦) «في خولة» ساقط من ظ.

(٧) التَّبَاتُ: الجلوس يُقال وَتَبَّ الرجل إذا جلس جلوساً متمكناً.

(٨) «حكم»: تكلمة من هـ، ز.

يَحْدِفُهَا وَفُرَّةٌ بَعْدُ ...

* ...

(ش) يعني أنك إذا حذفته الهاء^(١) للترخيم وَفُرَّةٌ ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم، أي لا تحذف^(٢) منه شيئاً ولا تغييره، «وَالَّذِي» مفعول بفعل مضمرة يفسره «وَفُرَّةٌ وَيَحْدِفُهَا» متعلق برخم «وَيَعْدُ» متعلق بَوَفُرَّةٌ.

١٩١
ب

ولما فرغ من / ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال:

(ص) ... وَاحْظَلَا * تَرْخِيمٌ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا

(ش) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط: أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) إِلَّا الرُّبَاعِي فَمَا فَوْقُ ... * ...

(ش) فشمل الرباعي^(٣) الأصول «كَجَعْفَرٍ»، والثلاثي المزيد كَيَعْمُرٍ، وشمل قوله: «فَمَا فَوْقُ»، الخماسي الأصول «كَفَرَزْدَقٍ»، والمزيد كَسَمَوْدَلٍ، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مُسْتَخْرَجٍ وَأَشْهَبَاتٍ^(٤)، وفهم منه أن الثلاثي لا يُرخم وهو شامل^(٥) للمتحرك الوسط نحو حُمَرٍ، والساكن الوسط نحو: عَمْرٍو^(٦). ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

(ص) الْعَلَمُ * ...

(ش) يعني أن المُنَادَى لا يُرخم إلا إذا كان عَلَمًا، وشمل علمية

(١) في هـ «التاء» يعني تاء المؤنث وهي أدق.

(٢) في ظ «به لا تحذف».

(٣) في ش، ت «الرباعي الرباعي» تكرارها ليس بلازم.

(٤) في الأصل «واستهيبات» تصحيف، وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

جاء في اللسان «شهب» الشَّهَبُ والشَّهْبَةُ لون بياض يصدغه سواد في خلاله، وقيل الشَّهْبَةُ البياض الذي غلب عليه السواد، يُقال: فرس أشهب وقد أشهَّبَ أشهباً وأشهب الرجل إذا كان نسل نخيله شهباً.

(٥) في ظ «وشمل المتحرك».

(٦) ما بعد «نحو عمر» إلى هنا ساقط من هـ .

الشخص نحو^(١): جَعْفَرٌ وعلمية الجنس نحو: أُسَامَةُ، وفهم منه أنَّ النكرة لا تُرْخَمُ [ثم]^(٢)، أشار إلى الشرط الثالث بقوله:

(ص) ... * دُونَ إِضَافَةٍ ...

(ش) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً وشمل الكُنْيَةَ كأبي بَكْرٍ وغيرها، كَعَبْدِ شَمْسٍ ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(ص) ... * وَإِسْنَادٍ مُتِمِّمٍ

(ش) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو: بَرَقَ نَجْوَاهُ، وفهم منه أنَّ المركب تركيب مزج لا يُمتنع ترخيمه لتخصيص^(٣) المنع بذي الاسناد فتقول في مَعْدِي كَرِبْتُ يَا مَعْدِي^(٤) وقوله: «واحْظَلًا» فعل أمر^(٥) من حَظَلَّ يحَظَلُّ^(٦) بالطاء المعجمة^(٧) بمعنى امْتَنَعَ^(٨)، وألفه بدل^(٩) من النون^(١٠) / الخفيفة، «وترخيم»^(١١) معقول «باحْظَلًا» و«مَا» موصولة وصلتها «خَلَا»، «ومن» متعلق «بِخَلَا» و«وَالْإِسْتِثْنَاءُ»^(١٢)، «والرَّبَاعِي» منصوب على الاستثناء، و«مَا» معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها «فَوَوقُ»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه: فما فوقه

(١) في ش «كجعفر»

(٢) «ثم» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ش، ه، ك، ت «لتخصيصه».

(٤) «يا معدى» ساقط من ت.

(٥) «أمر» ساقطة من ت.

(٦) «يحظَلُّ» ساقطة من ز.

(٧) «المعجمة» ساقطة من ه.

(٨) في ت «منع».

(٩) في ظ «مبدلة».

(١٠) في ش، ه «نون التوكيد الخفيفة» وعبارتهما أكمل.

(١١) في ت «وترخيماً» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(١٢) في ز «والإستثناء» تحريف.

أي فوق^(١) الرباعي «والتعلّم» عطف بيان على «الرباعي»، «ودون»^(٢) متعلق به^(٣)، «واشتاد» معطوف على «إضافة»، و«متمم» نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتممت. ثم قال:

(ص) وَرَمَعَ الْأَيْحِرُ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا * ...

(ش) يعني أنك إذا رنحت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر، لكن^(٤) بأربعة^(٥) شروط، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) ... * إِنَّ زَيْدًا ...

(ش) أي إذا كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يُحذف نحو: مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا مَنقَلِبَةٌ عَنِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ فَتَقُولُ: يَا مُخْتَاً وَيَا مُنْقَاً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... لَيْبًا ...

(ش) أي ذا لين، وشمل حرف^(٦) اللين الألف نحو: شَمْلَاكٌ، والواو نحو مَنْصُورٌ، والياء نحو: قَنَدِيلٌ، فلو كان حرف صحة لم يُحذف [وشمل المتحرك نحو: سَفْرُوجٌ، والساكن نحو: قِمَطْرٌ فتقول فيهما: يَا سَفْرُوجٌ وَيَا قِمَطْرٌ. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) ... * ... سَاكِنًا ...

(ش) يعني أن يكون حرف اللين المذكور ساكناً، فلو كان متحركاً لم

(١) في هـ، ز «أي فما فوق».

(٢) في ش، هـ، ز، ك زيادة «ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متم «وعبارتها أكمل» إلا أنّ الأولى أن يقول إنه حال من الرباعي.

(٣) «متعلق به» ساقط من ش، ظ، ك، ت.

(٤) في هـ «ولكن».

(٥) في ظ «بأربع» تحريف.

(٦) في هـ «حروف» وعبارتها أدق.

يُحذف^(١) [نحو هَبَيْخٌ وَقَنْوَرٌ^(٢) فتقول فيهما^(٣): يَا هَبَيْي وَيَا قَنْوَر. بغير حذف. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) ... * ... مُكَمَّلًا
... * ... أَزْبَعَةً فَصَاعِدًا ...

(ش) يعني أن^(٤) يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمّل الرابع نحو «مَنْصُور» والخامس نحو مَصَابِيح^(٥) مُسَمًى به، والسادس نحو: اسْتِخْرَاج / مُسَمًى به أيضاً^(٦)، وفُهِم منه^(٧) أنه لو كان ثالثاً^(٨) لم يُحذف ب ١٩٢
نحو: عِمَادٌ وَسَعِيدٌ وَتَمُودٌ، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف، أشار^(٩) إليه بقوله:

(ص) ... وَالْحَلْفُ فِي * وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَشَّخٌ قُفِي

(ش) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو: فِرْعَوْنٌ وَعُزَيْرِيْقٌ^(١٠) في حذفهما مع الآخر

(١) ما بين المعرفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت، وفي هـ «لا يُحذف».
(٢) الهَبَيْخُ: الرجل الذي لا خير فيه، ويُطلق عليه الأحمق المسترخى وقيل الوادي أو النهر العظيم، والهَبَيْخُ أيضاً المتلوى.
القَنْوَرُ: الشدِيد الضخم الرأس من كل شيء وَكُلُّ فَطْءٍ غَلِيظٍ، قَنْوَرٌ، والقَنْوَرُ أيضاً السِيءُ الخَلْقُ، والنشْرُ الصَّعْبُ. اللسان: «هبخ، قنور».

(٣) «فيهما» ساقط من هـ.

(٤) في هـ، ز «وأن».

(٥) في ز «كمصابيح».

(٦) «أيضاً» ساقطة من ش.

(٧) «منه» ساقط من ظ.

(٨) في ش «ثلاثياً».

(٩) في ت «وأشار».

(١٠) عُزَيْرِيْقٌ: وُغْرَنُوقٌ طَيْرٌ مِنْ طَيُورِ الْمَاءِ طَوِيلِ الْعُنُقِ.
قال أبو ذؤيب الهذلي: أَجَارَ إِلَيْنَا لِحْمَةً تَفَدَّ لِحْمَةٌ
أَزَلَّ كَعُزَيْرِيْقِ الضُّحُولِ عَمُوشِ

خلاف^(١)، فمن حذف قال: يَا فِرْعَ وَيَا عُرُونَ ومن لم يُحذف قال: يَا فِرْعَوَ وَيَا عُرُونِي، «وقوله» وَمَعَ الْآخِرِ متعلق^(٢) بأحذف وصلة «الذي»، «تَلَاً» والضمير^(٣) العائد من الصلة للموصول^(٤) محذوف، وفي «تَلَاً» فاعل مضممر عائد على الآخر، «وَالَّذِي» صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا^(٥) الآخر .

وقوله: «إِنْ زِيدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَلَيْتَ» حال من الضمير^(٦) في «زِيدَ» وهو مخفف من لين، «وَسَاكِنًا» نعت «لَلْيَتَا»^(٧)، «وَمُكَمَّلًا» نعت بعد نعت، «وَأَرْبَعَةً» مفعول «مُكَمَّلًا»^(٨)، «وَصَاعِدًا» معطوف على «أَرْبَعَةً»، وإعراب مع بقي واضح. ثم قال:

(ص) وَالْعَجْزُ اخْتِذَافٍ مِنْ مُرَكَّبٍ * ...

(ش) يعني بالمركب^(٩) تركيب مزج، وشمل ما آخره «ويه» نحو:

^(١) الجرح والفراء لا يشترطان المجانسة فيجوزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة. ولم يجز غيرهما ذلك.

شرح التصريح ٢: ١٨٧.

قال ابن مالك «وَلَيْتَ هَذَا التَّوْحُّ شَيْئًا لَدَى * يَخْبِي مَعَ الْجَوَمِي، وَيَخْبِي الْفَرْدَا.

شرح الكافية ٣: ١٣٥٤.

^(٢) في ت «متعلقا».

^(٣) «والضمير» ساقط من ش.

^(٤) في ش، ك «إلى الموصولة».

وفي ه، ز، ط، ت «إلى الموصول» وعبارتها أدق.

^(٥) في ط «تلا».

^(٦) في ه «من الضمير المستتر» وهي أدق.

^(٧) في ش، ط، ت «اللين» ما أثبت أدق. كما في الأصل، والألفية وبقيمة النسخ.

^(٨) في ه، ط، ت «بمكمل».

ولهي ز «بمكمل».

^(٩) في ه «أن المركب».

«سَيَّبُوهُ» وما ليس^(١) آخره^(٢) «ويه»^(٣) نحو: بَغْلَبِكَ، وما سُمي به من العدد المركب نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ فتقول: يا سَيَّبَ ويا بَغْلَ ويا خَمْسَةَ^(٤)، وأما المركب تركيب إسناد^(٥) فإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَقَلُّ * تَوْخِيمٌ جُمْلَةٌ وَذَا عَمْرُو نَقْلٌ^(٦)

(ش) قد تقدم في شروط الترخيم / أن لا يكون جملة في قوله: ١٩٣
 «وَأِسْنَادٌ مُتِمٌّ» وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه «سيبويه» في باب الترخيم وذكر هنا أن ترخيمه جائز بقلة. ثم أشار [بقوله: وذا عمرو نقل]^(٧) إلى [أن]^(٨) ترخيمه نقله^(٩) عمرو. يعني^(١٠) به «سيبويه» وهو عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بن قنبر الفارسي وكنيته أَبُو بَشْرٍ^(١١).

ولم يذكر الناظم «سيبويه» في هذا الرجز إلا في هذا الموضع، ولم يذكره بلقبه المشهور وهو «سيبويه». وإنما نقله «سيبويه»^(١٢) في باب^(١٣) النسب قال تقول في النسب إلى تَأْبَطَ شَرًّا تَأْبَطِي، لأن من العرب من يقول: يَا تَأْبَطَ وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على

(١) «ليس» ساقطة من هـ .

(٢) في ت «في آخره».

(٣) في هـ «غير يه» زيادتها هنا لا تفيد.

(٤) منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم «ويه»، ونقل عن العرب عدم ترخيم المركب المرجحى، وأجازه النحويون قياساً. كما منع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمي به.

(٥) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الإسناد» والمثبت من ش، ك أدق.

(٦) «وذا عمرو نقل» ساقط من ز، ك، ت.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٨) «أن» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ت «يقله» تحريف.

(١٠) في ز، ت «ويهنى».

(١١) في ظ، «أبو البشر». تحريف.

(١٢) انظر الكتاب ٣: ٣٧٧

(١٣) «باب» ساقط من ك.

هذه اللغة لقلتها^(١). ثم اعلم أن في المرخم^(٢) لغتين، وقد أشار إلى إحداهما فقال:

(ص) وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ * فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

(ش) يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم^(٣) فاترك الحرف الذي قبله على حالته^(٤) قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف ويُسمى^(٥) هذه اللغة لغة مَنْ نَوَى وَلِغَةً مَنْ يَتَنَتَّظِرُ، وشمل قوله: «بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ مِنْهُ» حرف نحو: يَا جَعْفَرُ فِي جَعْفَرٍ، وما حذف منه حرفان نحو: يَا مَرْزُوقَ فِي مَرْزُوقَانَ، وما حذف منه كلمة في^(٦) نحو: يَا تَهْلَلُ فِي تَهْلَلَيْكَ^(٧) وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يَا قِمَطُ مِنْ قِمَطْرٍ، ومضموماً نحو: يَا مَنْصُ فِي مَنْصُورٍ، ومكسوراً نحو: يَا حَارِ فِي حَارِثٍ. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

(ص) وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَلَوْ مَحذُوفاً^(٨) كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ^(٩) / وَضِعاً تَمَّماً

(ش) أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول فِي قِمَطْرُ يَا قِمَطُ^(١٠)، وفي جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ وفي حَارِثُ يَا حَارِثُ، وهذه اللغة تُسمى لغة مَنْ لَمْ يَنْوِ، والضمير في «اجْعَلْهُ» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف «وَكَمَا» في موضع المفعول الثاني لِاجْعَلْهُ والظاهر أن «ما» في قوله: «كَمَا» زائدة، «وَلَوْ»

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٨.

(٢) في ش، ه، ك، ت «الترخيم».

(٣) في ه «لأجل الترخيم».

(٤) في ز، ك «حاله».

(٥) في ه، ز، ت «وُتَّسِمَى» بالتاء أدق.

(٦) «في» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٧) في ز «يعل بك» تحريف.

(٨) في ز، ط، ت «محذوف» تحريف.

(٩) في ش، ك «بالأخير» ما أثبت عن الأصل، والألفية وبقية النسخ أدق.

(١٠) في ه «فتقول في منصور يا منص» المال صحيح.

مصدرية والتقدير: ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: «كَمَا لَوْ إِلَّا عُدِمَا»^(١) ثم أشار إلى ما يظهر به^(٢) الفرق بين اللغتين فقال:

(ص) قُلْ^(٣) عَلَى الْأَوَّلِ لِي تَمُودَيَا * تَمُو وَيَا تَمِي عَلَى الثَّالِي يَيَا

(ش) يعني بالأول لغة مَنْ نَوَى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم تَمُود يَأْتُمُو؛ لأن الواو في حشو الكلمة^(٤) لنية المحذوف، وتقول على لغة مَنْ لَمْ يَنُودِ^(٥) يَا تَمِي بالياء لعدم النظير، إذ ليس^(٦) في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضممة كسرة كما فعلوا في أَذَلِي^(٧) جمع دَلُو وأصله أَذَلُو فقلبوا الواو ياء والضممة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبينين على اللغتين فقال:

(ص) وَالتَّرِيمِ الْأَوَّلِ فِي كَمُسَلِمَةٍ * وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلَمَةٍ^(٨)

(ش) الأول: هي لغة مَنْ نوى فإذا رخصت مسلمه ونحوه من صفة^(٩) المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت: يا مُسَلِمٍ بفتح الميم [الأخيرة]^(١٠) على لغة مَنْ نوى، ولا يجوز أن ترخمه^(١١) على لغة مَنْ لَمْ

(١) انظر باب الإستثناء.

(٢) في ت «فيه».

(٣) في هـ «فتقول» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) في ت «الكلام».

(٥) «ينو» ساقطة من ت.

(٦) في هـ «إذ لا يوجد» والمثبت أدق وأضبط.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «أدل».

وما أثبت عن ز أصح

(٨) مَسَلَمَةٌ: اسم رجل.

(٩) في هـ «صفات».

(١٠) «الأخيرة» تكملة من ز، ك.

(١١) في ط «ترخيمه» تحريف.

ينو / فتقول يا مُسَلِّمٌ لئلا يلتبس بالمدكر، وأما نحو^(١) مَسَلَمَةٌ بفتح الميم^(٢) مما $\frac{194}{1}$
 ليست فيه [التاء]^(٣) فارقه فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مَسَلَمَتْم بفتح الميم، ويا
 مَسَلَمَتْم بضمها^(٤) «والأوّل» صفة لمحدوف والتقدير: والترنم الوجه الأول. ثم قال:
 (ص) وَلَا ضِطْرَارٍ رَحْمَتُوا دُونَ لِدَا * مَا لِلثَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

(ش) يعني أنه يجوز الترخيم^(٥) في غير النداء إذا كان^(٦) للضرورة^(٧)
 وفهم منه أن لا يكون في الاختيار، وقوله: «وَمَا لِلثَّدَا» يصلح، يعني أنه لا
 يُرَخِّمُ في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء، أي لمباشرة حرف النداء نحو:
 أَحْمَدُ فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يُرَخِّمُ في^(٨)
 ضرورة ولا في غيرها، نحو الرَّجُلِ. وفهم من إطلاقه أنه يُرَخِّمُ على اللغتين
 السابقتين. أما ترخيمه على^(٩) لغة من لم ينو فمُجْمَعٌ عليه، وأما على لغة
 من نوى فمُخْتَلَفٌ فيه^(١٠).

(١) «نحو» ساقطة من هـ.

(٢) في ز، ك «الميم الأولى» زيادتها هنا تفيد.

(٣) «التاء» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٤) توسع ابن مالك في شرح هذا البيت، وزاد عليه أبياتاً أخرى.

انظر شرح الكافية ٣: ١٣٦٥ - ١٣٧٠.

(٥) في ط، ت «للترخيم» تحريف.

(٦) «إذا كان» ساقط من ش، ك.

(٧) «للضرورة» ساقط من هـ، ز، ط، ت.

(٨) في هـ، ز، ك «لا في».

(٩) «ترخيمه على» ساقط من ش.

(١٠) وعلق الأشموني في تنبيهاته على ذلك بقوله: ٣: ١٨٤

«اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله: (امرؤ القيس).

لِتَغْمِ الْفَتَى تَغْمُو إِلَى صَبْوِ نَارِهِ طَرِيفٌ بِنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

أراد ابن مالك فحذف الكاف، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، ولهذا نونه،

وأما على لغة من ينتظر فأجازه سببويه ومنعه المبرد وبدل للجواز قوله: (جرير).

أَلَا أَضْحَكُ جِبَالِكُمْ رِيَامَا وَأَضْحَكُ فَيْسَكُ شَائِسَعَةُ أُمَامَا

ورواه المبرد وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا

قال في شرح الكافية ٣: ١٣٧١: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين.

(الاختصاص)

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه^(١) به في اللفظ، وإلى ذلك أشار^(٢) بقوله^(٣):

(ص) الاختصاص كنداءِ دُونَ يَا * ...

(ش) يعني^(٤) أنَّ الاختصاص شبيه بالنداء، وفُهم منه أنه ليس منادى، وفُهم من قوله: «دون يا» أنه لا يصحبه حرف النداء، ثم مثل فقال:

(ص) ... * كَأَيْهَا الْفَتَى بِأَثَرِ اِرْجُونِيَا^(٥)

(ش) وفُهم من المثال أنَّ «أيا»^(٦) لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء، وفُهم من قوله: «بأثر ارجونينا» أنه لا بدُّ أن يتقدمها كلام، وأنَّ الكلام الذي يتقدمها لا بدُّ أن يكون / فيه ضمير المتكلم، فُهم ذلك من قوله: «بأثر ارجونينا».

ثم إنَّ الإختصاص يكون^(٧) فيه الاسم مقروناً «بأل» أو مضافاً^(٨)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) في هـ ، ز «لشبهه له».

وفي ت «الشبيهة به» تحريف.

(٢) «وإلى ذلك أشار» ساقط من ظ.

(٣) في ظ «قوله».

(٤) «يعني» ساقطة من ت.

(٥) في الأصل «بأثر» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبنية النسخ.

(٦) في ت «يا».

(٧) في ش، «قد يكون فيه».

(٨) في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «ومضافاً» وما أثبت من ز أدق.

(ص) وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ * كَمِثْلِ نَحْنِ الْعَرَبِ أَشْخَى مَنْ يَبْدُلْ

(ش) يعني أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون «بأل» وليس معه «أي»
وفهم من المثال أنه لا بُدُّ أن^(١) يتقدمه ضمير متكلم مرفوعاً^(٢) بالابتداء
كقولهم «نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ»^(٣) ولم ينبه على القسم الثاني^(٤)
وهو المضاف كقوله عليه أفضل الصلاة والتسليم^(٥) «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا
تُورَثُ»^(٦)

ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب، إذ^(٧) لم يُصرح بما يتعلق به من
المعنى والإعراب، وحاصله أن^(٨) المختص^(٩) على قسمين:

- قسم مبني على الضم وهو أَيُّهَا الْفَتَى وَنَحْوَهُ، ويُبنى لشبهه بالنادى لفظاً
وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرَّجُلُ.
فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد «بأيها» المتكلم نفسه^(١٠).

- وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نَحْنُ الْعَرَبُ
أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ. «فنحن مبتدأ وخبره «أقري الناس» «العرب» منصوب

(١) في ت «من أن».

(٢) في هـ «مرفوع».

(٣) من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٥ وشرح المرادى ٤: ٦٣، وأوضح المسالك
٣: ١١٢ وشرح التصريح ٢: ١٩١.

(٤) في الأصل، ز، ط، ك، ت «الثالث» وهي أصح. لأنه ثلاثة أقسام الأول كأيها وأيتها، والثاني المعرف
بأل «كالعرب» والثالث المعرف بالإضافة «كمعاشر الأنبياء».

(٥) في ش، ط، ك، ت «عليه السلام».

وفي هـ، ز «عليه الصلاة والسلام».

(٦) في منسند أحمد ٢: ٦٣ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ» وانظر سنن الترمذى ٣: ٨٢ «باب السير»

(٧) في هـ، ز «إذا» تحريف.

(٨) في ش، هـ «أله».

(٩) في ط، ت «الإختصاص» تحريف.

(١٠) في هـ «بأيها الفتى المتكلم بعينه» وفي ز «بأيها المتكلم بعينه».

بفعل واجب الحذف تقديره: أنخص، وكذلك المضاف نحو [قوله عليه الصلاة والسلام] ^(١): «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ» ^(٢) «فَنَحْنُ» مبتدأ، وخبره «لَا نُورِثُ»، و«مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ» مفعول بفعل واجب / الحذف، وفي ١٩٥ قوله: الاختصاص كَيْدًا إِشْعَارُ بِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ وَاجِبِ الْإِضْمَارِ ^(٣) أ كالمنادى لتشبيهه ^(٤) به.

(١) ما بين المعرفين تكملة من ز.
(٢) في ش أكمل الحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة».
التكملة غير لازمة، اكتفاء بموضع الشاهد.
(٣) في ز «الحذف».
(٤) في ز «لشبهه».

(التحذير والاعراء)

(ش) التحذير: تنبيه المخاطب على مكروهه يجب الاحتراز منه، والاعراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحَمَّدُ عليه^(١)، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص^(٢) لشبهتهما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر، ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأول: إِيَّاكَ وَأَخْوَاتِهِ.

الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب^(٣).

الثالث: ذِكْرُ الْمُحَذَّرِ^(٤) منه.

وقد أشار إلى الأول فقال^(٥):

(ص) إِيَّاكَ وَالشُّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثَارَهُ وَجِبَ

(ش) يعني أن قولك: إِيَّاكَ وَالشُّرَّ، ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عُطِفَ عليه^(٦) نصب بفعل يجب استتاره نحو: إِيَّاكُمْ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّاكُمْ وَالْحَالِفَةَ.

(١) في ز. «عليه يُأَكَّدُ» تحريف.

(٢) في ز زيادة «الإختصاص المراد به التخصيص» الزيادة لا لزوم لها.

(٣) في ت «الخطاب».

(٤) في الأصل، ش، ك «المحذوف» تحريف.

وفي ت «المحذور» تحريف.

(٥) في ظ، ت «بقوله».

(٦) في هـ «عليه إسم» الزيادة هنا تقييد.

وفهم منه [أن التحذير]^(١) إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً، ولا يكون بضمير^(٢) الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي، وفهم منه أن العامل المقدر يُقدر بعد^(٣) الضمير لما يلزم^(٤) من تقديره قبل^(٥) اتصاله به، فيلزم تعدى فعل الضمير^(٦) المتصل إلى ضميره المنفصل^(٧)، [وهو]^(٨) ممتنع في^(٩) غير باب ظن وأخواتها «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» مفعول بنصب، «وَمَحَذُّرٌ» فاعل بنصب، «وَبِمَا» متعلق بنصب، «وَمَا» موصولة «وَاسْتِتَازَهُ» مبتدأ، «وَوَجِبَ» خبره والجملة صلة^(١٠)، وما واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. / ثم أعلم ^ب ١٩٥ أن «إِيَّاكَ» وأخواته تُستعمل في التحذير معطوفة^(١١) عليها كما تقدم، ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْشَبَ * ...

(ش) الإشارة «بذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، يعني^(١٢) أن إياك وأخواتها غير معطوف عليها تُنصب بفعل واجب الحذف نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ. «وَذَا» مفعول بانسب «وَدُونَ وَإِيَّا» متعلقان بانسب، ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

- (١) «أن التحذير» تكملة من ش، ه، ز، ك.
(٢) في ه، ظ، ث «في الضمير» تحريف.
وفي ز «الضمير» تحريف.
(٣) «بعد» ساقطة من ت.
(٤) في ش «يلزم عليه».
(٥) في الأصل، ه، ظ، ك، ت «قبله»، وفي ش «قبله من».
(٦) في ش، ظ، ت «المضمر».
(٧) في الأصل، ش، ظ، ت «المتصل» تحريف.
(٨) (وهو) تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.
(٩) في ش، ز، زيادة «في العربية» لا لزوم لها.
(١٠) في ه «صلة ما» الزيادة هنا تُفيد.
(١١) في ش، ه، ك «معطوفاً عليها» والتذكير والتأنيث جائز وعبارتهم أولى.
(١٢) في الأصل «ومعنى».
وفي ت «ويعنى».

(ص) ... وَمَا * سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(ش) فشمّل قوله: «وَمَا^(١) سِوَاهُ» النوعين. أعني ما ناب عن «إِيَّاهُ» من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والحذر منه، وقوله: سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف ولك إظهاره فتقول نَحْ رَأْسِكَ ونحوه، وتقول في الحذر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول اخْذِرِ الْأَسَدَ. وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

(ص) ... إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ * ...

(ش) فالعطف نحو: رَأْسِكَ وَالْحَائِطَ، والتكرار نحو: الْأَسَدَ الْأَسَدَ، وقد مثله بقوله:

(ص) ... * كَالضَّيْفِمْ الضَّيْفِمْ يَا ذَا السَّارِي

(ش) والضيفم الأسد، والساري اسم فاعل من سَرَى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيفم، وإنما وجب حذف العامل مع «إِيَّاهُ» لكثرة الاستعمال، وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبديل من اللفظ بالفعل. «وَمَا» مبتدأ وصلته^(٢) / ١٩٦
«سِوَاهُ»، «وَسَتَرُ فِعْلِهِ» مبتدأ ثان، وخبره «لَنْ يَلْزَمَا» والجملة خبر الأول، وسَتَرُ بفتح السين مصدر سَتَرَ، والسَّتْر بكسرها هو الشيء^(٣) الذي يُسْتَرُ به، والمراد^(٤) هنا الأول. وقوله: «إِلَّا» لإيجاب لنفي «لَنْ»، «وَمَعَ» متعلق بيلزم «وَذَا» في قوله: «يَا ذَا السَّارِي» منادى والساري صفته^(٥)، ثم قال:

(١) في ظ «ما» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ك، ت «وصلته».

وفي ش «وصلتها» وهي جائزة لأن الضمير يعود على «ما».

(٣) في هـ «هو الساتر».

(٤) في ظ «المراد به» وعبارتها أوضح.

(٥) في هـ، ز، ك «صفة».

(ص) وَشَدُّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ * ...

(ش) قد تقدم أن «إِيَّاكَ» في التحذير تكون للمخاطب غالباً، وقد شد ذلك للمتكلم كقول بعضهم: «إِيَّايَ وَأَنْ يَخْدِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ»^(١)، وأشد منه أن يكون للغائب^(٢) كقول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابِّ»^(٣) ثم قال:

(ص) ... * وَعَنْ سَبِيلِ الْقَضِيهِ مَنْ قَاسَ انْتَبَهُ

(ش) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبهاً أي مطروحاً^(٤) «وإِيَّايَ» فاعل شد^(٥) وإيَّاهُ مبتدأ وخبره «أَشَدُّ» وحذف من مع أشد والتقدير: وإيَّاهُ أَشَدُّ مِنْ إِيَّايَ. «وَمَنْ قَاسَ» مبتدأ، وخبره^(٦) «انْتَبَهُ»، «وَعَنْ سَبِيلِ» متعلق «بانتبَهُ»، لما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

(ص) وَكَمَحَذَّرٍ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا * مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

(ش) قد تقدم حد الإغراء، يعني أن المغرى^(٧) حكمه كحكم^(٨) المحذَّرِ

(١) في الأشموني ٣: ١٩١ «قول عمر رضى الله عنه:

«لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإيَّايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨ وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤: ٧١، وشرح الأشموني ٣: ١٩١.

(٢) ما بعد «للمتكلم» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ش، هـ «إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيَّا الشوَابِّ»

انظر الكتاب ١: ٢٧٩، واللسان «أيا»

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨، وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤: ٧١، وشرح

الأشموني ٣: ١٩٢. الشوَابِّ: جمع شابه

(٤) في الأصل، ظ، ت «مطرحاً»، وفي ت «منطرحاً».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «بشده».

(٦) في ظ «خبره».

(٧) في هـ «المغرى به» وفي ظ «الإغراء».

(٨) في هـ، ز، ظ «حكم» تحريف.

في جميع ما تقدم فيُنصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:
١٧٩. أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاخٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(١)

أو معطوفا^(٢) عليه كقوله^(٣): الْأَهْلُ / وَالْوَلَدُ، وبفعل جائز الإضمار في ١٩٦
غير العطف والتكرار نحو: أَخَاكَ فِيجُوزُ الزَّمُ أَخَاكَ.

وقد فهم من [قوله]^(٤) هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب
يشتمل على التحذير وهو مصدر «حَذَّرَ» وهو مُصرح به في الترجمة، والحذَّرُ
منه وهو مفهوم من قوله: «وَالشَّرُّ» والحذَّرُ وهو مُصرح به في قوله «مُحذَّرٌ»،
والحذر به^(٥) وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله: «بِمَا
اسْتِنَارَهُ [وَجِبَ]^(٦)» وألف «اجْعَلَاً» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَمُعْزَى»
مفعول أول لاجْعَلَاً «وكمحذر» في موضع المفعول الثاني، «وبلأ» متعلق
«باجْعَلَاً».

(١) الشاهد لمسكين الدارمي. انظر ديوانه: ٢٩

شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٨٠، وشرح ابن الناظم ٦٠٩ وشرح المرادي ٤: ٧٢، ٧٣، وأوضح
المسالك ٣: ١١٥ وشرح التصريح ٢: ١٩٠، وشرح الأشموني ٣: ١٩٢.

(٢) في ت «ومعطوفا» تحريف.

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ت «كقولك».

(٤) «قوله» تكملة من ز، ك، ت.

ولو وضعنا لفظه «كلامه» بدلا من «قوله» لكان أضحط وأدق.

(٥) في ت «منه» تحريف.

(٦) «وجب» تكملة من ش، ه، ز، ك.

وفي ش زيادة «وجب والحذر وهو مُصرح به في هذا البيت، في قوله وكمحذر» زيادة مكررة لا لزوم
لها.

(أسماء الأفعال والأصوات)

(ش) إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحدير والإغراء، لأن بعض أسماء الأفعال مُعْرَى به نحو: عَلَيْنَكَ وَدُونِكَ. وفهم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور «البصريين»^(١) قوله:

(ص) مَا نَابَ عَنِ فِعْلِ كَشْتَانٍ وَصَبَهُ * هُوَ اسْمٌ فِعْلِيٌّ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَمَةٌ

(ش) شمل قوله: «ما ناب [عن فعل]»^(٢) اسم الفعل واسم الفاعل^(٣) والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل^(٤) اسم الفاعل والمصدر؛ لأن معناه «كَشْتَانٌ» في كونه غير معمول، ولا فضلة فهو^(٥) تنميط للحَدِّ، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء:

الأول: «شَتَانٌ»: وهو بمعنى بَعْدَ.

وَصَبَهُ: وهو بمعنى اشْكُت.

^(١) في ظ، ت «منها».

قال الأشموني: «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين.

«إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان. وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل مدلولها المصادر، وأن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته».

شرح الأشموني ٣: ١٩٥.

^(٢) «عن فعل» تكلمة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

^(٣) في ه «واسم الفاعل واسم المفعول» الزيادة غير لازمة.

^(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «بالمثال».

^(٥) في ت «وهو».

وَأَوْه: وهو^(١) بمعنى التَّوَجُّع.

ومنه: وهو بمعنى اكْتَفَفُ^(٢).

«وما» مبتدأ وهو موصول ١٩٧/أ وصلته^(٣) نَابَ، «وعن» متعلق «بتاب» وهو مبتدأ ثان، وخبره «اسمُ فِعْلٍ» والجملة خبر الأول، ثم إنَّ اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَمَا بِمَعْنَى الْفِعْلِ كَأَمِينَ كَثُرَ * ...

(ش) يعني أنَّ ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وغني^(٤) بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو «فَعَالٍ» من الثلاثي «كَنْزَالٍ» وليس من الثاني والثالث مقيس ومثَّلَ «بَأَمِينَ» وهو بمعنى اسْتَجَبْتُ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) ... * وَخَيْرُهُ كَمَا «وَيْ» وَهَيْهَاتَ نَزُرُ.

(ش) يعني أنَّ خير اسم الفعل بمعنى الأمر نَزُرُ أي قَلَّ^(٥) وشمل قوله: غيره ما بمعنى المضارع، وقد مثَّله بقوله: كَمَا «وَيْ»^(٦) ومعناه: اتَّعَجَّبْتُ^(٧)، وما بمعنى الماضي وقد مثَّله بقوله: «هَيْهَاتَ» ومعناه بَعُدَ. ثم اعلم أنَّ من أسماء

(١) «وهو» ساقط من ش، ه .

(٢) في ش، ك «انكفف».

(٣) في ش، ه، ز، ك «وصلته» زيادة الواو لا تثفيد.

(٤) في الأصل، ش، ه، ز، ك، ت «وكفى» وما أثبت عن ظ أدق وأولى.

(٥) «أي قل» ساقط من ه .

(٦) في ت «كهيهات ومعناه كَوَيْ».

(٧) في ه «أعجبت» وهي أدق.

قال سيويه:

«سألت الخليل عن قوله تعالى في سورة القصص ٨٢

(وَيُكَادُ أَنْ لَا يُلَاقِيَ الْكَافِرِينَ)

(وَيُكَادُ أَنْ اللَّهُ يَمْسُطَ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيُقَدِّرُ) =

الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف^(١). وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

(ش) فأتى بثلاثة أمثلة: إثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف «فَعَلَيْكَ» بمعنى الزَّم وهو متعد^(٢) بنفسه كقوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»^(٣).

وبالبناء كقولك: عَلَيْكَ بِزَيْدٍ، «وَدُونَكَ» بمعنى «خُذْ» كقولك: دُونَكَ زَيْدًا أي خُذْ زَيْدًا، «وَالْيُوكَ»^(٤) بمعنى تَنَحَّجْ، ويتعدى «يَعْرُضُ» نحو: إِلَيْكَ عَنِّي، أي تَنَحَّجْ عَنِّي، وهذا النوع مسموع، والمسموع منه أحد عشر لفظاً / الثلاثة ^ب ١٩٧ المذكورة^(٥) وكذلك: كَمَا^(٦) أَنْتَ وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ، وَوَرَاءَكَ، وَأَمَامَكَ وَمَكَانَكَ وَبَعْدَكَ. «وَالْفِعْلُ» مبتدأ، «وَمِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ» مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و«دُونَكَ» مبتدأ وخبره «هَكَذَا» و«هَآ» للتنبيه. ثم قال:

(ص) كَذَا^(٧) زُوَيْدًا بَلَّةَ نَاصِيَتَيْنِ * ...

(سورة القصص ٨٢)

فزعم أنها «وَيْ» مفصولة من كَأَنَّ.

(الكتاب ٢: ١٥٤)

قال الأشمولى: هيهات بمعنى يَمُدُّ هو المشهور، وذهب أبو اسحق إلى أنها اسم بمعنى البعد، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وتنبى لإبهامه. ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء. وبعضهم يضمها. وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاه، وأيهاه، وهيهات، وأيهات. وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة، ومنونة وغير منونة

شرح الأشمولى ٣: ١٩٢ وانظر الكتاب ٣: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢.

(١) في ش، ز، ك «وظرف ومجروره» تحريف.

وفي ت «وظرف ومجرور».

(٢) في ز «متعدى».

(٣) سورة المائدة آية: ١٠٥

(٤) في ت «إليك».

(٥) في هـ. «المذكورة عليك ودونك وإليك» الزيادة هنا غير لازمة.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وكما».

(٧) في ظ «كذلك» تحريف.

(ش) يعني أنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ» من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين
كقولك: رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَّةَ عَمْرًا^(١)، فلو: حَقَضَ^(٢) ما بعدهما كانا مصدرين
وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَيَعْمَلَانِ الْحَقْفَصَ مَصْدَرَيْنِ

(ش) نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ وَبَلَّةَ زَيْدٍ^(٣)، ومعنى «رُوَيْدَ» إذا كان اسم فعل
أَمْهَلُ وإذا كان مصدرًا إِثْمَالًا ومعنى «بَلَّةَ» إذا كان اسم فعل دَخَّ، وإذا كان
مصدرًا تَرَكَأَ، وفُهِمَ أن^(٤) الفتحة^(٥) في «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ»^(٦) فتحة^(٧) بناء، لأن
أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما^(٨) فتحة^(٩) إعراب
لأنَّ المصادر معربة، وفُهِمَ من قوله: «مَصْدَرَيْنِ» أنه يجوز فيهما التنوين
ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ»
مبتدآن والخبر في «كَدًّا»، «وَنَاصِبَيْنِ»^(١٠) حال من الضمير المستتر في المحرور
الواقع خبراً، «وَمَصْدَرَيْنِ» حال من فاعل «يَعْمَلَانِ»، والضمير في يعملان
عائد على «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ» في اللفظ لا في المعنى، فإنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ» إذا كانا
اسمى فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

(ص) وَمَا يَلَا تَتَوَبُّ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا /

١٩٨
↑

(١) في ز «صرواً» تحريف.

(٢) في هـ ، زه ظه، ت «حَقْفَصًا» وهي أدق.

(٣) في هـ ، ز «نحو رويد زيد وبلة عمرو» المثال صحيح.

(٤) في هـ ، زه ظه «منه أن» وصارتها أكمل.

(٥) في ز «الفتح».

(٦) في هـ «وبلة إذا كانا أسماء أفعال» العبارة هنا أصبح وأدق، لأن رويد وبلة قد يكونان مصدرين. كما
ذُكِرَ فيما بعد.

(٧) في زه ك «فتح».

(٨) في زه ت «فتحتهما» تحريف.

(٩) في زه «فتح».

(١٠) في الأصل «ناصبين».

(ش) يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هَيْهَاتَ زَيْدًا، ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً نحو: «نَزَالٍ»، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو: عَلَيْكَ يَزِيدُ وتنصب المفعول إن كان متعدداً نحو: نَزَالٍ زَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَأَخْرَجَ مَا لِيذِي^(١) فِيهِ الْعَمَلُ

(ش) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يُقال في نَزَالٍ^(١) زَيْدًا، زَيْدًا نَزَالٍ^(٢). «وما» مبتدأ وهو موصول وصلته ما، و«ما» المجرورة باللام^(٣) موصولة أيضاً وصلتها «تَثُوبٌ» وَوَعْنَةٌ متعلق بتثوب وكذلك «مِنْ»^(٤)، «وَلَهَا» خبر «ما» الأولى والعاقد على «ما» الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على «ما» الثانية الهاء في عنه والتقدير: وَالْعَمَلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ لِلْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ عَنْهَا مُسْتَقَرٌّ لَهَا، أي لأسماء الأفعال، والظاهر أن «ما» في قوله: «مَا لِيذِي»^(٥) فِيهِ الْعَمَلُ^(٦) زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة^(٧)، لأن «الَّذِي» بعدها موصولة، ولو قال: وَأَخْرَجَ الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن «ما» وليس في قوله: العمل «إيطاء»^(٨) مع

(١) في ه، ت «الذي» تحريف.

(٢) في ه، ز، ط، ت «تَرَكَ زَيْدًا»، «زَيْدًا تَرَكَ» وهذا جائز، لأن «تَرَكَ» من أسماء الأفعال أيضاً.

انظر الكتاب ١: ٢٤١ - ٢٥٣.

(٣) في ش «بلام».

(٤) في ط، ت «عنه» تحريف.

وفي ش، ه، ز، ك «من عمل».

وفي ط، ت «ومن».

(٥) في ه، ت «ما الذي» تحريف.

(٦) «العمل» ساقطة من ه.

(٧) في ش، ك «موصول».

(٨) إيطاء: «وأطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه وأوطأه إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة معناه =

قوله: حَمَلَ لأن إحداهما^(١) نكرة والأخرى^(٢) معرفة. ثم قال:

(ص) وَأَحْكُم بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُتَوَّنُ * مِنْهَا وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيْنُ

(ش) يعني أَنْ / ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها^(٣) معرفة فتقول: صَبَّ وَمَثُ فَيَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ^(٤)، وَصَبُّ وَمَثُ فَيَكُونَانِ نَكْرَتَيْنِ، وَمِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَا يَلْزَمُ التَّعْرِيفَ كَتَزَالُ فَإِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ تَنْوِينٌ. وَمَا يَلْزَمُ التَّنْكِيرَ كَوَأْتَاهَا، وَهَذَا التَّنْوِينُ هُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ^(٥) النُّحَوِيُونَ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ شَرَعَ فِي بَيَانِ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

- أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لوجره «كَعَدَسٌ» للبهغل، وإما لدعائه^(٦) كأَوْ لِلْفَرَسِ.

- والآخر: ما وضع للحكاية^(٧) صوت^(٨) حيوان. «كَعَقَاقٍ» في صوت الغراب، أو غير حيوان: «كَقَبٌ» لوقوع^(٩) السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

= واحد فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء، وقال الأخصف: الإيطاء رد كلمة قد قَفِيَتْ بها مرة، قال ابن جنى: ووجه استقبح العرب الإيطاء أنه دال على قلة مادة الشاعر حتى يضطر إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها، وأصله أن يطاء الإنسان في طريقه على أثر وَطْءٍ قبله فيعيد الوطء على ذلك الموضع وكذلك إعادة القافية هو من هذا. اللسان: «وطأ».

(١) في ش، ه، ز، ط «أحدهما» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) في ش، ه، ز، ط «والآخر» التذكير والتأنيث جائز.

(٣) «منها» ساقط من ه.

(٤) في ل «معرفة».

(٥) في ت «تسمية النحويين».

(٦) في ز «الدعاء».

(٧) «لحكاية» ساقط من ش.

(٨) في ش «لصوت».

(٩) في ط «كقبح لوقوع».

(ص) وَمَا بِهِ خُوِطِبَ مَا لَا يَفْقَلُ * مِنْ مُشْبِهِ^(١) [اسم]^(٢) الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

(ش) يعني أن ما تُخوِطِبُ^(٣) ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الإكتفاء به يجعل صوتاً، وشمل قوله^(٤): «مَا خُوِطِبَ» ما كان للزجر «كَعَدَسٍ»^(٥) وما كان للدعاء «كَأَوْ» فإن كليهما يُخاطب به^(٦) ما لا يعقل. «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «خُوِطِبَ»، «وبه» متعلق بخوِطِبَ والضمير في «به» عائد^(٧) على الموصول، «وما» بعد «خُوِطِبَ» مفعول لم^(٨) يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها «لَا»^(٩) يَفْقَلُ، والضمير العائد عليها الفاعل^(١٠) ييعقل «وَيَجْعَلُ» خبر المبتدأ «وَصَوْتًا» مفعول ثانٍ ييجعل^(١١) وهو

على حذف / مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الآخرين^(١٢) بقوله: ١٩٩
أ

(ص) كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ * ...

(ش) يعني أن من أسماء الأصوات ما أُجْدَى حكاية أي أفاد حكاية، وشمل قوله «حِكَايَةً» ما كان حكاية لصوت الحيوان^(١٣) كغاق ولصوت غير الحيوان كَقَبْ.

(١) في ظ «شبه» تحريف.

(٢) «اسم» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ه، ز، ط، ت «ما خوِطِبَ به» وعبارتها أكمل.

(٤) ما بعد .. ما خوِطِبَ ألى هنا ساقط من ه.

(٥) «كَعَدَسٍ» ساقط من ه.

(٦) في ه «بهما» وفي ز «بهما من لا».

(٧) «عائد» ساقطة من ت.

(٨) في ز «مالم».

(٩) في ز «ما لا» استخدم لفظ الالفية.

(١٠) في ظ «فاعل».

(١١) في الاصل «يجعل» ما أثبت أدق كما في الالفية وبقية النسخ.

(١٢) في ه، ز «الآخرين».

(١٣) في ش «حيوان».

ثم قال:

(ص) ...

* وَالزَّمُّ بِنَا التَّوَعِينِ فَهَوَ قَدْ وَجِبَ

(ش) يعني أنَّ البناء لازم في النوعين، ويُحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال^(١) وأسماء الأصوات، وهو أجود لشموله جميع^(٢) الباب؛ إذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله: «فَهَوَ قَدْ وَجِبَ»، تميم^(٣) لصحة الاستغناء عنه بقوله: «وَالزَّمُّ^(٤)».

(١) «أسماء الأفعال» ساقطة من ت.

(٢) «جميع» ساقطة من ش.

(٣) في ك «تميم للبيت».

(٤) في ش «الزم».

(نونا التوكيد)

[قوله^(١)]:

(ص) لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنَوْنَيْنِ^(٢) هُمَا * كَثُرَتِي أَذْهَبَنَّ وَأَفْصِدَتْهُمَا

(ش) يعني أن الفعل يُؤكد بنونين:

إحداهما: ثقيلة كالنون في «أَذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة كالنون في «أَفْصِدَتْهُمَا» ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت: «أَضْرِبَنَّ» ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد، وأوهم قوله: «لِلْفِعْلِ» شمول جميع الأفعال؛ فأزال الإبهام بقوله:

(ص) يُؤَكِّدَانِ الْفِعْلَ وَيَفْعَلُ آتِيًا * ذَا طَلَبٍ^(٣) أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيًا
أَوْ مُنْبَأً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا * ...

(ش) يعني أن هذين النونين لا يُؤكدان جميع الأفعال بل يُؤكدان ان ما ذكره وذلك الأمر بصيغة / «أَفْعَلْ» وشمل قوله: «أَفْعَلْ» الأمر والدعاء، لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنتين والجمع مذكرين ومؤنثين^(٤) فتقول: اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ، وَاضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ، وَاضْرِبَانَّ وَاضْرِبُنَّ ١٩٩ وَاضْرِبَتَانَّ، ويؤكدان^(٥) أيضاً المضارع بشروط:

(١) «قوله» تكملة من ز، ط.

ووردت في هـ «قوله نونا التوكيد» الزيادة هنا لا تفيد.

(٢) في الاصل «بنونين» تحريف.

(٣) «ذا طلب» ساقط من ت.

(٤) في ش، ز، ك «أو مؤنثين».

(٥) في ظ، «ويؤكد» تحريف.

أولها^(١): أن يكون مستقبلا. وهو المراد بقوله: «آتيا»، وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب. فشمل المقرون بلام الأمر نحو: لَيَقُومَنَّ، وبلا الناهية نحو: لَا تَقُومَنَّ، وبأداة^(٢) تحضيض أو عرض^(٣) نحو: هَلَّا تَقُومَنَّ، أو تَمَنَّ نحو: لَيَتَلَّكَ^(٤) تَقُومَنَّ، أو استفهام نحو: هَلْ تَقُومَنَّ؟

الثالث: أن يقع بعد «إن» الشرطية المقرونة «بما» فإِذَا تَرْتَمَنَّ، وهو المراد بقوله: «أَوْ سَوَاطِأَ إِمَّا تَالِيَا». أي: أو شرطاً تالياً إمّا^(٥).

الرابع: أن يقع جواباً للقسم^(٦) وهو^(٧) مستقبل مثبت، وهو المراد بقوله «أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا»^(٨). وقوله^(٩): «تَوَكِيدٌ»^(١٠) مبتدأ وخبره في المجرور^(١١)، «وَبَيِّنَاتٍ» متعلق بتوكيد؛ لأنه مصدر «وَهُمَا كَتُونِي»^(١٢) إلى آخر البيت مبتدأ وخبره، والجملة صفة لنونين^(١٣) «وَأَفْعَلٌ»^(١٤) مفعول «بَيِّنَاتٍ» معطوف عليه «وَأَيُّهَا» حال من يفعل، «وَدَا طَلَبٌ» حال

(١) في ت «الأول».

(٢) في ت «وبادوات».

(٣) ومن أمثلة العرض أيضا: أَلَا تَقُومَنَّ، أَلَا تَتَرْتَمَنَّ عِنْدَنَا.

(٤) في ش، ز، ك، ت «ليت».

(٥) «إمّا» ساقطة من ك.

(٦) في هـ، ز، ك، ت «لقسم».

(٧) «وهو» ساقط من هـ.

(٨) «مستقبلا» ساقطة من ظ.

(٩) «قوله» ساقطة من هـ.

(١٠) «توكيد» ساقطة من ت.

(١١) في ك «في المجرور قبله» وهذا أوضح للإحراب.

(١٢) في ز، ك «كتوني اذهبن» وعبارتهما أكمل.

(١٣) في الأصل، ظ «لنوني» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(١٤) في ت «وفعل» تحريف.

بعد حال، و«شَرْطًا» معطوف على «ذَا طَلَبَ»، «وَقَالِيَا» نعت لشرط، «وَأَمَّا»
مفعول مقدم بتاليا^(١)، «وَمُثَبَّتًا» معطوف على شرط، «وَفِي قَسَمٍ» متعلق /
بـ «مُثَبَّتًا»^(٢)، و«مُسْتَقْبَلًا» نعت لـ «مُثَبَّتًا» ويجوز أن يكون «آتِيًا» حال من
«يَفْعَلُ» ولا يُراد به قيد الاستقبال، ويكون^(٣) «ذَا طَلَبَ» حالا^(٤) من الضمير
المستتر في آتيا، ويكون حينئذٍ شرط الاستقبال مستفادا^(٥) من قوله: «ذَا
طَلَبَ أَوْ شَرْطًا» لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين
ويؤيده قوله: «فِي الْقَسَمِ مُثَبَّتًا مُسْتَقْبَلًا». ثم إعلم أن نوني التوكيد يكونان
مع غير ما^(٦) دُكر على وجه القلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعَدَ لَأ
وَعَبَّرَ إِذَا مِنْ طَوَالِبِ^(٧) الْجَزَائِ

(ش) فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه
القلة، وذلك بعد «ما» والمراد بها «ما» الزائدة، وبعد «نَمْ» و«لَا» النافيتين، وبعد
أداة^(٨) الشرط غير «إِذَا»، فمثاله^(٩) بعد «ما» الزائدة قولهم: «يَعْبُرِينَ
مَا أَرَيْتَكَ»^(١٠)، ومثاله بعد «لَمْ» قوله:

يَخْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمَا - ١٨٠

(١) في هـ «لتاليا».

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «مُثَبَّتًا». ما أثبت أدق كما في الألفية، هـ، ز.

(٣) في ظ «ولا يكون».

(٤) في الأصل، هـ «حال» تحريف.

(٥) في هـ، ك «مستفاد» تحريف.

(٦) «ما» ساقطة من ت.

(٧) في ز «طوال» تحريف.

(٨) في هـ «أدوات».

(٩) في ك «فمثالها».

(١٠) في ز «بين ما رأيتك» تحريف.

من أمثال العرب. أي اعمل كأنى انظر إليك ذ «ما» هنا صلة للتأكيد ولأجلها دخلت النون في الفعل.
انظر الكتاب ٣: ٥١٧، والمقتضب ٣: ١٥، ومجمع الأمثال ١: ١٧٥.

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)

ومثاله بعد «لا» قوله عز وجل^(٢): (وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)^(٣) ومثاله بعد الشرط بغير «إِذَا» قوله:

١٨١. فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ * وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُنْتَعَا^(٤)

أراد «تَمْتَعَرٌ» فأبدل من النون الخفيفة أَلِفًا في الوقف، «وَعَثِيرٌ» مخفوض^(٥) عطفا^(٦) على «لا»^(٧) ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا^(٨) التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولهما^(٩) من التغيير فقال:

(ص) ... * وَأَخِرَ / الْمُؤَكَّدِ الْفَتْحِ كَأَبْرَزًا ب ٢٠٠

(ش) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح؛ لأنهم جعلوا الفعل معهما^(١٠) بمنزلة خمسة عشر فتقول: اضْرِبَنَّ وَلَا تَقُومَنَّ، وَابْرُزَنَّ وَلَا تَبْرُزَنَّ.

«وَأَخِرَ» مفعول مقدم بافتح، «والمؤكَّد» نعت لمحدوف تقديره: وَأَخِرَ الْفِعْلِ

(١) الرجز نسب لأبي حيان الفقمس، وقيل لأبي حيازة اللص كما نسب للمجاج وهما من شواهد الكتاب ٣: ٥١٦، وشرح المفصل ٩: ٤٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤٠٦، وشرح ابن الناطم ٦٢٣ وشرح التصريح ٢: ٢٠٥، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢١٨.

(٢) في ش، هـ «تعالى».

(٣) سورة الأنفال آية: ٢٥.

(٤) ورد هذا البيت في شعر الكميت بن زيد ٣: ٢٤.

كما نسب لعوف بن عطية بن الخريج في الكتاب ٣: ٥١٥.

ولفهرس شواهد سيبويه ١١١.

ونسب للكميت بن ثعلبة في اللسان «فزع» والخزانة ٤: ٥٥٩ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢.

(٥) في ت «محفوظًا» تحريف.

(٦) في هـ «عطف».

(٧) في الأصل «ما» تحريف. ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ز، ت «نون» تحريف.

(٩) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «دخولها» تحريف.

(١٠) في الأصل «مهما» تحريف.

المُؤَكِّدِ افْتَحَ. ثم إنه قد تَغْرِضُ^(١) في آخر^(٢) الأفعال المُؤَكِّدة بالنون^(٣) عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها^(٤) بقوله:

(ص) وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ مِنْ تَحْرِيكِ قَدْ عَلِمَا

(ش) يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمراً لينا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك الضمير وشمل قوله: «لَيْنٍ» ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هَلْ تَقُومَانُ يَا زَيْدَانِ^(٥) وهَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونَ، وهَلْ تَقُومِينَ^(٦) يَا هِنْدُ، وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل^(٧)، والمعتل الآخر نحو: هَلْ تَغْرُوانُ يَا زَيْدَانِ، وهَلْ تَغْرُنُ^(٨) يَا زَيْدُونَ، وهَلْ تَغْرِنُ يَا هِنْدُ. ثم إن الضمير اللين إن كان غير ألف محذف لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالْمُضْمَرِ اخِذْفَتْهُ ... * ...

(ش) «وأل» في المضمرة للعهد، أي المضمرة المتقدمة^(٩) وهو اللين فتقول: هَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونَ وَأَصِلْهُ تَقُومُونَ، فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة

(١) في هـ، ز، ظ، ت «يعرض».

(٢) في هـ، ظ، ت «أوآخر».

(٣) في ز، ظ، ت «بالنونين» وعبارتها أدق.

(٤) في الأصل «إليهما» تحريف.

(٥) «يا زيدان» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ش «تقومين» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد وقبل الحذف إن كان الفعل صحيح الآخر يحذف الضمير إن كان واو أو ياء ويبقى إن كان ألفاً. فالأصل في تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ: تقومون، تقومين، فحذفت النون لتوالي الأمثال، وحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ.

(٧) في ز، ت «كالمثال».

(٨) في ك «تغزون» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد، وقبل الحذف كذلك إذا كان الفعل معتل الآخر تحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه إذا أسند إلى الواو والياء، ويبقى بدون حذف إذا أسند للألف فأصل تَغْرُنُ، تَغْرِنُ: تغزون، وتغرين.

(٩) في ش «أي أن الضمير المتقدم الذكر».

فُحذفت الواو لالتقاءهما^(١)، ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:

(ص) ... إِلَّا الْأَلْفُ * ...

(ش) وإنما لم تُحذف الألف لخفتها / فتقول: هَلْ تَقُومَانِ، «والهاء» في ٢١٠
«اشْكُلُهُ»^(٢) عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي أَشْكُلُ آخره
«وَقَبْلُ» متعلق باشكله «وَلَيْنٍ» نعت لمضمر وأصله «لَيْنٌ» بالتشديد فخففه كما
يُخفف هَيْنٌ وَوَيْنٌ^(٣) ولا يصح ضبطه لَيْنٌ^(٤) بكسر اللام لأنَّ اللَّيْنُ مصدر،
«وَلَيْنٍ»^(٥) صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح، وليس بقياس،
«وَيَمًا» متعلق باشْكُلُهُ «وَمَا» موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة
«وَجَانَسَ» صلة بالموصول^(٦) ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس
المضمر، «وَقَدْ عَلِمَا» في موضع الصفة لِتَحْرُوكِ وظاهره أنه تميم
«وَالْمُضْمَرُ»^(٧) مفعول بفعل مضمر يفسره «اخْتَصَرْتُهُ» و«الْأَلْفُ» منصوب
بالاستثناء. ثم إنَّ الفعل إن^(٨) كان آخره ألفاً فإنَّ له حكماً غير ما تقدم وله
حالتان:

إحداهما^(٩): أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه
الياء^(١٠) والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ * ...

(١) في ش، ت «إلتقاء الساكتين».

(٢) في ت «شكله» تحريف.

(٣) في هـ «هين وميت».

(٤) «لَيْنٌ» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) في ظ «وليس» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «الموصولة».

(٧) في ظ «والضمير» تحريف. ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ت «إن».

(٩) في الأصل «أحديهما» تحريف.

(١٠) في ت «الياء أو الواو».

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَاءِ * وَالْوَاوِ يَاءً ...

(ش) أي اجعل الألف^(١) الذي في آخر الفعل «ياء» إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني «بالياء» ضمير المخاطبة، «وبالواو» ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تَخْشِيَانِ يا زيدان، والظاهر مطلقاً نحو: هَلْ يَخْشَيْنَ زَيْدٌ وَهَلْ تَخْشَيْنَ هِنْدٌ^(٢)، وَهَلْ تَخْشَيْنَ الْهِندَانِ^(٣) / وَهَلْ يَخْشَيْنَ الزَّيْدُونَ^(٤).

والمضممر^(٤) المستتر نحو: هَلْ تَخْشَيْنَ. فتقلب^(٥) الألف في جميع ذلك ياء^(٦) ثم مثل فقال:

(ص) ... * ... كَأَسْعَيْنَ سَعِيًّا

(ش) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر «وَأَلْفٌ» اسم. «يَكُنُّ» والخبر في المجرور، ويحتمل أن يَكُنُّ تاماً^(٧) بمعنى وإن وُجد وهو أظهر^(٨)، «والهاء» في قوله «فَاجْعَلْهُ» عائدة على الألف، وفي «مِنْهُ» عائدة على الفعل، «ورافعاً» حال من الهاء في «مِنْهُ»، «وغير» مفعول: ب«رافِعاً»، «وبياء» مفعول. ثان ل«اجْعَلْهُ»^(٩) والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال:

(١) «الألف» تكلمة من ش، ه، ز، ك، ت.

(٢) في ت «يا هند».

(٣) «وهل يخشين زيدون» ساقط من ه.

وفي ش زيادة «وهل تخشين الهندات».

(٤) في ه، ز، ط، ت «والمضمير».

(٥) في ط، ت «فتقلب».

(٦) «ياء» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ه. «أن يكون يكن تاماً» وعبارتهما أوضح.

وفي ز، ط، ك، ت «أن يكون تاماً».

(٨) في ك «ظاهر» تحريف.

(٩) في ت «باجعله».

(ص) وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي * وَآوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي^(١)

(ش) يعني أن «الألف» الذي في آخر الفعل - الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء - اخذفه، إذا رفع الفعل الياء أو الواو^(٢) واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محرراً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانستها^(٣) وهو الضم وتحرك الياء بمجانستها^(٤) وهو الكسر فتقول في نحو: يَخْشَى رافعاً للواو: هَلْ يَخْشُونَ^(٥)، وأصله^(٥) يَخْشَى، فلما لحقت^(٦) الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين^(٧) وكانت الحركة ضمة لتجانسها^(٨) مع الواو، ومثل ذلك فيما إذا^(٩) كان فاعله الياء، ثم مثل^(١٠) بقوله:

(ص) نَحْوُ اخْشَيْنَ يَا هُنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمِ اخْشُونَ وَاضْمُمُ وَقَسْ مَسْوِيًا / ٢٠٢

(ش) فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياءً، والثاني لما كان مرفوعه واواً فالعمل في ذلك ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله: «واخذفه» عائد على «الألف»^(١١) «وهاتين» إشارة إلى الياء والواو، «وشكّل» مبتدأ، «ومجانس»^(١٢) في موضع الصفة لشكل «وقفي»^(١٣) خبر لشكل، «وفى وآو» متعلق ب«قفي»^(١٤). ثم قال:

(١) في الأصل «انقفي» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في ظ، ت «الياء والواو».

(٣) في الأصل، «بمجانستها» تحريف.

(٤) في ه، ت «تخشون».

(٥) في ه «أصله».

(٦) في ش، ز، ك «الحقت».

(٧) في ش، ه، ز، ط، ت زيادة «الساكنين فلما لحقت النون تحركت الواو لالتقاء الساكنين» وعبارتها أكمل وأدق.

(٨) في ز، ك «مجانستها».

(٩) «إذا» ساقطة من ه، ز، ط، ت.

(١٠) في ه «ثم مثل ذلك».

(١١) في الأصل، ش، ك «ألف».

(١٢) في ه «ومجانس خبر» وفي ت «وتجانس» تحريف.

(١٣) في الأصل، ه، ت «واقفني» تحريف.

(١٤) في الأصل، ه، ت «واقفني» تحريف.

(ص) وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ * لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرَهَا أَلِفٌ

(ش) يعني أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذٍ كسرها لشبهها بنون المثني، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة؛ لأنه لا يُجمع في غير الوقف بين ساكنين، الأول^(١) حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله «الألف» ألف التثنية كقوله - تعالى^(٢): (وَلَا تَبَيَّحَنَّ)^(٣).

والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لَا تَضْرِبْنَ يَا هِنْدَاثُ. وهو المنبه عليه بقوله:

(ص) وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسَيْدًا

(ش) وإنما شمل قوله: «الألف» الألفين^(٤) لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد. «وَحَفِيفَةً» فاعل بـ «تَقَعُ»^(٥)، «وَبَعْدَ» متعلق بتقع، «وَشَدِيدَةً» معطوف^(٦) ولكن على خفيفة، «وَكَسْرَهَا أَلِفٌ» جملة اسمية / مستأنفة، ويمكن أن ٢٠٢ تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، «وَأَلِفًا» مفعول مقدم برِذْ، «وَمُؤَكِّدًا» حال من الفاعل المستتر في «زِدْ» و«فِعْلًا» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» و«أُسَيْدًا»^(٧) في موضع الصفة لفعل، «وَأَلَى» متعلق بـ «أُسَيْدًا»^(٨). ثم إن

(١) في هـ، ظ، ت «إلا والأول» تحريف.

وفي ز «والأول» تحريف.

(٢) «تعالى» ساقطة من ش.

(٣) سورة يونس آية: ٨٩

(٤) «الألفين» ساقطة من ظ.

(٥) في هـ «تقع».

(٦) في هـ، ز «معطوفة».

(٧) في هـ، ت «وأُسَيْدًا».

(٨) في هـ «وأُسَيْدًا» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية التسخ.

النون الخفيفة^(١) تُحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما^(٢) بقوله:

(ص) وَأَخَذَفَ خَلِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ * ...

(ش) يعني أن نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن تقول^(٣):
الضَّرِبِ الرَّجْلَ وَمِنْهُ^(٤) قوله:

١٨٢ - لَا تَهِنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٥)

وفهم من قوله: «لِسَاكِنٍ» أنها مرادة معنى^(٦)؛ لأن حذفها العارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفهم أيضاً من قوله: «رَدِفَ»، أن الساكن الموجب لحذفها^(٧) متأخر عنها. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * وَتَعَدَّ غَيْرَ فَتَحَةٍ إِذَا تَقِفَ^(٨)

(ش) يعني أن النون^(٩) الخفيفة تُحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت^(١٠) بعد ضمة أو كسرة نحو: أَخْرَجْنِ يَا زَيْدُونَ، وَأَخْرَجْنِ^(١١) يَا هَيْدُ، بعد أن تُحذف من أَخْرَجْنِ واو الضمير، ومن أَخْرَجْنِ ياء الضمير لالتقاء الساكنين.

(١) «الخفيفة» ساقطة من ظ.

(٢) «منهما» ساقطة من هـ.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كقولك».

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «ومثله».

(٥) الشاهد للأضبط بن قريع السعدي وهو في اللسان «هون» وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤١٩،
وشرح ابن الناظم ٦٣٠ وشرح المرادي ٤: ١١٤، وأوضح المسالك ٣: ١٣٧ وشرح الأشموني
٣: ٢٢٥.

روى في هـ «لا تهين الفقير علك أن» تركع يوماً والدهر قد رفعه»

وفي هذه الرواية فلا شاهد لأن «لا تهين» هنا قبل التوكيد بدليل حذف الياء.

(٦) لي الأصل «يُحَنِى» تحريف.

(٧) في ت «حذفها».

(٨) في ظ «اختلف» ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) في ت «نون» تحريف.

(١٠) في ظ «أو كانت».

(١١) في ك «وأخرجين» المثال هنا قبل الحذف.

فإذا وقفت^(١) عليها ذهبت نون^(٢) التوكيد؛ لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حيثما ما حذف لأجلها. وقد أشار إلى ذلك^(٣) بقوله:

(ص) وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا * مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَضْلِ كَانَ عُدِمًا

(ش) يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت / ما كان ^{٢٠٣}_أ مُحذَفٌ لأجلها في الوصل وهو «الواو» من أَخْرَجْنُ «والياء» من أَخْرَجْنُ فتقول: يَا زَيْدُونَ أَخْرَجُوا، وَيَا هَيْدُ أَخْرَجِي. وفهم منه أيضاً أن حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى. «وَزِدْفٌ» في موضع الصفة «لِسَاكِنٍ» و«بَعْدَ» متعلق «باحذف» وكذلك «إِذَا» و«إِذَا حَذَفْتَهَا» متعلق «بازدُدْ» و«هَا» عائدة^(٤) على النون، «وَمَا» مفعول «بازدُدْ» وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفين^(٥) لأجل النون وصلتها عُدِمًا^(٦)، «وَمِنْ»^(٧) أَجْلِهَا «وَفِي الْوَضْلِ» متعلقان بـ «عُدِمًا»^(٨) والتقدير: ازدُدْ^(٩) في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عُدِمَ^(١٠) من أجلها في الوصل^(١١)، ثم قال:

(ص) وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا * وَفَقًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ فِقًا

(ش) الضمير في «وَأَبْدَلْنَهَا»^(١٢) عائدة على النون الخفيفة، يعني أنها إذا

(١) في الأصل «وقف».

(٢) في الأصل «بنون».

(٣) في ظ «والى ذلك أشار».

(٤) في هـ ، ز، ط، ك، ت «عائد».

(٥) في ظ، ك «المحذوفين».

(٦) في هـ «عديم».

(٧) في الأصل، ش، ك «من».

(٨) في هـ ، ز، ط، ك، ت «بعدم» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية، ش.

(٩) في هـ «وأردد».

(١٠) في ظ «حذف».

(١١) في هـ «الوقف» تحريف.

(١٢) في هـ ، ز، ط «أبدلناها».

وقعت بعد فتحة ووقفت^(١) عليها أبدالُتَها أليفاً فتقول: في «اضربن» في الوقف^(٢) اضربنا، وفي «قفن» «قفا»، وكذلك إذا وقفت على قوله - عز وجل: - «لَتَشْفَعَن»^(٣) «لَتَشْفَعَا». «وَوَقَفَا» مصدر في موضع الحال من فاعل أبدالها، أي في حال كونك واقفاً، ويُحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.



(١) في ت «وقفت».
(٢) في الوقف ساقط من ك.
(٣) سورة العلق آية: ١٥ .

(ما لا ينصرف)

(ص) الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا * مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ^(١) أَمْكَنًا

(ش) يعني أن الصرف هو التنوين الذي به يتبين^(٢) أن الاسم الذي يتصل به يُسمى أمكن^(٣)، وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمتنع الاسم / من الصرف لوجود علتين^(٤) فيه أو علة $\frac{٢٠٣}{ب}$ تقوم مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يُبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه، لأن معرفته^(٥) تعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف. ثم اعلم أن جميع ما لا ينصرف اثناء عشر نوعاً: خمسة في النكرة^(٦)، وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التانيث فقال:

(ص) فَأَلِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ * صَرْفُ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا^(٧) وَقَعَ

(ش) يعني أن ألف التانيث تمنع من الصرف مطلقاً أي^(٨) مقصورة

(١) في ظ «للإسم».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «يتبين به» تقديم وتأخير.

(٣) قوله: أمكن أي لممكنه في باب الإسمية ويكون معرباً، وعلامته أنه يجز بالكسرة مطلقاً، ومع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، ويدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه. قال ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٤٣٤: «وشئى منصرفاً لإنقياده إلى ما يتصرفه من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره».

(٤) في ظ «علة» تحريف.

(٥) في الأصل «معرفة» تحريف.

(٦) في ش «في النكرة والمعرفة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.

وفي ز «في المعرفة والنكرة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.

(٧) في الأصل، ظ، ت «كيف ما» ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «أي» ساقطة من ت.

كانت أو ممدودة، كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذِكْرِي وَسَلْمَى وَحَبْلِي^(١) وَشَكَارِي، وَحَمْرَاءُ وَأَسْمَاءُ وَزَكَرِيَاءُ، وإنما منعت ألف التانيث وحدها؛ لأنها قامت مقام علتين وهما التانيث ولزوم التانيث.

«فَأَلِفُ التَّائِيثِ» مبتدأ خبره^(٢) «مَتَّعَ» «وَمُطْلَقاً» حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ، «حَوَاهُ» صلة الذي، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في حواه، «وَالهَاءُ» في حواه عائدة على ألف التانيث، «وَكَيْفَمَا»^(٣) «وَقَعَ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: كيفما^(٤) وقع منع الصرف^(٥).

٢٠٤
١

ثم أشار إلى النوع الثاني مما يمنع في النكرة فقال /

(ص) زَرَأَيْدًا فَعَلَانٌ لِي وَصِفِ سَلِيمٌ * مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَائِيثِ نُحْتِمِ^(٦)

(ش) يعني أنّ «زائدي فعلان» وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف^(٧) إذا كانا^(٨) في وصف سَلِيمٍ من أن يُحْتَمَ بِنَاءِ التَّائِيثِ، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة. وفُهِمَ منه أنّ ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو «فَعْلَانٌ»، وفُهِمَ من قوله: «وَصِفِ»^(٩) أن^(١٠) هاتين^(١١) الزيادتين لو

(١) في الأصل، ظ «ويحلى».

(٢) في ظ «وخبره».

(٣) في الأصل، هـ «وكيف ما».

(٤) في الأصل، ت «كيف ما».

(٥) في هـ «من الصرف».

(٦) «تانيث» مكرره في الأصل.

(٧) في هـ «من الصرف».

(٨) في ز «إذا كانا».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «في وصف» وعبارتها أدق.

(١٠) «أن» ساقطة من ت.

(١١) في ز، ك «هاتين» تحريف.

كاننا في غير الوصف لم يمنعاً^(١) نحو: سرحان، وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين^(٢) الزيادتين إذا أُنث بالهاء^(٣) لم يمنع^(٤) نحو: ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما^(٥) غَضْبَى وسَكْرَى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

«وَزَائِدًا» معطوف على الضمير المستتر في «مَنَعَ» العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول، والتقدير: مَنَعَ^(٦) الصرْفَ ألف التأنيث وَزَائِدًا فَعْلَانٌ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف للدلالة ما تقدم عليه أي «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ كَذَلِكَ»، «وَفِي وَضْفٍ» متعلق بَزَائِدًا «وَسَلِيمٌ» إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف «وَتُحْتِمُ» في موضع المفعول الثاني لِيُزَى، «وبتاء» متعلق بِحُتْمٍ، ثم أشار إلى النوع الثالث^(٧) فقال:

(ص) وَوَضْفٌ اضْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَعْلَى * مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا كَأَشْهَلًا / ٢٠٤

(ش) يعني أن الوصف إذا كان على وزن «أَفْعَلٌ» وكان مؤنثه ممنوعاً من الغاء لا ينصرف، وفهم منه أن «أَفْعَلٌ»^(٨) إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للزُعْدَةِ^(٩).

(١) في هـ «لم تمنعاً» التذكير والتأنيث جازز.

(٢) في ز، ك «هاتين» تحريف.

(٣) في ز «بالتاء».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لم يمنع».

(٥) في ط «مؤنثهما».

(٦) في الأصل، ك «بالمنع».

(٧) في ت «الثاني» سهو من الناسخ.

(٨) في ش «وفهم منه أن ما كان على وزن أفعل» وعبارتهما أكمل.

وفي ك «أن الفعل».

(٩) «الأفكل بالفصح: الزُعْدَةُ من بزد أو بحرف. ولا يثنى منه فِعلٌ، وهمزته زائدة، ووزنه أَفْعَلٌ، ولهذا إذا

سَمَّيْتَ به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل، وفي حديث عائشة «فأخذني أنكَلُ فارعدت من شدة العُتْرَةِ».

اللسان «أفل».

انظر الكتاب ٣: ١٩٤.

وفهم منه أنّ «أَفْعَلَ» إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع^(١) من الصرف كأربع من أسماء العدد، وفهم منه^(٢) أيضاً أنّ الوصف إذا لم يكن على وزن أَفْعَلَ لم يؤثر في المنع كضارب، وفهم منه أنّ أفعال الصفة إذا أنث بالثناء منصرف كقولهم: أَوْمَلْ لِلْفَقِيرِ. فإن مؤنثه أَوْمَلَةٌ، وشمل أفعال ما مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء، وما مؤنثه فُعَلَى^(٣) كأكبر وكُبْرَى، وما لا مؤنث له كأَكْمَرٌ للعظيم الكَمْرَةَ، لأن قوله: «يَمْتَنِعُ تَأْنِيثُ بِنَاءٍ» شامل له، وشمل أيضاً ما اسميُّه عارضة كأَذْهَمَ، «وَوَصَفٌ» معطوف على زائداً، ويجوز أن يكون مبتدأً محذوف الخبر كما تقدم في «زَائِدًا»^(٤) فَعَلَانٌ وَأَصْلِيٌّ نعت له، وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جُعِلَ مبتدأً، «وَوَزْنٌ» معطوف على وصف «وَيَمْتَنِعُ» حال من أفعال، «وَبِنَاءٍ» متعلق بتأنيث. ثم صرح بمفهوم قوله: أَصْلِيٌّ فقال:

(ص) وَالْفَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعٍ ...

(ش) يعني أنّ وزن «أَفْعَلَ» إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير مُعْتَدٍ^(٥) بها في المنع لعروضها، وذلك «كَأَرْبَعٍ» فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به^(٦) فقالوا: مَرَزَتْ بِنَسَاءٍ أَرْبَعٍ، فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك رَجُلٌ أَرْبَتٌ، أي ذليل، وأصله الأرنب / وكما يُلغى عارض الوصفية فكذلك ٢٠٥
↑
يُلغى^(٧) عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) «من الصرف» ساقط من ش.

وفي ز «لم يمنع منه الصرف».

(٢) «منه» ساقط من هـ، ظ، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «فَعَلًا».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ك «زائداً».

والمبني أدق كما في ت والألفية.

(٥) في ت «متعد» تحريف.

(٦) «به» ساقط من ت.

(٧) في ش، ك «يلغى أيضاً».

(ص) ...

* ... وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ

(ش) وهو عكس «أزيع» ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجرى مُجْرَى الأسماء فتُلغى^(١) اسميته ويُمنع من الصرف على مقتضى الأصل، وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) فَأَلَاذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعْغٌ * فِي الْأَصْلِ وَضِعْغٌ أَنْصِرَافُهُ مُنِيعٌ

(ش) من أسماء القيد «أذهم» وهو في الأصل وصف^(٢)، لكنه استعمل استعمال^(٣) الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مَرَزْتُ بِأَذْهَمٍ. أي بقيد، ومثل «أذهم» في ذلك «أزقم» لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضا.

«فَالأَذْهَمُ» مبتدأ، «وَالْقَيْدُ» بدل منه، بدل الشيء من الشيء، «وَأَنْصِرَافُهُ» مُنِيعٌ خبر المبتدأ، «ولكونه» متعلق بمنع، «وفي الأصل» متعلق بوضع، ثم إن^(٤) من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى * مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ يَتَلَنُّ الْمُنْعَا

(ش) «أجدل»^(٥) إسم للصقر، «وأخيّل» اسم لطائر ذي خيلاق، «وأفعى» اسم لضرب^(٦) من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا^(٧) في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف، ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب

(١) في الأصل «فيلغى».

(٢) أذهم: وصف لكل شيء فيه سواد. ثم استعمل استعمال الأسماء فأطلق على كل قيد أذهم.

(٣) «استعمال» ساقطة من ز.

(٤) في ز «أل» تحريف.

(٥) في ه، ت «وأجدل».

(٦) في ز، ك «لنوع».

(٧) «لا» ساقطة من ز، ك.

منعها^(١) من الصرف، ووجهه أنه لا حَظَّ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في «أَجْدَل»؛ لأنه من الجدل وهو القوة «أَخْيَل»؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان.

وفهم من [قوله]^(٢): «مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ / يَنْلُرْنَ» أن الصرف هو الكثير. ثم ٢٠٥
أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

(ص) وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ * فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثٍ وَأُخْرَى

(ش) يعني أن هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا^(٣) البيت يمنع^(٤) صرفها للعدل والوصف. أما «مَثْنَى» فهو وصف وهو معدول عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فإذا قلت: جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى، فمعناه جَاءَ الْقَوْمُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما «ثَلَاثٌ» فهو أيضاً وصف وهو معدول^(٥) عن ثلاثة^(٦) ثلاثة، فإذا قلت^(٧): مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثَلَاثَ، فمعناه مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةَ. وأما «أُخْرَى» فهو^(٨) أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام^(٩)؛ وذلك لأنه جمع «أُخْرَى» أنثى الآخر، وحق ما كان كذلك أن يُستعمل بأل أو

(١) في هـ، ز، ط، ت «يمنعها».

(٢) «قوله» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) «هذا» ساقطة من ظ.

(٤) في ط، ك «يمنع».

(٥) في ش «وأما ثلاث فهي وصف أيضاً معدول» وعبارتها أحسن.

(٦) «ثلاثة» ساقطة من ش، ز.

(٧) ما بعد «جاء القوم اثنين اثنين» إلى هنا ساقط من ز.

(٨) اجتمع لفظ «مثنى، وثلاث، ورباع» في قوله تعالى في سورة النساء. آية: ٣

(كُلُّكُمْ لَهَا مِنْهَا حِصَّةٌ مِمَّا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا لَهُمْ حِسَابُهُمْ وَنُزُلُوعُهُمْ)

وكذلك لفظ «أخر» في قوله تعالى في سورة البقرة آية: ١٨٤

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى)

(٩) «اللام» ساقطة من ظ.

بالإضافة^(١) فعدل عن ما^(٢) يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته^(٣) ثم قال:

(ص) وَوَزُنْ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهَمَا * مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُغَلِّمَا

(ش) يعني أن موازن^(٤) «مَثْنَى وَثُلَاثَ» من ألفاظ^(٥) العدد المعدول مثل هذين الوزنين: في امتناع الصرف للعدل والوصف فنقول: مَرَزْتُ بِقَوْمٍ مَوْحِدٍ وَأَحَادَ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَمَثَلَتْ وَثُلَاثَ وَمَزَيْعَ وَرَبَاعَ. «وَوَزُنْ» مبتدأ، والخبر في قوله: «كَهَمَا» أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على المضمير لضرورة الوزن^(٦). «وَمِنْ وَاحِدٍ» وما بعده^(٧) في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال: /

(ص) وَكُنْ لِحَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا * أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَأَفِلًا

٢٠٦
↑

(١) في ز، ظ «الإضافة».

(٢) في ه، ز، ظ، ت «عما».

(٣) قال ابن مالك:

«وَأَمَّا أُخْرُ الْمَعْدُولِ فَهُوَ الْمُقَابِلُ لـ «أَخْرَيْنَ» وَهُوَ جَمْعُ أُخْرَى - أُثْنَى أُخْرَى - لَا جَمْعَ أُخْرَى بِمَعْنَى: أُخْرَى. فَإِنْ أُخْرَى قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى أُخْرَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

«قَالَتْ أُخْرَاهُمَ لِأُولَاهُمَ»

وهذه تجمع على «أخر» مصروفاً لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفراء. والفرق بين «أخرى» و«أخرى» أن التي هي أنثى «أخرى» لا تدل على الإنهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك:

«عندي بعير وأخرى، وأخرى، وأخرى» و«عندي ناقة وأخرى وأخرى وأخرى» وأما «أخرى» بمعنى «أخرى» فتدل على الإنهاء ولا يعطف عليها مثلها. في صنف واحد.

شريح الكافية ٣: ١٤٤٩.

وانظر الهمع ١: ٨١ - ٨٣.

(٤) في ش «ما وزن» وفي ك «موازن».

(٥) في ه «أسماء».

(٦) دخول الكاف على الضمير المنفصل نادر، ولا يجوز إلا في الضرورة. صرح بذلك سيويه ٤: ٣٨٤. وانظر باب حروف الجر والشواهد على ذلك.

(٧) في ه «وما بعدها».

(ش) يعني أنَّ الجمع المشبه «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ»^(١) في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان «كفَاعِل» أو ثلاث أحرف أوسطها ساكن «كَمَفَاعِيل» يمتنع صرفة لقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظر في الواحد وشمل «مَفَاعِلًا»^(٢) ما أوله الميم كَمَسَاجِد، وأما أوله غيرها كَدَرَاهِمَ وشمل [قوله]^(٣) «المَفَاعِيل»^(٤) ما أوله ميم كَمَصَابِيحَ، وما ليس أوله ميم كَدَنَائِيرَ.

«وَكَاغِلًا» خبر كن «وَيَمْنَعُ» متعلق بـ «كَاغِلًا»^(٥)، و«مَفَاعِلًا»^(٦) مفعول بِمُشَبِّه. ثم إنَّ من هذا الجمع ما يجيء معتل الآخر معتل اللام وهو قسمان: أحدهما: ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء نحو: عَدَاوِي، ولا إشكال في منع التنوين منه.

والآخر: ما استثقلت^(٧) في بابها الضمة فحذفت ولحق بها^(٨) التنوين وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَذَا اغْتِيَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي * رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

(ش) يعني أنَّ ما كان من الجمع المعتل اللام مثل «جَوَارِي»^(٩) في كونه

(١) في ز «مفاعل أو لمفاعل».

(٢) في الأصل، ظ، ت «مفاعل».

وفي ش، ه، ز، ك «المفاعل» وما أثبت أدق كما في الأصل، وظ والألفية.

(٣) «قوله» تكلمة من ه، ز.

(٤) في الأصل «مفاعل» المثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في ت «بكافل».

(٦) في الأصل، ش، ه، ظ، ك «ومفاعل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٧) في ه، ت «ما استثقلت» تحريف.

(٨) في ش، ه، ز، ظ، ت «والحقها».

(٩) في ز، ك «جَوَارِي».

على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى «ساري»^(١) في لحاق التنوين
 بآخره^(٢) في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جَوَارٍ وَمَرَزَتْ بِجَوَارٍ، وسكت
 عن حالة النصب ففهم^(٣) أنه على الأصل كالصحيح فتقول: رَأَيْتُ جَوَارِي،
 وفهم من قوله: «كَالْجَوَارِي» أن نحو: عَدَاوِي^(٤) ليس كذلك، وإن كان
 معتلا وظاهر النظم أن التنوين في جَوَارٍ / وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له ^{٢٠٦}
 «بِسَارِي»^(٥)، وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض^(٦) عن^(٧) الياء
 المحذوفة، والتنوين في «ساري» للصرف وبخالفه أيضاً أن المقدر^(٨) في ياء
 «جَوَارٍ» الفتحة والمقدر في ياء «ساري» الكسرة.

«وَذَا اغْتِيلَالٍ» مفعول بفعل مضمر يفسره أَجْرِهِ، «وَكَسَارِي» متعلق بِأَجْرِهِ،
 «وَمِثْنُهُ» متعلق باعتلال، «وَكَا الْجَوَارِي» في موضع نصب على الحال من «ذَا»
 اعتلال، ثم قال:

(ص) وَلِسْرَاوِيلَ يَهَذَا الْجَمْعِ * شَبَّةٌ افْتَضَى عُثُومَ الْمَنَعِ

(ش) يعني أن «سراويل» ممنوع^(٩) من الصرف لشبهه بالجمع الذي على
 وزن مفاعيل، وفهم من قوله: «شَبَّةٌ» أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح،
 خلافاً^(١٠) لمن قال إنه جمع سراويل أو سروالة. ثم قال:

(١) في هـ «ساري»

(٢) في ظ «فأجره» تصحيف.

(٣) في ش، هـ، ز «فهم منه».

(٤) في ظ «عدوي» تحريف.

(٥) في ك «بساري».

(٦) انظر تنوين العوض. فقد سبق الكلام عليه ضمن أنواع التنوين في أول الشرح.

(٧) في الأصل «من الياء».

(٨) من هنا سقط من هـ بمقدار ورقة إلى قوله: «مطلقاً».

(٩) في ظ «يمنع».

(١٠) «سراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد، واختلف في سبب منع صرفه فقبل إنه أصح على حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل إنه منقول عن جمع سروالة، واختلف في سماع سروالة فقال أبو =

(ص) وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا^(١) لَحِقَ * بِهِ فَلَا يُصْرَفُ مَنَعُهُ يَحِقُّ

(ش) يعني أَنَّ ما سُمِّيَ به^(٢) من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف. فتقول في رجل سميته مَسَاجِدَ أو سَرَائِلَ: مَرَزْتُ بِمَسَاجِدَ وَسَرَائِلَ، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به «المرادى»^(٣) البيت، وعندني أن قوله: «وَإِنْ بِهِ» أي إن سُمِّيَ بسراويل^(٤) أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من^(٥) الصرف. مساواتها للجمع [وما لحق به]^(٦) في منع الصرف في التسمية ولا وجه / لتخصيص الجمع وما لحق^(٧) $\frac{٢٠٧}{١}$ بالجمع في منع الصرف حال التسمية.

والضمير في «بِهِ» الأول - على^(٨) الشرح الأول^(٩) - عائد على الجمع وكذلك «بِهِ»^(١٠) الثاني، «وما» واقعة على سراويل، والضمير العائد على

= العباس: إنها مسموعة، وأنشد عليها:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ بِيْرُوَالَةَ قَلَيْسَ يَرِقُّ بِسْتَفْطِيفِ

وقيل لم يُسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه، والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سرولة. والعلة في منع صرفه قيام العلمية مقام الجمعية وهو مذهب المبرد، وقيل منع صرفه لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه والصحيح قول سيبويه إنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح.

شرح التصريح ٢: ٢١٢، ٢١٣، وانظر الكتاب ٣: ٢٢٩ والمقتضب ٣: ٣٢٦، ٣٢٥.

(١) في الأصل «ما» ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) انظر شرح المرادى ٤: ١٣٣.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ك «سراويل».

(٥) «من» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «وما لحق به» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ز «وما لحق».

(٨) في ت «عائد على».

(٩) «على الشرح الأول» ساقط من ك..

(١٠) في ز «في به» وهي أدق..

الموصول^(١) الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل، [وأما على التفسير الثاني فالضمير في «به» الأول عائد على سراويل]^(٢)، وفي «به» الثاني عائد على أنواع، ما لا ينصرف في النكرة، وما واقعة^(٣) على تلك الأنواع والضمير^(٤) العائد عليها الهاء في «به» والتقدير: وإن سُمِّي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل، أي تبعها «فَالْأَنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ».

«فَالْأَنْصِرَافُ» مبتدأ، «وَمَنْعُهُ» مبتدأ ثان، «وَيَحِقُّ» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ^(٥) الأول، والأول^(٦) مع ما بعده^(٧) جواب الشرط، ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو^(٨) سبعة أنواع. أشار إلى الأول بقوله^(٩):

(ص) وَالْعَلَمُ افْتَعَّ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا * تَرْكِيْبٌ مُزْجٌ لِحُوِّ قَعْدٍ يَكْرِيْبًا^(١٠)

(ش) يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من^(١١) الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي^(١٢) الجمل^(١٣) نحو: بَرَقَ نَحْوُهُ، وعلى تركيب الإضافة نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا «والمزج» في اللغة «الخلط، فيختلط

(١) في ت «على الجمع الموصول».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في الأصل، ش، ه، ك «واقع».

(٤) في الأصل «الضمير».

(٥) والمبتدأ ساقطة من ش، ز، ك، ت.

(٦) يريد بالمبتدأ الأول وما بعده في قوله: «فَالْأَنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ»

(٧) في ز، ظ، ك «وما بعده».

(٨) في ت «وهي».

(٩) في ش «فقال».

(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «معدى كريا».

(١١) «من» ساقطة من ت.

(١٢) في ز «وهو».

(١٣) في ك «الجملة».

الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويُبنى آخر الأول على الفتح نحو: تَقَابَلْتُكَ^(١) ما لم يكن آخره ياء فيُسكن / نحو مَعْدِي يَكْرِبُ^(٢)، وخرج ^{٢٠٧}ب بقوله: «تُرْكِيْبٌ مُزْجٍ». تركيب^(٣) الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما سُخِّمَ «بويه» من المركب تركيب مزج فإنه يُبنى على الكسر في اللغة الفصحى.

«وَأَلْعَلِمَ» مفعول بفعل مضمر يفسره امنع، «وَمُرْكَبًا» حال من العلم «وَتُرْكِيْبًا»^(٤) مفعول مطلق والعامل فيه «مُرْكَبًا»^(٥) ثم أشار إلى الثاني بقوله^(٦):

(ص) كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا * كَعَطْفَانٌ وَكَأَصْبَهَانَا

(ش) يعني أَنَّ العلمية أيضاً^(٧) تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله: «فَعْلَانَا» يوهم لإرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله: «وَزَائِدَا فَعْلَانًا»^(٨) فِي وَصْفٍ» أزال ذلك الإبهام بقوله: «كَعَطْفَانًا»^(٩) وَكَأَصْبَهَانًا»^(١٠) فعلم أَنَّ الوزن غير مخصوص بفعالان، لأن وزن «أَصْبَهَانًا» أَفْعَلَانٌ، ووزن «كَعَطْفَانًا» فَعْلَانٌ، وقد يكون غير^(١١) ذلك من الأوزان نحو: سَلْمَانٌ وَعِزْرَانٌ وَخُفْمَانٌ وَخَيْرَامَانٌ، وقوله: «حَاوِي» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، وهو على حذف

(١) وفي ز «بعل بك».

(٢) في الأصل «معدى كرب».

(٣) «تركيب» ساقطة من ت.

(٤) في ز، ك «وتركيب مزج».

(٥) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «مركب» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٦) في ت «فقال».

(٧) أيضاً ساقطة من ت.

(٨) في الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فعلان» والمثبت كما في بيت الألفية.

(٩) في ز «كعفلان» تحريف.

(١٠) في ط «وأصبهان».

(١١) في ز، ط، ت «على خير».

الموصوف، والتقدير: كذا علم حاوي زائدي فعلا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التانيث مع العلمية وهو ضربان: لفظي ومعنوي، وقد أشار إلى الأول منهما فقال^(١):

(ص) كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا^(٢) * ...

(ش) يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء^(٣) كان ثلاثياً^(٤) كهَيْبَة، أو زائداً^(٥) كَحَوَلَة وَعَائِشَة، وسواء كان مدلول^(٦) الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة /، ثم إن المعنوي متحتم^(٧) المنع وجائزه. $\frac{٢٠٨}{١}$ وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * وَشَرُطٌ مَنَعَ الْغَايِرَ كَوْنُهُ اِزْتَمَى
فُرُوقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ * أَوْ زَيْدٍ اِسْمَ اِمْرَأَةٍ لَا اِسْمَ ذَكَرَ

(ش) فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع :

الأول: الزائد على الثلاثة كـ «زَيْنَبُ وَسَعَادُ» فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كـ «جور» اسم بلد، وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كـ «سَقَرٍ»؛ لأنَّ الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

(١) في ش، ز «بقوله».

(٢) هنا انتهى السقط في ه ، والذي بدأ بعد قوله: «أنَّ المقدر».

(٣) في ش، ه ، ز، ك، ت «أي سواء».

(٤) في الأصل، ش، ه ، ز، ك، ت «ثلاثياً» وما أتت من ظ أدق وأولى؛ لأن المؤنث إذا كان ثنائياً جار فيه الوجهان نحو: «يد» وقيل يُصرف بلا خلاف.

انظر الإرشاد ٤٣٩:١ .

(٥) في ه «أو أزيد».

(٦) في ت «مدلوله».

(٧) في ز، ك «متحتم» تحريف.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث^(١) كما إذا سميت امرأة بزَيْدٍ فإنه نُقل من الخفة إلى الثقل. «وَسَرْوَةٌ» مبتدأ «وَمَنْعٍ» مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى «العَارِي»^(٢) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «والعَارِي» أصله العَارِي بالياء^(٣)، فحُذِفَ^(٤) الياء واستغنى^(٥) عنها بالكسرة، «وَكَوْئُهُ» خبر المبتدأ، «وَارْتَقَى» في موضع الخبر لكون، «وَفَوْقٌ» متعلق بارتقى، «وَالثَّلَاثُ» مضاف في التقدير أي. فوق الثلاث^(٦) الأحرف، وحذف منه التاء لأن الحرف يُذكر ويؤنث، «أَوْ زَيْدٍ» مخفوض بالعطف على «كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ» واسم امرأة حال من زيد، «وَلَا اسْمٌ»^(٧) معطوف عليه وهو تميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «اسْمُ امْرَأَةٍ» ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي^(٨) لا علامة / فيه بقوله:

٢٠٨
ب

(ص) وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ * وَحُجْمَةٌ كَهَيْئَةِ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

(ش) يعني أنَّ الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان، الصرف والمنع، والمنع^(٩) أفصح. وفهم ذلك من قوله: «وَالْمَنْعُ أَحَقُّ» وقد جمع الشاعر بين اللغتين^(١٠) فقال:

(١) في هـ، ت «للمؤنث».

(٢) في هـ، ت «العاري» تحريف.

(٣) «بالياء» ساقط من ز.

(٤) «فحذف الياء» ساقط من ظ.

وفي ش، هـ، ز، ك، ت «فحذفت الياء»

(٥) في ز «استغناء».

(٦) هكذا وردت في الأصل وبقية النسخ «الثلاثة الأحرف». وهي أصح.

(٧) في ظ «ولا اسم ذكر» أكملت عبارة الألفية.

(٨) «الذي» ساقطة من ت.

(٩) «والمنع» ساقطة من ت.

(١٠) في ز «القولين».

(ص) لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرِيهَا * دَعْدُ وَلَمْ تُنْقَ دَعْدُ فِي الْقَلْبِ^(١)

فصرف^(٢) الأول ومنع الثاني. «وَوَجَّهَانِ» مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل^(٣) وخبره «فِي الْعَادِمِ»، و«تَدْكِرَا» مفعول بالعام، «وَسَبَقِي» في موضع الصفة لتدكيرا «وَعَجْمَةٌ» معطوف على تَدْكِرَا. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَالْعَجْمِيُّ الْوَضِيعُ وَالْتَّعْرِيفُ نَع * زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف^(٤) امتنع من الصرف وفُهم من قوله: «الْعَجْمِيُّ الْوَضِيعُ وَالْتَّعْرِيفُ» أنَّ الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب عَلَمًا انصرف أيضاً نحو «بُنْدَارِ»، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كَلَامَ الفُزَيْرِ وغيرهم من سائر الأعاجم، وفُهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط «كُنُوحٍ وَوُطِيٍّ»، والمتحرك الوسط نحو: «مَلِكٌ»^(٥) والذي توفرت

(١) الشاهد لجرير: وروى في الديوان: «دعد ولم تُفَعِّدْ دعد بالقلب».

انظر ديوانه ٦٢، والكتاب ٣: ٢٤١ والخصائص ٣: ٦١، ٣١٦ وأمالى القالى ٢: ٦٠ وشرح الأشموني ٣: ٢٥٤. ومعجم شواهد العربية ١: ٥٢.

كما نسب لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨.

وورد عجز البيت في الأصل (وعد لم تسق دعد في القلب) مصحفاً

وفي ش، ك (دعد ولم تسق دعد في القلب)

التلفع: الإلتحاف بالثوب.

الفصل: الزيادة.

العَلْبُ: جمع غَلْبَةٍ وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب.

وفي هذا البيت نجد الشاعر يصف محبوبته بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب، ولا

تنغذى غذاءهم.

(٢) في ظ «بصرف».

(٣) في ت «التفضيل» تصحيف.

(٤) «أحرف» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل، ش، ك «ملك».

وفي ه، ز «كملك»، وفي ت «مملك».

وما أثبت من ظ أصبح وأولى، لأنَّ مَلِكٌ أبو سيدنا نوح.

انظر اللسان «ملك».

فيه الشروط نحو: «إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ». «وَالْعَجْجِيَّ» مبتدأ / ٢٠٩
 «وَالْوَضِيعَ» مضاف إليه، «وَالْتَّغْرِيفَ» معطوف على الوضع «وَمَعَ» في موضع الحال
 من «الْعَجْجِيَّ»^(١)، «وَزَيْدٍ»^(٢) مصدر زاد يُقَال: زاد (٣) زَيْدًا^(٤) وزيادة، وحذف
 التاء^(٥) من «الثَّلَاثِ»^(٦)؛ لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير
 والتأنيث «وَصَرُفُهُ أَمْتَنَعُ» مبتدأ وخبر^(٧) في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى
 الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ * أَوْ خَالِبٍ كَأَخْمَدٍ وَيَغْلَى

(ش) يعني أَنَّ العَلَمَ إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه
 امتنع من الصرف. فالخاص به نحو «ضُرِبَ» المبني للمفعول إذا سُمي به،
 وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو:
 «فُعِلَ» بكسر الهمزة وفتح العين^(٨)، فإنه يوجد في الأسماء نحو: «إِضْبَعُ» لكن
 وجوده في الأفعال أكثر^(٩) وهو فعل الأمر من «فَعَلَ» ونحو ذلك وما^(١٠)
 كَثُرَ في الأسماء والأفعال معاً^(١١) نحو «فُعِلَ»^(١٢) فإنه يوجد في الأفعال كثيراً

(١) في الأصل «والمعجمي».

(٢) في ت «وزيداً» تحريف.

(٣) «زاد» ساقطة من ز.

(٤) في ت «زيد» تحريف.

(٥) في ت «الياء» تصحيف.

(٦) في هـ، ت «الثلاثي» تحريف.

(٧) في ز، ك «وخبره» تحريف.

(٨) «العين» ساقطة من ت.

(٩) في ش، ز زيادة «أكثر من وجوده في الأسماء».

الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١٠) في ظ «وأما» تحريف.

(١١) «معاً» ساقطة من ظ.

(١٢) في ز زيادة «فُعِلَ» بكسر الهمزة وفتح العين» الزيادة هنا لا تُفيد.

نحو: اذْكَبْ واشْرَبْ، وكذلك في الأسماء نحو: أَفْكَلْ^(١) وَأَبْدَعْ لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «يَعْلَى» وهو^(٢) على وزن «يَفْعَل» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يَذْهَبُ في الأفعال، وَيَزْمَعُ^(٣) في الأسماء، ومثل للغالب^(٤) «بَأَحْمَدَ». و«يَعْلَى» ولم يمثل للخاص^(٥)، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في / منع الصرف نحو: «لَعَسَب»^(٦) ٢٠٩
اسم رجل فإنه منقول من لَعَسَبَ إذا أَسْرَعَ، «وَدُو وَزَيْن» نعت لمحدوف تقديره علم ذو وزن، «وَيَخُصُّ الْفِعْلًا» في موضع الصفة لوزن، «وَعَالِبٍ» مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

(ص) وَمَا يَصِيرُ عُلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ * زِيْدَتْ لِإِلْحَاقِي فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

(ش) يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية، وشبه ألف التأنيث نحو: عَلَّقِي وَذَفْرِي مُسَمًى بهما؛ لأنَّ عَلَّقِي ملحق بجَفَّرَ وَذَفْرِي ملحق يَدْرَهُمْ، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو: عِلْبَاءُ^(٧) فإنه ملحق بِقِرْطَاسٍ، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة، لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنَّ همزتها

(١) أفكل: الأكل الرغدة من برد أو خوف. وقد سبق ذكره في أول الباب.

(٢) وهو ساقطة من ز.

(٣) يزْمَعُ: هي الحصى والحجارة البيض التي تتألأ في الشمس.

(٤) في ه، ظ، ت «الغالب».

(٥) في ظ، ت «الخاص».

(٦) في ه، ز، ظ، ت «كعسب».

(٧) عِلْبَاءُ: هو عَصَبٌ في العُنُق. وبه شُكِّي الرجل جَلْبَاءً.

مبدلة من ياء، «وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير «وَعَلَمًا» خبر
يَصِيرُ، وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، «وزيدت
لِلْحَاقِ» في موضع الصفة لألف، «وَلَيْسَ يَنْصَرِفُ» في موضع خبر
المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع، وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني
منها^(١) بقوله:

(ص) وَالْعَلَمُ ائْتَمَرَ صَرْفَهُ إِنْ عَدِلَ * كَفَعَلَ التَّوَكُّيدَ أَوْ كَفَعَلًا

(ش) فالأول هو قوله: «كَفَعَلَ التَّوَكُّيدَ»، يعنى أَنْ فَعَلَ التَّوَكُّيدَ به نحو:

جَمَعَ يَمْتَنِعُ صَرْفَهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ /، أما العلمية فعلم^(٢) الجنس، وقيل إنه ٢١٠
مُعْرَفٌ^(٣) بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية، والظاهر من
النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته^(٤) الأصلية فإن حق جمعاء
أن يجمع على جمعاءات.

والثاني: هو قوله: «أَوْ كَفَعَلًا»^(٥) اسم رجل، ومثله قوله^(٦): «عَمَرَ وَزُقِرَ»،
فالمانع^(٧) له^(٨) العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو
معدول عن فاعل فَعَمَرَ معدول عن عَامِرٍ، وَزُقِرَ^(٩) عن زَافِرٍ، وَتَعَلَّ^(١٠) عن
تَاعِلٍ، وإنما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن عامر؛ لأن الأكثر في

^(١) في هـ، ز، ظ، ك، ت «منهما» وهذا جائز، لأن الضمير هنا يعود على الأول والثاني.

^(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لعلمية».

^(٣) في ت «معرب» تحريف.

^(٤) في الأصل «جميعه» تحريف.

^(٥) في الأصل، ش «كفَعَلًا» والمثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٦) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

^(٧) في ت «المانع».

^(٨) «له» ساقطة من ظ.

^(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وزفر معدول» لا لزوم لها.

^(١٠) في هـ، ز «وتعل معدول» لا لزوم لها.

الأعلام أن تكون منقولة، فعمر^(١) منقول عن^(٢) عامر^(٣) اسم فاعل من عمَرَ يَعمِر، فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله: «كفعلِ التَّوَكِيدِ» لإضافته إليه، «وَتَعْلَا»^(٤) معطوف على «فَعَلِ التَّوَكِيدِ». ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَا لَيْسَ سَحْرٌ * إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَضَاءً يُغْتَبَزُ

(ش) يعني أن «سَحْرٌ» إذا أريد به سَحَرَ يوم بعينه مُنِعَ من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام، وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه^(٥)، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فسَحَرَ ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف^(٦) «وَالْعَدْلُ» مبتدأ، «وَالتَّعْرِيفُ» معطوف / عليه ٢١٠ «وَمَا يَنْعَا» خبر مضاف إلى سحر، وهو على حذف مضاف أي مانعاً صرف سحر، «وَأِذَا» متعلق «بِمَا يَنْعَا»^(٧)، «وَالتَّعْيِينُ» مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر، «وَقَضَاءً» بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يُعتبر المستتر. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَشْرِ فَعَالٍ عَلَمًا * مُؤَثَّمًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا
عِنْدَ تَمِيمٍ ... * ...

(١) في الأصل، ظ، ك، ت «عامر» تحريف.

(٢) في ه، ت «من».

(٣) من قوله «لأن الأكثر» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) في الأصل، ش، ه، ظ، ك، ت «وتعل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٥) في ه، ز «بنفسه».

(٦) قال سيبويه «تركوا صرف سَحَرَ ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجنا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولا مخالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع» الكتاب

٢٨٣:٣، ٢٨٤، ٢٨٩.

(٧) في ك «بما» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) فذكر في «فَعَالٍ» إذا كان علماً لمؤنث لغتين:

إحداهما^(١): البناء على الكسر لشبهها بنزَالٍ في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: «وَأَيْنَ عَلَيَّ الْكَثِيرِ فَعَالٍ عَلَّمًا مُؤَنَّثًا».

والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، أما العلمية^(٢)، فعلمية الأشخاص كحَدَامٍ وقد يكون في علمية الأجناس كفَجَارٍ، والعدل: عن فاعلة، فحَدَامٍ معدول عن حاذمة وهو قوله^(٣): «نَظِيرُ جُشَمًا». عند «تميم» يعني أنه عند «تميم» غير منصرف كجُشَمٍ، و«جُشَمٍ» اسم رجل وهو ممنوع من الصرف. وفُهِمَ من تنظيره ذلك بجُشَمٍ أَنَّ المانع له من الصرف العدل^(٤) والعلمية.

وفُهِمَ من نسبته هذه اللغة إلى تميم أَنَّ اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة «أهل الحجاز»، و«فَعَالٍ» مفعول «يَأْتِينَ»، و«عَلَيَّ الْكَثِيرِ» متعلق^(٥) «يَأْتِينَ»، و«عَلَّمًا مُؤَنَّثًا»^(٦) حالان من فَعَالٍ و«عِنْدَ تَمِيمٍ» متعلق بنظيره.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في / ذكر^(٧) $\frac{٢١١}{١}$
أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) ... وَاضْرِفْنَ مَا تُكْرَهُ * مِنْ^(٨) كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَتَوَا

(١) في ظ «أحدهما» تحريف.

(٢) «أما العلمية» ساقط من ت.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «وهو نظير جشما» أكملت عبارة الألفية، وتكملتها هنا لا لزوم لها.

(٤) في ت «والعدل».

(٥) «وعلى الكسر متعلق يأتين» ساقط من ك.

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «ومؤنثاً»

(٧) في ز، ك «بيان».

(٨) في ز «في» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف^(١) أي: العلمية إذا نُكِّرَ انصرف؛ وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى، ولا يُؤثر في منع الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رُبُّ مَعْدِي كَرِبٌ وَعُثْمَانٌ وَفَاطِمَةٌ وَزَيْنَبٌ وَعُمَرَ لَقِيْتَهُمْ، وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سُمي بها.

ونُكِرَتْ لِقَضَرِهِ الْحَكْمَ عَلَى السَّبْعَةِ، فإنه إذا سُمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نُكِّرَ لم ينصرف بعد التذكير فهي غير داخلية في الحكم، ولا يريد: «مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا»، كائنا ما كان، «وَكُلِّ» مضاف «لِأَنَّ» وهي موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «أَثَرًا»، «وَمِنْهُ»^(٢) متعلق «بِأَثَرًا»، والجملة صلة «مَا» والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(ص) وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا لَفِي * إِغْرَابِهِ نَهَجَ^(٣) جَوَارٍ يَفْتَتِي

(ش) يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتها العلمية، أو من^(٤) الأنواع الخمسة التي تقدمتها^(٥) فإنه يجري مجرى «جَوَارٍ» وقد تقدم أن «جَوَارٍ» يلحقه^(٦) التنوين رفعاً وجرماً ولا وجه لما حمل عليه «المرادى»^(٧) كلام الناظم من أنه

(١) في ت «والتعريف».

(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «وفيه» تحريف.

(٣) في ظ «نحو» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) في ت «ومن».

(٥) في الأصل، ك «تقدمها».

(٦) في ز، ك «يلحقها».

(٧) قال المرادى في شرحه لقول ابن مالك:

«... وَأَضْرَفُنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

يعني أن ما أثر فيه التعريف إذا نُكِّرَ صرف لذهاب جزء العلة. والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة

أشار في البيت^(١) إلى الأنواع / السبعة دون الخمسة، لأنَّ حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف: أُعْجِمَ^(٢) في^(٣) تصغير أَعْمَى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجرّاً فتقول: هذا أُعْجِمٌ، ومَرَزْتُ بِأُعْجِمٍ، والتنوين فيه عوض عن^(٤) الياء المحذوفة كما في نحو: جَوَّارٌ، ومثاله في التعريف يُعْجِلُ^(٥) تصغير يُغْلَى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف «وما» مبتدأ وهو موصول^(٦)، «ومتَّفِصاً» خبر يكون «ومِنَّةٌ» متعلق بيبكون، والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف، «وفى إِعْرَابِهِ» متعلق بيقْتَفَى، «ونَهَجٌ» مفعول به «يُقْتَفَى»، «والنُّهْجُ» الطريق، والجملة من يقْتَفَى ومعمولاته خبر «ما». ثم قال:

(ص) وَلَا يُضْطَرُّ أَرَأَيْتَ أَشْبَهَ صُرْفٍ * ذُو الْمَنَعِ ...

= وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التائيت بغير الألف، أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق، أو العدل، شرح المرادى ٤: ٦٣.

(١) في ش، ه، ز، ك، ت «بالبيت».

(٢) في ت «أُعْجِمِي» وهذا جائز أيضاً، قال سيبويه ٣: ٣١١ وسألته عن رجل يُسمى أَعْمَى فقلت: كيف «تصنِّعُ به إذا حقرته؟ فقال: أقول: أعجم».

وقال الأزهري: «أعجم تصغير أعسى وما نعه من الصرف الوصف ووزن الفعل فتقول: جاءني أُعْجِمٌ، ومررت بأعْجِمٍ بالتنوين، وحذف الياء في حالتي الرفع والجر. هذا قول سيبويه، والخليل وأبي عمرو ابن أبي اسحق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى بن عمران والكسائي وأبي زيد والبغداديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جرّاً فيقولون في الرفع: جَاءَنِي أَعْجِمِي، بإثبات الياء ساكنة مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر: مَرَزْتُ بِأَعْجِمِي، بفتح الياء فيها كما تفتح في النصب (شرح التصريح ٢: ٢٢٨).

(٣) «في» ساقطة من ه.

(٤) في ه، ز، ط، ت «من».

(٥) في ش «يعجل» تحريف. والصواب ما أثبتُّ؛ لأنَّ تصغير يُغْلَى - وهو اسم - يُعْجِلُ. وقال الجوهري: وَيُعْجِلِي مُصَغَّرُ اسْمِ رَجُلٍ.

(اللسان علاء)

(٦) في ز «وهي موصولة».

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله:

عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ^(١) * - ١٨٤

وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله - عز وجل: - (سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)^(٢)

فصرف سلاسل^(٣) لتناسب ما بعده، وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه، وفهم من ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله:

... (ص) ... * ... وَالْمُضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

٢١٢
أ

(ش) يعني أن الاسم المنصرف قد يُمنع من الصرف وهو مذهب /
«الكوفيين» وأما «البصريون». فلا يجيزون^(٤) ذلك البتة^(٥)، وفهم الخلاف من

(١) الشاهد للنهابة الذياني. وصدده «إِذَا مَا غَزَوْا فِي الْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ»

انظر: ديوانه ٥٧، والتهذيب ٤/٥٠٠:٤، ٦٤:٤، والشعر والشعراء ١٦٩:١ وشرح التصريح ٢:٢٢٧، ومعجم شواهد النحو ٤١.

وفي رواية أخرى:

إذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم

سورة الإنسان. آية: ٤

قرأ نافع والكسائي وعاصم وابن كثير وحمزة وغيرهم بالتثنية وفقاً لمناسبة أغللاً قواريراً بصرفهما وصللاً كيناسب الأول آخر سائر الآيات. والثاني الأول عند صرفه، وقرأ زيد، والدجواني وهشام وغيرهم بغير تثنية وصلاف وحذفوا الألف، وكلا القراءتين صواب.

انظر معاني الفراء ٣:٢١٤ والبحر ٨:٣٩٤.

والنشر في القراءات ٢:٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) في ز «سلاسل».

(٤) في ز، ك «يجيزوا».

(٥) قال ابن يعيش ١:٦٨ «أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن

برهان ترك صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه وأكثر البصريين، وقد أنكر المنع أبو العباس المبردة.

وقد وافق ابن مالك ما أجازته الكوفيون والأخفش لكثرة استعمال العرب ذلك حيث قال:

وَرَأَى أَهْلَ الْكُوفَةِ الْأَخْفَشُ فِي إِجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِرَّاراً يَثْقِفِي =

قوله: «قَدْ يُنْصِرَفُ» فأثى معه بقَد التي تفتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين،
على منع صرفه قوله :

١٨٥. فَمَا كَانَ حِصْنًا وَلَا حَائِشًا * يُفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ^(١)



= وَتَقْضِيهِمْ أَجَازَةً اخْتِيَارًا
شرح الكافية ٣: ١٥٠٨ .
^(١) الشاهد للعباس بن مرداس ورواية الديوان «وما» في موضع «فما»
انظر ديوانه ٨٤ ، وشرح المفصل ٦٨:١ وشرح ابن الناطم ٦٦٢ ، وشرح المرادى ٤: ١٧١ والهمع
١٢١:١ ،
وشرح الأشموني ٣: ٢٧٥

(إعراب الفعل)

قوله^(١):

(ص) اَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ * مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَشَعَدُ^(٢)

(ش) إنما أُطلق^(٣) في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث، ولا نون التوكيد؛ لنصه على ذلك في باب المعرب^(٤) والمبني، فاكتفى بذلك. وإعراجه رفع ونصب وجزم، فبدأ^(٥) بالرفع؛ لأنه السابق إلا أنه لم يُنص على رافعه وفيه خلاف، ومذهب «البصريين» أن رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه تجرده من^(٦) الناصب والجازم وهو إختيار المصنف^(٧)، وفي قوله^(٨): «إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ»^(٩)؛ إشعار^(١٠)

(١) «قوله» ساقطة من هـ، ز، ت.

(٢) في الأصل، ش، ك «كيسعد» تصحيف.

(٣) في الأصل «الحلف» تحريف، وما أثبت من بقية النسخ أصح وأولى.

(٤) في ت «المعرفة» تحريف.

(٥) في ت «فبدأ»

(٦) في ز «عين».

(٧) قال ابن مالك:

«وينبغي أن يُعلم أن رافع الفعل معنى، وهو:

إما وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول الخواريق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقض. بخلاف الأول

فإنه ينتقض بنحو (هَذَا تَفَعَّلَ) و(جَعَلْتُ أَفْعَلَ) فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنَّ الاسم لا يقع

فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع: فبطل

القول بأنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح

القول بأنَّ رافعه التجرد من الجازم والناصب».

شرح الكافية ٣: ١٥٢.

(٨) «قوله» ساقطة من ظ.

(٩) في هـ «أو جازم».

(١٠) في ز «واشعار».

ما^(١) بمذهبه^(٢) ويجوز ضبط تُسَعِدُ^(٣) بضم التاء^(٤) مبنياً للمفعول من أَسْعَدَ تُسَعِدُ ، ويفتحها مبنياً للفاعل من سَعِدَ تَسْعَدُ . «وَمُضَارِعاً» مفعول «بَارَفَعُ» وهو نعت لمحدوف. والتقدير: ارفع فعلاً مضارعاً، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

(ص) وَيَلِينُ انْصِبُهُ وَكَئِي كَذَا بِأَنْ * ...

(ش) فذكر منها في^(٥) البيت ثلاثة: «لَنْ» وهي حرف نفي تنصب المضارع وتُخْلِصُهُ للاستقبال نحو: زَيْدٌ / لَنْ يَذْهَبَ، «وَكَيْ» وهي حرف مصدرى نحو: جِئْتُكَ^(٦) لِكَيْ تُكْرِمَنِي. أي لأن تُكْرِمَنِي. «وَأَنْ» وهي أيضاً حرف مصدرى وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة^(٧). وإنما قدم عليها «لَنْ» «وَكَيْ»، وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال:

(ص) ... * لَا بَعْدَ عِلْمٍ ...

(ش) يعني «أَنْ» الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أَحْجَبَنِي أَنْ تَقُومَ وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَذْهَبَ. ودخل في [غير]^(٨) العلم^(٩) الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

(ص) ... * ... وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

(١) «ما» ساقطة من ز، ك، ت.

(٢) في ش «مذهب الكونيين».

(٣) في الأصل، ش، ك «يسعد» تصحيف.

(٤) في الأصل، ش، ك «الباء» تصحيف.

(٥) في ه، ز «في هنا».

(٦) في ك «جئت لكي تكرمني» المثال صحيح.

(٧) في ت «وباطنه مضمرة».

(٨) «غير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٩) ما بعد «غير العلم» إلى هنا ساقط من ك.

فَانصِبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِيحٌ .. * ...

(ش) يعني أن «أن» إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فت نصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة^(١) فيرتفع ما بعدها وقد قُرىء (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ [فِتْنَةً] ^(٢)) (٣)

بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نَبِهَ عليه بقوله:

(ص) ... وَاعْتَقِدْ * تَخْفِيفُهَا^(٤) مِنْ أَنَّ فَهَوَ مُطَوِّدٌ

(ش) يعني «أن» الواقعة^(٥) بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة^(٦) من الثقيلة «ولا» في قوله: لَا بَعْدَ عِلْمٍ عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: [انصب] ^(٧) بأن^(٨) بعد غير العلم^(٩).

«وَأَلْتِي» مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يُفسره فالنصب بها، «وَالرَّفْعَ» مفعول «بصحيح» «ومِنْ أَنَّ» متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد^(١٠)

(١) في ز، ك «مخففة من الثقيلة» وعبارتهما أكمل.

(٢) ما بين المعقوفين تكلمة من ش، ز، ظ.

(٣) سورة المائدة آية: ٧١

قراءة الرفع لأبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٧، والإتحاف ص ٢٠٢.

(٤) في ش، ت «تخفيف أن» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ش، ز، ظ، ك، ت «أن أن الواقعة» وعبارتهم أكمل.

(٦) في ش «فهي مخففة». وفي هـ، ز، ك «فإنها مخففة».

(٧) «انصب» تكلمة من ش، هـ، ز، ك.

(٨) «بأن» ساقطة من ز.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «غير العلم لا بعد علم» زيادة لا لزوم لها.

(١٠) «واحد» ساقطة من ت.

منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل في أنّ «أنّ» تكون: / ناصبة $\frac{213}{1}$
وهي (١) التي تقع بعد غير العلم والظن.

ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم، وجائز فيها الأمران وهي التي
تقع بعد الظن، ثم إنّ الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تُهمَل.
والى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَنْظُرُهُمْ أَهْمَلًا أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا أُخِيَّتْهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(ش) يعني أنّ من العرب من يُجيز إهمال «أنّ» غير المخففة حملاً على
«ما» المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ
الرِّضَاعَةَ) (٢) بالرفع. وكقول الشاعر:

١٨٦- أَنْ تَقْرَأَ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا * مَتَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (٣)

فرفع ما بعد الأولى ونُصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما
حملت في ذلك على «ما» المصدرية لاشتراكهما في المعنى، «وما»
المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: (لَا أُعْبِدُ مَا تَعْبُدُونَ) (٤) أي لا (٥)
أعبد عبادتكم.

و«بَعْضُهُمْ» مبتدأ أي بعض العرب، «وَأَنَّ» مفعول بـ «أَهْمَلًا» (٦) «وَحَمَلًا»

(١) في ز «وفى» تحريف.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٣.

قرأ الجمهور أن يتم الرضاعة بالياء من أم ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد والحسن وحמיד تتم بالتاء من تم
ورفع الرضاعة، وقرأ أن يتم برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في
كلام العرب في الشعر البحر ٢: ٢١٣.

(٣) لم أعر على قائله. انظر مجالس ثعلب ١: ٣٢٣. وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٢٧ وشرح

الأشموني ٣: ٢٨٧، والبحر ٢: ٢١٣.

(٤) سورة الكافرون. آية: ٢.

(٥) «لا» ساقطة من ظ.

(٦) في هـ «بأهملًا»، «في أهملًا» تحريف.

مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أَهْمَلَّ» وَأُخِيَّتَهَا بدل من ما، «وحيث»^(١) متعلق بـ «أهمل» .

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو^(٢) «إذن» وهي ثلاثة^(٣) أنواع:

واجبة الإعمال وجائزته، وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَصَبُّوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا

(ش) فذكر لإعمالها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها / بمعنى الاستقبال، وهو مُستفاد من قوله: ٢١٣
«الْمُسْتَقْبَلِ» وفهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع، نحو أن يقول القائل^(٤):
أُجِيبَكَ فَتَقُولَ لَهُ^(٥): إِذْنٌ أَصَدُّكَ.

الثاني: أن تكون «إذن» مصدرة، أي في أول الكلام. وذلك أن يقول
قائل: آتِيكَ عَدَا. فتقول له^(٦): إِذْنٌ أُكْرِمُكَ. وهو مُستفاد من قوله: «إِنْ
صُدِّرَتْ»، وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل، وذلك إذا توسطت
بين شيئين كقولك: زَيْدٌ إِذْنٌ يُكْرِمُكَ.

الثالث: أن لا^(٧) يفصل بينهما وبين الفعل^(٨) فاصل، كقولك: إِذْنٌ

(١) في الأصل «حيث».

(٢) في ش، ه، ز، ظ، ت «وهي».

(٣) في ز «على ثلاثة».

(٤) في ش، ه، ز، ظ، ت «قائل».

(٥) «له» ساقط من ت.

(٦) «له» ساقط من ه، ت.

(٧) «لا» ساقطة من ت.

(٨) في ت «الفاعل» تحريف.

أُكْرِمَكَ، وهو مستفاد من قوله: «مُوصِلاً»، وفهم منه أنه^(١) إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إِذَنْ أَنَا أُكْرِمُكَ. ثم إنَّ الفصل بينها^(٢) وبين الفعل بالقسم مغتفر، وقد نُبِّه على ذلك بقوله:

(ص) أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ... * ...

فتقول: إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمُكَ. لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيعين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله:

(ص) ... وَالنَّصِبِ وَارْتِفَاعًا * إِذَا^(٣): إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعًا

(ش) يعني أنَّ «إِذَنْ» إذا وقع بعد عاطف جاز في العمل بعدها النصب والرفع نحو: وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ.

وقد قرئ: (وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا)^(٤)

ثم اعلم أنَّ^(٥) «أَنَّ» هي أصل النواصب كما تقدم، فلا إشكال في النصب بها نحو: أَحْبَبْتَنِي أَنْ تَقُومَ. وقد تفترن بغيرها من حرف جر أو/ ٢١٤
حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار^(٦) وجوازه
ووجوب إضمار^(٧). وقد أشار إلى الأول بقوله^(٨):

(ص) وَبَيْنَ لَا وَأَمَّ جَرُّ التَّوْبِمِ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ ...

(١) في ت «أنها» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «بينهما» تحريف.

(٣) في ز «إذا» تحريف.

(٤) سورة الإسراء، آية: ٧٦

جاء في البحر ٦: ٦٦٦ «قرأ أُنَّ»: «وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ» بحذف النون، وقرأ عطاء لا يَلْبَثُونَ بضم الياء وفتح اللام والياء مشددة، وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كثر الياء.

(٥) «أَنَّ» ساقطة من ت.

(٦) في هـ، ز «إظهارها».

(٧) في هـ، ز «الإضمار».

(٨) في ز «نقال».

(ش) يعين أن «أن» إذا توسطت بين لام الجر - وتسمى لام «كي» لأنها^(١) مثل «كي» في إفادة التعليل - وبين «لا» وجب إظهارها، وشمل^(٢) «لا» النافية نحو: زُرْتُكَ لَيْلًا تَمَقَّتْنِي^(٣). والرائدة^(٤) كقوله - عز وجل: -
(لِقَلًا يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٥)

وإنما وجب إظهارها في ذلك^(٦) كراهة^(٧) اجتماع لامين. «وبين» متعلق «بالتَّوْبِ» و«نَاصِبَةً» حال من «أن» والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم إشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ عَلِمَ
لَا فَاَنَّ اَعْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا * ...

(ش) يعني أنه إذا^(٨) عدم «لا» التي بعد «أن» جاز إضمار «أن» وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين^(٩). فمثال إضمارها قوله - تعالى: -
(وَأَمِيرَاتٌ لِيُتَسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١٠).

ومثال إظهارها قوله عز وجل: (وَأَمِيرَاتٌ لِيُنْزِلْنَ عَلَيْكُمُ الرِّسَالَاتِ وَأَلَّا تَكُونَ لَكُمُ الرِّسَالَاتُ سُبُوحًا مُسْتَمْسِكًا)^(١١)

(١) في الأصل، ظ، ت «لأنه».

(٢) في الأصل، ك «شمل».

(٣) في ش «زرتك ليلًا تغتاتني» المثال صحيح.

(٤) في ز «والصلة» تحريف.

(٥) سورة الحديد. آية: ٢٩.

(٦) في ذلك» ساقط من ش.

(٧) في ش، ك «كراهية».

(٨) «إذا» ساقطة من ت.

وفي ه، ز، ظ «إن».

(٩) في الأصل «في الوجهين».

(١٠) سورة الأنعام. آية: ٧١.

(١١) سورة الزمر. آية: ١٢.

وتضمير^(١) أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. «ولاً» مفعول لم يُسم فاعله «بُعْدِم»، «وَأَنَّ» مفعول مقدم «بَأَعْمِلُ»، «وَمُضْمَرًا وَمُظْهِرًا» حالان من الضمير المستتر في أَعْمِلُ.

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:
... (ص) * وَتَعَدَّ نَفِي كَانَ حَثْمًا أَضْمِرًا

(ش) يعني أنه يجب لإضمار «أَنَّ» بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند / النحويين لام الجحود، وفُهم منه أَنَّ الإضمار المذكور بعد اللام ^{٢١٤} لعطفه^(٢) الكلام على الذي قبله، وقد صُرح فيما قبل باللام، فكأنه قال:

وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان، وفُهم من قوله: «نَفِي كَانَ»، أَنَّ النافي لا يكون إلا «لَمْ» أو «مَا»، ولا يكون «لَنْ» ولا «لَا» ولا «أَنَّ»، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال وشمل «كَانَ» التي بلفظ الماضي كقوله - عز وجل: -
(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٣).

«وَيَكُن» المنفى «بَلِم» كقوله - عز وجل^(٤) - (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ) ^(٥) لأنها ماضية في الوجهين. «وَبَعْدَ» متعلق بأضْمِرًا، وفي «أضْمِرًا» ضمير يعود على «أَنَّ» المذكورة قبل، و«حَثْمًا» حال من الضمير في «أضْمِرًا»^(٦) أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حثماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(١) في الأصل «ويضمير» تصحيف.
(٢) في الأصل «لقطعه».
(٣) سورة الأنفال. آية: ٣٣.
(٤) «عز وجل» ساقط من ه ، ظ، ت.
(٥) سورة النساء. آية: ٦٨. ١.
في ش كقوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) اكتفى بموضع الشاهد.
(٦) في ه «في أضمر».

(ص) كَذَلِكَ بَعْدَ إِذَا يَضْلُجُ لِي * مَوْضِعَهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

(ش) يعني أنه يجب^(١) إضمار «أَنْ» بعد «أَوْ» التي بمعنى «حَتَّى» أو «إِلَّا». وشمل قوله: «حَتَّى» حتى^(٢) التي بمعنى «إِلَى» والتي بمعنى «كَيْ»، وفي الثانية خلاف، مثاله بمعنى^(٣) «حَتَّى» التي بمعنى «كَيْ» .

لَأَدْعُونَ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي^(٤).

ومثاله بعد التي بمعنى «إِلَى»: لَأَنْتَظِرُونَهُ^(٥) أَوْ يَجِيءَ.

ومثاله بمعنى «إِلَّا»: لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ.

ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَتِي حَقِّي.

«وَأَنْ» مبتدأ وخبره «خَفِيَ»، «وَكَذَلِكَ»^(٦) و«بَعْدَ وَإِذَا» متعلقات^(٧) ب«خَفِيَ»،

و«حَتَّى» فاعل «يَضْلُجُ»، و«أَوْ»^(٨) «إِلَّا» معطوف على «حَتَّى»، و«فِي» متعلق / ٢١٥
ب«يَضْلُجُ»، والتقدير: أن خفي كخفائه^(٩) بعد كان المنفية أي وجوباً، إذا يصلح
في موضعها «إِلَّا» أو «حَتَّى» التي بمعنى «إِلَى» أو كَيْ. ثم أشار إلى الثالث
فقال:

(ص) وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتَّمْ كَجُذِّ حَتَّى تَسْرُ ذَا حَوْرُنْ

(١) في ك «يجب أيضاً».

(٢) «حتى» ساقطة من ش، ز، ك.

(٣) في ش «بعد» تحريف.

(٤) في الأصل، ش «لَأَدْعُونَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي» خطأ من الناسخ.

في ظ «لأدعوا لله أو يغفر لي».

(٥) في ز «لا تنظرونه» تحريف.

(٦) في الأصل، ش، ك «وكذا» تحريف.

(٧) في الأصل «متعلقان» تحريف.

(٨) في ك «والا» سقطت «أو».

(٩) في ش «بعد أو كخفائه».

وفي ك «بعد كخفائه».

(ش) يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد «حتّى» فهو منصوب «بأن» مضمرة وجوباً، والمراد «بحتّى» هنا «حتّى» الجارة، وفهم ذلك من كون «أن» مقدره بعدها «وأن» وما بعدها مقدره^(١) بمصدر وهو^(٢) في موضع جزمٍ بها، ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء، لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة، ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْمَدِينَةَ، ومَجْدُ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ، «فَإِضْمَارُ أَنْ» مبتدأ، «وَحَفْتُمْ» خبره، و«تَعَدَّ» متعلق بحفتم وكذلك «كَجَدَّ». ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد «حتّى» لا ينتصب بإضمار «أن» بعد «حتّى» مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلاً. نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بقوله:

(ص) وَيَلَوُ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً * بِهِ إِزْفَعْنَ وَالنَّصِبِ الْمُسْتَقْبَلِ

(ش) يعني أن المضارع بعد «حتّى» إذا كان حالاً كقولهم: مَرِضَ^(٣) حَتَّى لَا يَرْجُوهُ، أَوْ مُؤَوَّلاً بِالْحَالِ كقوله - عز وجل: - (حَتَّى يَقُولَ الرَّشْوُ)^(٤)

في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. «وَيَلَوُ» مفعول مقدم «بِإِزْفَعْنَ»، والمراد بالتلو^(٥) المضارع التالي «لِحَتَّى»، «وَحَالاً وَأَوْ مُؤَوَّلاً»^(٦) حالان / من يلو، «وبه» متعلق بـ ٢١٥

(١) في ظ «مقدر».

(٢) في ظ «وهي»

(٣) في هـ، ز، ت «مرض زيد حتى لا يرجوه».

انظر المقتضب ٤٠:٢، ووصف المباني ٢٦٠.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢١٤.

قرأ نافع «حتى يقول» بالرفع، وقرأ الباقون «حتى يقول» بالنصب.

انظر السبعة في القراءات ١٨١.

(٥) في ت «بالتلو» تحريف.

(٦) في هـ، ت «ومؤولاً»، سقطت أو.

بـ «مُؤَوَّلًا»^(١)، «والمستقبلاً» مفعول بأنصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:
 (ص) وَتَعَدَّ فَأَجْوَابَ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبَ * مَحْضَبِينَ أَنْ وَسْتَرَهَا^(٢) حَتَّمْ نَصَبَ
 (ش) يعني أن «أن» تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد
 الفاء التي هي جواب النفي^(٣) والطلب المحضين، مثال النفي:

(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(٤)

وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر نحو: زُنِي فَأُكْرِمَكَ.

ومثله قول الراجز:

يا نأقُ سيرى عنقا فسيحاً . ١٨٧

إلى سليمانَ فتستريحاً^(٥)

الثاني: النهي نحو: (وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٦)

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

^(١) في الأصل «مؤولا» والمثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٢) في الأصل «وستره» تحريف.

^(٣) في هـ، ز، ت «لنفي».

^(٤) سورة فاطر. آية: ٣٦.

^(٥) الرجز لأبي النجم العجلي. انظر اللسان «عنق».

والمقتضب ٢: ١٤، وشرح المفصل ٧: ٢٦. وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٤، وشرح ابن عقيل

٢: ٣٥٠. وشرح الشواهد للعيني ٣: ٣٠٢، والهمع ٢: ٧، ١٠.

يا نأق: منادى مرخم: أي يا ناقة.

عنقا: ضرب من السير.

في ظ «يا نوق سيرى عنقا فسيحاً»

وفي ز «إلى سليمان لتستريحاً».

^(٦) سورة طه. آية: ٨١.

١٨٨. رَبِّ وَقَفَّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ * سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ^(١)

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٩. هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ * تُقْضَى فَيَزِيدَ بَعْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ^(٢)

الخامس: العرض. كقوله:

١٩٠. يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْتُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا^(٣)

السادس: التحضيض. كقوله - عز وجل: - [رَبِّ]^(٤) لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ^(٥)

السابع: التمني. كقوله - تعالى: - (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٦)

واحترز بقوله: «مَحْضَيْن» من النفي المبطل بالإثبات نحو:

مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا. ومن الأمر باسم الفاعل^(٧) نحو: نَزَالِ فَتُكْرِمُكَ، فالرفع في هذين ليس إلا. و«أَنْ» مبتدأ «وَنَصَب» خبره، «وَسَتْوَهَا حَتْمٌ» مبتدأ

(١) لم أحثر عن قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٥٠، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٣٠٢، وروى عجز البيت في الأصل، ش، ز، ط، ك.

«سَنَنِ الْمَاضِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ».

وما أثبت هي الراوية المشهورة.

(٢) لم أحثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٥، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٣٠٢، وشرح التصريح ٢: ٢٣٩، لُبَانَاتِي: اللبانة الحاجة من غير فاقة.

(٣) لم أحثر عن قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٤٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٥٠، وشرح شذور الذهب ٣٠٨، وشرح التصريح ٢: ٢٣٩، وشرح الأشموني ٣: ٣٠٢، ومعجم الشواهد النحو ١٠٩.

(٤) «رَبِّ» تكملة من ظ.

(٥) سورة المنافقون آية: ١٠.

(٦) سورة النساء آية: ٧٣.

(٧) في هـ، ز، ت «الفاعل».

وخبر في موضع الحال من فاعل نصب / «وَيَعْدَ فَا» في موضع الحال من ٢١٦
مفعوله المحذوف، وتقدير^(١) المفعول المحذوف نَصَبَ المضارع، وسُتِرَ بفتح
السين وهو مصدر سَتَرَ، وأما السِثْرُ بكسر السين فهو ما يستر به، والتقدير:
إن نصب^(٢) الفعل في حال كون^(٣) الفعل بعدها، أي بعد الفاء المحاب بها
ما ذُكِر. ثم إنتقل إلى الخامس فقال:

(ص) وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَع * كَلَا تَكُنُ^(٤) جِلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ

(ش) يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها
ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها،
لكن بشرط: أن تكون للجمع، وهو المَثْبُة عليه بقوله: «إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَع»
نحو^(٥): «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ»، ومثله: «لَا تَكُنُ^(٦) جِلْدًا وَتُظْهِرَ
الْجَزْعَ»، أي لا تجمع بين هذين. وفهم منه أنها إن لم تكن^(٧) للجمع فلا
تنصب^(٨).

(١) في ت «فتقدير».

(٢) في هـ ، ظ ، ت «نصب».

(٣) في ت «كوني» تحريف.

(٤) في الأصل «يكن» تصحيف.

(٥) «نحو» ساقطة من ت.

قوله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. يحتمل ثلاثة أمور:

الأول: النهي عن الجمع بينهما.

الثاني: النهي عن كل واحد منهما.

الثالث: النهي عن الأول.

وفي الأولين يجزم الثاني، وفي الأخير ينصب بأن بعد واو المعية وهي التي يحل محلها مع.

(٦) في ز «لا تكون جلدًا وتظهر الجزع».

وفي رواية بعض المغاربة «لا تكن جلدًا وتضمير الجزع».

والجلد: الشجاع، والجزع: الخوف.

(٧) في الأصل «لم يكن».

(٨) في الأصل «فلا ينصب».

نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين^(١)، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني أي وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. «وَإِنْ تُفِذْ»^(٢) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف. و«اللام» في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جُزْماً اعْتِمِدَ * إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجُزْأُ قَدْ قُصِدَ^(٣)

(ش) يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا محذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء المنجز^(٤) الفعل الذي بعدها، وفهم^(٥) منه أنه^(٦) إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر^(٧):

١٩١ - قِفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي [حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسْقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْثِلِ]^(٨)

وأمثلة^(٩) ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء، و«بَعْدَ» متعلق باعتماد،

(١) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ومتفرقين».

(٢) «تفد» ساقطة من ش.

(٣) ما بين المعقوفين «جزء من الشطر الثاني. من الألفية وما بعده إلى قوله «في موضع الحال من أن» تكملة من ه، ز، ظ، ك، ت. وترك مكانه بياضاً في الأصل وسقط من ش، أيضاً، ولعله سهو من الناسخ الذي كتب الصفحة ٢١٧ ب التالية لها، والتي جاءت بخط مغاير لبقية الصفحات في الشرح كله.

(٤) في ت «يجزم».

(٥) في الأصل، ش «فهم».

(٦) «أنه» ساقط من ت.

(٧) في ش «فمثال الأمر قول الشاعر» وعبارتهما أكمل.

(٨) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش.

انظر ديوانه ٨، والكتاب ٤: ٢٠٥، وجمهرة أشعار العرب ١: ١٢٥، وقطر الندى ٨٠، وشرح المرادى

٤: ٢١٢ وشرح الأشموني ٣: ٣٠٩.

قَفَاً: فعل أمر من الوقوف خاطب به إثنين، أو واحداً فنزله منزلة الإثنين، أو تكون الألف منقلبة عن نون

التوكيد الخفيفة للوصل.

(٩) في ظ «وأمثال» تحريف.

«وجزماً» مفعول باعتمد^(١)، وَإِنْ تَشَقُّطٌ شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ». جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم، وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نه عليه بقوله:

(ص) وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ * إِنَّ قَبْلَ لَا دُونَ تَعَالُفٍ يَتَعَنَّ

(ش) يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيه وضع^(٢) «إِنْ» الشرطية قبل «لَا» الناهية^(٣) نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ، لأن التقدير: إِنَّ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ. وفهم منه أنه^(٤) إِنَّ لَمْ يَصْلِحْ وَضَعُ «إِنْ» قبل «لَا» لم ينجزم الفعل. نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، لأنه لا يصلح^(٥) إِنَّ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ. «وَشَرَطُ جَزْمٍ» مبتدأ، «وَبَعْدَ» متعلق بجزم أو شرط، «وَأَنَّ تَضَعُ» في موضع خبر المبتدأ، «وَأَنَّ» مفعول بتضع، «وَقَبْلَ» متعلق بتضع، «وَدُونَ» في موضع الحال من إِنَّ، ثم قال^(٦):

(ص) وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْفَعْلِ فَلَا * تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

(ش) قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أَنَّ» أن يكون محضاً، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افْعَلْ» كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْرًا. ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الْحَدِيثُ^(٧) فَيَتَأَمُّ النَّاسُ. وأجاز «الكسائي»

(١) «وجزماً» مفعول باعتمد «ساقط من ت».

(٢) «وضع» ساقطة من ش.

(٣) في الأصل، ز «الناحية» خطأ من الناسخ.

(٤) «أنه» ساقط من ظ.

(٥) في ت «لا يصح».

(٦) ما بعد «ثم قال» إلى قوله: «والله أعلم» ساقط من ظ، ت (بمقدار صفحة) وانتهى السقط من الأصل

هنا (٢١٦ ب)

(٧) في ه، ز «حسبك حديث فينام الناس».

النصب فيهما ولا شاهد معه^(١)، وأما الجزم بعدهما إذا حذف الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول^(٢):

١٩٢ - ... * مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(٣)

لأن مكانك بمعنى اثبتى، ومن الثاني قوله - تعالى: -

(تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)^(٤)

وقول عمر رضى الله عنه: «أَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَّ خَيْرًا يُقْبَلُ عَلَيْهِ»^(٥) إذ معناه لِيَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ. ومعنى الآية الكريمة آمِنُوا وَجَاهِدُوا يَغْفِرْ لَكُمْ، والله أعلم^(٦). «وَالْأَمْرُ» مبتدأ، «وَإِنْ كَانَ» شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير: والأمر إن حصل، «وَيَغْيِرُ» متعلق بكان، «وَأَفْعَلُ» مضاف إليه، «وَفَلَا تَنْصِبُ» الفاء جواب الشرط، «وَلَا» ناهية، و«تَنْصِبُ» مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصيب، «وَأَقْبَلًا» فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة «وَجَزْمَةٌ» مفعول بأقبلًا. والله أعلم^(٦).

^(١) في ز «منعه».

^(٢) في هـ، ز «قول الأول».

^(٣) الشاهد لممرو بن الإطناية الأنصارى. وصدر البيت:

«وَقَوْلِي كُنْتُ جَشَّاتٌ وَجَشَّاتٌ».

انظر الخصائص ٣: ٣٥، وشرح المفصل ٤: ٧٤ والمقرب ١: ٢٧٣، شذور الذهب ٣٣٥، ٤٠٩ وشرح

التصريح ٢: ٣٤٣ والهمع ٢: ١٣، وشرح الأشموني ٣: ٣١٢، ومعجم الشواهد العربية ١: ٨٩.

^(٤) سورة الصف. آية: ١١، ١٢.

في الأصل «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم»

مكان النقط كرر في سبيل الله ولم يكمل آية: ١١

^(٥) انظر شرح المرادى ٤: ٢١٥ وشرح الأشموني ٣: ٢١٠.

^(٦) «والله أعلم» ساقط من هـ، ز.

/ ثم قال (١):

أ
٢١٨
أ

(ص) وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ / فِي الرَّجَائِصِ * كَتَضِبِّ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع ينتصب (٢) «بأن» بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي كما ينتصب (٣) بعد الفاء الواقعة جواباً للتمنى (٤) كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب «الفراء» ومنعه «الجمهور» واختار المصنف مذهب «الفراء» وشأهذه عندهما قوله عز وجل: (لَعَلِّي أُنَبِّئُ الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى) (٥) (٦).

بالنصب في قراءة حفص عن عاصم. «والفعل» مبتدأ وخبره «نُصِبَ» ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، «وما» موصولة وصلتها ينتسب «وَأِلَى التَّمَنَّى» متعلق ينتسب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ غُطِفَ * تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفَ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع إذا غُطِفَ على اسم خالص انتصب «بأن» ويجوز حينئذٍ اظهارها وضمها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي، فإنها مثلها في جواز الاظهار والاضمار، وفهم من قوله: «وَإِنْ عَلَى اسْمٍ» أنه لو (١) غُطِفَ على فعل لم ينتصب نحو: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرُو.

(١) «ثم قال» ساقط من هـ.

انتهى السقط من ظ، ت.

(٢) في ز «ينتصب».

(٣) في هـ. ز، ط، ت «انتصب».

(٤) في ز «للتنبي».

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٦) سورة غافر. آية: ٣٦، ٣٧.

قال الفراء في معانيه ٩:٣ «فأطَّلِعُ بالرفع، يرد على قوله: «أُنَبِّئُ» ومن جعله جواباً لِلْعَلَى نصبه. وقد قرأ به بعض القراء. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٤.

وفهم من قوله: «خَالِصٍ» أنه لو عُطِفَ على اسم^(٢) غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو: الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ.

وشمل قوله^(٣): الاسم الخالص الاسم / الصريح كقولك:

لَوْلَا زَيْدٌ وَيُحْسِنُ إِلَيَّ - بالنصب - لَهَلَكْتُ. ويجوز إظهار «أَنَّ» فتقول:
لَوْلَا زَيْدٌ وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ^(٤) لَهَلَكْتُ. والمصدر كقوله:

١٩٣ - لَلْبَيْسِ عِبَادَةَ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٥)

لأن المصدر اسم خالص، إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول^(٦) وأطلق في قوله: «عُطِفَ» وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

١٩٤ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُغْتَرِّ فَأَرْضِيَّةِ^(٧)

وأو كقوله - تعالى: - (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٨)

(١) «على إسم أنه لو» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «فعل وغير».

(٣) «قوله» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «إليَّ بالنصب».

(٥) الشاهد لميسون بنت هجدل الكلبية. وروى في شاعرات العرب ٣٩٦

وَلُبْسِ عِبَادَةَ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

انظر الكتاب ٤٥:٣، والمقتض ٧٢:٢ وشرح المفصل ٢٥:٧، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٣، وشرح

التصريح ٢:٢٤٤، والخزانة ٣:٥٩٢، ومعجم شواهد النحو ١١٦.

الشفوف: جمع شف بكسر الشين وفتحها. وهو الثوب الرقيق شمي بذلك لأنه يشف ما وراءه.

(٦) في ش «وإسم المفعول» وعبارتهما أكمل.

(٧) لم أحر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

وعجز البيت «مَا كُنْتُ أَوْيُّرُ أَتْرَابًا عَلَيَّ يَرْوِبُ».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٨، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٤، ومعجم شواهد النحو ٣٩.

(٨) ١٤٠ سورة الشورى آية: ٥١

قراءة السنة «أو يرسل» بالنصب عطفاً على «وَحَيًّا»، وقرأ نافع: «أو يرسل» بالرفع. انظر السبعة في

القراءات ٥٨٢، والبحر ٧:٥٢٧، والإتحاف ص ٣٨٤.

في قراءة غير^(١) نافع. وثم كقوله:

١٩٥- إني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالتور يضرب لما عاقب البقر^(٢)

«وإن» شرط، «وخالص» نعت لاسم، «وفعل» مفعول^(٣) لم يسم فاعله بفعل مضمرة يفسره عطف، «وعلى اسم» متعلق بعطف، «وتنصبه»^(٤) جواب الشرط، «وأن» فاعل تنصبه^(٥) «وثابتاً وأو من حذف» حالان من أن ثم قال:
(ص) وشذ حذف أن ونصب لي سوي * ما مر فاقبل منه ما عدل روي

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب «بأن» مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ، كقولهم: «خذ اللص قبل يأخذك»^(٦) أي: قبل أن يأخذك. وكقوله^(٧):

١٩٦- فلم أر مثلها حباسة واجد * ونهتهت نفسي بعد ما كذت أفعلة^(٨)

أي أن أفعله. «وحذف أن» فاعل بشذ، «ونصب» حذف معموله أي

(١) «غير» ساقطة من ه، ز.

(٢) الشاهد لأنس بن مدركة الخنمى.

انظر اللسان «ثور»، «عيف»، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٩:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣١٤:٣. وفي رواية (إني وقتلي كليباً ثم اعقله) اللسان: «ثور».

(٣) «مفعول» ساقط من ظ.

(٤) في ظ، ت «ونصبه».

(٥) في ه «بتنصب» وفي ز «بتنصبه».

وفي ظ، ت «نصب». والمثبت أدق كما في الأصل، ش، ك، والألفية.

(٦) من أقوال العرب. انظر في مجمع الأمثال ٢٦٢:١ وشرح الأشموني ٣١٥:٣.

(٧) في ظ «وقوله».

(٨) الشاهد لعامر بن جوين الطائي انظر: الكتاب ٣٠٧:١، واللسان «حبس» وشرح الشواهد للعيني

٣١٥:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣، ونسب لعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦٠:٢، ٥٦١

وسقط صدر البيت من ش، ه، ظ، ك، ت.

الحياسة: الغنيمة.

نهتهت: زجرت وكففت.

٢١٩

أ ونصب^(١) للفعل المضارع، «وفي بيوى» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً
لحذف من / جهة المعنى فهو من باب التنارع، «وما» موصولة وصلتها مَرَّةً،
«ومئة» متعلق باقبل، «وما» مفعول^(٢) باقبل وهي موصولة، «وعَدَلْ رَوَى»
جملة صلة لما.

(١) «نصب» ساقط من ت.

وفي هـ «نصب».

(٢) لي ك «مفعولة».

(عوامل الجزم)

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم^(١) فعلاً واحداً، والآخر يجزم فعلين، وقد^(٢) أشار إلى الأول بقوله:

(ص) بِأَوْ لَامٍ طَالِيًا طَبَعٌ جَزْمًا * فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمٌ وَمَأً

(ش) فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً:

الأول: «لا» الناهية. نحو: (لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي)^(٣) ومثلها «لا» في الدعاء

نحو: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)^(٤)

والثاني: لام الأمر نحو: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)^(٥) ومثله أيضاً لام الدعاء.

نحو: (لِيَقْضِ غَلَبَتَنَا رَبُّكَ)^(٦)

وفهم ذلك في الحرفين أعني «لا» و«اللام» من قوله: «طالياً»؛ لأن

الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: «لَمْ» وهي حرف نفي في الماضي^(٧)، تدخل على المضارع

(١) في ه، ز، ت «ما يجزم».

(٢) «وقد» ساقط من ك.

(٣) سورة طه. آية: ٩٤.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٨٦.

(٥) سورة الطلاق. آية: ٧.

(٦) سورة الزخرف. آية: ٧٧.

(٧) في ش، ه، ز «للماضي».

وفي ت «للمضارع».

فتصرف^(١) معناه إلى المضِيِّ، وقيل تدخّل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور^(٢) الأول نحو: لَمْ يَنْقُصْ زَيْدٌ.

الرابع: «لَمَّا» وهي^(٣) مثل «لَمْ» فيما ذُكر إلا أنّ الفعل بعد «لَمَّا» يتصل

بزمان الحال نحو: (وَكَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ)^(٤)

بخلاف «لَمْ» فإن^(٥) ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل. «فَضَعُ» فعل أمر من وضع مثل هَبْ من وهَبَ، «وَجَزَمَا» مفعول بضع، «وَبَلَا» وَفِي الْفِعْلِ متعلقان بضع، «وَطَالِبًا» حال من الضمير المستتر في بضع، «وَهَا» تنبيه «وَكَذَا» و«يَلْمُ» متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول / والتقدير: وضع ب ٢١٩ جزماً بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام، ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

(ص) وَاجْزِمِ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا^(٦) أَنَى ... *

(ش) فذكر إحدى^(٧) عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتُسمى أدوات الشرط

الأولى: «إِنَّ» وهي حرف. نحو قوله - عز وجل^(٨): -

(إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)^(٩)

(١) في الأصل «فصرف».

(٢) في الأصل «المشهور».

(٣) في ش «وهو».

(٤) سورة آل عمران. آية: ١٤٢.

(٥) في ش، ك، ت «فإنه».

(٦) في الأصل «وحيث ما».

(٧) في ظ «أحد» تحريف.

(٨) في ز «تعالى».

(٩) سورة الأنفال. آية: ٣٨.

وفي ش «إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ» اكتفى بموضع الشاهد في الآية، ونحو «إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ» زادت مثلاً آخر.

الثالثة: «مَنْ» وهي تقع على من يعقل. نحو: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ) (١)

الثالثة: «مَا» وهي تقع على ما لا يعقل. نحو:

(مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْهِهَا) (٢)

الرابعة: «مَهْمَا» وهي بمعنى مَا (٣) نحو:

١٩٧- وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ الرِّبِيِّ مِنْ خَلِيفَةٍ * وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ (٤)

الخامسة: «أَيُّ» وهي بحسب ما تُضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أَيُّمَا مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

السادسة: «مَتَى» وهي ظرف زمان نحو (٥)

١٩٨- مَتَى تَأْتِنَا تُلِيمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجًا (٦)

السابعة: «أَيَّانَ» وهي ظرف زمان. أيضاً: أَيَّانَ تَقُمْ أَقْمَ مَعَكَ.

الثامنة: «أَيْنَ» وهي ظرف مكان. نحو: أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ مَعَكَ.

(١) سورة النساء. آية: ١٢٣.

(٢) سورة البقرة. آية: ١٠٦.

في ش، ك (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها) لم يكمل الآية.

(٣) في ش زيادة (بمعنى «ما أي في كونها تقع على ما تقع عليه «ما» نحو قول الشاعر والزيادة توضح المراد.

(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى.

انظر ديوانه ٣٢، وعيون الأخبار ٥:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٠:٤ ومعجم شواهد النحو ١٦١. في الأصل، ز، ط، ت روى حمز البيت

«ولو خالها تخفى على الناس تعلم»

(٥) «نحو» ساقطة من ت، وفي ش «نحو قول الشاعر».

(٦) نسب هذا الشاهد لعبيد الله بن الحر في شرح أبيات سيبويه للسرافي ٢:٦٦ والخزاعة ٣:٦٦٠، ومعجم شواهد العربية ١:٧٦ وهو بلا نسبة في الكتاب ٣:٨٦، والمقتضب ١:٦٦ وشرح المفصل

٧:٥٣/١٠:٢٠ ووصف المباني ١٢٤، ٤٠٠

وروى في اللسان «نور» فمن يأتنا يلحم بنا في ديارنا

يجد أثراً دعساً وناراً تأججاً

التاسعة: «إِذْ مَا»^(١) وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: «حَيْثُمَا» وهي ظرف مكان. نحو^(٢): حَيْثُمَا تَذَهَبُ تَذَهَبُ أَذْهَبَ مَعَكَ.

الحادية عشرة: «أَيْ» وهي ظرف مكان. نحو: أَيْ تَجْلِسُ أَجْلِسُ مَعَكَ،
وَفُهُم من تمثيله «إِذْ مَا» و«حَيْثُمَا»^(٣) / أَنَّهُمَا لا يُجْزَمُ بِهِمَا إِلا إِذَا اقْتَرْنَا
«بِهَا» كالمثال^(٤) «وَيَا أَيُّهَا» متعلق^(٥) «بِاجْزِمُ» ومفعول اجزم محذوف لإقتصاراً؛
لأنه إنما أراد أن يُخبر أَنَّ هذه الأدوات جازمة. ثم إن هذه الأدوات أعني
أدوات الشرط على قسمين:

حروف وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَحَرْفٌ إِذْ مَا * كَإِنْ وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَاءُ

(ش) أما «إِنْ» فلا خلاف أنها حرف وأما «إِذْ مَا» فالمشهور^(٦) أنها
حرف مثل «إِنْ» ولذلك اقتصر عليه. وبقاى الأدوات هي^(٧) ما عدا «إِنْ»
«وَأِذْ مَا» وهي تسع كلمات، وهي كلها أسماء فمنها أسماء^(٨) ومنها ظروف
زمان ومنها ظروف مكان، وقد بَيَّنَّتُ ذلك عند ذكرها في البيت السابق

(١) ومقاله قول الشاعر:

وَأَنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِي مَا أَتَيْتَ آيَةً بِدَثْمٍ مِنْ إِهَابٍ تَأْتِي آيَةً

وهو من شواهد شرح ابن عقيل ٣٦٧:٢، وشرح الأشموني ١١:٤ ولم ينسب فيهما.

(٢) «نحو» ساقطة من ت.

(٣) في هـ، ظ، ك، ت «وحيثما».

(٤) في ش، ك «كالمثال واجزم فعل أمر» الزيادة هنا لازمة.

(٥) في ش «ويان إلى آخره متعلق باجزم».

(٦) «إِذْ مَا» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إِنْ» الشرطية، وعند المبرد وابن السراج

والفارسي، ظرف زمان وعملها الجزم قليل لا ضرورة.

(٧) في هـ، ز «وهي».

(٨) «فمنها أسماء» ساقطة من ت.

«وإِذْ مَا» مبتدأ^(١)، «وحرف» خبر مقدم والتقدير: وإِذْ مَا حرف كِإِنْ. وإنما شبهها بها؛ لأنَّ^(٢) «إِنْ» حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها. ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

(ص) فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قُدِّمًا * يَثَلُّو الْجَزَاءَ وَجَوَاباً وَسِمًا

(ش) يعني أنَّ كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يُسمى الأول شرطاً والثاني جزءاً، وفُهم من قوله: «فِعْلَيْنِ» أنَّ حق الشرط والجزاء أنَّ يكونا فعلين، إلا أنَّ الجزء قد^(٣) يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفُهم أيضاً من قوله: «فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيَنَّ» - أي يطلبن - أن^(٤) الجزم في الفعلين بها^(٥) وهو المشهور. وفُهم من قوله: «قُدِّمًا»، «وَيَثَلُّو الْجَزَاءَ /» أن الشرط والجزاء ^{٢٢} جملتان؛ لأن الفعل يستلزم^(٦) الفاعل وأن الجزء لا يكون إلا متأخراً^(٧) والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا^(٨) ورد نحو^(٩): أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ. فليس أَنْتَ ظَالِمٌ جواباً مقدماً^(١٠) بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة^(١١) الشرط. وفاعل «يَفْتَضِيَنَّ»^(١٢) النون، وهو عائد على أدوات الشرط، «وَفِعْلَيْنِ» مفعول بيقتضين، «وَشَرْطٌ» خبر مبتدأ مضمرة أي أحدهما شرط، أو مبتدأ والخبر

(١) في هـ، ظ «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٢) في هـ «لأنها».

(٣) «قد» ساقطة من ظ، ت.

(٤) «أن» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك «بها».

(٦) في ت «مستلزم».

(٧) انظر باب الإضافة وأعراب المكودي لقول ابن مالك:

... وَإِنْ كَرَّوَتْهَا فَأَضِيفُ

أَوْ تَكْثُرُ الْأَجْزَاءُ

(٨) في ش، هـ، ز، ت «فإذا ورد». وفي ك «فإذا أورد».

(٩) «نحو» ساقطة من ظ، ت.

(١٠) في ش زيادة «فإذا ورد هو ظالم فليس هو ظالم جواباً متقدماً. الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١١) في ك، ت «أدوات».

(١٢) في ز «يقتضى» تحريف.

محذوف أي منهما شرط، «وَيَتَلَوُ الْجَزَاءُ» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره: يتلوه الجزاء، ولا يجوز نصب^(١) «شَرْطٌ» على البدل من فعلين {لأنَّ التابع غير مستوف^(٢) للمتبوع وإنما يجوز الإتيان فيما كان مستوفياً^(٣) للمتبوع نحو: لَقِيْتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةَ زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا، وَلَقِيْتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدًا وَعَمْرًا. و«وَيْسَمَا» جملة مستأنفة، «وَجَوَابًا» حال من الضمير في «وَيْسَمَا»^(٤). ثم بين الفعلين اللَّذَيْنِ تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

(ص) وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(ش) فهذه أربعة أحوال:

الأول: أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين. نحو:

(وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)^(٥)

أو مضارعين. نحو: (وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ)^(٦)

أو الأول ماضٍ^(٧) والثاني مضارع نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)^(٨)

أو الأول مضارع والثاني ماضٍ. نحو قوله^(٩):

^(١) في ت «ينصب».

^(٢) في الأصل، ك «مسوق». تصحيف.

^(٣) في الأصل «مسبوفاً» تصحيف.

^(٤) في ه ، ت «وسم».

^(٥) سورة الإسراء. آية: ٨.

^(٦) سورة البقرة. آية: ٢٨٤.

^(٧) في ز «ماض».

^(٨) سورة الشورى. آية: ٢١.

^(٩) في ش «نحو قول الشاعر».

١٩٩- مَنْ يَكْدُنِي بِسَيْئَةٍ كُنْتُ بِئْتَهُ / * كَالشُّجَا يَبِينُ حَلْقِيهِ وَالْوَرِيدُ^(١) ٢٢١

↑

ومعنى الماضى الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماض لفظاً مستقبلي معنى، ولذلك تقول: إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا قُمْتُ بَعْدَ غَدٍ. «وَمَاضِيَيْنِ» مفعول ثان بتلفيهما أي تجدهما، «وَأَوْ»^(٢) مُضَارِعِينَ «وَأَوْ»^(٣) «مُتَخَالِفِينَ» معطوفان على ماضيين. فأما الماضى الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم؛ لأنه مبنى لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَقْدُ مَاضٍ وَقَفَكَ الْجَزَاءَ أَحْسَنَ * وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

(ش) يعنى أَنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

٢٠٠- وَإِنْ آتَاهُ تَخْلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَاةٍ * يَقُولُ لَا عَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(٣)

وفهم من قوله: «حَسَنٌ». أنه كثير، ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وقوله: «وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ» أي ضعف^(٤) كقوله^(٥):

(١) الشاهد لأبي زيد الطائي انظر نوادر أبي زيد.

والمقتضب ٥٩:٢، ووصف المباني ١٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧١:٢، وشرح الأشموني ١٧:٤، والخرائفة ٦٥٤:٣.

يكدني: يخذعني ويمكر بي.

الشجاء: ما يعترض في الحلق من عظم أو عود أو شوك.

(٢) في ش، ظ، ك، ت «أو».

(٣) انظر ديوان زهير بن أبي سلمى ١٠٠

واللسان «حرم»، والكتاب ٦٦:٣ والمقتضب ٧٠:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيراني ٨٥:٢ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٩:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧٣:٢، وشرح الشواهد للعيني ١٧:٤، ومعجم

شواهد النحو ١٥٠ وروى صدر البيت «وَإِنْ آتَاهُ تَخْلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَاةٍ»

الحريم: المنوع.

(٤) في ظ «ضعيف».

(٥) في ش «كقول الشاعر».

يَا أَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ^(١)

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط
وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط^(٢) «وَرَفَعُكَ» مبتدأ وهو
مصدر مضاف إلى الفاعل، «والجزاء» مفعول برفع، «وحسن» خبر المبتدأ،
«وتغذ» متعلق بحسن، ولا يجوز أن يتعلق برفع؛ لأنه مصدر مقدر بأن
والفعل، «ورفعته» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى / المفعول، «وتهن» فعل ٢٢١
ماضي في موضع الخبر عن رفع، «وتغذ» متعلق بوهن. واعلم أن الشرط لا
يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً
وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَرْقُ بِنَاءٍ خْتِماً جَوَاباً لَوْ جَعِلُ^(٣) * شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلُ

(ش) يعني أن جواب الشرط إذا لم يصلح^(٤) جعله شرطاً وهو أن يكون
غير مضارع أو ماضٍ وجب اقترانه بالفاء، وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً
تدخل^(٥) الفاء في الجواب نحو: إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، أَوْ يَقُمُ^(٦) عَمْرُو أَوْ لَمْ
يَقُمُ عَمْرُو فهذا كله يصح جعله^(٧) شرطاً، وشمل ما لا يصح^(٨) جعله

^(١) نسب الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧:٣، ولعمرو بن محناريم البجلي في الخزانة
٣٩٦:٣، ٦٤٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٢١:٢.

وبلا نسبة في اللسان «بجل»، والمقتضب ٧٢:٢، وأمالى الشجرى ٨٤:١، وشرح المفصل ١٥٧:٨
والمقرب ٢٧٥:١ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٩٠:٣.

^(٢) ما بعد «فعل الشرط» إلى هنا ساقط من ظ.

^(٣) في ز «جهل» تحريف.

^(٤) في ش، ظ «يصح».

^(٥) في الأصل «يدخل».

^(٦) «أو يقم عمرو» ساقط من ك.

^(٧) في ش «فهذه كلها يصح جعلها شرطاً».

^(٨) في ه، ظ «يصح».

شرطاً الجملة الأسمية^(١) [مثبتة]^(٢) نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوا قَائِمًا**.
أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو
منفية «بما» أو «إِنْ» أو «لَنْ»^(٣)، فَإِنَّ هذا كله لا يصح جعله شرطاً «وبقاً»
متعلق بإقرون، «وَحَثْمًا» نعت لمصدر محذوف تقديره: قرنا حتماً، «وَجَوَابًا»
مفعول^(٤) باقرن، «وَلَوْ جُعِلَ» شرط، «وَشَرْطًا» مفعول ثانٍ بجعل وفي «جُعِلَ»
ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواباً^(٥)، «وَلِإِنْ» متعلق
بجعل، «وَلَمْ يَنْجَعِلْ» جواب لو، وهو مطاوع^(٦) جعل فيتعدى إلى واحد؛
لأنَّ المطاوع الذي هو جعل بمعنى صَبَّرَ يتعدى إلى اثنين ومفعول «ينجعل»
محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً^(٧). ثم اعلم أنَّ الجواب الذي لا يصلح
جعله شرطاً قد يتلقى «إِذَا»، وإلى ذلك أشار بقوله /:

٢٢٢
↑

(ص) **وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا^(٨) الْمَفْاجَأَةُ * كَلِنْ تَجِدُ إِذَا لَنَا مَكَا فَاءُ**

(ش) يعني أنَّ «إِذَا» التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها، فيصدر

(١) «الاسمية» ساقطة من ت.

(٢) «مثبتة» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ز «ولن».

مثال الجملة الفعلية الطلبية قوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)

آل عمران آية: ٣١

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها غير متصرف قوله تعالى: (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمُ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَتَنَسَىٰ ذُنُوبِي)

الكهف آية: ٣٩

ومقروناً بسوف كقوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ حَيْلَةَ تَسْوَفِ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ التوبة ٢٨ ومقروناً بقد كقوله تعالى

(إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ سَرِقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) يوسف ٧٧. أو منفية بـلن نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ شَيْءٍ فَلَنْ تَكْفُرُوهُ).

(٤) في الأصل «مفعولن».

(٥) في ط، ت «جواب».

(٦) في الأصل، ش «مضارع».

(٧) «جواباً» ساقطة من ش، ك.

(٨) في ز «إِذَا».

بها الجواب الذي لا يصلح^(١) جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه «إِذَا» المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع^(٢) بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله: «إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ». ومثله قوله - عز وجل: -
(وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ)^(٣)

وفهم من قوله: «تَخْلُفُ»^(٤) أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. «وَإِذَا» فاعل بتخلف وهي مضافة «لِلْمُفَاجَأَةِ»، «وَالْفَاءُ» مفعول مقدم على الفاعل، «وَإِنْ تَجُدْ» شرط جوابه، «إِذَا» وما بعدها، والمكافأة: المجازاة، مصدر كَفَأْتُ الرَّجُلَ، أي جازيته.

ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَفْتَرُونَ * بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ^(٥) بِتَثْلِيثِ قِيمِنِ

(ش) يعني إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازت^(٦) فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعنى بالفعل، الفعل الضمارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك^(٧): إِنْ يَتَّقُمْ رَبٌّ يَخْرُجْ عَمْرُو وَيَذْهَبْ جَعْفَرُ، بجزم يذهب ورفعه ونصبه^(٨) فالجزم

(١) في ز، ك «لا يصلح».

(٢) «تقع» ساقطة من ت.

قال الملقني:

«إذا تكون جواباً للشرط كالفاء إلا أنها لا تدخل إلا على جملة إسمية غير طلبية بخلاف الفاء كقولك
إِنْ تَقُمْ إِذَا عَبَدَ اللَّهُ مُتَطَلِّقًا»

رصف المباني ١٥٠.

(٣) سورة الروم، آية: ٣٦.

(٤) في ز «تخلف الفاء» أكملت عبارة الألفية.

(٥) في ز «الواو».

(٦) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «جاز».

(٧) في ش، ط «كقوله».

(٨) في ش، ك، ت «ويذهب ونصبه ورفعه» تقديم وتأخير و«يجزم» ساقطة.

على العطف على فعل الجزاء، والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو^(١)،
والرفع على الاستئناف، مثال^(٢) الفاء قوله - تعالى^(٣): -

(يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ)^(٤)

قُرىء في السبع بالجزم والرفع، وقُرىء في الشاذ بالنصب /، والواو كقول ٢٢٢
الشاعر:

٢٠٢ - إِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَاهُوسٍ يَهْلِكْ * رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ * أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَتَانُ^(٥)

يروى «ونأخذ»^(٦) بالجزم والنصب والرفع^(٧). وفهم من قوله: «مِنْ بَعْدِ
الجزء»، أن ذلك بعد^(٨) الجزاء كيفما^(٩) كان، فعلاً كان^(١٠) أو جملة، خلافاً

(١) في الأصل، ظ، ت «الواو».

(٢) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ومثال» وهي أدق.

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «قوله عز وجل».

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٨٤.

قرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي، «فَيَغْفِرُ» وَيُعَذِّبُ» جزمًا.

وقرأ عاصم وابن عامر «فَيَغْفِرُ» وَيُعَذِّبُ» رفعًا.

وقرأ ابن عباس والأعرج وابن حيوة بالنصب على إضمار أن.

انظر السبعة في القراءات ١٩٥، والإملاء ١: ١٢١، والبحر ٢: ٣٦٠.

(٥) البيتان للناطقة الذبياني. انظر ديوانه ١٠٥، ١٠٦، واللسان «حب» و«ذنب».

والكتاب ١: ١٩٦ «البيت الثاني»، وشرح المفصل ٦: ٨٣، ٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٠٤.

وشرح ابن عقيل ٢: ٣٧٧ وشرح الأشموني ٤: ٢٤٤.

وروى البيت الأول في الأصل:

وإن يهلك أبو قاهوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرام

ورود البيت الثاني في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٨، والديوان:

وَيُحَسِّبُكَ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَتَانُ

(٦) في ز «نأخذه».

(٧) في ه، ز، ت «بالجزم والرفع والنصب» تقديم وتأخير.

(٨) «أن ذلك بعد الجزاء» ساقطة من ت.

(٩) في الأصل، ه، ظ، ت «كيف ما».

(١٠) «كان» ساقطة من ت.

للشارح^(١) في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله - عز وجل: -

(فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)^(٢).

«وَالْفِعْلُ» مبتدأ، ونعته محذوف أي الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، وذلك لا يكون من الأفعال إلا في^(٣) المعرب منها وهو المضارع «وَإِنْ يَفْتَرِنَ» شرط، و«بِالْفَاءِ» متعلق بيقترن، و«قَمِنَ» خبر المبتدأ، «وَبِتَثْلِيثِ» متعلق بقمن. ومعنى قَمِنَ: حقيق. وجواب الشرط على [هذا]^(٤) الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: الفعل قمن بتثليث إن يقترن بكذا فهو قمن. إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل، ويُحتمل أن يكون «قَمِنَ» خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط، إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من^(٥) الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، «وَقَمِنَ» خبر تثليث^(٦). هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجزاء^(٧) فقد أشار إليه بقوله: /

٢٢٣
↑

(١) انظر شرح ابن الناظم ٧٠٣ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز. سورة البقرة. آية: ٢٧١، اختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: «ويكفر» قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحاصم في رواية أبي بكر «ونكفر» بالنون والرفع. وقرأ نافع وحمزة والكسائي «ونكفر» بالنون وجزم الراء. وقرأ ابن عامر وحاصم في رواية حفص «ويكفر» بالياء والرفع.

انظر السبعة في القراءات ص ١٩١.

(٣) «في» ساقطة من ت.

(٤) «هذا» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٥) في ش، ك «فاء الجواب».

(٦) في ه، ز «فتثليث» وهي أدق كما ورد في بعض النسخ.

(٧) ما بعد «الجزاء» إلى هنا ساقط من ك.

(ص) وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرًا * أَوْ وَإِوَانٍ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَافًا

(ش) يعني أن المضارع إذا وقع بعد «الفاء» أو «الواو»^(١) بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار «إن»^(٢)، وإنما لم يجر فيه الرفع كما جاز في المتأخر؛ لأن الرفع على الاستئناف ولا يُمكن في الواقع^(٣) بين الشرط والجزاء، «وجزم» مبتدأ، «وأو»^(٤) نَصْبٌ، معطوف عليه، وسوَّغ الإبتداء بالكرة التفصيل، «وليفعل» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لجزم فهو من باب التنازع «وإثر» ظرف في موضع النعت لفعل «وأو»^(٥) وإوٍ معطوف على «فأ»، و«إن» شرط، وفعل الشرط «اكتنفا»^(٦)، وبالجملة «متعلق بـ «اكتنفا»^(٧)، «واكتنفا»^(٨) مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل، فإنَّ الجملتين اكتنفتاه^(٩)، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال:

(ص) وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ * وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِذَا أَلْفَتْهُمُ

(ش) يعني أنه إذا علم الجواب أغنى عن ذكره^(١٠) الشرط نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فجواب «إن» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه^(١١) الجواب كقوله^(١٢):

(١) في الأصل «والواو».

(٢) نحو قولك «إنَّ يَهْمُ زَيْدٌ»، ويخرج خالداً، أُخْرِجَكَ.

بجزم «يخرج» ونصبه.

(٣) «في الواقع» ساقط من ك.

(٤) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أو».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «أو واو».

(٦) في الأصل «واكتنفا».

(٧) في ظ «باكتنف».

(٨) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «واكتنف» والمثبت أدقُّ كما في هـ، ز والألفية.

(٩) في الأصل «اكتنفا» تحريف.

(١٠) في ت «ذكر».

(١١) في ز «عن ذكره».

(١٢) في ش «كقول الشاعر».

٢٠٣. فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍ * وَإِلَّا يَغُلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(١)

أي وإن لا^(٢) تطلقها، فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله: «عَلِمَ» أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجوز الحذف، وفهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، «وَالشَّرْطُ» مبتدأ وخبره «يُغْنِي»^(٣)، «وإن» شرطية، «وَالْمَعْنَى» مفعول لم يسم فاعله بمضمر / يفسره $\frac{٢٢٣}{ب}$ «فِيهِمْ» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

(ص) وَاخْتِمْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ * جَوَابٌ مَا أَخَّرْتَ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب الآخر^(٤) منهما واستغنيت بجواب المتقدم بقوله: إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ. وإذا^(٥) قَدِّمْتَ الْقَسَمَ^(٦): وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِهِ. هذا الذي ذكره، إذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر، أما^(٧) إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر^(٨) فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلَ ذُو خَبْرٍ * فَالشَّرْطُ رَجْحٌ مُطْلَقاً بِلَا عَدْوٍ

(١) الشاهد للأحوص الأنصاري. وروى في ديوانه ١٩٠
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ وَإِلَّا سَقَى مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ
انظر أمالي الزجاجي ٨٢، ووصف المباني ١٨٨. وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠:٣، وشرح ابن عقيل
٣٨٠:٢، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٩٣٦:٢، وشرح الأشموني ٢٥:٤.

(٢) في ز «وإلا».

(٣) في ش، ه، ز، ط، ك، ت زيادة «وخبره يغني» وعن جواب متعلق بيغني، «وقد علم» في موضع النعت
لجواب، «والعكس» مبتدأ وقد يأتي خبره.

الزيادة هنا تفيد، حيث أكملت النسخ بقية الإعراب.

(٤) في ز «الأخير».

(٥) في ط، ت «وإن».

(٦) في ه، ز، ك «القسم قلت» وعبارتهما أكمل.

(٧) في ه، ز، ط، ت «وأما».

(٨) في ش، ه، ز، ك «الخبر».

(ش) وشمل قوله: «ذو خَيْرٍ» المتبداً^(١) وما^(٢) أصله المبتدأ، كاسم «إن» فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ. فيستغنى^(٣) بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط، وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً^(٤)؛ لأنه عمدة الكلام والقسم توكيد الكلام، وفهم من قوله: «رَجِحْ» أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ لِأَكْرَمَتِهِ^(٥) وفهم من قوله: «مُطْلَقاً». أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله: «بِلاَ حَذْرٍ» تميم^(٦) لصحة الاستغناء عنه، و«لَدَى» متعلق «بِاخْتِلافٍ» ومعناه عند، و«جوابٌ» مفعول باحذف، و«وما» موصولة وصلتها «أَخْرَجَتْ» والضمير العائد على^(٧) الموصول محذوف تقديره: أخوته، «وإن تَوَالِيَا» شرط «وذو خَيْرٍ» مبتدأ وخبره «قَبْلُ»، والجملة في موضع الحال من الضمير في «تَوَالِيَا» ولذلك دخلت عليها الواو،/ والفاء جواب الشرط^(٨)، «وَالشُّوْطُ» مفعول مقدم، «وَمُطْلَقاً» حال من الشرط، و«بِلاَ» متعلق بـ«رَجِحْ»، ثم قال:

(ص) وَرَبِّمَا رَجِحْ بَعْدَ قَسْمٍ * شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

(ش) يعني أنه قد يترجح^(٩) الشرط المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ. ومنه قوله^(١٠):

(١) «المبتدأ» ساقطة من ظ.

(٢) في ت «أو ما أصله».

(٣) في ك «فأستغني».

(٤) في ت «متأخراً عنه».

(٥) في ز، ك زيادة «لأكرمته» وفهم من قوله: تواليا ترجيح الشرط مقدماً كان أو متأخراً.

(٦) في ز، ك «تميم للبيت».

(٧) في هـ، ز، ت «إلى».

(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط إن «في قول ابن مالك»:

«فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر»

(٩) في هـ، ز، ط، ت «يرجح».

(١٠) في ش «قول الشاعر».

٢٠٤ - لَيْنٌ مُنِيَّتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَفْرُكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ تَنْتَفِلُ^(١)

وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا»^(٢) أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل. «نكته»^(٣) لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «أن»، وفي هذا الباب^(٤).



(١) الشاهد للأعشى - ميمون بن قيس - وروى في ديوانه ١٤٩
لَيْنٌ مُنِيَّتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَفْرُكَةٍ لَمْ تُلْفِنَا مِنْ دِمَائِ الْقَوْمِ تَنْتَفِلُ
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٦١٧:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٣:٢، وشرح الأشموني ٢٩:٤، والخزانة
٥٣٤:٤، ومعجم شواهد النحو ١٢٩
اللام في لئن موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن، وإن شرط وجوابه لا تلفنا.
غب: بمعنى عاقبة وجنته غب الأمر أي بعده.
منيت: ابتليت.
لا تلفنا: لا تجندا.
تنتفل: تتخلص وتخلص.
(٢) في ز، ك «وربما رجح».
(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «تكلمة».
وفي ظ «تنبيه» وهي المرة الأولى التي يذكرها المكودي في شرحه.
(٤) انظر حروف الجر، وباب المبتدأ، وباب إن وأخواتها .

(فصل لو^(١))

(ش) إنما ذكر «لو» عقب^(٢) هذا الباب، لأنها تكون شرطية «كإن»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب ولما كانت «لَوْ» تكون^(٣) حرف شرط وحرف تَمَنَّي^(٤) ومصدرية، نَبَّه على مراده بقوله^(٥):

(ص) لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ ... * ...

(ش) يعني أن «لَوْ» حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتُسمى «لَوْ» هذه امتناعية؛ لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوهُ، فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. والماضي في هذا الباب على معناه من المضى [بخلافه^(٦)] في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لَوْ قَامَ زَيْدٌ أَوَّلَ^(٧) مِنْ أَمْسٍ لَأَكْرَمْتُهُ أَمْسِ^(٨). وقد تدخل على المستقبل معنى. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَقِلُّ / إِبِلَاوُهُ^(٩) مُسْتَقْبَلًا لِكِنْ قَبْلَ

٢٢٤
ب

(١) «لو» ساقطة من ت.

(٢) في ه، ظ، ت «عقب».

(٣) في الأصل «يكون».

(٤) في ز «تمنى».

(٥) في ه، ز، ظ، ت «فقال».

(٦) «بخلافه» تكملة من ش، ه، ز، ت.

وفي ظ «بخلاف».

(٧) في ك «أولاً».

(٨) «أمس» ساقطة من ظ.

(٩) في الأصل، ش، ه، ز، ظ، ت «إبلاؤها».

والملتبث هو الأذق كما في ك والألفية.

(ش) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله. ومن ذلك قوله - عز وجل: - «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا»^(١)

ويشمل قوله: «مُسْتَقْبَلًا»^(٢) «كالآية»^(٣)، والمضارع في اللفظ نحو: لَوْ يَتَّقُونَ^(٤) زَيْدٌ غَدًا لِأَكْرِمَتِهِ، ف «لَوْ» مبتدأ، «وَحَرْفُ شَرْطٍ» خبره، «وفى» متعلق بشرط، «وإِيلَاؤُهُ»^(٥) فاعل بيقل وهو مبتدأ^(٦) ومصدر مضاف إلى المفعول، و«مُسْتَقْبَلًا» مفعول ثانٍ بِإِيلَاؤُهُ ثم قال:
(ص) وَفِي لِي الْأَخْصَاصِ بِالْفِعْلِ كَرِئُنْ * ...

(ش) يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به «إِنْ» وفهم من تشبيهه لها «بِإِنْ» أَنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ» فتقول: لَوْ زَيْدٌ قَامَ لِأَكْرِمَتِهِ. فيكون زَيْدٌ فاعلاً بفعل مضمّر يفسره قام كما تقول: إِنْ زَيْدٌ قَامَ فَأَكْرِمَتِهِ. ومنه قولهم:

«لَوْ ذَاتُ بِيَوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(٧)

ثم إن «لَوْ» تُخَالِفُ «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ»^(٨) المفتوحة المشددة بعدها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

(١) سورة النساء. آية: ٩

(٢) في ش، ه، ز «مستقبلاً الماضي لفظاً» وعبارتهما أكمل وفي ك «مستقبلاً الماضي في اللفظ» وعبارتهما أكمل.

(٣) «كالآية» ساقط من ز.

(٤) في ش «لو يقيم».

وفي ز «لم يقيم» تحريف.

(٥) في الأصل، ش، ه، هـ، ط، ت بإيلاؤها. والمثبت أدق كما في ك والألفية.

(٦) «مبتدأ و» ساقط من ش، ه، ز، ك وفي ت «مبتدأ أو».

(٧) من أقوال العرب النادرة. قاله حاتم كما في شرح الأشموني ٤: ٣٩.

(٨) «أَنَّ» ساقطة من ز.

(ش) يعنى أن^(١) «لَوْ» تخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ» بعدها كقوله تعالى: - (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ])^(٢) (٣)

وهو كثير واختلف في موضع «أَنَّ» بعدها فقبل مبتدأ أو قبل فاعل بفعل محذوف، وفهم من قوله: «لَكِنَّ» أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لاستدراكه بلكن، إذ لو كانت عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما لحكم لها به من الاختصاص بالفعل^(٤) «وَلَوْ»^(٥) اسم «لَكِنَّ» /، و«أَنَّ» مبتدأ خبره^(٦) «قَدْ»^{٢٢٥}
تَقْتَرِنَ، و«بِهَا» متعلق بتقترن والجملة خبر لكن. ثم قال:

(ص) وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاَمَا ضَرْفًا * إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(ش) يعنى أن «لَوْ» يقع^(٧) بعدها الفعل المضارع فيضربف معناه إلى المضى كقوله^(٨):

«لَوْ»^(٩) يَفِي كَفَى، أَي «لَوْ وَفَى كَفَى» ومن ذلك قوله:

(١) في ت «أله» تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٣) سورة الحجرات. الآية: ٥.

(٤) ذكر الأزهرى الخلاف في موضع «أَنَّ» بعد «لَوْ» حيث قال:

وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في ذلك، فقال سيويه وجمهور البصريين مبتدأ لا خبر له لإشمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل له خبر محذوف يقدم مقدماً على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم. وقال ابن عصفور يقدم مؤخرأ على الأصل أي ولو صبرهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ينبت فقدر أي ولو ثبت صبرهم والندال عليه «أَنَّ» لأنها تعطى معنى القبول.

(شرح التصريح ٢: ٢٥٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٣٥ - ١٦٣٨).

(٥) في ت «فلو».

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وخبره».

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ت «لو قد يقع».

(٨) في هـ «كقولهم».

(٩) في ز «أو يفي».

٢٠٥ . لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ زُكْعًا وَسُجُودًا^(١)

إي لو سمعوا، وفهم منه^(٢) أن [لَوْ]^(٣) الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي «لَوْ»^(٤) الامتناعية لا «لَوْ» الشرطية؛ لأنَّ «لَوْ» الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال «وَمُضَارِعٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره «تَلَاَهَا»، «وَصُرِفًا» جواب «إِنْ» وإلى المُضِيِّ متعلق بـ «صُرِفًا»^(٥).



(١) الشاهد لكثير عزة : انظر ديوانه ٤٤٢
والجنى والدالي ٢٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٨٩ وشرح الأشمولي ٤ : ٤٢ ، ومعجم شواهد النحو ٥٨ .
وفي رواية لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ خَلْدِيَّتَهَا .
(٢) وفي ت «من قوله» .
(٣) «لَوْ» تكملة من ش ، ه ، ز ، ظ .
(٤) «لَوْ» ساقطة من ك وت .
(٥) في الاصل ، ش ، ز ، ظ ، ك ، ت «بصرف والمثبت هو الأدق كما في ه والالفية .

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا)

(ش) إنما ذكر هذه الأحرف هنا، لأنها من جملة أدوات الشرط [لاحتياجها إلى جواب يبدأ منها بأمّا] ^(١) قال ^(٢):

(ص) أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ .. * ...

(ش) يعني أن موضع ^(٣) «أَمَّا» صالح لمهما ^(٤) يك من شيء، لا أن ^(٥) معناها كمهما يك من شيء؛ لأن «أَمَّا» حرف «وَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» اسم وفعل ومتعلقه، ولما ^(٦) علم ^(٧) أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال:

(ص) ... وَفَا * لِيَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا

(ش) يعني أن «الفا» تدخل على تالي تاليها نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَفَاتِمٌ. والأصل مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ فَاتِمٌ، ولما حذف أداة الشرط وفعله وقامت «أَمَّا» مقامها كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً لإصلاحاً للفظ. وفهم من قوله: «لِيَتْلُو تِلْوَهَا».

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

وفي هـ «الشرط لإحتياجها إلى جواب».

(٢) في ش، ز، ك «فقال».

في هـ، ت «قوله».

(٣) في ظ «موضوع» تحريف.

(٤) في ظ «كمهما».

(٥) في الأصل، ش، ك «لأن» والمثبت أصح كما في بقية النسخ.

(٦) في الأصل، ش، ك «ولم».

(٧) في هـ، ز، ظ «اعلم».

أن «الفَاء» لا^(١) تلي «أَمَّا» وأنه لا يفصل بين «أَمَّا» و«الفَاء» إلا بشيء^(٢) واحد، وشمل المبتدأ / نحو: أَمَّا^(٣) زَيْدٌ فَقَائِمٌ، والخبر نحو: أَمَّا قَائِمٌ $\frac{٢٢٥}{ب}$ فَزَيْدٌ^(٤)، والمفعول نحو: (فَأَمَّا النَّبِيِّمَ فَلَا تَفْهَمِ)^(٥)

والظرف نحو: أَمَّا الْيَوْمَ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، والمجرور نحو: أَمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ قَائِمٌ، و«أَمَّا» مبتدأ، وخبره كَمَهُمَا^(٦) يَكُ مِنْ شَيْءٍ^(٧)، «وَقَا» مبتدأ وخبره «أَلِفًا»، «وَلِيَتَلَوِ» متعلق بأَلِفًا^(٨)، ومعنى تَلَوُ: تَلَى، «ووجوباً»^(٩) نصب على الحال من الضمير في أَلِفًا^(١٠) وَتَجَوَّزُ فِي قَوْلِهِ: «ووجوباً». وإنما ذلك في الأكثر، ولذلك قال:

(ص) وَحَذَفُ ذِي الْفَا قُلُّ لِي نَشْرِي إِذَا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

(ش) يعني أن «الفَاء» المحجاب بها «أَمَّا» تحذف في النثر قليلاً، كقوله - صلى الله عليه وسلم^(١١): - «أَمَّا بَعْدُ مَا تَبَالُ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»^(١٢).

وفهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

(١) «لا» ساقطة من ز.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «شيء».

(٣) في ز «ما زيد فقائم».

(٤) في ز «ما فزيد قائم».

(٥) سورة الضحى آية: ٩.

(٦) في الأصل «وكمهما».

(٧) ومن شيء ساقط من ظ.

(٨) في الأصل، ش، ظ، ت «بألف» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ك، والألفية.

(٩) في الأصل، ت «وجوباً».

(١٠) في الأصل، ش، ظ، ت «ألف».

(١١) في ز «عليه الصلاة والسلام».

وفي ظ «عليه السلام».

(١٢) «يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» تكملة من ش، ز، ك.

وفي ش زيادة (ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله). والزيادة غير لازمة.

روى الحديث في مسلم ١٠: ١٤٥ «أَمَّا بَعْدُ لَمَّا تَبَالُ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

٢٠٦ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ] (١)
 وفهم أيضاً من قوله: «إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا» أي طُرح وكُنِيَ به
 عن الحذف (٢) أنه (٣) يكثر أيضاً كقوله - عز وجل: - (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
 وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ) (٤) [بَعَدَ إِيْمَانِكُمْ] (٥). و«حَذَفُ» مبتدأ، «وذى» اسم
 إشارة «وَأَلْفَا» نعت له، «وَقُلُّ» خبر المبتدأ، «وفى نثرٍ» متعلق بقُلُّ، وكذلك
 «إِذَا»، «قَدْ نُبِذَا» خبر يَكُ «وَمَعَهَا» متعلق بـ «نُبِذَا»
 ثم إن «لَوْلَا وَلَوْ مَا» على نوعين: [أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم] (٦)
 والآخر أن يكونا مختصين بالفعل. وقد أشار إلى الأول بقوله (٧):
 (ص) لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِنْبِذَا * إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا
 (ش) يعني أن «لَوْلَا وَلَوْ مَا» إذا عقداً أي رَبَطَا امتناعاً بوجود، ويُقال
 أيضاً بوجود فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو:

= وفي سنن الترمذى ٤٣٦:٤
 «مَا تَأَلَّ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ». لا شاهد فيه.
 وفي الموطأ ٢:٧٨٠ (عنى) «أَمَّا تَعَدُّ فَمَا تَأَلَّ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ». (١)
 الشاهد للحارث بن خالد الخزرمي.
 ما بين المعقوفين تكملة من ش.
 انظر المقتضب ٢:٦٩ وأمالى الشجرى ١:٢٨٥، ٢:٢٩٠، ٣:٤٨ وشرح الفصل ٧:١٣٤/٩:١٢،
 وشرح التصريح ٢:٢٦٢ والهمع ٢:٧٦، والخزانة ١:٢١٧.
 حذف الفاء من «لا» للضرورة والأصل «فلا قتال»
 عراض: جمع غرض، وهي الناصية.
 (٢) في زيادة «عن الحذف أي ان حذف».
 (٣) «أنه» ساقط من ت.
 (٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
 (٥) سورة آل عمران. آية: ١٠٦.
 (٦) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ظ، ت.
 (٧) في ش، ز، ظ، ك «فقال».

لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُنَّكَ، وَلَوْلَا عَمْرُو / لَجِئْتِكَ. وخبر المبتدأ بعدهما واجب $\frac{٢٢٦}{١}$ الحذف. وقد تقدم في باب الابتداء. «فَلَوْلَا»^(١) مبتدأ، «وَلَوْلَا» معطوف عليه، «وَيَلْزَمَانِ» خبرهما، «وَالْإِيْتِدَا» مفعول بيلزمان و«امْتِنَاعاً» مفعول بـ «عَقَدَا»، و«بوجود» متعلق بـ «عَقَدَا»، «وَأِذَا» متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان، ثم أشار إلى الاستعمال فقال:

(ص) وَبِهِمَا التَّخْضِيبُ مِزْ ... * ...

(ش) يعين أن «لَوْلَا وَلَوْلَا» يميز بهما التَّخْضِيبُ. أي يدلان عليه. كقوله تعالى: (لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ)^(٢).

وقوله: (لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ)^(٣)

ويشارك «لَوْلَا»^(٤) و«لَوْلَا» في التَّخْضِيبِ غيرهما^(٥)، وقد نبه عليه بقوله:

(ص) ... وَهَلَا * أَلَا أَلَا ...

(ش) يعنى أن هذه الثلاثة تشارك «لَوْلَا وَلَوْلَا» في التَّخْضِيبِ نحو: هَلَا تَأْتَيْنَا، وَأَلَا تَصِلُ إِلَيْنَا، وَأَلَا تُقْبِلُ عَلَيْنَا. وهذه الأحرف أعني «لَوْلَا وَلَوْلَا» وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَأَوْلَيْتَهَا الْفِعْلَا

(ش) أي اجعلها داخلة على الفعل، وشمل الفعل المضارع نحو: هَلَا تَأْتَيْنَا والماضى نحو: هَلَا^(٦) أَتَيْتَ. وهو^(٧) بمعنى المستقبل؛ لأنها تخلص

(١) في ت «فلو».

(٢) سورة الفرقان. آية: ٢١.

(٣) سورة الحجر. آية: ٧.

(٤) «لولا» ساقطة من ت.

(٥) «غيرهما» ساقط من ظ.

(٦) في ز «هل لا».

(٧) في ش «وهي».

الفعل للاستقبال^(١) «والتَّحْضِيضُ» مفعول «يَمِزُّ»، و«هَلَا» وما بعده^(٢) معطوف على الضمير في «بهما» ولم يُعَد الجار فيقول: وبهَلَا، لأنَّ مذهبه عدم اشتراط ذلك، «وهَا» في قوله: «وَأَوْلِيئُهَا» عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، «والفِعْلَاءُ»^(٣) مفعول ثان. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَلِيهَا^(٤) اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ * عَلَّقَ أَوْ يَظَاهِرُ مُؤَخَّرِ

(ش) يعني أنَّ هذه الأحرف ٢٢٦/ب الخمسة تدخل على الاسم على ٢٢٦/ب

وجهين:

الأوّل: أن يكون مفعولاً بفعل مضمر. وشمل نوعين:

أحدهما: أن يكون مفسراً بالفعل الواقع بعد الاسم. [نحو^(٥)] هَلَا^(٦) زَيْدًا^(٧) أَكْرَمْتَهُ. فيكون من باب الاشتغال.

والآخر: أن يفسره سياق الكلام. كقوله:

٢٠٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا * يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ تَيْبِثُ^(٨)

والتقدير: ألا تروني.

(١) في ز إلى الاستقبال.

(٢) في ز، ظ «وما بعدهما».

(٣) في الأصل، ش، ه، ط، ك، ت «والفعل» والمُتَّبِثُ أدقُّ كما في ز والألفية.

(٤) في الأصل «يليهما» تحريف.

(٥) «نحو» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

وفي الأصل «بعد» بدل نحو.

(٦) في ز «هل لا» تحريف.

(٧) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(٨) قاله عمرو بن قعاس. انظر اللسان «حصل».

والكتاب ٣٠٨:٢، وشرح المفصل ١٠١:٢/٧:٥ والحنى الدانى ٣٨٢، وهامش شرح ابن عقيل

٣٩٦:٢، والخزانة ١:٤٩٥/٢:١١٢، ١٥٦ وفهرس شواهد سيبويه ٧٢

روى في اللسان «أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا»

كما يروى «أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا»

مُحَصَّلَةٌ: هي المرأة التي تميز الذهب من الفضة، وقيل التي تُحَصِّلُ تراب المعدن.

اللسان (حصل).

والثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هَلَا^(١) زَيْدًا^(٢) ضَرَبْتُ
(واشتم) فاعل يليها، «وعَلَّق» في موضع الصفة لاسم، «ويَفْعَل» متعلق بَعُلَّق.



(١) في ز «هل لا» تحريف.
(٢) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(الإخبار بِالَّذِي وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ)

(ش) الباء في قوله: «بِالَّذِي»^(١) باء السببية، لا باء التعديّة؛ لأنك إذا جعلتها باء التعديّة يكون المعنى أن «الَّذِي» به يكون الإخبار^(٢) وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الَّذِي» بغيره. ثم إنَّ الإخبار يكون «بِالَّذِي»^(٣) وفروعه، وبالألف^(٤) واللام وقد أشار إلى الأول بقوله^(٥):

(ص) مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَيْرٌ * عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقْرَزَ
وَمَا سِوَاهُمَا^(٦) فَوَسْطُهُ صِلَةٌ * عَائِدُهَا خَلْفُ مُغْطَى التَّكْمِلَةِ

(ش) [ذُكِرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي يَعْنِي^(٧)]، إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة [بالذي]^(٨) فاجعل ذلك الاسم خَبَرًا عن «الَّذِي» المستقر مبتدأ متقدماً^(٩)، وما سوى «الَّذِي» والخبر به عن «الَّذِي» من الجملة اجعله متوسطاً بين «الَّذِي» والخبر، ويكون صلة «لِلَّذِي» واجعل مكان الاسم المنتزِع من الجملة الذي جعلته خَبَرًا عن «الَّذِي» ضميراً يعود من الصلة على «الَّذِي»، «وما» مبتدأ، وهي موصولة / واقعة على الخبر به عن «الَّذِي»^(١٠)

(١) وبالذي» ساقط من ك.

(٢) في ظ (أخبار) تحريف.

(٣) في هـ «عن الذي» تحريف.

(٤) في ت «والألف».

(٥) في هـ «فقال».

(٦) في ظ «وما سواه».

(٧) ما بين المعرفين تكملة من «ش»، ز: ك.

(٨) وبالذي» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٩) في ز «مقدما».

صلتها^(١) «قيل»، و«عنه» متعلق باخبر وكذلك «بالذي» و«أخبر» وما عمل فيه محكى بقبل، و«خبر» خبر عن ما، «وعن الذي» متعلق بخبر، «واشتقر» في موضع الحال من «الذي» و«مبتدأ» حال من الضمير المستكن^(٢) في استقر، «وقبل» متعلق باستقر، «والذي» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ. أعني: الذي هو خبر عن لفظ «الذي» في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، «وما» في البيت الثاني مبتدأ وهي^(٣) موصولة واقعة على ما سوى الذي، والاسم المخبر به وهي باقى الجملة وصلتها «سواءهما»، والخبر^(٤) «فوسطه» ويجوز أن تكون «ما»^(٥) مفعولة بفعل مضمرة يفسره «فوسطه» وهو أحسن، «وصيله» حال من الهاء في «فوسطه»^(٦) و«عائدها» مبتدأ وخبره «خلف»، و«مغطى» مضاف^(٧) إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول^(٨)، وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة. ثم مثل صورة الإخبار فقال^(٩):

(ص) نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ قَدْ * ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذِ

(ش) يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا جعلت في أول كلامك «الذي» كما ذكر لك، وجعلت زَيْدًا خبراً عن

(١) في ش، ه، ز، ط، ت «وصلتها».

(٢) في ه، ت «المستتر».

(٣) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «وهي أيضاً».

(٤) في ت «والخبر» تحريف.

(٥) «ما» ساقطة من ك.

(٦) في الأصل، ش، ز، ط، ك، ت «وسطه» والمثبت أدق كما في ه، والألفية.

(٧) في ط «مضاف».

(٨) في ز «مفعول».

(٩) في ه، ز، ك «بقوله».

«الَّذِي» وجعلت في موضع زَيْدٍ ضميراً مطابقاً له. وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين «الَّذِي» وخبره عائداً على الموصول، فصار بعد هذا العمل الِذِي ضَرْبُهُ زَيْدٌ. ونبهك / بقوله: «فَاذِرِ الْمَأْخِذَاءَ». على أن تقيس^(١) ٢٢٧ ب على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره^(٢)، فتقول في الإخبار عن التاء في ضَرْبُكَ من قولك: ضَرْبُكَ زَيْدٌ: الِذِي ضَرْبُكَ زَيْدٌ^(٣) أَنَا. وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالِذِي يكون في الجملة الفعلية كما مثَّل، وفي الجملة الاسمية، فلو قيل لك أخبر عن زَيْدٍ من قولك: زَيْدٌ أَبُوكَ لقلت: الِذِي هُوَ أَبُوكَ زَيْدٌ. أو^(٤) عَنْ أَبِيكَ لقلت: الِذِي هُوَ زَيْدٌ أَبُوكَ^(٥). ثم إن الإخبار «بالِذِي» لا يختص بلفظ المفرد المذكور، بل يكون في المفرد والمثنى والجمع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي * أَخْبِرْ مَرَاغِباً وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

(ش) يعنى أن الخبر إذا كان^(٦) مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له؛ لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور^(٧) هو بَلَّغَ الزُّيْدَانِ العُمَرَيْنِ رِسَالَةً. فإذا أخبرت عن الزُّيْدَيْنِ^(٨) قلت: اللَّذَانِ بَلَّغَا العُمَرَيْنِ رِسَالَةً الزُّيْدَانِ. جعلت خلف الزُّيْدَيْنِ ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللَّذَيْنِ. وإذا أخبرت عن العُمَرَيْنِ قلت: الِذَيْنِ بَلَّغَهُمُ^(٩) الزُّيْدَانِ رِسَالَةً

(١) في ش «على أنك تقيس».

(٢) «وفي غيره» ساقط من ك.

(٣) في ت «زيد» تحريف.

(٤) في هـ «وعن».

(٥) في الأصل، ش، ك، ت «الذي زيد هو أبوك» والمثبت من بقية النسخ أصح.

(٦) في هـ، ز، ك «كان مذكراً» وعبارتهم أكمل.

(٧) في ظ، ت «الصورة».

(٨) في هـ، ز، ك، «الزيدان».

(٩) «بلغهم» ساقطة من ت.

الْعَمْرُونَ. وإذا أخبرت عن رسالة قلت: أَلَيْسَ بَلَّغَهَا الرَّيْدَانِ الْعَمْرِينَ رِسَالَةً.
«وباللَّذِينَ» متعلق «بأخبر»، و«مُراعياً» حال من الضمير المستتر في «أخبر»،
«ووفاق» مفعول بمُراعياً. ثم (١) لما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

٢٢٨
أ (ص) قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ها هنا قد حتماً
(ص) كَذَا الْغَيِّ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ / أَوْ * بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغِ مَا زَعَمُوا

(ش) فذكر (٢) في هذين البيتين أربعة شروط:

الأول: أن يكون قابل التأخير (٣) فلا يخبر عما (٤) يلزم التقديم كأدوات
الصدر (٥) مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط (٦).

الثاني: أن يكون قابل التعريف (٧)، فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال
والتمييز.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عما يقع به الربط،
وشمل: الضمير نحو: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ، واسم (٨) الإشارة نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ ذَلِكَ.

فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما، لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع
ضميراً في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة، وهو قد كان (٩) يربط الخبر
بالمبتدأ، ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم (١٠) أن يعود عليه ضمير من

(١) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ولما».

(٢) في ت «ذكر».

(٣) في ش «قابلاً للتأخير».

(٤) في ز «عن ما يلزم».

وفي ك «عن ما يلتزم فيه».

(٥) في ش «الصدر».

(٦) في ه، ز، ك «الشروط» وعبارتها أدق.

(٧) في ش «قابلاً للتعريف».

(٨) في ه «واسماً» تحريف.

(٩) «كان» ساقطة من ت.

(١٠) «يلزم» ساقطة من ت.

الصلة^(١) وليس في الكلام غير ضمير واحد^(٢) وهو المفعول خلف الخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، [وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير]^(٣) فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر^(٤) فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل^(٥) ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف^(٦) دون صفته؛ لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر^(٧)، إذ لا يصح أن يعمل المضمر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به، «وَقَبُولُ تَأْخِيرٍ» مبتدأ، «وَتَعْرِيفٍ» معطوف على تأخير «وَقَدْ حُتِمَا» في موضع خبر المبتدأ، «وَلَمَّا» متعلق «يُحْتِمَا» وكذلك «ههنا»^(٨) وما موصولة وهى واقعة على الخبر عنه وصلتها «أَخْبَرَ حَتْمًا» «والغنى» مبتدأ، «وَعَثْمًا» متعلق به /، وكذلك «بِأَجْنَبِيٍّ» وشرط ٢٢٨ [خبر]^(٩) المبتدأ، «وَكَذَا» متعلق بشرط، «وَذَا» إشارة إلى الشروط السابقة^(١٠)، ثم إنتقل إلى الإخبار بأل فقال:

(ص) وَأَخْبَرُوا لَمَّا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

(ش) يعني أن الإخبار يكون «بأل» كما يكون «بألدي»، إلا أن الإخبار «بألدي» يكون بالجملة الاسمية والفعلية، وفهم ذلك من إطلاقه هنالك،

(١) «من الصلة» ساقطة من ت.

(٢) «واحد» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ز «بضمير».

(٥) في ش «عامل دون معموله».

(٦) في ش «ولا عن موصوف».

(٧) في ز «بضمير».

(٨) في الأصل «هنا» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) «خبر» تكلمة من ه، ز، ظ، ت.

(١٠) في ه، ز، ك «المتقدمة».

والإخبار «بأن» لا يكون إلا بالجملة^(١) الفعلية، وفهم ذلك من تقييد «أن»^(٢) بقوله: «عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ»، وكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ صَحَّ صَوْرُ صَلَاةٍ مِنْهُ لِأَنَّ * ...

(ش) يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها «بأن» يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفاً ليُصاغ منه ما يصح أن يكون صلة «لأن» وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة «أن» لا تكون^(٣) إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف؛ لأنه لا يُصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال^(٤) من ذلك فقال:

(ص) ... * كَصَوْرِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ

(ش) فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك^(٥): وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ قلت: الْوَأَقَى الْبَطْلَ اللَّهُ. ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت: الْوَأَقِيهِ اللَّهُ الْبَطْلَ. والضمير في «وَأَخْبِرُوا» عائد على النحويين أو على^(٦) العرب^(٧) والأول أظهر؛ لأن أكثر مسائل^(٨) الإخبار إنما وضعها النحويون / تمريناً ٢٢٩
أ لقارئه. «وهنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «وبأن» متعلق بأخبروا، وكذلك

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «في الجملة».

(٢) في ش، ك «من تقييده ذلك» تقديم وتأخير.

وفي هـ، ز، ت «من تقييده أن».

وفي ط «تفسيره أن».

(٣) في الأصل «لا يكون».

(٤) في ك «بمثالين».

(٥) «قولك» ساقط من هـ.

(٦) «على» ساقطة من ط.

(٧) في ز، ك «على العرب أو على النحويين» تقديم وتأخير.

(٨) «مسائل» ساقطة من ز.

«عَنْ»، «وَمَا» موصولة واقعة على الأسماء المشتمة عليها الجملة وصلتها «يَكُونُ» إلى آخر البيت و«إِنْ» شرط، «وَصَوِّغْ» فاعل «يَصْبِحْ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَمِنْهُ» متعلق بصوغ وكذلك «لَأَنَّ»، و«كَصَوِّغِ» مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بمن قول محذوف، «وَوَقَى» إلى آخر محكى به والتقدير: كَصَوِّغِ وَاقِي من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إِنْ صَبَحَ فَأَخْبِر. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةَ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ

(ش) يعني أَنَّ الوصف الواقع صِلَةَ «لَأَنَّ» إذا رفع ضميراً يعود على غير^(١) «أَلْ» وجب إظهاره كما إذا قيل لك أخبر عن زَيْدٍ من قولك: ضَمَرْتُ زَيْدًا قلت: الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ، فالضمير العائد على «أَلْ» وهو «أَنَا»^(٢) ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفهم^(٣) منه أَنَّ الضمير إذا كان «لَأَنَّ» وجب اتصاله كما إذا قيل لك^(٤): أَخْبِرْ عن الناء من ضَمَرْتُ زَيْدًا^(٥) قلت: الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا.

ففي «الضَّارِبِ» ضمير مستتر وهو عائد على «أَلْ» فلذلك وجب استتاره في الوصف. و«إِنْ يَكُنْ» شرط، «وَمَا» اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير «أَلْ» وصلتها «رَفَعْتَ»، «وَصِلَةُ أَلْ» فاعل بَرَفَعْتَ، والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما^(٦) رفعته، «وَضَمِيرِ» خبر يكن، «وَأُبَيِّنُ / وَأَنْفَصِلُ» جواب الشرط.

(١) «غير ساقطة من ت.

(٢) في ش، ك، «هو الهاء وأنا ضمير غيرها» وعبارتهما أدق.

في ت «وهو أنا ضميرها» تحريف.

(٣) في الاصل «فهم».

(٤) «لك» ساقطة من ت.

(٥) «زيداً» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «ما» ساقطة من ز.

(العَدَد)

(ص) ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ * فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضَّمِّ جَرْدٌ ... *

(ش) يعني أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته^(١) التاء، وإن كان [واحد^(٢)] مؤنثاً لم تلحقه^(٣) التاء فتقول: ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ بِالتَّاءِ، لأنَّ واحد الرجال: رَجُلٌ^(٤) وهو مذكر، وثَلَاثٌ نِسْوَةٌ بغير تاء، لأنَّ واحد نسوة: إمْرَأَةٌ وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله: «فِي الضَّمِّ»^(٥) المؤنث، يعني في ضد المذكر وهو المؤنث، «وثلثة» مفعول مقدم بقل، «وقل» مضمن معنى اذكر، «وبالتاء» متعلق بقل، «وللعشرة» كذلك، «وفي عدِّ» كذلك^(٦)، «وعدِّ» مصدر مضاف إلى المفعول^(٧)، «وما» موصولة واقعة على المعدود، و«آخاذه مذكَّره» جملة من مبتدأ وخبر صلة لما، «وفي الضَّمِّ» متعلق «بجرد» ومعمول «بجرد» محذوف والتقدير: جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبطه^(٨) «ثلاثة» بالضم، لأنه لا وجه له في^(٩)

(١) في ش «الحقته». وفي هـ، ز، ك «لحقتها».

(٢) «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٣) في هـ، ز «تلحق».

(٤) «رجل» ساقطة من ت.

(٥) في ش، هـ، ز، ك «في الضد جرد» أكملت صيغة الألفية.

(٦) «وفي عد كذلك» ساقط من ك.

(٧) في ش، ت «للمفعول».

(٨) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ضبطه».

(٩) في ط «من».

الإعراب، ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:

(ص) ... وَالْمَمَيِّزُ اجْوَرِ * جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

(ش) يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو: ثَلَاثَةٌ أَكْلَبِ. وَعَشْرَةٌ أَجْمَالِ، وَثَلَاثُ^(١) أَثِيْبِ، وَعَشْرَةٌ^(٢) أَكْتَاْفِ.

وفهم قوله^(٣): «فِي الْأَكْثَرِ» أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثَلَاثَةٌ قَرُوْءٌ فَإِنَّهُ لَمْ يُسْمَعِ لِلْأَسْمِ إِلَّا جَمْعٌ كَثْرَةً مِيزَ بِهِ نَحْوُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ / ^{٢٣٠} أ / «والمميز» مفعول باجرر، «وجمعاً» حال منه، و«بلفظ» متعلق ب«بجمعاً»^(٤) ثم قال:

(ص) ومائة والألف للفرد أضف * ...

(ش) يعني أن «مائة وألفاً» يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل، وألف رجل، وفهم من إطلاقه أن تثنية «ألف ومائة» وجمعهما كذلك نحو: ألفاً رجل، وآلاف رجل، ومائتا رجل. وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله:

(ص) ... * ومائة بالجمع نذرا قد ردف

(ش) يعني أن «مائة» تضاف قليلاً للجمع^(٥) وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي (ثَلَاثُ مِائَةٍ سِنِينَ)^(٦) بإضافة مائة إلى سنين، «ومائة» والألف

(١) في الأصل «وثلاثة» تحريف.

(٢) في هـ، ز «وعشر» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «من قوله».

(٤) في ش، هـ، ط، ك، ت «بجمع» المثبت أدق كما في الأصل وز والألفية.

وفي ش زيادة «بجمع وكذلك في الأكثر» أكملت الإعراب.

(٥) في هـ، ز، ك «للجمع قليلاً» تقديم وتأخير.

(٦) سورة الكهف آية: ٢٥.

من قوله تعالى (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنة وازدادوا تسعا) قرأ الكسائي وحمزة «مائة مضافاً إلى سنين، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر «مائة» بالتثنية.

انظر السبعة في القراءات ٣٨٩، والإملاء ١٠١:٢، والبحر ١١٧:٦ والنشر ٣١٠:٢.

مفعول بأضف، «وللفرد»^(١) متعلق بأضف، «ومائة» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، وخبره «قد ردف»، «وردف» مبنى للمفعول أي تبع بالجمع^(٢)، «ونزرا» حال من الضمير المستتر في «ردف». وإنما قدم الناظم «مائة وألفا» على ما دونهما من العدد^(٣) إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. ولذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

(ص) وَأَحَدٌ أَذْكَرٌ وَصِلْتُهُ بِعَشْرٍ * مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرُ

(ش) يعني^(٤) أنك إذا قصدت المذكر قلت: أَحَدٌ عَشْرَ بغير تاء، «وأحد» مفعول باذكر، «وبعشر» متعلق بصلته، «ومركباً وقاصداً»^(٥) حالان من الفاعل المستتر في اذكر، فمركباً^(٦) على هذا اسم فاعل، ويصح أن / يكون ٢٣١ ب «مركباً» حالاً من «أحد عشر» فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

(ص) وَقُلْ لَكَ التَّائِبُ إِحْدَى عَشْرَةَ * ...

(ش) يعني أنك إذا قصدت المؤنث قلت: «إحدى عشرة» بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. هذه هي^(٧) اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر^(٨) الشين. وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز «وللفرد» تحريف.

(٢) في ت «للجمع».

(٣) في ز، ك، ت زيادة «من العدد من تسعة عشر إلى».

(٤) من قوله: «يعني أنك» ساقط من هـ إلى قوله: «ما تقدم عليه»

السقط: يشمل بقية باب العدد، وباب كم وكأين وكذا، وباب الحكاية.

(٥) في ز، ت «وقاصداً».

(٦) في ظ، ت «مركب».

(٧) «هي» ساقطة من ظ.

(٨) في ز «ولغة تميم إحدى عشرة بكسر».

قال ابن مالك: «شين عشرة تسكن في لغة الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين. وقد ترك على ما =

(ص) ... * وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَشْرَةٍ

(ش) فتقول: إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. وَلَدَى هُنَا بِمَعْنَى فِي، «وإِحْدَى عَشْرَةَ» مَفْعُولٌ بِثَلْ مَضْمُناً مَعْنَى اذْكَرَ كَمَا تَقْدَمُ فِي قَوْلِهِ: «ثَلَاثَةٌ بِالثَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ» «وَالشَّيْنُ» مَبْتَدَأٌ، «وَكَشْرَةٍ» مَبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَخَبْرُهُ «فِيهَا»، وَالجُمْلَةُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، «وَعَنْ تَمِيمٍ» مَتَعَلِقٌ بِمَا فِي الْمَجْرُورِ مِنْ مَعْنَى الْاِسْتِقْرَارِ.
ثم قال:

(ص) وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى * مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ قَضْدًا

(ش) يعني أَنَّ مَا فَعَلْتَ فِي «عَشْرٍ» مَعَ «أَحَدٍ» وَ«إِحْدَى» مِنْ إِسْقَاطِ «التَّاءِ» فِي الْمَذْكَرِ وَإِثْبَاتِهَا فِي الْمَوْثِقِ أَفْعَلُهُ فِيمَا هُوَ [مَعَهَا مِنْ غَيْرِهِمَا] (١) فَشَمِلَ ذَلِكَ الْعِدَدُ مِنْ اثْنِي عَشَرَ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ وَتِسْعِ (٢) عَشْرَةٍ فَتَقُولُ: اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَتَا (٣) عَشْرَةَ امْرَأَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً (٤). «وَمَعَ» (٥) مَتَعَلِقٌ بِأَفْعَلِ، «وَمَا» مَفْعُولٌ بِأَفْعَلِ وَهِيَ مَوْصُولَةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى الْحُكْمِ الْمَجْعُولِ لِعَشْرٍ وَصَلَتْهَا «فَعَلْتَ»، وَ«مَعَهُمَا» مَتَعَلِقٌ بِفَعَلْتَ وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى مَا مَحذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ: فَعَلْتَهُ.

= كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَتْحِ وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْأَعْمَشُ (فَالْفَجْرُثُ بِنْتُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْثَا) الْبَقْرَةُ: ٦٠.

(شرح الكافية ٣: ١٦٧٠)

وانظر الكتاب ٣: ٥٥٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢: ٥١٥.

(١) «مَعَهَا مِنْ غَيْرِهَا» تَكْمِلَةٌ مِنْ ز.

وَفِي الْأَصْلِ، هـ، ظ، ت «مَعَهَا» وَالْبَاقِي سَاقِطٌ.

وَفِي ش «فِيهَا مَعَ مَا فَوْقَهَا».

وَفِي ك «فَوْقَهُمَا مَعَ غَيْرِهِمَا» وَمَا أُثْبِتُ مِنْ زِ أَوْلَى وَأَصْحَبُ.

(٢) فِي ز «وَتِسْعَةٌ» تُحْرِيفٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، ز، ظ، ت «بِاثْنَتَيْ» وَهِيَ صَحِيحَةٌ لِأَنَّ مَا أُثْبِتُ مِنْ بَقِيَةِ النَّسْخِ أَوْلَى لِتَجْرِي الْمَثَلُ عَلَى

نَسْقِ وَاحِدٍ.

(٤) مَا بَعْدَ «وَتِسْعَةِ عَشْرَةٍ فَتَقُولُ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ ك.

(٥) فِي ز «وَهُوَ» تُحْرِيفٌ.

ولما ذكر حكم العَجْر / مِن المُرْكَب وهو عَشْر^(١) من «أَحَد»^(٢) عَشْرَ إِلَى $\frac{٢٣١}{١}$
 تِسْعَةَ عَشْرَ» انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:
 (ص) وَلِلثَلَاثَةِ وَتِسْعَةِ وَمَا * بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

(ش) يعني أَنَّ حكم^(٣) ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما
 فيما تقدم من أَنَّ «التاء»^(٤) تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثَلَاثَةٌ
 عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعَةَ عَشْرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً
 و«مَا» الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة^(٥) على الحكم المنسوب لعشرة
 «وقُدِّمَا» صلتها، و«لِلثَلَاثَةِ» خبره، و«مَا» الأولى موصولة معطوفة على «تِسْعَةَ»
 وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما.
 والتقدير: الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في
 التركيب. وبقي عليه حكم ما بين أَحَدَ عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَةَ عَشْرَ، فأشار إليه
 بقوله:

(ص) وَأَوَّلُ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا * إِثْنَتِي إِذَا أُلْفِيَ تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(ش) يعني أَنَّك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشرة
 فتحذف النون منهما وتجعل عَشْرَ وَعَشْرَةَ مكانه، ثم يَبَيِّنُ أنهما معربان بقوله:

(ص) وَالْأَلْفُ يَغْيِرُ الرَّفْعَ وَالرَّفْعُ بِالْأَلْفِ ... *

(ش) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع: اثْنَا عَشْرَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ
 وفي الجر والنصب اثْنَتِي عَشْرَ، وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ. فَفُهِمَ منه أَنَّ هذين الجرَّيين

(١) في ظ «عشرة».

(٢) في ت «أحدى» تحريف.

(٣) «حكم» ساقطة من ش.

(٤) في ز «التأنيث» تحريف. سهو من الناسخ.

(٥) في ز «وهي واقعة».

أعنى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ معربان إعراب^(١) / المثنى. «وَعَشْرَةَ» مفعول أَوَّلٌ بِأَوَّلٍ، $\frac{٢٣١}{ب}$
«وَاثْنَتَيْنِ» مفعول ثانٍ «وَعَشْرًا»^(٢) معطوف على «عَشْرَةَ»، «وَاثْنَيْنِ» معطوف
على «اثْنَتَيْنِ»، «وَأَنْتَى» مفعول مقدم «بِتَشَا» وَأَوْ^(٣) ذَكَرًا، معطوف على
«أَنْتَى» وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، وَقَصَرَ «تَشَا» لضرورة
الوزن^(٤)، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من «تَشَا» لاجتماعها مع همزة
«أَوْ». ثم قال:

... (ص) * وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْفٌ

(ش) يعني أن ما سوى «اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» من الجزأين المركبين بفتح آخر
الصدر وآخر العجز^(٥) عَشْرَ وَعَشْرَةَ المذكورين بعد اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ، والصدر^(٦)
والعجز من سوى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ فتقول: أَحَدَ عَشْرَ^(٧)، وثلاثة عَشْرَ بفتح
الجزأين معاً، وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما
الأول فلتنزل العجز منه^(٨) منزلة تاء التأنيث «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، وفي «جُزْأَيِ»
متعلق بالفتح، و«أَلْفٌ» في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى التمييز فقال:

(ص) وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّشْعِينَا * يُوَاحِدِ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

(ش) يعني أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد^(٩) نحو عِشْرِينَ^(١٠)
دِينَارًا، وَتِسْعِينَ غُلَامًا، وَأَرْبَعِينَ حِينًا، أي زماناً. وفُهِمَ من قوله

(١) في ز، ك «إعراب».

(٢) في الأصل «عشراً».

(٣) في ظ، ت «أو».

(٤) في ز «النظم».

(٥) في ش، ز، ك «العجز وشمل».

(٦) «والصدر» ساقطة من ظ.

(٧) في ز، ك «إحدى عشرة».

(٨) «منه» ساقطة من ز.

(٩) في ز، ظ، ت «مفرد».

(١٠) في ت (نحو: عشرون ديناراً) والمثال صحيح.

[بواحد] (١) إلى (٢) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم
عشرين فتقول: أَحَدٌ (٣) وَعِشْرُونَ (٤) دِرْهَمًا إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دِرْهَمًا. وفهم
منه أنه لا يميز بجمع / وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً، واللام في ٢٣٢
التسعين للغاية فهي بمعنى إلى [ثم قال] (٥):

(ص) وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

(ش) يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك (٦) في عشرين
وبابه، وشمل قوله: «مُرَكَّبًا» أَحَدَ عَشَرَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ وما بينهما. فتقول: أَحَدَ
عَشَرَ رَجُلًا، وَإِحْدَى (٧) عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً
«ومُرَكَّبًا» مفعول بميزوا، «والضمير فيه عائد على العرب، «ومِثْلٍ» متعلق بميزوا
و«مَا» موصولة واقعة على التمييز وصلتها «مُيِّزَ عِشْرُونَ»، والضمير العائد
عليها محذوف تقديره: بمثل ما يميز به عشرون «فَسَوَّيْنَهُمَا» تميم للبيت (٨)
لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ * يَبْقَى (٩) الْبَنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(ش) العدد المركب هو أَحَدٌ (١٠) عَشَرَ، وتسعة عشر وما بينهما إلا اثنتي
عَشَرَ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ (١١) فَإِنَّ عَشَرَ فِيهِمَا بِمَنْزِلَةِ نَوْنِ الْاِثْنَيْنِ، ولذلك أُعْرِبَا. فإذا

(١) «بواحد» ساقطة من كل النسخ ما عدا المطبوع. وإثباتها لازم.

(٢) «إلى» ساقطة من ز.

(٣) في ز «إحدى» تحريف.

(٤) في ظ «وعشرين».

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ظ «كذلك».

(٧) في الأصل «واحد». تحريف.

(٨) «للبيت» ساقط من ش.

(٩) في الأصل، ز، ظ «يبقى».

(١٠) في ز، ك «إحدى» تحريف.

(١١) في ت «عشر» تحريف.

أضيف العدد المركب^(١) إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما^(٢) وهي الفصحى لبقاء^(٣) البناء. فتقول: هَلِـهْ أَحَدٌ^(٤) عَشْرَكَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ زَيْدٍ. فالبناء^(٥) في الجزأين. وهو المنبّه عليه بقوله: «يَبْقَى^(٦) الْبِنَاءُ». والثانية: بقاء آخر الصدر على البناء وإعراب آخر العَجْز فتقول: هَلِـهْ أَحَدٌ^(٧) عَشْرَكَ. بضم الراء على أنه معرب، ومَرَزْتُ بِأَحَدٍ عَشْرِكَ بكسر الراء وهو / المنبّه عليها^(٨) $\frac{٢٣٢}{ب}$ بقوله: «وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ»^(٩)، وفهم من «قَدْ» أنها لغة قليلة^(١٠)، «وإن أُضِيفَ» شرط وجوابه «يَبْقَى»^(١١)، ويجوز ضبط «يبقى» بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضياً، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوّغ الابتداء بعَجْز التفصيل، ثم قال:

(ص) وَضَعُ مِنَ اثْنَيْنِ لَمَّا فُوقَ إِلَى * عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ لَعَلًّا
وَإِخْتِمْهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى * ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

(ش) يعني أن أسماء العدد من اثنين^(١٢) إلى عشرة يُصاغ منها وزن

(١) «المركب» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «أحديهما».

(٣) في ز، ت «بقاء».

(٤) في ز «إحدى».

(٥) في ز، ظ، ت «البناء».

(٦) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

(٧) في ز «إحدى»، «ياحدى».

(٨) في ش «عليه».

(٩) في ز «يعرب».

(١٠) البصريون يستصحون البناء عند إضافة العدد المركب، أما الكوفيون فيعربون صدره بحسب مقتضى العامل. ويجزؤون العَجْز بإضافة الصدر إليه فيقولون: هَلِـهْ تَحْسَهُ عَشْرَ زَيْدٍ، وَأَقْبَضُ تَحْسَهُ عَشْرَكَ. وحجتهم في ذلك سماعهم لقول أبي فُقْعَسِ الأَسَدِيِّ، وأبي الهيثم الغَفَلِيِّ: (مَا فَعَلْتُ تَحْسَهُ عَشْرَكَ، رواه عنهما الفراء سماعاً).

(شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٨١ - ١٦٨٢)

(١١) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

(١٢) في ظ «من واحد».

فاعل كما يُصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفى به، وإن كان مؤنثاً لحقته^(١) تاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث. فتقول في المذكر: ثَانٍ وثَالِثٌ إلى عَاشِرٍ، وفي المؤنث ثَانِيَةٌ وثَالِثَةٌ إلى عَاشِرَةٍ. وفهم من قوله^(٢): «مِنْ اثْنَيْنِ» أنَّ اسم الفاعل المذكر^(٣) لا يُصاغ من أخذ^(٤). و«صَبَغَ» فعل أمر، «وَمِنْ اثْنَيْنِ» متعلق به، «وَمَا» معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، «وَفَوْقُ»^(٥) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: من اثنين فما فوقها^(٦)، «وَالِئِ عَشْرَةٍ» متعلق بصغ «وَكِفَاعِلٍ» مفعول^(٧) بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير: صغ من اثنين وزناً أو صيغة^(٨) كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير: كفاعل المصوغ من فعل^(٩)، «وَمِنْ» متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب / البيت الآخر^(١٠) واضح، ثم إنَّ اسم الفاعل من العدد يستعمل^(١١) مفرداً كما تقدم ويُستعمل مضافاً، فيضاف تارةً إلى العدد المشتق منه وتارةً إلى العدد الذي تحته. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ بِنُصِّ الْوَحْدِ مِنْهُ بَيِّنِي * تُضَيِّفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بِنُصِّ بَيِّنِي

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا أُضيف إلى موافقه يَجِبُ

(١) في ش «ألقته».

(٢) «من قوله» ساقط من ظ.

(٣) في ز، ت «المذكور».

(٤) في ز «واحد».

قوله: لا يُصاغ من أحد. وذلك لأنَّ الواحد نفسه هو إسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه «الجمع

٣١٥:٥، وانظر الإرشاد ١:٣٦٧.

(٥) في الأصل «فوق».

(٦) في ش «فوقهما».

(٧) في ز «متعلق».

(٨) في ز «وصيغته».

(٩) في ت «فعلي».

(١٠) في ش «الأخير».

(١١) في ش «في العدد المذكور قد يُستعمل» وعبارتها أكمل.

إضافته إليه على معنى بعض. فتقول: ثَلَاثِي اثْنَيْنِ، وَثَايِيَةُ اثْنَيْنِ إِلَى عَاشِرِ عَشْرَةٍ وَعَاشِرَةِ عَشْرٍ^(١)، ومعناه بعض اثنين، وبعض عشرة، «وإن تُرِدْ» شرط «وَيَفْضَ» مفعول بترد، «وَالَّذِي» واقعة^(٢) على العدد المضاف إليه إسم الفاعل صلتها^(٣) «بُنِي» «وَمِنْهُ» متعلق «بُنِي»، والضمير العائد على الموصول الهاء في منه، وفي «بُنِي» ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل. والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه، «وَتُضِيفُ» مجزوم على جواب الشرط، «وَالْيَوْمِ» متعلق بتضيف ومفعول تُضِيفُ محذوف تقديره: تضيف إليه اسم الفاعل من العدد، «وَمِثْلَ» منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير: تضيف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض «أَيِ^(٤)» في معناه، «وَيَبِينُ» تميم^(٥) لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني^(٦) بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ بِمِثْلِ مَا * فَوْقُ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

(ش) يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد / $\frac{٢٣٣}{ب}$ الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإذا كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ أَمْسِ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول:

(١) في ز، ك «عشرة».

«المشهور أنه لا يجوز إعمال إسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قوله، والكسائي وقطرب وتعلب إلى جواز إعماله فتقول: ثاني اثنين وثالث ثلاثة. وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامس خمسة غداً، بالنصب ولا ثان اثنين غداً بالنصب».

الإرتشاف ٣٦٧.

(٢) في ز «واقعة».

(٣) في ش، ز، ط، ك، ت «وصلتها».

(٤) في الأصل «وأي».

(٥) قوله: تميم أي تميم للبيت، وإضافتها غير لازمة.

(٦) في ش «إلى النوع الثاني» وعبارتها أكمل.

هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ . بنصب ثلاثة وجزها^(١)، وإنما قال: جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل، ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل حقيقة؛ لأنهم قالوا: رَبَعْتُ^(٢) الثَّلَاثَةَ أَرْبَعَةً بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة، «وإن تُرِدْ» شرط، «وجعل» مفعول بترد وهو مصدر مضاف للمفعول^(٣) الأول، «ومثل» مفعول ثان، و«ما» موصولة واقعة على العدد الأعلى، «وقوئي» صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: مثل [ما]^(٤) فوقه أي العدد الأدنى، «والقاء» جواب الشرط^(٥)، «ومحكم» مصدر منصوب بـ «احكماً»^(٦)، وله متعلق باحكم^(٧). ثم قال:

(ص) وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَلَاثِي اثْنَيْنِ * مُرَكَّبًا فَجِءْ بِتَرْكِيْبَيْنِ

(ش) يعني أنك إذا أردت بالمركب من أحد^(٨) عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ ما أردت بثانين^(٩) اثنين من الإضافة على معنى بعض فجىء بتركيبتين فتقول: هَذَا ثَانِي عَشَرَ ائْتَى عَشْرَ وَثَانِيَةَ عَشْرَةَ ائْتَتَى عَشْرَةَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ وَتَاسِعَةَ^(١٠) عَشْرَةَ تِسْعَ^(١١) عَشْرَةَ بأربعة أسماء^(١٢) كلها مبنية، وفهم

(١) في ظ «وحدها» تحريف.

(٢) في ز «أرعت».

(٣) في ش، ز «إلى المفعول»

(٤) «ما» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) يريد القاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«... فحكم جاعل له احكماً».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «باحكم».

والمثبت أدق كما في ز، ك والألفية.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «باحكم» وما أثبت أدق كما في الألفية، ز، ك.

(٨) في الأصل «إحدى» تحريف.

(٩) في ك «ثنان».

(١٠) في ك «وتاسع».

(١١) في ز «تسعة».

(١٢) في ز، ك «ألفاظ».

البناء فيها من قوله: «بِتَرْكِيْبَيْنِ»^(١)، فإن التركيب يقتضى البناء، والمركب الأول / مضاف إلى المركب^(٢) الثاني إضافةً ثَانِي [إلى]^(٣) اثْنَيْنِ ، $\frac{٢٣٤}{١}$ هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران، أشار إلى الأول منهما^(٤) بقوله:

(ص) أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِيفِ * إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَتَوَى يَفِي

(ش) يعني أو تضيف^(٥) فاعلاً بحالتيه أي^(٦) من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله: «بِمَا تَتَوَى»^(٧) يَفِي». ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَاعَ الْإِسْمَانَا بِحَادِي عَشْرًا * وَتَحْوِهِ ...

(ش) يعني أنه يحذف من المركب الأول العَجْز، ومن المركب الثاني الصدر، وفيه حيثئذٍ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول وبناء الثاني، وإعرابهما^(٨)، وفهم من

(١) في الأصل، هـ «تركيبين» تصحيف.

في ش، ز، ك «قوله نجىء بتركيبين» أكملت عبارة الألفية.

(٢) في ش «للمركب».

(٣) «إلى» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ز «منها».

(٥) في ش «أضيف».

وفي ك، ت «تضيف».

(٦) «أي» ساقطة من ز.

(٧) في الأصل «ينوى» تصحيف.

(٨) في ش «وإعرابهما معاً».

قال الأشموني: «أي ثاني عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث حادبة عشرة إلى تاسعة عشرة. فتذكر

اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث. وفيه حيثئذٍ وجهان:

الأول: أن يعرب الأول وينى الثاني. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف

عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناءه ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته.

وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحللول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل

حيثئذٍ على أن هذين الإسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول. والثاني أن تعربهما معاً =

المثال (١) أَنْ «عَشْرَ»^(٢) مبنى لنطقه به مفتوحاً، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون «حَادِي» مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل «بِحَادِي» التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد» ونحوه، أي ونحو^(٣) «حادي عشر» فنقول: حَادِي عَشْرَ وحَادِيَّةٌ عَشْرَةٌ^(٤) إلى تَاسِعَ عَشْرَ وتَاسِعَةٌ عَشْرَةٌ^(٥)، وَإِنْ أَرَدْتَ» شرط، «وَمِثْلَ» مفعول بأردت^(٦)، «وَمُرْكَبًا» حال من «مِثْلَ»، ويجوز أن يكون «مُرْكَبًا» مفعولاً^(٧) بأردت^(٨)، «وَمِثْلَ ثَلَاثِ اثْنَيْنِ» نعت لمركب، فهو نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، «والفاء»^(٩) وما بعدها جواب الشرط، و«أَوْ» عاطفة جملة على جملة، «وَفَاعِلًا» مفعول بأضف، و«بِحَالَتَيْهِ» في موضع الصفة لفاعل^(١٠) / «وَأَلَى مُرْكَبٍ»^(١١) متعلق بـ ٢٣٤ بأضف، و«وَبِمَا» متعلق بيفى، و«يَفِي» في موضع الصفة للمركب^(١٢) «ونحوه»^(١٣) معطوف على «حَادِي عَشْرًا»^(١٤) . ثم قال:

= مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما فيجر الأول على حسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة.

شرح الأشموني ٤: ٧٦.

(١) في ز «المثال الثاني».

(٢) في ك «عشراً».

(٣) في ظ «نحو».

(٤) في ظ «وحادية عشر» والمثبت أصح لأن «حادية» لا تستعمل إلا مع «عشرة» و«عشرين وأخواتها».

(٥) في ظ «وتاسعة عشر».

(٦) في ظ «بترد» تحريف.

(٧) في ز «مفعول».

(٨) في ظ «بترد» تحريف.

(٩) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

... فجيء بتركيبين.

(١٠) في ز «لفاعل».

(١١) في الاصل، ش، هـ، ك «المركب» وما أثبت أدق كما في ز، ظ، ت، والالفية.

(١٢) في ش، ز، ظ، ك، ت «المركب» .

(١٣) في الاصل، ش، هـ، ك «نحوه».

(١٤) في الاصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «عشر» وما أثبت أولى كما في ز والالفية.

(ص) ... * وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَتَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ * بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُغْتَمَدُ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين^(١) وبابه يعني العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حاِدِي وَعِشْرُونَ وَحَادِيَةَ وَعِشْرُونَ إِلَى تَاسِعٍ وَتِسْعِينَ وَتَاسِعَةَ وَتِسْعِينَ. «وَقَبْلَ» متعلق «بِاِذْكُرَا» والألف في «اِذْكُرَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَتَابِهِ» معطوف على «عِشْرِينَ» والفاعل «مفعول باذكرا، «وَمِنْ لَفْظِ» «وَبِحَالَتَيْهِ» متعلقان أيضاً باِذْكُرَا.



(١) ني ظ (العشرين).

(كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذًا)

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد العدد؛ لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها «بكم» وهي على قسمين: استفهامية وخبرية^(١)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) لم يذكر الشارح أوجه الاتفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية وكم الخبرية حيث إنهما يتفقان في ستة أمور وهي:

- ١ - أنهما إسمان لعدد مبهم الجنس والمقدار والكمية.
- ٢ - أنهما مبتدآن، وسبب البناء في الاستفهامية تضمنها معنى حرف الإستفهام، وفي الخبرية لمشابهتها حرف التكثير «رب» والبناء فيهما على السكون وهو الأصل في البناء.
- ٣ - يفتقران إلى ميم لإتھاميهما.
- ٤ - أن أهما يميزهما يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية إلا إذا قدر منصوباً.
- ٥ - أنهما يلزمان المصدر. فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.
- قال المرادى ٤: ٣٢٣ وحكى الأخصش: أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية نحو ملكت كم غلام، قيل هي من القلة فلا يُقاس عليها والصحيح جواز القياس عليها لأنها لغة.
- ٦ - أنهما يشتركان في وجوه الإعراب. فإن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، وإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة وهي مبتدأ إن لم يلبها فعل أو وليها فعل لازم، ومفعولة إن وليها فعل متعد. ويفترقان في ثمانية أمور:
- (١) تمييز الاستفهامية: أصله النصب وتمييز الخبرية: أصله الجر.
- (٢) تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً.
- (٣) الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائر في السعة، والفصل بين الخبرية ومميزها يكون في الضرورة.
- (٤) أن الاستفهامية لا تدل على تكثير، أما الخبرية للتكثير.
- (٥) الكلام في الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية.
- (٦) الخبرية تختص بالماضي كقولك.
- (٧) الاستفهامية تحتاج إلى جواب، أما الخبرية فالكلام معها لا يستدعي جواباً.
- (٨) الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهزة يقال: كم حبيد لي خمسون بل ستون. بخلاف المبدل من الاستفهامية حيث يقال كم مالك أحشرون أم ثلاثون؟
- انظر شرح المرادى ٤: ٣٣٢ وما بعدها، وشرح التصريح ٢: ٢٧٨ وشرح الأشموني ٤: ٨٤.

(ص) مَيِّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمِ بِمِثْلِ مَا * مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمِ شَخْصاً سَمَا

(ش) يعني أن «كم» الاستفهامية تميز بمثل^(١) ما ميز به «عشرون» يعني بمفرد^(٢) منصوب فتقول: كَمِ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَمِ شَخْصاً سَمَا؟ وَفَهُمِ مِنْ قَوْلِهِ: فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنَّهَا تَقْدِرُ بِهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْعَدَدِ، فَإِذَا قُلْتَ: كَمِ شَخْصاً سَمَا؟^(٣) فَتَقْدِيرُهُ: أَعِشْرُونَ شَخْصاً أَمْ ثَلَاثُونَ أَمْ أَقَلُّ أَمْ أَكْثَرُ سَمَا.

٢٣٥

«وَفِي الْإِسْتِفْهَامِ» مُتَعَلِقٌ بِـ «مَيِّزُ»^(٤) «وَكَمِ» مَفْعُولٌ بِمَيِّزِ^(٥)، «وَمَا» مُوصُولَةٌ / أ
وَاقِعَةٌ عَلَى تَمْيِيزِ عِشْرِينَ، صِلَتِهَا^(٦) «مَيِّزَتْ عِشْرِينَ» وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: بِشَمْلِ مَا مَيِّزَتْ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^(٧) «مَا» مُصَدَّرَةٌ وَالتَّقْدِيرُ: مَيِّزُ^(٨) بِمِثْلِ تَمْيِيزِ عِشْرِينَ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَأَجْزَأَنْ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا * إِنْ وَلِيَتْ كَمِ حَرْفٌ جَرٌّ مُظْهَرًا

(ش) يعني أن تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة، بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر ظاهر نحو: يَكَمِ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ أَي: يَكَمِ مِنْ دِرْهَمٍ. فَحَذَفْتُ^(٩) «مِنْ» وَبَقِيَ عَمَلُهَا وَشَمِلَ قَوْلُهُ: «حَرْفٌ جَرٌّ» سَائِرَ حُرُوفِ الْجَرِّ نَحْوُ: عَلَى كَمِ فَرَسٍ رَكِبْتَ، وَإِلَى كَمِ مَذْهَبٍ انْتَهَيْتَ^(١٠)،

(١) «بمثل» ساقط من ت.

(٢) قال الأشموني ٧٩: ٤ «أما الأفراد فللازم مطلقاً بخلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً. وفصل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك. إذا أردت أصنافاً من الغلمان - جاز وإلا فلا. وهو مذهب الأخفش» وانظر شرح التصريح ٢: ٢٧٩.

(٣) ما يمد «في الإستفهام» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) في ش «وفي الإستفهام وبمثل متعلقان به» وعبارتها أدق.

(٥) «وكم مفعول بميز» ساقط من ظ.

(٦) في ش، ز، ط، ك، ت «وصلتها».

(٧) في الأهل «يكون».

(٨) في ظ، ت «ميزت».

(٩) في ز «فحذف».

(١٠) في ت «انتهيت».

وفي كَمْ دَارٍ جَلَسْتِ. ونحوها، وفُهِم من قوله: «وَأَجِزٌ»^(١) «أَنْ تَجْرَهُ»^(٢)، أَنْ جَرَّه غير لازم فتقول: بِكُمْ دِرْهَمًا اشْتَرَيْتِ. بالنصب، وفُهِم منه أيضاً أنه يجوز إظهار مِنْ فتقول: بِكُمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَهُ»^(٣) «وَأَنْ تَجْرَهُ» في موضع نصب بأَجِزْ، والضمير في تَجْرَ عائد على التمييز، «وَمِنْ» فاعِلٌ بِ «تَجْرَهُ»^(٤) «وَمُضْمَرًا» حال من «مِنْ» «وَلِإِنْ وَلَيْتَ» شرط، «وَكَمْ» فاعِلٌ بوليت «وَحَوْفَ جَرَّ» مفعول بوليت، وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

(ص) وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ * أَوْ مِائَةً كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً

(ش) يعني أَنَّ «كَمْ»^(٦) الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد^(٧) فتستعمل تارة بمنزلة «عشرة» فيكون تمييزها جمعاً نحو: كَمِّ رِجَالٍ عِنْدِي. وكَمِّ عَيْبِدٍ مَلَكَتْ وتارة بمنزلة «مائة» فيكون تمييزها مفرداً نحو: كَمِّ امْرَأَةٍ / عِنْدِي وَكَمِّ ب ٢٣٥ عَيْبِدٍ مَلَكَتْ»^(٨)؛ «فَكَمِّ رِجَالٍ» مثال لاستعمالها استعمال «عشرة».

وكم مره مثال لاستعمالها استعمال «مائة»، ومَرَّة لغة في المرأة. نُقِلَتْ^(٩) فتحة^(١٠) الهمزة إلى الراء^(١١) وحذفت الهمزة، ومعنى «كَمْ» الخبرية الدلالة

(١) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أجز» تصحيف.

(٢) «أَنْ تَجْرَهُ» ساقط من ت.

(٣) في ز، ك «اشتريت».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بتجر».

والمثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٥) في ش، ظ، ك ومرة.

(٦) في ظ «حكَم» تحريف.

(٧) في ش «المفرد».

(٨) لما بعد «ملكْت» إلى هنا ساقط من ك، ت.

(٩) في ت «بقلب».

(١٠) في ظ «حركة».

(١١) في الأصل «الواو» تحريف.

على التكثير. فإذا قلت: كَمْ غُلَامٍ مَلَكَتْ. فمعناه: كثير من الغلمان ملكت.
«وَمُخَيَّرًا» حال من الضمير المستتر في «اسْتَعْمَلْنَهَا»، والكاف متعلقة
باستعملنها، و«مِائَةٌ» معطوف على عشرة ثم قال:
(ص) كَكَم كَأَيْنَ وَكَذَا ... * ...

(ش) يعني أن «كَأَيْنَ»^(١) و«كَذَا» مثل «كَم» الخبرية في الدلالة على تكثير
العدد وفي الافتقار إلى تمييزها^(٢)، إلا أن تمييزهما^(٣) مخالف لتمييز «كَم»
وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيُنْتَصِبُ * تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ نُصِبِ

(ش) يعني أن تمييز «كَأَيْنَ وَكَذَا» إما منصوب نحو: كَأَيْنَ رَجُلًا رَأَيْتَ
[و«كَذَا رَجُلًا رَأَيْتَ»^(٤)، أو مجرور بمن نحو: كَأَيْنَ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ. إلا أن
النصب بعد «كَذَا» أكثر، والجر «بمن» بعد «كَأَيْنَ» أكثر كقوله - تعالى: -
(وَكَأَيْنَ مِنْ قَزِيَّةٍ)^(٥)

وهو في القرآن كثير. «وَكَأَيْنَ وَكَذَا»^(٦) مبتدأ وخبره «كَم»، «وَيُنْتَصِبُ»
جملة مستأنفة، و«ذَيْنِ» إشارة إلى «كَأَيْنَ وَكَذَا»، «وَأَوْ» للتفصيل ويحتمل أن
تكون للإباحة إذا أُوِّلَ «يُنْتَصِبُ» بانصب فيكون التقدير: انصب تمييز ذين أو
صل به من.

(١) «كَأَيْنَ»، و«كَأَيَّ» تصح كتابتها بالوجهين.

(٢) في ش، ز، ك، ت «تمييز».

(٣) في ز «تمييزها».

(٤) «وكذا رجل رأيت» تكملة من ظ.

وفي ش، ز، ك «وكذا رجال رأيت».

(٥) سورة الحج آية: ٤٨.

وفي ش، ظ، ت «وكأين من آية» سورة يوسف. آية: ١٠٥.

(٦) في ت «وكم» خطأ من الناسخ.

(الحكاية)

(ش) ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية:

الحكاية «بأئى»، و«بمن»، و«حكاية العلم» بعد «من» وبدأ «بأئى» فقال: / $\frac{٢٣٦}{١}$

(ص) إْحِكِ بِأَيْ مَآ لِمَنْكُورٍ شَيْئًا * عَنَّهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

(ش) في الحكاية بأئى لغتان: إحداهما: وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً [من مذكور^(١)] [منكور^(٢)] [ما له^(٣)] من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً وَغُلَامَيْنِ وَجَارَتَيْنِ وَبَيْتَيْنِ^(٤) وَبَنَاتٍ أُمَّةً وَأَبْنَةً وَأَيُّنَ وَأَيُّنَ وَأَيُّنَ وَأَيُّنَ، والأخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، وقوله: «إْحِكِ بِأَيْ» محتمل لهما، والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى؛ لكونها أفصح ولذكره ذلك^(٥) بعدُ في «من».

و«مآ» مفعول «إْحِكِ» وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها

(١) «من مذكور» تكملة من هـ .

وفي ش، ظ، ك، ت «من مذكور» تحريف.

وفي ز «ما المذكور».

(٢) «منكور» تكملة من ز، ت.

وفي الأصل، ش، هـ، ظ، ك «لمنكور».

(٣) «ما له» تكملة م ش، ك.

(٤) في ز «وبنتين».

(٥) في ظ «ولذلك ذكره».

«لِنُكُورٍ» أي ما ثبت للمنكور^(١)، و«سُيَلِّ» في موضع الصفة لمنكور، «وَعَثَّةٌ» متعلق بسئل، والهاء عائدة على منكور وهي^(٢) الرابطة بين الصفة والموصوف «وَيَهَا» متعلق بسئل، «وَمَا» عائدة على^(٣) «أَيُّ»، «وَفِي الْوَقْفِ» و«جَيْنَ» متعلقان بإخحك. ثم انتقل إلى الحكاية «بَمَنْ» فقال:

(ص) وَوَقَفْنَا أَخْكَ مَا لِنُكُورٍ بِمَنْ * وَالثَّوْنُ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ

(ش) يعني أن «مَنْ» يحكى به في الوقف دون الوصل^(٤) ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة في الأفراد وذلك كقولك لمن قال: قَامَ رَجُلٌ مَثْوً^(٥)، وَرَأَيْتُ رَجُلًا مَتَا، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَتَى. «وَمَا» مفعول «إِخْكَ» وهي موصولة وصلتها «لِنُكُورٍ»، و«بِمَنْ» متعلق / ٢٣٦
بإخحك، «وَوَقَفْنَا» مصدر^(٦) منصوب على الحال من فاعل اخك المستتر «وَالثَّوْنُ» مفعول بحرك، «وَمُطْلَقًا» نعت لمصدر محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، «وَأَشْبَعْنَ» معطوف على «حَرَّكَ» هذا حكم حكاية المفرد المذكور، وأما المثني فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقُلْ مَتَانٍ وَمَتَيْنٍ بَعْدَ لِي * إِلْفَانٍ بِإِثْنَيْنِ^(٧) وَسَكُنٌ تَعْدِلُ

(ش) يعني أنك إذا قلت لي: «إِلْفَانٍ بِإِثْنَيْنِ»، وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: «مَتَانٍ» في حكاية «إِلْفَانٍ»، و«مَتَيْنٍ» في حكاية «إِثْنَيْنِ» ولما

(١) في ش، ز، ك، ت «لنكور».

(٢) في ت «وهو» تحريف.

(٣) ما بعد «عائدة على» هنا سناظ من ك.

(٤) «مَنْ» إذا وُصِلَتْ لم يُخَكَّ بها، وتكون بلفظ واحد في الجميع فتقول: مَنْ يَا لِي.

(٥) في ز «مَثْوًا» تحريف.

(٦) «مصدر» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ز، ظ، ك، ت «كاهين»

والمثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

لم يتمكن له النطق بسكون^(١) النون من «مَتَانٍ وَمَتَيْنٍ» في النظم إذ^(٢) لا يجمع فيه بين ساكتين نطق بهما محركين للضرورة. ثم نَبَّهَ على أنهما يَسْكُنَانِ إذ لا يُحَكَّى بها إلا وقفا^(٣)، والوقف متضمن السكون «وَمَتَانٍ وَمَتَيْنٍ» مفعول «بَقُلْ»، والمراد قل هذين اللفظين، «وَالْفَانِ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «وَرَبَائِنِ»^(٤) نعت لإلفان، وهو على حذف القول والتقدير: بعد قولك لى الفان، «وَتَعْدِيلِ» مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

(ص) رَقُلْ لِيْنِ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةُ * ...

(ش) يعني أنك تقول في حكاية مَنْ قَالَ^(٥): أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةُ. بهاء ساكنة وأصلها التاء، لكن الوقف^(٦) أوجب^(٧) رجوعها هاء. ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال:

(ص) ... * وَالتُّونُ قَبْلَ تَا المُنْثَى مُسَكَّنَةٌ^(٨)

(ش) يعني أنه يُقال تثنية المؤنث «مَمْتَانٌ» بتسكين / النون فتقول في $\frac{٢٣٧}{أ}$ حكاية: جَاءَتْ امْرَأَتَانِ مَمْتَانُ، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ^(٩)، وَمَرَزَتْ بِامْرَأَتَيْنِ مَمْتَيْنِ هذه هي اللغة الفصحى. وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

(١) «سكون» ساقط من ت.

(٢) في ت «أي».

(٣) في ش «إلا في الوقف».

(٤) في ز، ط، ت «وكائين» تصحيف.

(٥) في ك «مَنْ لَمَنْ قَالَ».

(٦) في ز، ك «في الوقف».

(٧) في ز «وجب» وفي ت «أوجب».

(٨) في ط، ت «ها» تصحيف.

(٩) في ط «ساكنة» تحريف.

(١٠) في ز، ك، ت «ورأيت امرأتين متين» وعبارتها أكمل.

(ص) وَالْفَتْحُ نَزْرًا ... * ...

(ش) يعني فتح النون «ونزراً»^(١) أي قليل. فتقول على هذه^(٢) اللغة في قَامَتْ امْرَأَتَانِ مَنَتَانِ^(٣) بالفتح «ومنة» مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي^(٤) قبله، «والثون» مبتدأ وخبره «مُسَكَّنَةٌ»، والجملة في موضع الحال من «منة» «وَقَبَلٌ» متعلق بمسكنه، «وَالْفَتْحُ نَزْرًا» جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

(ص) ... وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ * بِمَنْ يَأْتِرُ ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِيفَ

(ش) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من «منة» «ألفاً وتاء» فتقول لمن قال: جَاءَتْ نِسْوَةٌ مَنَاتٍ ولمن قال: ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِيفَ مَنَاتٍ باسكان التاء أيضاً، لما علمت من أن «مَنْ» لا يُحكى بها إلا في الوقف، «والتاء» مفعول «يَصِلُ»، «والألف» معطوف على التاء، و«ذَا» مضاف إليه على حذف القول والتقدير: يَأْتِرُ^(٦) قولك ذَا^(٧)، «وَكَلِيفَ» خبر «ذَا»، و«بِنْسُوَةٍ» متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسماً وفعلاً ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر^(٨) فقال:

(ص) وَقُلْ مَثُونٌ وَمَنِينٌ مُسَكِّنَاتَا * إِنَّ قَيْلَ جَا قَوْمٍ لِقَوْمٍ لُقَطَاتَا

(ش) إذا قيل^(٩): جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قلت في حكاية قوم المرفوع «مَثُونٌ»

(١) في ش، ز، ك، ت «نزر».

(٢) في ز، ك «في هذه».

(٣) ورأيت امرأتين - ومررت بأمرأتين مَنَتَيْنِ. جرأ ونصباً.

(٤) «الذي» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «من» ما أثبت أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في ز «ويأثر».

(٧) في ت «إذا».

(٨) في ش «المذكر السالم».

(٩) «قيل» ساقطة من ز.

وفي حكاية قوم المجرور «مئين» بسكون / النون فيهما أيضا.

و«مئون ومئين» مفعول بقل كما تقدم، و«مسينتا» حال من الضمير المستتر في قُلْ، و«فطنا» نعت لقوم المجرور فهو جمع «فطين»^(١) ووزنه «فطنا» بضم الفاء وفتح الطاء نحو: كرماء^(٢)، ولا يصح أن يكون «فطنا»^(٣) بضم الطاء، لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(ص) وَإِنْ نَصِلُ لِلْفُظِّ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ * ...

(ش) هذا تصريح بما فهم من قوله: «ووقفاً» فتقول: مَنْ يَا فَتَى فِي الْأَحْوَالِ كَلَهَا^(٤)، وقد جاء «مئون»^(٥) في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَنَادِرٌ مَثُونٌ فِي نَظْمٍ عَرِيفٍ.

(ش) أشار به^(٦) إلى قول^(٧) الشاعر:

٢٠٨. أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ مَثُونٌ أَنتُمْ * فَقَالُوا: الْجِنَّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا^(٨)

(١) «قوله: لقوم فطنا، قال في المصباح فطين للأمر بفظن من باب تعب وقتل فطناً فهو فطين والجمع فطين بضمين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح، فإذا تبين أن له الجمع المذكورين فيتمين هنا جمعه على فعلاء كما قال؛ لأنه لو جمع على مقابلة ظهر إعرابه»
انظر حاشية الملوي على المكودي ٢: ١٩١.

(٢) في ش زيادة «كرماء وقصره ضرورة» زيادة لا تفيد.

(٣) ما بعد «فطنا» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) انظر هامش (٤) عند قوله: ووقفاً أحك ما لمنكور من.

(٥) «مئون» ساقطة من ز.

وفي الأصل، ه، ز، ت «منونا» والمثبت من ش، ظ، ك أدق.

(٦) «به» ساقط من ز.

(٧) في ز، ك «لقول».

(٨) نسبه المكودي لتأبط شوا وقيل لخدع بن سنان الغساني. وقيل لشمر بن الحارث الضبي، وذكره المكودي في باب الوقف بلا نسبة.

وهو^(١) لتأبط شراً. «وإن تصيل» شرط جوابه^(٢) الجملة من قوله «فألفظ من لآ يختلف»، «وتأدير» خبر مقدم، والمبتدأ «متون»، و«عريف» في موضع الصفة لنظم «وفي نظم» متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (ص) وَالْعَلَمَ احْكِيئُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ *^(٣)

(ش) يعني أن العَلَمَ إذا سئل عنه «بمن» [حكى إعرابه بعدها]^(٤) فتقول: لمن قال: قام زيد: من زيد، ورأيت زيدا: من زيدا، ومررت بزيدا. من زيد. برفع الأول، ونصب الثاني، وجر الثالث، وذلك^(٥) بشرط أن لا يدخل على «من» حرف عطف. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * إن عريت من عاطف بها اقترن

(ش) فإذا قيل: رأيت زيدا ومررت بزيدا قلت: ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على «من»، وقوله: «احْكِيئُهُ»، يريد / جوازاً، فإن فيه لغتين: لغة «أهل الحجاز» الحكاية، ولغة بني تميم^(٦) الرفع^(٧).

«والعلم» مفعول بفعل مضمَر يفسره احْكِيئُهُ، «ومن بعد» متعلق باحْكِيئُهُ، «وإن عريت» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه.

= (فقالوا: الجن. قلت عموا صباحا)

والصحيح أنه لتأبط شراً فقد ورد في ديوانه ٢٥٦:٢ وانظر اللسان «من» والكتاب ٤١١:٢ وشرح أبيات الكتاب للسيراني ١٨٣:٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦:٢ وشرح الأشموني ٩١:٤ والقياس في «متون» في هذا البيت «من أثم».

(١) في ت «هو».

(٢) في ظ «وجوابه».

(٣) أكمل بيت الألفية في ش «إن عريت من عاطف بها اقترن».

التكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وذلك» ساقط من ش.

(٦) في ز، ك، زيادة «بني تميم عدمها لأنهم يحكون العلم المستول بعد «من» مرفوحاً، لأنه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه من فلو قلت: ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب» والزيادة هنا تفيده.

(٧) «الرفع» ساقطة من ز.

(التَّائِيْثُ)

(ش) التَّائِيْثُ^(١) فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة. وإلى ذلك^(٢) أشار بقوله:

(ص) عَلَامَةُ التَّائِيْثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ * ...

(ش) فذكر للتَّائِيْثِ علامتين، ثم إنَّ «التاء» تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة^(٣) وتكون مقدرة. وإلى ذلك^(٤) أشار بقوله:

(ص) ... * وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَيْفِ

(ش) يعني أنَّ بعض الأسماء لا تكون فيها «تاء» ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند، ولمن^(٥) لا يعقل كَكَيْفِ. «وَعَلَامَةُ» مبتدأ، وخبره «تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ»، والواو في قَدَّرُوا عائد على العرب أو على النحويين «وَأَسْمَاءٍ» جمع أسماء، فهو جمع الجمع، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

(ص) وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ * وَنَحْوِهِ كَالرَّوْدِ فِي التَّضْمِيرِ

(ش) فالضمير نحو: الكَيْفِ أَكَلْتُهَا. فتعلم أنَّ الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه «وَنَحْوِهِ» أي نحو^(٦): «الضمير» كالرَّوْدِ فِي التَّضْمِيرِ أي

(١) «التَّائِيْثُ» ساقطة من ش.

(٢) في ز «ولذلك».

(٣) في ش «وقصعة ولا إشكال».

(٤) في ز «ولذلك».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «أو لمن» حبارتها أدق.

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ونحو».

كرد التاء^(١) في التصغير نحو: هُنَيْدَةٌ [في تصغير هند]^(٢) «وَكُنَيْفَةٌ» في تصغير كَيْفٍ، ومما يُعلم به التقدير أيضاً: إسم الإشارة نحو: هَلِوْ هِنْدٌ وَتِلْكَ كَيْفٌ، وإعراب البيت واضح، ثم إن تاء التانيث لها فوائد، وأصلها «التاء» الفارقة بين المذكر والمؤنث، وتكون في الأسماء نحو: رَجُلٌ / وَرَجُلَةٌ، وَفَتَى ٢٣٨ وَفَتَاةٌ، وفي الصفات وهي أكثر نحو: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ، وَفَرِحَ وَفَرِيحَةٌ، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولًا * أَضْلًا وَلَا الْمِفْعَالُ وَالْمِفْعِيلُ^(٣)

كذلك مِفْعَلٌ *

(ش) فذكر أربعة^(٤) لا تلحقها التاء الفارقة:

الأول^(٥): «فَعُولٌ» وقيده بالأصل، والمراد به اسم الفاعل، فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو: رَجُلٌ صَبِيحٌ وَامْرَأَةٌ صَبِيحَةٌ. واحترز بقوله: «أضلاً» من اسم المفعول، فإن تاء الفرق تلحقه نحو: رَكُوبٌ وَرَكُوبَةٌ، لأنه بمعنى مَرَكُوبٍ^(٦).

الثاني: «مِفْعَالٌ» نحو: رَجُلٌ مِغْطَاةٌ وَامْرَأَةٌ مِغْطَاةٌ^(٧)

الثالث: «مِفْعِيلٌ» نحو: مِغْطِيرٌ، و^(٨) مِغْطِيقٌ.

(١) في ت «الياء».

(٢) «في تصغير هند» تكلمة من ش، هـ، ز، ك، ت. وفي ظ «تصغير هند».

(٣) في ش، ك، ت «ولا مفعال أو مفعيلاً» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «خمسمة» وهي صحيحة.

إلا أن ما أثبت من بقية النسخ أدق، لأنه سيشير إلى الوزن الخامس فيما بعد عند قوله ومن فعيل كفتيل

إن تبع ...

(٥) في هـ، ز «الأولى».

(٦) في ظ «مركب» تحريف.

(٧) في ز «معطاً» سقطت الراء سهواً.

(٨) في ز «أو منطوق».

الرابع: «مِفْعَل» نحو: يَغْشَمُ، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء^(١) مفاعيل. وفاعل «تَلَى» ضمير عائد على التاء، «وَفَارِقَةٌ» حال من ذلك^(٢) الضمير، «وَفَعُولًا» مفعول بتلى، «وَأَضْلًا» حال من فعولاً^(٣) «وَلَا مِفْعَالٌ وَالْمِفْعِيلُ»^(٤) معطوفان على «فعولاً»، «وَمِفْعَلٌ» مبتدأ، خبره^(٥) «كَذَلِكَ»، وقد لحقت تاء الفرق بعض^(٦) هذه الأوزان شذوذاً. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا تَلِيهِ * قَا الْفَرْقِي مِنْ ذِي فَشُدُوذٌ فِيهِ

(ش) قالوا: عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ^(٧).

و«ما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء^(٨) في تليه، «وَمَا الْفَرْقِي» فاعل / بتليه، «وَشُدُوذٌ»^(٩) فيه» مبتدأ، وخبره في موضع خبر «ما»، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

(ص) وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ * مَوْضُوفَةٌ غَالِبًا النَّاتِيَةُ

(١) في ز «إلا أسماء».

(٢) «ذلك» ساقط من ت.

(٣) في الأصل، ش، ك، ت «فعول» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ظ، والألفية.

(٤) في ت «ولا مفعولاً أو مفعيلاً» تحريف.

(٥) في ش، ز، ك «وخبره».

(٦) في ظ «بين» تحريف.

(٧) قوله: مِيقَانَةٌ مِنَ الْيَقِينِ يُقَالُ امْرَأَةٌ مِيقَانَةٌ أَي كَثِيرَةُ الْيَقِينِ، وَرَجُلٌ مِيقَانٌ أَي كَثِيرُ الْيَقِينِ وَسَمِعَ امْرَأَةً

مَسْكِينٍ عَلَى الْقِيَاسِ.

(٨) في الأصل «والهاء».

(٩) «شُدُوذٌ» الفاء هنا زائدة، ولذلك لم يذكرها عند إصراجه لـ «شُدُوذٌ». ووقوع الفاء هنا لشبه الموصول

بالشرط.

(ش) يعني أن فعيلاً^(١) تمتنع^(٢) منه «تاء» الفرق في المؤنث في الغالب وفهم من قوله: «كَفْتَيْلٍ» أن يكون بمعنى مفعول؛ لأن قتيلاً^(٣) بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته [التاء]^(٤) نحو: ظَرِيفٌ وَظَرِيفَةٌ، وفهم من قوله: «إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَةٌ» أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو: رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً. لِلْبُسِ. وشمل ما كان نعتاً نحو: رَأَيْتُ امْرَأَةً قَتِيلًا، وما ذكر^(٥) موصوفه^(٦) قبله وإن لم يكن نعتاً نحو: هِنْدٌ قَتِيلٌ وَلِحْيَتُكَ ذَهَبٌ، لعدم اللبس، وفهم من قوله: «عَالِبًا» أن «التاء» تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صِفَةٌ ذَوِيْمَةٌ وَخَصْلَةٌ حَمِيْدَةٌ. «فالثا» مبتدأ وخبره «تَمْتَنِعُ»، ومن «فَعِيلٍ» متعلق بتمتنع «وكفْتَيْلٍ» في موضع الحال من فعيل، «وَعَالِبًا» حال من الضمير في «تَمْتَنِعُ» «وإن تبع» شرط وجوابه^(٧) محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم انتقل إلى ألف التأنيث. فقال:

(ص) وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَضْرٍ * وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْفَى الْغُرِّ

(ش) فقسما إلى مقصورة ومدودة، وأَنْفَى الْغُرِّ: غُرَاءُ فَهْرٍ مثال المدود^(٨) ومذكر الغُرِّ: غُرٌّ^(٩) وهو مما يستوى فيه

(١) في ز، ك «فَعِيلٍ»

(٢) في ظ «يتمتنع فيه».

(٣) في ه، ز، ك «قتيل».

(٤) «التاء» تكملة من ه، ز، ط، ت.

(٥) في ز «وما ذكره» تحريف.

(٦) في ز «موصوف».

وفي ك «موصوفا».

(٧) في ه، ز «جوابه».

(٨) في ه، ز، ت «للمدودة» وفي ظ «للمدود».

(٩) في ش «الغراء أضر»

«يقال يوم أضر شديد الحر، ومنه قولهم: هاجرة غرء. وعن الأصمعي ظهره غرء أي هي بيضاء من شدة حر الشمس، والأغر الأبيض، ورجل أضر: شريف والجمع: غرٌّ وغرآن. (اللسان: غرر.)»

جمع^(١) المذكر والمؤنث. «وَأَلِفُ الثَّانِيَةِ» مبتدأ، «وَدَاثُ قَصْرٍ وَدَاثُ / مَدٌّ» خبر المبتدأ. ثم يبين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

(ص) وَالْإِشْتِهَارُ فِي مَبْنَى الْأَوَّلَى	*	يُنْدِيهِ وَزُنُّ أَرْبَى وَالطُّوَلَى
وَمَرَطَى وَوَزُنُّ ^(٢) فَعَلَى جَمْعًا	*	[أَوْ] ^(٣) مَضْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكِحْبَارَى سَمَّهَى سِبْطَرَى	*	ذِكْرَى وَحِثْبَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى	*	...

(ش) فذكر اثني عشر بناء:

الأول: «فَعَلَى» بضم الفاء وفتح العين نحو: «أَرْبَى» وهي الداهية.

الثاني: «فَعَلَى» بضم الفاء وسكون العين^(٤) نحو: الطُّوَلَى. وهي صفة

لمؤنث^(٥) الأطول.

الثالث: «فَعَلَى» بفتح الفاء والعين نحو: «مَرَطَى» وهو نوع من المشى.

الرابع: «فَعَلَى» بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى الجمع^(٦) نحو: قَتَلَى

وجزوحى. وإلى مصدر نحو: دَعْوَى، وإلى صفة نحو: شَبَعَى.

الخامس: «فَعَلَى» بضم الفاء [وفتح العين]^(٧) نحو: حِبَارَى. اسم^(٨) طائر.

(١) جمع ساقطة من ه، ز.

(٢) في ظ «وزن» تحريف.

(٣) «أو» تكملة من ه، ز، ظ، ت، الألفية.

(٤) في ه، ز، ك زيادة «وسكون العين إسمًا كان كجُهَى أو صفة كحِبَلَى». وزيادتهم هنا تفيد.

(٥) في الأصل، ظ، ت «مؤنث».

(٦) في ظ «إلى جمع».

(٧) «وفتح العين» تكملة من ش، ك.

(٨) في ه، ز، ك «وهو إسم».

السادس: «فُعَلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة^(١) نحو: سُمَّهَى للباطل.
السابع: «فُعَلَى» بكسر الفاء وفتح العين واللام^(٢) مشددة نحو: سِبَطْرَى
لنوع من المشى.

الثامن: «فُعَلَى» بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذِكْرَى مصدر ذَكَرَ.
التاسع: «فُعَلَى» بكسر الفاء والعين مشددة نحو: جِثِّيْ مصدر حَثَّ.
العاشر: «فُعَلَى» بضم الفاء والعين^(٣) وتشديد اللام^(٤) نحو: الكُفْرَى وهو
وعاء الطَّلَع.

الحادى عشر: «فُعَلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: خُاطِطَى
للاختلاط.

٢٤٠
أ

الثانى عشر: / «فُعَلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: سُقَارَى
اسم نَبْت.

وفهم من قوله: «وَالْإِشْتِهَارُ» أنه قد جاء المؤنث بألف التانيث المقصورة^(٥)
على غير هذه الأوزان، وهو الذي^(٦) نبه عليه^(٧) بقوله:
... (ص) * وَأَعْرُ لِقَيْرٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

(١) في الأصل «مشدداً».

(٢) في ز «وبلام مشددة».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «وفتح العين» والمثبت أصح كما في الأصل.

(٤) «وتشديد اللام» ساقط من ه، ز، ك، ت.

وفي ش «واللام المشددة».

وفي ظ «أي المشددة».

(٥) في ت «مقصورة».

(٦) في ش «وهو المنبه».

(٧) «عليه» ساقط من ظ.

(ش) والمراد^(١) بالأولى ألف التانيث المقصورة^(٢)، «وَالِشْتِهَارُ»
 مبتدأ «وَلَيْ مَبَإِي»^(٣) متعلق به، «وَالأُولَى» نعت لمحذوف وتقديره^(٤)
 الألف^(٥) الأولى «وَيُؤَيِّدِيهِ» إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه
 المثل من حروف^(٦) العطف فهو على تقديره. ثم انتقل^(٧) إلى الممدودة^(٨)
 فقال:

(ص) يَلِدْنَهَا فَعْلَاءُ أَفْعَاءُ * مُثَلَّتِ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ
 ثُمَّ فِعَالًا فَعْلَاءًا فَاغْوَلًا * وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًّا مَفْعُولًا
 وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا * مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أُخِذًا

(ش) فذكر لها^(٩) سبعة عشر بناء:

الأول: «فَعْلَاءُ» نحو: حَمْرَاءُ وَضَحْرَاءُ.

(١) في ز «المراد».

(٢) أي أن ألف التانيث المقصورة لها أوزان مشهورة وقد ذكرها، وأوزان نادرة لم يذكرها، ولم ينبه عليها

الشارح أيضا. وقد نبه على ذلك ابن الناطم، وذكر تلك الأوزان النادرة منها:

«فعلبي» كخيسرى: للخسارة.

«فعلوتى» كرهوتى: للرهبة.

«فعلوى» كهوتوى: لثبت.

«فعمولى» كفيطوطى: للفوضى.

«فعلاتيا» كبرحاتيا: للمعجب.

«فأنثلاوى» كأزنتاوى: لضرب من مشى الأرنب.

«فثقلى» كمشكوى للعظم الأربعة.

انظر شرح ابن النظام ٧٥٦، والهمع ٦: ٦٨ - ٧٢.

(٣) «مباي» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «تقديره».

(٥) في ش «ألف»، وفي ت «والألف».

(٦) في ت «حرف».

(٧) في ه، ز، ك «أشار».

(٨) في الأصل «الممدود».

(٩) «لها» ساقط من ه، ز.

الثاني: «أَفْعِلَاءٌ» وشمل قوله: أَفْعِلَاءٌ مُثَلَّثَتِ الْعَيْنِ، ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أَرْبَعَاءٍ، فإن فيه ثلاث لغات كسر الباء وفتحها وضمها.

الخامس: «فَعْلَلَاءٌ» نحو: عَفْرَبَاءٌ وحرَمَلَاءٌ لموضعين^(١).

السادس: «فَعْلَلَاءٌ»^(٢) بفتح العين وكسر^(٣) الفاء نحو: قِصَابَاءٌ، بمعنى قصاص.

السابع: «فَعْلَلَاءٌ» بضم الفاء واللام نحو: قُرُفُصَاءٌ لنوع من الجلوس.

الثامن: «فَاعُولَاءٌ» نحو: عَاشُورَاءٌ في اليوم العاشر من محرم^(٤).

التاسع: «فَاعِيلَاءٌ» بكسر العين نحو: قَاصِبَاءٌ^(٥) وهو جحر اليزْبُوع.

٢٤٠
ب

العاشر: «فُعَيْلِيَاءٌ» بكسر / الفاء نحو: كِبْرِيَاءٌ للمتكبر^(٦).

الحادي عشر: «مَفْعُولَاءٌ» نحو: مَشْبُوثَاءٌ لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله: وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعْلَلَاءٌ، ثلاثة أبنية «فَعْلَلَاءٌ» نحو: بَرَأَسَاءٌ. يُقَالُ: لا أدري من أي البَرَأَسَاءِ هو، أي الناس. «وَفَعِيلَاءٌ» نحو: كَثِيرَاءٌ في [بِر] ^(٧)

(١) في ز «للموضعين».

(٢) في ت «فعالي» تحريف.

(٣) في ت «وكسرها».

(٤) في الأصل، ش، ت «المحرم».

(٥) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «نافقاء».

وهي صحيحة، فمعنى الكلمتين واحد تقريباً. جاء في اللسان «قصب، نفع» القاصعاء: «بجحر يحفره البربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سد منه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، وقيل القاصعاء فم جحر البربوع، أول ما يتدى في حفره، ومأخذه من القصب وهو ضم الشيء على الشيء وقصب الضب سد باب جحره». والثاقفاء: «بجحر الضب والبربوع، وقيل الثاقفاء موضع يُرْتَقَى البربوع من جحره، فإذا أُنْفِجَ من قَبْلِ القاصعاء ضرب الثاقفاء برأسه فخرج. والثقفُ يتربُّ في الأرض مشتق إلى موضع آخر».

انظر الكتاب ٣: ٦١٨.

(٦) في ز «للتكبير».

(٧) «في بز» تكملة من ش، ه، ز، ك:

وفي ت «في بز» تصحيف.

«وَفَعُولَاءَ» نحو: دَبُّوْءَاءٌ لِلْعَلِيْرَةِ^(١)، والفاء مفتوحة^(٢) في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله: «وَكَدًّا مُطْلَقٌ فَاءٍ فَعْلَاءَ أُجْدًا» ثلاثة أبنية، «فَعْلَاءَ» بفتح الفاء والعين نحو: جَنَفَاءَ^(٣) اسم موضع، «وَفَعْلَاءَ» بضم الفاء وفتح العين نحو: عَشْرَاءٌ لِلنَّاقَةِ الْمَرْضِعِ، «وَفَعْلَاءَ» بكسر الفاء وفتح العين نحو: سَيْرَاءَ^(٤) لثوب مخطوط، فهذه سبعة عشر^(٥) بناء وقد ذكر في الممدودة^(٦) أبنية أخر^(٧) وإنما اكتفى بهذه لشهرتها^(٨). والضمير في قوله: «لَمَدَّهَا» عائد على ألف التانيث، و«فَعْلَاءَ» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، و«أَفْعِلَاءَ» معطوف على «فَعْلَاءَ» بحذف العاطف، و«مُتَلَبِّتٌ الْعَيْنِ» حال من «أَفْعِلَاءَ»، و«وَفَعْلَاءَ»^(٩) وما بعدها^(١٠) من الأبنية إلى «فَعْلَاءَ»، و«مُطْلَقٌ» العين حال من «فَعْلَاءَ»، و«فَعْلَاءَ»^(١١) مبتدأ وخبره «أُجْدًا» و«مُطْلَقٌ [فاء]»^(١٢) حال من الضمير المستتر في «أُجْدًا» العائد على «فَعْلَاءَ»، «وَكَدًّا» متعلق بأُجْدًا.

(١) في الأصل، ش، ك «للمعذرة».

والمثبت من ه، ز، ظ، ت أدق. انظر اللسان «دبق».

(٢) في الأصل «مفتوحة».

(٣) في ه، ز، ت «جفناء» تصحيف.

(٤) في ه، ز، ك «سيرا» بكسر الفاء وفتح العين، وعبارتها أدق.

(٥) «عشر» ساقطة من ت.

(٦) في ش «للممدودة».

(٧) في ه، ز، ك أخرى.

(٨) وقد ذكرها في شرح الكافية كما صرح بذلك الأشموني.

منها يَفْعَلَاءَ نحو دَبُّوْءَاءٍ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْفَنَمِ، وَيَفْعَلَاءَ نحو يَتَأَيَّمُ الْمَكَانَ وَيَفْعَلَاءَ كَثْرَ كُضْبَاءٍ لِمَشِيَةِ الْمَتَبَخَّرِ، وَفَعْلَاءَ نحو يَزَوِّجُ نِسَاءَ بِمَعْنَى يَزَاسِئُهُمْ النَّاسَ، وَفَعْلَاءَ نحو يَرْنَسَاءُ بِمَعْنَاهُ أَيْضاً، وَيَفْعَلَاءَ نحو يَزِمِسَاءُ لِلَيْلَةِ الْمَظْلَمَةِ، وَفَعْلَاءَ نحو تُخَنَّفَسَاءُ، وَفَعْلُولَاءَ نحو مَتَكَّرُ كَأَمِ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ، وَمَفْعَلَاءَ نحو مَشِيحَاءُ لِلإِخْتِلَافِ وَفَعْلِيَاءَ نحو مَرْيَمِيَاءَ لِعَمْرُو بْنِ عَامِرِ مَلِكِ الْيَمَنِ.

(شرح الأشموني ٤: ١٠٤) انظر شرح الكافية ٤: ١٧٥٠ - ١٧٥٥ .

(٩) ما بعد «معطوف» إلى هنا ساقط من ت.

(١٠) في ز «وما بعدها» .

(١١) في ز «وفعلي» تحريف.

(١٢) «فاء» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(المقصور والمدود)

(ش) المقصور: هو الاسم^(١) الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والمدود^(٢) هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسي، وقد أشار إلى الأول فقال^(٣): /

٢٤١
أ

(ص) إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ * فَشَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلُّ الْآخِرِ * ثُبُوثٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ^(٤) ظَاهِرِ

(ش) يعني أن الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل^(٥) مقصوراً قياساً «فَالجَوَى» مقصور قياساً؛ لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأَسْفُ إذ كل واحد منهما مصدر «فَعِل»^(٦) بكسر العين، لما علمت من أن مصدر «فَعِل» اللزوم المكسور العين «فَعَل»^(٧) بفتح العين «فَاسْم» فاعل بفعل مضمير يفسره «اسْتَوْجِبَ»، و«مِنْ قَبْلِ» متعلق باستوجب، «وَفَتْحاً» مفعول^(٨) باستوجب، «وَذَا نَظِيرٍ» خبر كان، والفاء في قوله: «فَلِنَظِيرِهِ» جواب «إِذَا»، و«المُعَلُّ» نعت لنظيره، «وَتُبُوثٌ» مبتدأ، وخبره^(٩) لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

(١) «الإسم» ساقطة من هـ .

(٢) في ظ «المدودة» تحريف.

(٣) في ز «بقوله».

(٤) في الأصل «بقاس» تحريف.

(٥) في ت «المعل» تحريف.

(٦) في ز «فاعل».

(٧) «فَعِل» ساقطة من هـ .

(٨) في ت «متعلق».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «خبره».

(ص) كَفَيْغَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا * كَفَيْغَلَةٌ وَفُعَلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

(ش) يعني أن «فُعَل»^(١) بكسر الفاء و«فُعَل»^(٢) بضمها جمعين لفُعَلَةٌ وفُعَلَةٌ مقصوران قياساً، فمثال «فُعَل»: لِحْيَةٌ وَلِحْيٌ، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرْبٌ ومثال «فُعَل» دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرْبٌ، و«عُرْفَةٌ» و«عُرْفٌ»، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود^(٣) فقال:

(ص) وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ^(٤) * فَاَلَمَدَّ فِي نَظِيرِهِ حَثْمًا عُرْفٌ

(ش) يعني أن الاسم الصحيح إذا استحق / الألف قبل آخره^(٤) فإنَّ ٢٤١
نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثل لذلك^(٥) بقوله:

(ص) كَمَضَدِرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِنَا * يَهْمَزُ وَضِلَّ كَأَزَعَوَى وَكَازَتْأَى

(ش) مصدر ازَعَوَى وازَتْأَى ازِعَوَاءٌ وازِتْيَاءٌ؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: احْمَرَّ احْمِرَّارًا، واقْتَدَرَ اقْتِدَارًا.

«وما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، «واستَحَقَّ» صلتها^(٦)، «وَأَلْفٌ»^(٧) مفعول باستحق ووقف عليه^(٨) بحذف الألف على لغة «ربيعة» «وقَبِلَ» متعلق باستحق، «والمَدَّ» مبتدأ وخبره «عُرْفٌ»، «وفي نَظِيرِهِ» متعلق بعرف، «وَحَثْمًا» حال من الضمير في «عُرْفٌ»، وإعراب البيت^(٩) الآخر واضح. ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

(١) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «فعلا».

(٢) في ز «الممدودة» تحريف

(٣) في ش «ألفا» تحريف.

(٤) في الأصل، ش، ك «آخر» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٦) في هـ، ز، ك «صلتها استحق».

(٧) في ز «والألف».

(٨) في ش «عليه بالسكون» وعبارتها أدق.

(٩) «البيت» ساقطة من هـ، ز.

(ص) وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا * مَدٌّ يَنْقَلِي كَالْحَبِجَا وَكَالْحَيْدَا

(ش) يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الأحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة الألف^(١) قبل آخره فهو^(٢) ممدود سماعاً، وقد مثل للمقصور «بالحيجا»: وهو العقل، وللثاني^(٣) «بالحيدا»، وهو الثعل، وقصره ضرورة «والعادِم» مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول، «ويُنْقَلِي» خبر المبتدأ والتقدير: والعادِمُ النظير ثابت بنقل [وذا قَصْرًا]^(٤) «وذا مَدٌّ» حالان من الضمير المستتر في / الخبر، ثم قال:

٢٤٢
ب

(ص) وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ * عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(ش) يعني أن النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٠٩ - لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا * بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ذَاتِ عِقَاصٍ^(٥)

ومن مد المقصور قوله:

٢١٠ - وَالْمَرْءُ يُتَلَبِّهُ بِلَاءَ السَّرْبَتَالِ^(٦)

تَعَاقُبُ الْإِهْلَاقِ بَعْدَ الْإِهْلَاقِ

(١) في ت «ألف».

(٢) في هـ ، ز ، ط ، ت «فهو أيضاً» وحبارتها أدق.

(٣) في ش ، هـ ، ز ، ط ، ك ، ت «والثاني».

(٤) «وذا قَصْرًا» تكملة من ش ، هـ ، ز ، ط ، ك ، ت.

(٥) لم أحر على قائله، كما أنه لم يرد في كتب اللغة والنحو.

وقد يكون الشاهد الوحيد الذي انفرد به المكودي من بين شروح الألفية العقبُ: صَبْرَتْ مِنَ الصُّفْرِ وهو

أن تَلَوَى الخصلة من الشعر ثم تعقد، جمعها عِقَاصٌ وَعِقَاصٌ.

(٦) الرجز للعجاج بن ربيعة. انظر ديوانه ١٢٧، واللسان «بلاء». وشرح الأشموني ١١٠:٤، ومعجم شواهد

النحو ٢٢٨، روى الشطر الثاني في اللسان «كَرُّ اللَّيَالِي وَالْبِقَالُ الْأَحْوَالِ»

وكذلك في معجم شواهد النحو. السَّرْبَتَالُ: القميص والدَّبْرَعُ.

«وَقَصْرٌ» مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول^(١)، «وَمُجَمَّعٌ» خبر المبتدأ،
«وَعَلَّيْهِ» متعلق بمجمع، «واضْطِرَّاراً» مفعول له، وهو تعليل القصر «وَالْعَكْسُ»
مبتدأ، وخبره^(٢) «يَقَعُ»، «ويُخْلَفُ» متعلق بيقع.

(١) في ش، ز «إلى المفعول».

(٢) في ه، ز «خبره».

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا)

(ش) إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه. وبدأ بتثنية المقصور^(١) فقال:

(ص) آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا * إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيًا

(ش) يعني أن الألف الرابعة فما فوق تنقلب^(٢) في التثنية «ياء»، وشمل ذلك الألف الرابعة نحو: مَلَّهَي، والخامسة نحو: مُنْتَمَي^(٣)، والسادسة نحو: مُسْتَدَعِي. فتقول^(٤) فيها: مَلَّهَيَانِ وَمُنْتَمَيَانِ^(٥) وَمُسْتَدَعَيَانِ، «وآخر» مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله، «والهاء» في اجعله مفعول أول، «ويا» مفعول ثان، «ووثنتي» في موضع / النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف ٢٤٢ محذوف تقديره: تثنيه، «وإن كان» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم^(٦) عليه وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل. أشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا الَّذِي يَا أَطْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى * وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى

(ش) الإشارة كقوله: «كَذَا» إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها «ياء» يعني أن ما كانت^(٧) فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء،

(١) في ش «وقد أشار إلى تثنية المقصور».

(٢) في ش، ك «تقلب».

(٣) في هـ، ز، ط، ت ز «مستى».

(٤) في ط «فتثنيتهما».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «ومسميان».

(٦) في هـ، ز، ط، ك، ت «ما قبله».

(٧) في هـ، ز «ما كان».

والألف الثالثة المجهولة المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء
فمثال المنقلبة عن «ياء» قَتَى وَفَتَيَانِ، ومثال المجهولة التي سمعت^(١) فيها
الإمالة «مَتَى» مُسَمَّى بِهَا فَتَقُولُ فِي تَشْبِيهِهَا^(٢): مَتَيَانِ.

وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب^(٣) أَلْفُهُ يَاءً
بَلْ وَآوًا^(٤) إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال^(٥):
(ص) فِي غَيْرِ ذَا تُقَلَّبُ وَآوًا الْأَلْفُ * ...

(ش) أَي^(٦) فِي غَيْرِ ذَا مِنْ الثَّلَاثِي تَنْقَلِبُ^(٧) الْأَلْفُ وَآوًا. وذا إشارة إلى
جميع ما تُقَلَّبُ^(٨) الْأَلْفُ فِيهِ يَاءً، وشمل قوله: «فِي غَيْرِ ذَا» المنقلبة عن واو
نحو: رَجَا وَرَجَوَانَ، والمجهولة نحو: إِذَا^(٩) وَعَلَى مُسَمَّى بِهِمَا. ثم قال:
(ص) ... * وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفَ

(ش) أَي وَأُول^(١٠) هَذِهِ الْأَحْرَفُ^(١١) الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ الَّذِي قَدْ أُلِفَ

(١) فِي ظ «سَمِعَ».

(٢) فِي الْأَصْلِ «بِتَشْبِيهِهَا».

(٣) فِي ش، ه، ز، ك «لَا تَقَلَّبُ».

(٤) فِي ظ «بَلْ وَآوًا».

(٥) فِي ز «فِي قَوْلِهِ»

وَفِي ك «ثُمَّ قَالَ».

(٦) فِي ز «يَعْنِي».

(٧) فِي ش، ه، ز، ظ، ك، ت «تَقَلَّبُ».

(٨) فِي ش، ظ «مَا انْقَلَبَتْ».

(٩) فِي ز «لَدَى» تَقُولُ فِي تَشْبِيهِهَا: لَدَتَيَانِ.

تَقُولُ فِي تَشْبِيهِهَا «إِذَا» إِذْوَانَ.

وَكذَلِكَ «إِلَى» فَتَقُولُ فِي تَشْبِيهِهَا «إِلْوَانَ».

وَإِنْ كَانَ قَلْبُ أَلْفِهِ يَاءً أَوْلَى مِنَ الْوَاوِ أَي: «إِلْيَانِ»

وَتَقُولُ فِي تَشْبِيهِهَا «عَلَى» «عَلَيَانِ، وَعَلْوَانَ».

فِي «عَلَى» وَإِلَى «ثَنِيًا بِالْيَاءِ لِانْقِلَابِ أَلْفِهِمَا يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُبَدَّلَةٍ.

(١٠) فِي ه، ز «أُول».

(١١) فِي الْأَصْلِ، ظ «الْأَلْفُ» خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ.

قَبْلَ يَعْنِي عِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَهِيَ أَلْفٌ وَنُونٌ فِي الرَّفْعِ «وَيَاءٌ وَنُونٌ» فِي الْجُرِّ وَالنَّصْبِ وَقَوْلُهُ: «كَذَا أَلْدَى»، «أَلْدَى»^(١) مَبْتَدَأٌ وَصَلْتَهُ الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ / «أَلْبَا أَضْلُهُ»، وَخَبْرُهُ «كَذَا»، وَالْجَامِدُ مَعْطُوفٌ عَلَى «أَلْدَى». «وَأَلْدَى» ٢٤٣
أُيْمِيلٌ صِفَةٌ لِلْجَامِدِ، «وَفِي خَيْرٍ» مُتَعَلِّقٌ بِتَقْلَبِ، وَ«وَأَوَا» مَفْعُولٌ ثَانٍ بِتَقْلَبِ،
«وَالْأَلْفُ» هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، «وَمَا» مَفْعُولٌ ثَانٍ بِأَوَّلِهَا. وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ «هَا»
وَصَلْتَهُ^(٢) «مَا كَانَتْ» «وَقَدْ أَلْفُ» فِي مَوْضِعِ خَبَرِ كَانِ، «وَقَبْلُ» مُتَعَلِّقٌ بِالْف. ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى تَثْنِيَةِ الْمُدُودِ فَقَالَ:

(ص) وَمَا كَصَخْرَاءَ يَوَاوِئِيَا * ...

(ش) يَعْنِي أَنَّ مَا أَلْفَهُ لِلتَّأْنِيثِ نَحْوُ: صَخْرَاءَ وَصَخْرَاوَانَ، وَخَمْرَاءَ وَخَمْرَاوَانَ تُقْلَبُ فِيهِ. «الْهَمْزَةُ» «وَأَوَا» فِي التَّثْنِيَةِ^(٣) وَقَوْلُهُ:

(ص) ... * وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
يَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ ... *

(ش) يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ وَأَوَا، وَإِبْقَاؤُهَا هَمْزَةً فِيمَا كَانَتْ هَمْزَةً لِلْإِلْحَاقِ نَحْوُ: «عِلْبَاءٍ» مُنْقَلِبَةً^(٤) عَنْ أَصْلِ، وَشَمَلُ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَאו نَحْوُ: «كِسَاءٍ»، وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ يَاءٍ نَحْوُ: حَيَاءٍ^(٥) فَتَقُولُ: عِلْبَاوَانَ وَعِلْبَاءَانَ وَكِسَاءَوَانَ وَكِسَاءَانَ وَحَيَاوَانَ^(٦) وَحَيَاءَانَ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُدُودِ^(٧) غَيْرَ مَا هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى حِكْمِهَا بِقَوْلِهِ:

(١) «الذى» ساقطة من ز، ت.

(٢) في ه، ز، ط، ت «وصلة» تحريف.

(٣) في ش، ه، ز، ك «يعني أن ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تغلب همزته واو في التثنية فتقول صحراوان وحمراوان» وعبارتها هنا أدق وأحسن.

(٤) في ه، ز، ط، ت «أو منقلبة».

(٥) «كساء»، و«حساء» همزتهما بدل من أصل؛ لأن أصل كساء كساو. وأصل حياء حياى. وقعت الواو والياء فيهما إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

(٦) في ه «حيوان» تحريف.

(٧) في ه، ز «المدودة».

(ص) ... وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ * صَحَّحَ ...

(ش) وذلك نحو: «قراء وُضَّاء»^(١) فتقول في تثنيتهما قراءانِ
وُضَّاءانِ^(٢) ثم قال:

(ص) ... * ... وَمَا شَدُّ عَلَى ثَقُلٍ قُصِرَ

(ش) يعنى أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والمددود
يقصر على السماع. أي لا يُقاس عليه فمما^(٣) شد في تثنية المقصور قولهم:
مِذْرَبَانِ^(٤) بقلب الألف الرابعة واوًا، وَخَوْزَلَانِ^(٥) محذوف^(٦) الألف
ورضيان^(٧) / في تثنية رَضًا^(٨) بقلب الألف ياء وأصلها واو، ومما شَدُّ في تثنية
المددود حَمْرَائِيانِ والأصل حَمْرَاوَانِ^(٩). «وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها
كصحراء «ووثئيا» في موضع خبر «ما»، وبواو متعلق بـ «ثئيا»^(١٠)، «ونحو علباء»
مبتدأ، «ويكسأ وحيًا» معطوفان على علباء بحذف العاطف^(١١)، وقصر «حيًا»
ضرورة، وخبر المبتدأ «بواو أو همزي»، و«غَيْرَ» مفعول مقدم بصحح، «وما»
مبتدأ وهي موصولة وصلتها «شَدُّ» وخبرها «قُصِرَ»، «وعلى ثَقُلٍ» متعلق بقُصِرَ،
ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

(ص) وَاخْتِيفَ مِنَ الْقُصُورِ لِي جَمْعٌ عَلَى * حَدُّ الْمَشْيِ مَا بِهِ تَكْمَلًا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «ووضاء» وهو صحيح والوضاء الرضىء الوجه.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «ووضاءان» وهو صحيح.

(٣) في ظ «فما».

(٤) الأصل: مدريان على القياس مثني مدري، وهو الجانب من كل شيء.

(٥) خَوْزَلانِ في خَوْزَلِي وهي المشية التي فيها تبخر وتناقل. والقياس خَوْزَلِيانِ.

(٦) في هـ، ز، ت «بحذف».

(٧) في ز «ووضيان»، و«ضيا».

(٨) في ش «وما شد في تثنية المددود حمرايان بالياء وعاشوران بحذفها» عبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ك «وما شد في تثنية المددود إقرار همزة التأنيث كقولهم حمرايان بالياء وعاشوران».

(٩) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بئني» تحريف.

(١٠) في ز «الفاعط» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا جمعت الاسم^(١) المقصور الجمع^(٢) الذي على حد المثني، وهو جمع المذكر السالم، حذفت ما تكمل به وهو الألف، وسبب حذفها التقاء الساكنين، لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقى الفتحة التي قبلها لتدل^(٣) عليها^(٤)، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْنِعًا بِمَا حُذِفَ * ...

(ش) فتقول في نحو: مُوسَى وَمُضْطَفَى مُوسَوْنَ وَمُضْطَفُونَ رفعاً ومُوسِيَيْنِ وَمُضْطَفِيَيْنِ نصباً وجرأً: «وَمِنْ الْمُقْصُورِ» «وفي جمع» متعلقان «باحذف»، «وعلى حد» في موضع الصفة لجمع، «وما» مفعول^(٥) باحذف وهي موصولة واقعة على ألف المقصور^(٦) وصلتها «تَكْمَلًا»^(٧)، «والهاء» في «به» عائدة على الموصول / والضمير المستتر في «تَكْمَلًا» عائد على المقصور. ثم انتقل $\frac{٢٤٤}{\uparrow}$ إلى جمع المقصور جمع^(٨) المؤنث السالم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ

فَالألف اقلب قلبها في التثنية^(٩) * ...

(١) «الإسم» ساقطة من هـ .

وفي ز «يعني إذا اجتمع الإسم المقصور».

(٢) «الجمع» ساقطة من ز.

(٣) في هـ ، ز «تدل».

(٤) في ظ «عليه».

(٥) في ز «وما منصوبة».

(٦) في ز «على الألف المقصورة».

(٧) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وصلتها تكملًا وبه متعلق بتكملًا».

(٨) في ش، هـ ، ز، ك «في جمع».

(٩) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «زيادة بعد بيت الألفية»

«الهاء في جمعته عائدة على المقصور، أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في التثنية» الزيادة هنا تفيد.

(ش) ففهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً، أو ثالثة منقلبة عن ياء، أو مجهولة شُمعت إِمالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة^(١) لم^(٢) يُسمع إِمالتها قلبت واو^(٣)، فإن كان آخر الاسم^(٤) المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَتَاءٌ ذِي الثَّائِلِ أَلْزَمٌ تَنْجِيَةً

(ش) يعني أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء، لئلا يجمع بين تاءى التانيث^(٥) فتقول في فتاة وقناة: فَتَيَاتٌ وَقَنَوَاتٌ. «وإن جمعته»^(٦) شرط، «وبتاء» متعلق بجمعته^(٧)، والفاء جواب الشرط^(٨)، و«الألف» مفعول مقدم «بأقْلِبُ» و«وَقَلَّبْتُهَا» مصدر مضاف إلى المفعول، و«فِي الثَّنِيَّةِ» متعلق بالمصدر، و«وتاء» مفعول أول «بِأَلْزَمٌ»، و«وتنجيته» مفعول ثان، ثم قال:

(ص) وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الْفَلَاخِي اسْمًا أَوَّلُ * إِتْبَاعُ عَيْنِ فَاءِةٍ^(٩) بِمَا شَكِلُ
إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَلَّثًا بَدَا * ...

(ش) يعني أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز إِتباع عينه لفائه في الحركة، فتفتح عينه إن كانت الفاء

^(١) ما بعد «مجهولة» إلى هنا ساقط من ك.

^(٢) في ظ «ولم».

^(٣) من أمثلة ذلك: حَبَائِيَاتٌ، وَشَدَائِعِيَاتٌ، وَفَتَيَاتٌ، وَغَصَبَاتٌ.

^(٤) «الإسم» ساقطة من هـ.

^(٥) في هـ، ز «تاء التانيث وتاء الجمع».

^(٦) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «جمعت» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٧) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «جمعت» وما أثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

^(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«قَالَ لَيْفٌ أَقْلِبُ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَّةِ»

^(٩) في الأصل «فاؤه» تحريف.

مفتوحة، وتُضم إن كانت مضمومة، وتُكسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة.

٢٤٤
ب

الأول: / أن يكون سالم العين. واحترز به من شيعين. أحدهما

المضعف نحو: «جِنَّةٌ وَجِنَّةٌ وَجِنَّةٌ»، والآخر المعتل العين، وشمل ما عينه ألف نحو: «دَارٌ»، وما أوله مضموم نحو: «سُورَةٌ»، وما أوله مكسور نحو: دِيمَةٌ^(١)، وما أوله مفتوح نحو: جَوَزَةٌ وَيَيْضُهُ فلا يتبع شيء^(٢) من ذلك إلا ما أوله مفتوح، فإن فيه لغتين على ما سيذكره^(٣).
الثاني: أن يكون ثلاثياً. واحترز به من الزائد على^(٤) الثلاثة^(٥) فلا يغير^(٦).
الثالث: أن يكون اسماً. واحترز به من الصفة نحو: صَعْبَةٌ وَسَهْلَةٌ فإنه لا يتبع. وهذه الشروط^(٧) الثلاثة مفهومة من قوله: «وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيُّ اسْمًا».

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من المحرك العين نحو: سَمْرَةٌ
الخامس: أن يكون مؤنثاً. واحترز به من نحو: بَكْرٌ فإنه لا يجمع بالألف

(١) الدَّيْمَةُ: «المطر الذي ليس فيه رعدٌ ولا برق، والجمع دِيمٌ. وفي حديث عائشة رضي الله عنها، وشيئت عن عمل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبادته فقالت: كان غَمَلَةً دِيمَةً، والدَّيْمَةُ المطر الدائم في سكون» اللسان «ديم».

(٢) في ظ «في شيء».

(٣) في هـ، ز، ت «ما سيذكر».

(٤) «الزائد على» ساقط من ظ.

(٥) في هـ، ز «الثلاثة نحو حَيْقَلٌ» ذكر هنا مثال على الزائد.

وفي ك الثلاثة نحو زَيْبٌ ذكر هنا مثال على الزائد.

(٦) غير الثلاثي نحو جَعْفَرٌ، تقول في جمعه: جَعْفَرَاتٌ تبقى حركة العين دون تغيير.

(٧) «الشروط» ساقط من ظ.

والتاء، وهذا^(١) الشرطان مفهومان من قوله: «إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤْتَاً
بَدَا» ولا فرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها، وإلى ذلك أشار
بقوله:

(ص) ... * مُخْتَمّاً بِالتَّاءِ أَوْ مُجْرَداً

(ش) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو: قَصْعَةٌ وسِدْرَةٌ
وَعُرْفَةٌ، وثلاثة مجردة نحو: دَعْدٌ وهِنْدٌ وَجَمَلٌ. فجميع ذلك يجوز فيه
الاتباع فتقول: قَصَعَاتٌ وسِدْرَاتٌ^(٢) وَعُرْفَاتٌ ودَعْدَاتٌ وهِنْدَاتٌ^(٣)
وَجَمَلَاتٌ، «والسَّالِمِ» مفعول / بفعل مضمر يفسره «أَنْزِلُ» وهو اسم فاعل
مضاف إلى فاعله معنى^(٤). «والتَّلَائِي» نعت للسالم، «واسمًا» حال من
«التَّلَائِي» أو من «السَّالِمِ»، «وإِثْبَاعٌ» مفعول «بِأَنْزِلُ» وهو مصدر مضاف إلى
المفعول «وَفَاءَةٌ» مفعول ثانٍ بِإِثْبَاعٍ^(٥)، «وَيَمَّا» متعلق بِإِثْبَاعٍ، «وإِنْ» شرط،
«وسَاكِنَ الْعَيْنِ وَمُؤْتَاً» حالان من الضمير المستتر في «بَدَا» العائد على
«اسمًا»^(٦) وكذلك «مُخْتَمّاً وَمُجْرَداً» حالان أيضاً من «اسمًا»^(٧).

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا^(٨) الإثباع كما ذكر. وأما
المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران، أشار إليهما بقوله:

(١) في ظ «وهذه» تحريف.
(٢) «وسدرا» ساقطة من ت.
وفي ظ «وهندات».
(٣) «وهندات» ساقطة من ظ.
(٤) «معنى» ساقطة من ظ، ك، ت.
(٥) ما بعد «وإثباع» إلى هنا ساقط من ت.
(٦) في الأصل، ش، ه، ظ، ك، ت «اسم» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.
(٧) في ز «من الضمير المستتر في بدا».
وفي ت «من الضمير اسم».
(٨) «إلا» ساقطة من ك.

(ص) وَسَكُنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ * خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا^(١) قَدْ زَوَّأَ

(ش) يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتياع وهما السكون والفتح، وشمل التالي غير الفتح، التالي الضم نحو: «عُرْفَةٌ» والتالي الكسر نحو: «هِنْدٌ»، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الإتياع كما سبق، والسكون والفتح فتقول: عُرْفَاتٌ بالضم إتياعاً لحركة الفاء، وعُرْفَاتٌ بالسكون تخفيفاً، وعُرْفَاتٌ بالفتح تخفيفاً أيضاً وفي نحو: هِنْدٌ هِنْدَاتٌ بالكسر إتياعاً وهِنْدَاتٌ بالسكون، وهِنْدَاتٌ بالفتح، وكذلك في^(٢) سائرهما، وفهم منه أن التالي الفتح لا يجوز فيه، إلا الإتياع كما سبق. «والتالي» / مفعول «سَكُنَ»^(٣) وهو اسم فاعل، ويجوز ضبط ^{٢٤٥}ب «غَيْرَ» بالفتح على أنه مفعول بالتالي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التالي؛ «وَأَوْ»^(٤) خَفَّفَهُ معطوف على «سَكُنَ»، و«بِالْفَتْحِ» متعلق بخفف، و«كَلًّا» منصوب «بِزَوَّأَ».

ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين: ما كان على «فُعْلَةٌ» بكسر الفاء ولائمه وَاوَّ أَوْ عَلَى^(٥) «فُعْلَةٌ» بضم الفاء ولائمه ياء فقال:

(ص) وَمَنْعُوا إِيْتَابِعَ نَحْوِ ذُرْوَةٍ * وَرُئِيَّةٍ^(٦) ...

(١) في الأصل «وكلاً» تحريف.

(٢) وفي «ساقطة من ت».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «يسكن».

(٤) في الأصل «أو خففه».

(٥) في ت «وعلى».

(٦) رُئِيَّةٌ: الرُّيَّةُ: هي الزاوية التي لا يعلوها الماء، وجمعها الرُّيَّةُ

والرُّيَّةُ: حفرة يشتتير فيها الصائد.

والرُّيَّةُ: حقيرة يُشْتَوَى فيها.

ومنه قولهم: بَلَغَ السُّيْلُ الرُّيَّةَ.

انظر اللسان «رئى»، والكتاب ٣: ٥٨.

(ش) يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتياع، فلا يُقال في ذُرْوَة ذِرْوَات، ولا^(١) في زُرْبِيَّة زُرْبِيَّات لثقل الواو بعد الكسرة، والياء بعد الضمة^(٢)، ثم نبه على أنه قد سُمع في «فُعْلَة» بكسر الفاء مما لامه واو الإتياع شدوذاً فقال:

(ص) ... * ... وَشَدُّ كَسْرُ جِرْوَةٍ

(ش) يعني شد كسر جمع^(٣) «جِرْوَة»^(٤)، والضمير في «وَمَتَّعُوا»^(٥) عائد على العرب «وِإِتْبَاعٌ» مفعول «بِمَتَّعُوا» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَزُرْبِيَّةٌ» معطوف على «ذِرْوَة» «وَكَسْرٌ» فاعل بِشَدُّ، «وَجِرْوَةٌ» مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير^(٦): إتياع جمع نحو ذروة. ثم قال:

(ص) وَتَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرٌ مَا * قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى

(ش) يعني أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر، كقول بعضهم: في كَهْلَة كَهَلَات، وحقه الاسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز:

٢١١ - فَتَشْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا^(٧)

فسكن زَفْرَاتِهَا^(٨) وحقه الفتح؛ لأنه اسم، وإما لغة/ قوم من العرب في فتح ٢٤٦

(١) في ز «ولا يُقال».

(٢) في ز «لثقل الياء بعد الضمة والواو بعد الكسرة» تقديم وتأخير.

(٣) «جمع» ساقطة من ك، ت.

(٤) فلا يُقال في جمعها جِرْوَات على الإتياع؛ لأن حقه الإسكان.

(٥) في ز، ظ «منعوا».

(٦) في ه، ز، ظ، ت «والتقدير».

(٧) لم أشر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معز.

انظر في اللسان «زفر»، والخصائص ١: ٣١٦. وشرح المفصل ٥: ٢٩٠، وشرح الكافية لابن مالك

٤: ١٨٠٣. وشرح الأشموني ٣: ٣١٢ / ٤: ١١٨. ومعجم شواهد العربية ١: ٤٥٣.

(٨) في ظ «زفرات».

جمع نحو: بَيْضَةٌ وَجُزْءٌ فيقولون: جُوزَاتٌ وَبَيْضَاتٌ بالفتح وهي لغة «هديل». قال شاعرهم:

٢١٢. أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ^(١)

«وَعَيَّو» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها «قَدَمَتُهُ»، والهاء عائدة على «ما» وخبر المبتدأ «تَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى».

[فقد توسط المبتدأ بين الأخبار. والتقدير: غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس]^(٢).



(١) نسب لشاعر من هذيل، ولم يرد في ديوان الهذليين.
انظر الخصائص ٣: ١٨٤، وشرح المفصل ٥: ٣٠، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٨٠٤، وشرح الشواهد للعيني ٤: ١١٨، وشرح التصريح ٢: ٢٩٩، والخزانة ٣: ٤٢٩.
رائح: الذي يسير ليلاً.
متأوب: الذي يسير نهاراً.
رفيق بمسح المنكبين: أي العالم بتحريك المنكبين في السير.
سبوح: الذي يمد يده في الجري.
والمعنى إن يجتله في سرعة سيره كالظليم - ذكر النعام - الذي له بيضات يسير مسرعاً ليلاً ليصل إليها^(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(جمع التكسير)

(ش) إنما سُمي جمع التكسير لتغير^(١) بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغيير^(٢) ومقابلته جمع السالم، ثم إنَّ جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ * كُنْتُ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

(ش) يعني أنَّ هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في البيت^(٣)، تنزل على جمع القلة، وهو من ثلاثة إلى عشرة^(٤) نحو: أَغْرِيَّةٌ^(٥) وَأَفْلَسٌ وَفَيْثِيَّةٌ وَأَجْمَالٌ، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة، وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له^(٦)، وستأتي أمثلتها في أثناء البلب.

«وأفْعَلَةٌ» مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه، وخبره «جُمُوعٌ قِلَّةٌ».

(١) في ز، ط، ت «لتغيير» وما أثبت هو الصواب، لأنَّ (التَّغْيِيرُ) مصدر (تَغَيَّرَ)، و(التَّغْيِيرُ) مصدر (غَيَّرَ) فالأول لازم، والثاني متعد.

(٢) في ز «التفسير» قال المرادى «قسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنُو وَصِنُوَانٌ، أو بنقص ككُتْحَمَةٌ وكُتْحَمٌ أو تبديل شكل نحو أَسَدٌ وأَسْدٌ، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رَجُلٌ ورجالٌ، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِيْبٌ وقُضْبٌ أو بهن ككَلَامٌ وغلَّمان، شرح المرادى ٣٣: ٥.

(٣) في ش وفي هذا البيت.

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨ «فجمع القلة مدوله بطريق الحقيقة من الثلاثة إلى العشرة».

(٥) قبي تين: «أَرْغِفَةٌ» وهي صواب أيضاً.

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٧٦٨ «وجمع الكثرة مدوله بطريق الحقيقة وما فوق العشرة إلى غير نهاية».

انظر شرح المرادى ٣٤: ٥.

ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موقع جمع القلة^(١) وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَبْغُضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَطَبْعاً يَلِي * كَأَزْجَلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِيِّ

(ش) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة^(٢): رَجُلٌ وَأَزْجَلٌ، وَخُنْتُ وَأَخْتَاكُ وَفُؤَادٌ وَأَفِيدَةٌ.

ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة / رَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَقَلْبٌ وَقُلُوبٌ، ب ٢٤٦
وَصَفَاءٌ وَصَفِيٌّ. وَالصَّفَاءُ الصَّخْرَةُ الْمَلْسَاءُ. وَأَصْلُ: صَفَى صُفًوِي فَقَلْبَتْ
الواو ياء وأدخمت في الياء وكسر ما قبلها.

«وَيَبْغُضُ ذِي» مبتدأ، والإشارة بذي إلى جموع القلة «وَيَفِي» خبر المبتدأ،
«وَبَكْتَرَةٌ» متعلق بيفي، و«وَطَبْعاً» منصوب على إسقاط الجار^(٣) أي بوضع،
ومعناه أن العرب وضعت له لذلك واستغنت به عما^(٤) يستحق.

ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا^(٥)

^(١) في بعض شروح الألفية: وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة.

وقد شرط المرادى لذلك وجود قرينة مجازاً نحو «ثلاثة قروء».

انظر شرح ابن الناظم ٧٦٨، وشرح المرادى ٣٦٥:٥.

^(٢) في ز «الكثرة نحو». وفي ت «الكثرة مجاز».

^(٣) في ش «إسقاط الخافض».

^(٤) قال الملوي في حاشيته على المكودي ص ١٩٨:

«قوله: وطبعاً يفي قال ابن غازي الظاهر خروج الإستعمال عن كلامه لقوله: وطبعاً، وقال أبو اسحق:
الوضعي عنده على وجهين: وضعي حقيقية به عليه بالصفي، لأن الفارسي وغيره حكوا في جمع
الصفاء اصفاء وصفي، ولكن اصفاء في غاية الندور فكأنه لم يوضع اه. وحقيقي الوضع أن تكون
العرب لم توضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون العرب وضعتهما معاً ولكن
يغلب أحدهما على الآخر كما في الشاطبي»

^(٥) في ز «ثم يقولون».

وفي ك، ت «ثم يقولوا».

يجمع على كذا وعلى كذا^(١)، وعكس المصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا^(٢) ولكل وجه.

وبدأ بـ (أَفْعُلُ) فقال:

(ص) لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ * وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيضًا يُجْعَلُ

(ش) فذكر أن أَفْعُلًا^(٣) يطرد في نوعين:

الأول: «فَعْلٌ» بشرطين أحدهما: أن يكون اسماً نحو: قَلَسٌ وَأَقْلَسٌ، واحترز به من الوصف نحو صَعَبٌ^(٤).

الثاني: أن يكون صحيح العين. واحترز به من المعتل العين^(٥) نحو: جَوْنٌ^(٦).

وشمل الصحيح كما مثل، والمعتل الفاء نحو: وَجْهٌ وَأَوْجُهُ، والمعتل اللام نحو: دَلُوٌ وَأَذَلٌ وَظَبْيٌ وَأَظْبٌ.

والثاني^(٧): الرباعي. لكن بشروط ذكرها في قوله:

(ص) إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي * مَدًّا وَتَأْيِثٍ وَعَدًّا الْأَخْرُوفِ

(١) هذا أحد طريقي الكلام على جمع التكسير، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. والطريق الثاني وهو طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلاً (أفعل) يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

انظر شرح المرادى ٣٦:٥، ٣٧.

(٢) نسب إلى ابن السراج أنه أول من سلك هذا الطريق، وتبعه المصنف، وهو صحيح. انظر الأصول في النحو ٤٣٠:٢ وما بعدها.

(٣) في ش، ه، ز، ك «أفعل» وما أثبت هو الصواب.

(٤) في ت «ضعب وضخم».

في شرح المرادى ٣٧:٥ «وندر (أعبد) في (عبد)، لأنه صفة وسهلة غلبة الإسمية».

انظر شرح ابن الناظم ٧٦٩.

(٥) «العين» ساقطة من ه، ز.

(٦) ما ورد من معتل العين على هذا الجمع كـ «أَعْرَيْنُ أَثُوبٌ» حمله بعض الشراح على الشدوذ، والبعض الآخر على الندرة.

انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦٩، وشرح المرادى ٣٧:٥.

(٧) الصواب أن يقوله: والنوع الثاني خوف الإلتباس.

(ش) فذكر أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسماً. وفهم ذلك من قوله^(١): «وَلِلرَّيَاحِ اسْمَاءٌ»، وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ» الثلاثة الشروط / الباقية.

٢٤٧
أ

الاول^(٢): أن يكون مؤنثاً؛ لأنَّ العتاق مؤنث، وهو^(٣) أنتى الجدى واحترز به من المذكر نحو: حمار^(٤).

وأن^(٥) يكون ثالثة مدة، واحترز به من نحو: يخنصر^(٦).

وأن^(٧) يكون غير مختتم بتاء التانيث، واحترز به من نحو رسالةً وسحابةً، وفهم من تمثيله «بِالدَّرَاجِ وَالْعَتَاقِ» أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثاليين وضمة نحو: عُقَابٌ فَتَقُولُ: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ، وَعَتَاقٌ وَأَعْتَقٌ، وَعُقَابٌ وَأَعْقَبٌ.

وفهم من إطلاقه في المد في قوله: «مَدٌّ»^(٨) أنه لا يشترط كونه ألفاً، بل يكون غير ألف نحو: يمين وأيمن [وشذ من المذكر شَهَابٌ وَأَشْهُبٌ

(١) أي في بيت الألفية المذكور قبل هذا البيت.

(٢) وهو الشرط الثاني.

(٣) في هـ، ز «وهي».

(٤) في ظ «كالحمار» وهو سهو واضح.

(٥) الصواب والثاني أن ...

(٦) يخنصر: جاء في اللسان (خنصر) (في كتاب سيبويه: الخنصر بكسر الخاء والصاد، والخنصر: الإصبع

الصغرى، وقيل الوسطى، والجمع خنصراً، قال سيبويه: ولا يجمع بالألف والتاء استغناء بالتكسير ولها

نظائر نحو فيزين وفراسن).

(٧) الصواب والثالث أن ...

(٨) في الأصل «ومد».

في ك «في مد».

وَعَرَابٍ وَأَعْرَابٍ^(١) وَفُهُمٍ مِنْ قَوْلِهِ^(٢): «وَعَدَّ الْأَحْرَافِ» الشَّرْطُ الرَّابِعُ.

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطْرِدٌ * مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

(ش) فذكر^(٣) أَنَّ أَفْعَالًا جَمَعَ لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِي «لَيْسَ» عَلَى فَعْلٍ مِمَّا هُوَ صَحِيحُ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ مَا لَا يَطْرُدُ^(٤) فِيهِ «أَفْعَلُ» فَشَمِلَ غَيْرَ فَعْلٍ مِنَ الثَّلَاثِي وَذَلِكَ تِسْعَةٌ^(٥) أَوْزَانٍ نَحْوُ: جَمَلٌ وَأَجْمَلٌ، وَعَنْقٌ وَأَعْنَقٌ، وَضِلْعٌ وَأَضْلَعٌ، وَكَتِفٌ وَأَكْتَفٌ وَإِبِلٌ وَأَهَالٌ، وَعِذَلٌ وَأَعْدَالٌ، وَقُفْلٌ وَأَقْفَالٌ [وَعَضْدٌ وَأَعْضَادٌ]^(٦).

وشمل أيضاً ما كان على فَعْلٍ معتل العين نحو: ثَوْبٌ وَأَثْوَابٌ، واحترز بقوله «اسمًا» من الصفة نحو: بَطَلٌ^(٧) وَيَلِزٌ^(٨) ونحوهما، فإنها لا تجمع على «أَفْعَالٍ»، ولما دخل في هذا القانون «فَعْلٌ» بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه^(٩) غير «أَفْعَالٍ» نَبَّه عليه بقوله:

(١) ما بين المعرفين تكملة من ت.

وفي هـ، ز، ك «وَأَهْمِنُ وَلِهَذَا شُدَّ مِنَ الْمَذْكَرِ شَهَابٌ، وَأَشْهَبٌ، وَعَرَابٌ، وَأَعْرَابٌ».

(٢) «قوله» ساقطة من ش

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «يعني».

(٤) في الأصل وبقية النسخ ما يطرد، وما أثبت أصبح وأولى.

(٥) في ش، ط، ك «سبعة» وما أثبت أولى وأصح.

(٦) «عضد وأعضاد» تكملة من هـ، ز، ك.

وفي هـ، ز، ك «عِذَلٌ وَأَعْدَالٌ وَعَضْدٌ وَأَعْضَادٌ وَرِطَلٌ وَأَرطَالٌ وَقُفْلٌ وَأَقْفَالٌ».

وفي ش «وقفل وأقفال وِرطَلٌ وأرطال

وذلك خلط بين النسخ، والصواب أنها تسعة أوزان كما أثبت وكما ورد في شرح ابن الناطم

ص ٧٦٨، وشرح المرادى ٣٨:٥، ٣٩.

(٧) وفي هـ «بطل وأبطال».

(٨) «يلز» ساقطة من هـ، ز.

بلز: «امرأة يلز ويلز» ضخمة مكتنزة، واليلز: الرجل القصير، اللسان «بلز».

(٩) في ز «وكان الغالب فيه أن يكون جمعه على غير».

(ص) وَغَالِباً أَعْنَاهُمْ فِعْلَانٌ * فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانٌ^(١)

(ش) / يعني أن الغالب في فُعَل نحو: صُرِدَ أن يجيء جمعه على ٢٤٧
فِعْلَانٌ^(٢) بكسر الفاء نحو: صُرِدَ وصِرْدَانٌ لَطَائِرٌ^(٣)، ومَجْرَدٌ ومَجْرَدَانٌ لِلْفَأْرِ^(٤)،
وفهم من قوله: «غَالِباً» أنه قد^(٥) يجيء على «أَفْعَالٍ»^(٦) ومنه قولهم: رُطِبَ
وَأَرْطَابٌ. «وَعَيْتٌ» مبتدأ، «وما» موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين،
«وَأَفْعُلٌ»^(٧) مبتدأ خبره^(٨) «مُطْرِدٌ»، «وفيه» متعلق بمطرد، والجملة صلة «ما»
وكذلك «مِنَ الثَّلَاثِي» «واسماً» حال من الموصول، «ويُرْدٌ» في موضع خبر المبتدأ
الذي هو غير، «وبِأَفْعَالٍ» متعلق ببرد، «وَفِعْلَانٌ» فاعل «بِأَعْنَى» والضمير فيه عائد
على العرب، «وفى» متعلق بأعناهم. ثم قال:

(ص) فِي اسْمٍ^(٩) مُذَكَّرٍ رِبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرُدُ^(١٠)

(ش) يعني أن «أَفْعَلَةٌ» يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعي^(١١) بمدة قبل
آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو: جَوَادٌ، وبالمذكر من المؤنث نحو: عَتَاقٌ
فإنه يجمع على «أَفْعُلٌ» كما تقدم، وشمل قوله: «بِمَدٍّ ثَالِثٍ» ما كانت^(١٢)

= وفي ك «وكان الغالب في جمعه أن يكون على غير». وعبارتهما أكمل.

(١) «صردان» مطبوسة وغير واضحة في ظ.

(٢) في ز «نحو صردان أن يكون على فعلان جمعه» العبارة مضطربة.

(٣) في ك «للطائر».

(٤) في ز «للغارة».

(٥) «قد» ساقطة من ظ.

(٦) في ش، ه، ظ، ك، ت «على أفعال قليلة» وعبارتها أكمل.

وفي ز «على أفعال قليلة».

(٧) في ظ «وأفعال» تحريف.

(٨) في ش، ك «وخبره».

(٩) في الأصل، ه، ت «لاسم» تحريف.

(١٠) في ز «قد اطرد» تحريف.

(١١) في ه، ز، ظ «رباعي مذكر» تقديم وتأخير.

(١٢) في الأصل، ظ «ما كان».

مدته ألفاً أو واواً أو ياءً نحو: قَدَّالٌ وَأَقْدَلَةٌ، وَرِزِيفٌ وَأَرْزِيفَةٌ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ.

ثم قال:

(ص) وَالزَّمَّةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ^(١) * مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

(ش) يعني أن «أفعلة» يلزم في هذين البناءين مفتوحى الفاء ومكسورها^(٢) إذا كانا مضعفين أو معتلين، مثال المضعف فيهما: بَنَاتٌ وَأَبْنَةٌ^(٣)، وَزِمَامٌ وَأَزِيمَةٌ^(٤). ومثال المعتل: قَبَائٍ وَأَقْبِيَةٌ، وَفَنَاءٍ وَأَفْيِيَةٌ، ومعنى اللزوم / فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفهم منه أن^(٥) ما ليس ^{٢٤٨} بمضاعف^(٦) ولا معتل يتجاوز^(٧) فيه هذا^(٨) الجمع وسيأتى. «وأفعلة» مبتدأ وخبره «أطرذ»^(٩) ول «اسمٌ وَعَنْهُمْ»^(١٠) متعلقان بأطرذ^(١١)، «وبمذ» في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر لاسم، «وأطرذ»^(١١) في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير: لاسم رباعى أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في «الزَّمة» عائد على وزن^(١٢) «أفعلة» وفي «فَعَالٍ» متعلق بالزَّمة. ثم قال:

(١) في ز «أو فعالي» تحريف

(٢) في ت «أو مكسورها».

(٣) في ز «بنان وأبنية».

(٤) في ز «وزمة» تحريف.

(٥) في ش، ظ «أنه» تحريف.

(٦) في هـ «بمضاعف».

وفي ك «بمضاعف» تحريف.

(٧) في هـ «أنه يتجاوز». وفي ز «فلا يجوز».

(٨) في ظ «هذه الصفة» تحريف.

(٩) في هـ «أضطرذ».

(١٠) في ظ «وعنهم ولاسم» تقديم وتأخير.

(١١) في هـ «بأضطرذ»، «وأضطرذ».

(١٢) «وزن» ساقطة من ش.

(ص) فَعَلٌ لِتَحْوٍ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلٌ» بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في «أَفْعَلٌ» المقابل لَفَعْلَاءَ، وَفَعْلَاءَ^(١) المقابلة لِأَفْعَلٍ نحو: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ فتقول: فيهما معاً حمراً، وفهم من قوله: «لِتَحْوٍ» أن ذلك الجمع^(٢) مطرد أيضاً في «أَفْعَلٌ» الذي ليس له «فَعْلَاءَ»^(٣) لما نع في الحلقة نحو: رَجُلٌ أَكْثَرُ لِلْعَظِيمِ الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عَفْلَاءٌ للمرأة التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأذرة^(٤) تقول: رجال كُحْرٌ، ونساء عُفْلٌ. و«فَعْلٌ» مبتدأ وخبره «لِتَحْوٍ» ثم قال:

(ص) ... * وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلُ يُنْذِرِي

(ش) من أمثلة القلة «فِعْلَةٌ» بكسر الفاء وسكون العين، ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: «فَعِيلٌ» نحو: صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ، «وَفَعَلٌ» نحو: فَتَى وَفَتِيَّةٌ، «وَفَعْلٌ» / نحو: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، و«فَعَالٌ» نحو: غُلَامٌ وَغُلَمَةٌ، «وَفَعَالٌ» نحو: غَزَالٌ وَغِزْلَةٌ، «وَفَعِيلٌ»^(٥) نحو: ثَنِيٌّ وَثَنِيَّةٌ^(٦). ومعنى قوله: «يَنْقَلُ يُنْذِرِي» أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي^(٧) السماع «وَفِعْلَةٌ» مبتدأ، وخبره «يُنْذِرِي» «وَيَنْقَلُ» متعلق بِيُنْذِرِي، و«جَمْعًا» مفعول ثان بِيُنْذِرِي والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فِعْلَةٌ. ثم قال:

(١) في هـ «لفعلى وفعلى» تحريف.

(٢) «الجمع» ساقطة من هـ.

(٣) في هـ «فعلى» تحريف.

(٤) في الأصل، ك، «بالأذرية» تحريف. وفي ش «كالأذرة».

(٥) في ت «وفعيل» تحريف.

(٦) في ش زيادة «ثنى وثنية على وزن عدي حكاة الفارسي.

والثنى هو الثانى في السيادة «الزيادة قد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المن سهواً من الناسخ.

وهي تفيد.

(٧) «النقل أي» ساقطة من هـ.

(ص) وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحتترز باسم من الصفة^(١) فإنها لا تجمع على «فُعْلٌ» وفُهم من إطلاقه في قوله^(٢): «اسم» أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وَأَتَانٌ وَأَتْنٌ^(٣). وفُهم أيضاً من إطلاقه في قوله: «بِمَدٍّ» أن المد يكون ألفاً نحو: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وياء نحو: قَضِيْبٌ وَقَضُبٌ، وواو^(٤) نحو: عَمُوْدٌ وَعُمُوْدٌ^(٥) وفُهم من قوله: «قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ» أن المعتل اللام نحو: كِسَاءٌ لا يجمع على «فُعْلٌ»؛ لأنه لو جمع على «فُعْلٌ» لزم قلب الواو ياء وانكسار^(٦) ما قبلها فيؤدى إلى ورود «فُعِلٌ» وهو مهمل^(٧)، وشمل قوله: «بِمَدٍّ» الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف^(٨) فإن كان^(٩) المد واواً أو^(١٠) ياءً فكذلك، وإن كان / الفاء فقد أشار إليه بقوله:

٢٤٩
↑

(١) «احتترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعْلٌ، وشذ في وصف على فقال نحو: صَبَاعٌ وَشُبْعٌ، وفُعَالٌ نحو: نَاقَةٌ كَيْتَازٌ، ونوقٌ كُنُوزٌ، وعلى فعيل نحو تَلْدِيرٌ وَتَلْدِرٌ. شرح الأشموني ٤: ١٢٩. وانظر شرح المرادى ٤٤٥: ٤.

(٢) «قوله» ساقطة من ظ.

(٣) في ش زادت مثال «وَجِمَارٌ وَحِجْرٌ».

(٤) في الأصل «وواو».

(٥) في ش زادت مثال «وَقَلْوُوسٌ وَقَلْوُوسٌ».

(٦) في ش «وكسر».

(٧) قال سيبويه ليس في الأسماء ولا الصفات فُعِلٌ ولا تكون هذه البنية إلا للفعل، وسمع عن الأخطش يقول: قد جاء على فُعِلٌ حرف واحد، وهو الدُّبُلُ - وهي دويبة صغيرة تشبه ابن عُرس - وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي، وزاد ابن مالك وُعِلٌ لغة في الوعل».

المزهر ٢: ٥٠.

(٨) في ش، ظ «وأما المضاعف»

وفي ت «والمضاعف».

(٩) في ز «فإنما إن كان».

(١٠) في ت «وياء».

(ص) مَا لَمْ يُضَاعَفْ لِي الْأَعْمُ ذُو الْأَلْفِ * ...

(ش) يعني أن^(١) المضاعف من نحو: فَعَالٌ كَرِيمًا وَيَتَانٌ^(٢) لا يجمع على «فُعُلٌ» كراهية^(٣) التضعيف بل يُسْتغْنَى عَنْهُ^(٤) «بِأَفْعَلَةٍ» كما تقدم، وفُهِمَ من قوله: «فِي الْأَعْمِ» أنه قد جاء جمعه على «فُعُلٌ» قليلاً كقولهم في جمع عِتَانٍ عُتْنٌ، وفي حِجَاجٍ حُجُجٌ، وفُهِمَ من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذَا الياء وَذَا الواو يُجَمَعَانِ عَلَى «فُعُلٌ» نحو: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ. «وَفُعُلٌ» مبتدأ وخبره «لِاسْمٍ»^(٥)، [«وَرُبَاعِيٌّ» نَعْتٌ لِاسْمٍ]^(٦) «وَبِمَدٍّ» نعت بعد نعت، «وَقَدْ زَيْدٌ» في موضع النعت لمد «وَقَبْلٌ» متعلق بزيد. «وَأَغْلَاكٌ» مفعول مقدم بِفَقْدِ «وَقَقْدٌ»^(٧) في موضع النعت للام و«ما» ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله^(٨) والتقدير: وَفُعُلٌ ثابت لاسم رباعي بمَدٍّ^(٩) عدم تضعيف^(١٠) ذى الألف. ثم قال:

(ص) ... * وَفُعُلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ
وَنَحْوِ كَثِيرِي ... * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُلٌ» نضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعاً

(١) «أَنْ» ساقطة من ظ، ت.

(٢) في هـ، ز «وَيَتَانٌ» تصحيف.

وفي ت «وَيَتَانٌ».

(٣) في ت «لكراهية».

(٤) في ظ «فيه».

(٥) في ت «الاسم».

(٦) «وَرُبَاعِيٌّ» نعت لإسمه تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز، ظ، ك، ت «وزيد» وما أثبت من الأصل، ش، هـ أدق لأن «زيد» في محل جر صفة لمد.

(٨) في ز، ك «الذي قبله» وعبارتهما أكمل.

(٩) في ز، هـ «مدة» تحريف.

(١٠) «تضعيف» ساقطة من ك.

«لِفُعْلَةٌ» نحو: عُزْفَةٌ وَعُزِفَ، و«لِفُعْلَى» نحو: كُنْزَى وَكُنْزٌ^(١) و«فُعْلٌ» مبتدأ، و«عُرِفَ» خبره «وَجَمْعاً» مفعول ثانٍ بِعُرِفَ، و«لِفُعْلَةٌ» متعلق بـ «جَمْعاً» ويجوز أن يكون متعلقاً بِعُرِفَ. ثم قال:

(ص) ... وَلِفُعْلَةٌ فِعْلٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» بكسر الفاء وفتح العين، ولم يشترط اسميته لأن / «فُعْلَةٌ» في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل «فُعْلَةٌ»^{٢٤٩} الصحيح^(٢) نحو: قِرْبَةٌ وَقِرْبٌ، والمعتل العين نحو: قِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، والمعتل اللام نحو: مِرْيَةٌ وَمِرْيٌ، والمضاعف نحو: حِجَّةٌ وَحِجَجٌ. ثم قال:

(ص) ... * وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ

(ش) الضمير في «جَمْعُهُ» عائد على «فُعْلَةٌ»^(٣). أي: يأتي جمع^(٤) فِعْلَةٌ المكسور^(٥) الفاء على «فُعْلٌ» بضم الفاء نحو: لِحْيَةٌ وَلِحْيٌ، وَجِلْيَةٌ وَجِلْيٌ، وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ^(٦) يَجِيءُ» قلة ذلك. «وَفُعْلٌ» مبتدأ، وخبرة المجرور^(٧) قبله، «وَعَلَى فُعْلٍ» متعلق بيجيء. ثم قال:

(ص) فِي نَحْوِ زَامٍ ذُو أَطْوَادٍ^(٨) فُعْلَةٌ * ...

(١) قال الأشموني في تنبيهاته: ٤: ١٣٠ «وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَةٌ اسماً نحو: مَجْمَعَةٌ وَمَجْمَعٌ، فإن كان صفة نحو امرأة سُئِلَتْ - وهي السريعة - لم يجمع على فُعْلٍ، واستنقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: مَجْدَدٌ وَذُكُلٌ بدل مَجْدُدٌ وَذُكُلٌ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعْلٌ»

(٢) في هـ، ك «وشمل قوله فعلة الصحيح العين».

وفي ز «وشمل قوله الصحيح».

(٣) ما بعد «فعل» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) «جمع» ساقطة من ك.

(٥) في هـ، ظ، ت «المكسورة».

(٦) في الأصل، ش، ظ، ك «قد» تحريف.

(٧) في ز «في المجرور».

(٨) في ز «اضطرار».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّة» بضم الفاء وفتح العين وهو يَطْرِدُ^(١) في وصف على فاعِلٍ معتل اللام لمذكر عاقل نحو: زَامٍ وَرَمَاتَا، وَقَاضٍ وَقُضَاةٌ.

وفُهِمَت هذه الشروط من المثال، واحترز بالوصف من الاسم نحو: وَادٍ، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضَارِبٍ، وبالمذكر من المؤنث نحو: ضَارِبَةٌ وبالعاقل من غير العاقل^(٢) نحو: صَاهِلٍ^(٣). فلا يُجمع شيء من ذلك على «فَعَلَّة»، و«فَعَلَّةٌ» مبتدأ، «وَدُوْهُ أَطْرَادٌ»^(٤) خبره، «وَفِي نَحْوٍ» متعلق بفعل محذوف يدل عليه «أَطْرَادٌ» ولا يجوز أن يكون متعلقاً بأَطْرَادٍ؛ لأنه مضاف إليه «ذو».

ثم قال:

(ص) ... * وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّة» بفتح الفاء والعين، وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل^(٥)، وفُهِمَت الشروط أيضاً من المثال، وشمل الصحيح نحو: كَامِلٍ وَكَمَلَةٌ، والمعتل / الفاء نحو وَارِثٍ وَوَرِثَةٌ^(٦)، والمعتل العين نحو: نَحَائِنٍ وَنَحْوَةٌ، والمضاعف^(٧) نحو: بَارٌّ وَبَرَزَةٌ، وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الأَطْرَادُ. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ط، ت «مَطْرِدٌ».

(٢) «من غير العاقل» ساقطة من ت.

(٣) صاهل: إسم فاعل. يُقال صَهْلُ الفرس يَصْهَلُ صَهِيلاً فهو صَاهِلٌ. والصَّهْلُ جِدَّةُ الصوت مع بح يُقال في صوته صهول وهو بُحَّةٌ في الصوت ويقال رجل ذو صاهل أي شديد الصياح، والصاهل من الإبل الذي يخبط بيده ورجله.

(٤) في ز «اضطرار».

(٥) في ش زيادة «لمذكر عاقل وقيل في غير العاقل نحو ناعق ونعق».

والزيادة هنا تقييد. والصواب نَائِقٌ وَنَعَقَةٌ: وهى اليربوعان.

(٦) في ز «واورثه» تحريف.

(٧) في ز «المضعف».

(ص) فَعَلَى لَوْضْفٍ كَقَتِيلٍ ... * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَى» مقصور^(١) بفتح الفاء وسكون العين، وهو يَطْرُدُ^(٢) في وصف على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» دال على هلاك^(٣) أو توجع، كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٍ وَجَرِيحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب «فَعِيل» المذكور، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَزَمِنَ * وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِينٌ

(ش) يعني أنّ هذه الأوزان الثلاثة وهي «فَعِيل»، «وَقَاعِلٌ» و«فَعِيلٌ»^(٤) حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعليل المذكور في الدلالة على الهلاك^(٥) أو التوجع. «وَفَعَلَى» مبتدأ، وخبره «لَوْضْفٍ»، «وَزَمِنَ» مبتدأ، «وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ «قَمِينٌ» أي: حقيق. وينبغي أن يُضبط «قَمِينٌ»: بفتح الميم؛ لكونه خبراً عن أكثر من اثنين فإنَّ «قَمِينًا» المفتوح الميم^(٦) يخبر به عن الواحد والمثنى^(٧) والجمع، «وَبِهِ» متعلق بقمن، والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

(ص) لِفُعْلِ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فَعَلَةٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَةٌ» بكسر الفاء وفتح العين، وهو مُطْرَدٌ

(١) «مقصور» ساقطة من ظ.

وفي ز، ك «مقصورًا».

(٢) في ه، ز، ط، ت «مطرد».

(٣) في الأصل، ه، ز، ط، «هلك» تحريف.

وفي ك «الهلاك».

(٤) في ه، ز «وفعيل».

(٥) في الأصل، ه، ز، ط، ت «الهلك» تحريف.

(٦) «الميم» ساقطة من ظ.

(٧) في ش «عن الواحد والثنية والجمع».

وفي ك «عن الواحد والمثنى والجموع».

في «فُعَل» بضم الفاء^(١) وسكون العين، وشمل الصحيح نحو: دُزَج ٢٥٠
 وِدِرْجَة^(٢) والمعتل / نحو: كُوز وِكُوْرَة. والمضاعف نحو: دُبَّ وِدِبِيَّة، واحترز
 بقوله: «اسماً». من الصفة نحو: محلُو، وبقوله: «صَحَّ لَأَمَّا» من المعتل اللام^(٣)
 نحو: عُضُو فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعَلَة»، وقد يجمع على «فُعَلَة»
 غير فُعَل المضموم الفاء. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْوَضْعُ فِي فَعَلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهُ

(ش) يعني أنه قد يجمع على «فُعَلَة» «فُعَل» بفتح الفاء وسكون العين،
 [وفعل بكسر الفاء وسكون العين]^(٤) فمن الأول رُوح وِرْوَحَة^(٥)، ومن الثاني
 قِرْدٌ وقِرْوَدَة، ومعنى: «قَلَّلَهُ» أي: الوضع قَلَّل^(٦) جمع «فُعَل وفُعَل» على
 «فُعَلَة»، وفُهم منه اطراده في «فُعَل»^(٧): «وفُعَلَة» مبتدأ، وخبره «لِفُعَلٍ»،
 و«اسماً» حال من «فُعَل»، و«صَحَّ» في موضع الصفة لاسم^(٨) «ولاماً»
 تمييز^(٩) أي صح لاسمه، «وَالْوَضْعُ» مبتدأ، خبره^(١٠) «قَلَّلَهُ» «والهاء» في قلله
 عائدة^(١١) على الجمع. ثم قال:

(ص) وَفُعَلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ * وَضَفَيْنِ نَحْوِ عَادِلٍ وَعَادِلَةٌ

(١) ما بعد «بكسر الفاء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) دُزَج: وعاء المغازل.

(٣) «اللام» ساقطة من ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) في هـ، ز، ط، ت «رُوح وِرْوَحَة».

(٦) في ط «على قلل».

(٧) في ش «فُعَل بضم الفاء».

وفي هـ، ز، ط، ك، ت «فُعَل بالمضم».

(٨) «لإسم» ساقطة من ك.

(٩) في ت «تمييزاً».

(١٠) في هـ، ز، ط، ت «وخبره».

(١١) في هـ، ز «عائده».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعَل» بضم الفاء وفتح العين مشددة، وهو مطَّرد في فاعِل وفاعِلَة بشرط صحة لاميها نحو: ضَارِبٌ وضُرْبٌ، وضَارِبَةٌ وضُرْبَةٌ، واحترز بالوصف من غيره نحو: حَائِضٌ. «وفُعَلٌ» مبتدأ، وخبره «لِفَاعِلٍ وِفَاعِلَةٌ»، «وَصَفِيْنٌ» حال من فاعل وفاعلة، ثم إن المدكر من هذين الوصفين يختص عن^(١) المؤنث «بِفُعَالٍ» بزيادة ألف بعد العين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ^(٢) فِيمَا دُكِّرَا * ...

(ش) يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على / «فُعَالٍ» زيادة^(٣) على $\frac{٢٥١}{١}$ «فُعَلٌ» فتقول رجالٌ ضُرَابٌ وضُرَابٌ. ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيمان جمعين للمعتل اللام فقال:

(ص) ... * وَذَانِ فِي الْمَعْلُ لَامًا نَدْرَا

(ش) ومثال «فُعَلٍ» في المعتل اللام^(٤) غَايٌ وغُيٌّ، ومثال «فُعَالٍ» غَايٌ وغُيٌّ وسَارٍ وسَرَاءٌ، وفُهْمٌ من قوله «نَدْرَا»^(٥). أن ذلك يطرد في الصحيح اللام، «ومِثْلُهُ» خبر مقدم، «وَالْفُعَالُ» مبتدأ^(٦)، «وَالِهَاءُ» في مثله عائدة على «فُعَلٍ» «وَفِيْمَا» متعلق بمثل، «وَذَانِ» مبتدأ، وخبره «نَدْرَا»، وألف ندرا ضمير حائد على ذان «وَفِي الْمَعْلُ»^(٧) متعلق بندرا. ثم قال:

(ص) فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لُهُمَا * ...

(١) في ت «من» تحريف.

(٢) في ز «الفعالة» تحريف.

(٣) في ك، ت «بزيادة ألف» وعبارتهما أوضح.

(٤) «اللام» ساقطة من ك، ت.

(٥) في ت «ندرا».

(٦) في ز «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٧) في ظ، ت «المعتل» تحريف.

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَال» بكسر الفاء وهو مُطْرَد في «فَعَلَ» و«فَعَلَةٌ» وفُهِم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيهما^(١) نحو: كَعَب وِكَعَاب وِصَعَب وِصِعَاب، وَقَصَبَةٌ وَقِصَاع، وَخَذَلَةٌ وَخِذَالٌ^(٢)، وشمل الصحيح العين كما مثل، والمعتلها^(٣) نحو: نُوبٌ وَثِيَابٌ، إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلُّ لِيَمَّا عَيْتُهُ أَلِيَا مِنْهُمَا

(ش) يعني أنّ «فَعَالًا»^(٤) قليل فيما عينه ياء^(٥) من «فَعَلَ» و«فَعَلَةٌ» ومنه صَبِيفٌ وَضِيَّافٌ، «وَقَلُّ وَفَعَلَةٌ» مبتدأ، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثانٍ، «وَلَهُمَا» خبر المبتدأ الثاني^(٦)، والجملة خبر الأول، وقاعِل «قَلُّ» ضمير مستتر عائد على «فَعَالٌ»، و«فِيَمًا» متعلق «يَقَلُّ».

و«ما» موصولة واقعة على «فَعَلَ وَفَعَلَةٌ» اليائى العين، و«وَعَيْتُهُ» مبتدأ / والياء ٢٥١ ب خبره، والجملة صلة «ما» والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «عينه». ثم قال:

(ص) وَقَلُّ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ * ...

(١) «فيهما» ساقط من ش.

وفي ز «فيه».

(٢) تَخَذَلَةٌ وَخِذَالٌ: «الْحَذَلُ: الْعَظِيمُ الْمَتَلِيُّ، وَالْحَذَلَةُ مِنَ النِّسَاءِ الْغَلِيظَةُ السَّاقِ الْمُسْتَدِيرُّهَا وَجَمْعُهَا خِذَالٌ.

وَالْحَذَلَةُ الْحَبَّةُ مِنَ الْعَيْبِ إِذَا كَانَتْ قَمِيحَةً مِنْ آفَةِ أَوْ عَطَشٍ.

(اللسان «خذل»)

(٣) في ش، ك «ومعتلها».

(٤) في ك «فعال» تحريف.

(٥) في هـ ، ت «الياء».

(٦) «الثاني» ساقطة من ش.

(ش) يعنى أن «فَعَالاً» أيضاً يَطْرُدُ فى «فَعَلٌ» بفتح الفاء والعين نحو:
 جَمَلٌ وَجَمَالٌ وَجَبَلٌ وَجِبَالٌ، لكن بشرطين، أشار إليهما بقوله:
 (ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اخْتِلَالٌ
 ... * أَوْ يَكُ مُضَعَّفاً ...

(ش) يعنى أن «فَعَلٌ»^(١) لا يجمع على «فَعَالٍ» إذا كان معتل اللام^(٢)
 نحو: قَتَى، أو مضعفاً^(٣) نحو: طَلَلٌ، وأطلق في «فَعَلٌ» وهو مقيد بأن يكون
 اسماً احترازاً^(٤) من نحو: حَسَنٌ وَبَطَلٌ، فلا يجمع^(٥) على «فَعَالٍ»، و«فَعَلٌ»
 مبتدأ، «وأيضاً» مصدر، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثانٍ^(٦)، وخبره «لَهُ»، والجملة خبر
 المبتدأ الأول، «وَمَا» ظرفية مصدرية، و«اخْتِلَالٌ» اسم يكن «وفى لَامِهِ»
 خبرها^(٧)، «وَأَوْ يَكُ» معطوف^(٨) على «يَكُنْ». ثم قال:
 (ص) ... وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو الثَّاءِ ...

(ش) يعنى أن «فَعَلَةٌ» يطرد أيضاً في جمعه «فَعَالٌ»^(٩) نحو: رَقَبَةٌ
 وَرِقَابٌ، وفهم من قوله: «وَمِثْلُ فَعَلٍ» أنه يشترط فيه عدم التضعيف،
 وإحلال^(١٠) اللام «وَذُو الثَّاءِ» مبتدأ، وخبره «مِثْلُ [فَعَلٍ]»^(١١) ثم قال:
 (ص) ... * ... وَلِفَعْلٍ مَعَ فُعْلٍ فَاقْتَبِلِ

(١) فى هـ ، زه ت «فعلا» تحريف.
 (٢) فى ش «يعنى أن فعل يجمع على فعال إذا لم يكن معتل اللام».
 (٣) فى ش، هـ ، زه ك، ت «أو مضاعفاً».
 (٤) فى الأصل «احترازاً».
 (٥) فى ش «فإنه لا يجمع».
 (٦) «ثان» ساقطة من ش، هـ ، زه ط، ت .
 (٧) فى ز «خبره».
 (٨) فى ك «معطوفاً».
 (٩) فى ط، ك «على فعال».
 (١٠) فى ش «والإحلال للام».
 (١١) «فعل» تكملة من ش، هـ ، زه ط، ك، ت.

(ش) يعني أن «فَعَالاً» يطرد في «فَعَلٍ» بكسر الفاء وسكون العين، وفي «فَعَلٍ» بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو: قَدَحَ وَقَدَّاحَ، والثاني نحو: رُمِحَ وَرِمَاحَ، و«فَعَلٌ» معطوف على «ذُو»^(١) التاء. ثم قال:

(ص) وَفِي فَعِيلٍ وَضَفَّ فَاعِلٍ وَرَزَدَ * كَذَلِكَ فِي أُنثَاءٍ أَيْضاً أَطْرَدَ

٢٥٢

(ش) يطرد «فَعَالٌ» أيضاً في «فَعِيلٍ»، ومؤنثه «فَعِيلَةٌ» إذا كانا وصفين / أ نحو: ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافَةٌ واحترز من «فَعِيلٍ» اسماً نحو: قَضِيبٌ، ومن «فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول» نحو: جَرِيحٌ، فلا يجمعان على «فَعَالٍ» و«فِي فَعِيلٍ» متعلق بورد، «ووضف» حال من «فَعِيلٍ»، «وَكَذَلِكَ» متعلق بـ «أَطْرَدَ»، وكذا في «أُنثَاءٍ». ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي وَضَفٍ عَلَى فَعْلَانَا * أَوْ أُنثَيْهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ ... *

(ش) يعني أن «فَعَالاً» المذكور^(٢) شاع أي: كثر في^(٣) «فَعْلَانٌ» نحو: نَدَمَانٌ وَنَدَامٌ والمراد بأنثييه «فَعْلَانَةٌ» نحو^(٤): نَدَمَانَةٌ وَنَدَامٌ، وَقَعْلَى نحو: غَضْبَى وَغَضَابٌ، أو على «فَعْلَانٌ»^(٥) يعني بضم الفاء نحو: تُخْمَصَانٌ وَخِمَاصٌ، ومثله أي ومثل^(٦) «فَعْلَانٌ» بضم الفاء «فَعْلَانَةٌ» بضمها أيضاً،

(١) في هـ، ظ «ذِي».

(٢) في ظ «المذكر» تحريف.

(٣) في ز «في وصف على» وعبارتها أكمل.

(٤) «فَعْلَانَةٌ» نحو: ساقط من ظ.

(٥) في هـ «فَعْلَانًا» تحريف.

(٦) في ش «ومثله فعْلَانَةٌ أي مثل».

وفي هـ، ك «ومثله أي مثل».

وهو^(١) مؤنثة نحو: حُفَصَانَةٌ وَحَمَاصٌ فجملة ما يجمع^(٢) على «فَعَالٍ» ثلاثة عشر وزناً، ثمانية يطرد فيها وهي: فَعَلٌ وَفَعَلَةٌ، وَقَعَلٌ وَقَعَلَةٌ، وَفَعَلٌ وَقَعَلَةٌ، وَفَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي فَعْلَانٌ، وَفَعْلَانَةٌ، وَفَعْلَى وَفَعْلَانٌ وَفَعْلَانَةٌ. ثم قال:

(ص) .. وَالزَّمَةُ فِي * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(ش) أي الزم «فَعَالًا» فيما عينه واو، ولامه صحيحة من «فَعِيلٍ» بمعنى فاعِلٍ ومؤنثه فَعِيلَةٌ نحو: طَوِيلٌ وَطَوِيلَةٌ وَطَوَالٌ، والمراد [بلزوم]^(٣) «فَعَالٍ» فيهما، أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفُهِمَ من تخصيصهما^(٤) بذلك أن ما عداهما مما يجمع على «فَعَالٍ» قد يجمع^(٥) على / غيره، وإعراب البيتين^(٦) واضح. ثم قال:

٢٥٢
ب

(ص) وَيَفْعُولٌ فَعِيلٌ نَحْوُ كَيْدٍ * يُخَصُّ غَالِبًا ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُولٌ» بضم الفاء^(٧)، ويطرد في «فَعِيلٍ» بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَيْدٌ وَكَيْدٌ، وَنَمْرٌ وَنَمْرٌ، وَوَعِلٌ وَوَعُولٌ، وفُهِمَ من قوله: «يُخَصُّ» أنه لا يتجاوز^(٨) هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفُهِمَ من قوله «غَالِبًا» أنه قد يجمع في الكثر على غير «فُعُولٍ» قليلاً، ومن ذلك قولهم: نَمْرٌ وَنَمْرٌ^(٩) وَنَمْرٌ «وَفَعِيلٌ» مبتدأ، «وَيُخَصُّ» خبره، وهو مضارع مبنى

(١) في ظ «وهي».

(٢) في ت «فحملة على ما يحمل» خطأ من الناسخ.

(٣) «بلزوم» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ش «تخصيصه» تحريف.

(٥) في ظ «قد يجيء» تحريف.

(٦) في الأصل، ك «البيت» وما أثبت أصح وأولى، لأنه لم يُعرب البيتين.

(٧) في ك «بضم الفاء والعين».

(٨) في ك «لا يجاوز».

(٩) «ونمر» ساقطة من ت.

وفي الأصل، ظ، ك «ونمور».

للمفعول، «وَبِفُعُولٍ» متعلق به، «وَعَالِيَاءَ» حال من الضمير المستتر في يخص.
ثم قال:

(ص) ... * ... كَذَلِكَ يَطْرُدُ
... * ... فِي فِعْلِ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ ..

(ش) يعني أنّ «فُعُولاً» يطرد أيضاً في «فُعُولٍ» بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو: فَلَسَ وَفُلُوسٌ وَمَجْنُونٌ وَمَجْنُونَةٌ وَضُرُوسٌ وَضُرُوسَةٌ، واحترز بقوله: «اسماً» من الوصف نحو: صَغَبٌ وَحُلُوٌّ وَخِذْرٌ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعُولٍ»، والفاعل بيطرد [ضمير^(١)] يعود على «فُعُولٍ»، «وفى فَعْلٍ» متعلق بيطرد، «واسماً مُطْلَقَ الْفَاءِ» حالان من فَعْلٍ ثم قال:

(ص) ... وَفَعْلٌ * لَهُ ...

(ش) أي له «فُعُولٍ» ولم يقيد باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أَسَدٌ وَأَسُودٌ، وَسَجَنٌ وَسُجُونٌ، «وَفَعْلٌ» مبتدأ، «وَلَهُ» خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول، والضمير في «لَهُ» عائد على الأول تقديره: وَفَعْلٌ لَهُ فُعُولٌ، ويحتمل أن يكون^(٢) له خبراً^(٣) عن «فَعْلٍ» ولا / حذف، والضمير في «لَهُ» عائد على $\frac{٢٥٣}{١}$ «فُعُولٍ» والتقدير: وَفَعْلٌ لِفُعُولٍ، أي: من المفردات التي تجمع على «فُعُولٍ»، ويحتمل أن يكون «فَعْلٌ» معطوفاً على «فَعْلٍ» الأول، «وَلَهُ» منقطع عنه، ويكون قد تم الكلام عند ذكر «فَعْلٍ»، ثم استأنف فقال: «لَهُ»: «وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ»، فيكون قد شرك «فَعْلٌ وَفُعَالٌ»^(٤) في الجمع على «فِعْلَانٌ»، وقد جاء جمع «فَعْلٍ» على «فِعْلَانٌ» نحو: فَتَى وَفِتْيَانٌ، وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ. ثم قال:

(١) «ضمير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٢) «له» ساقط من ش.

(٣) في ه، ظ، ك، ت «خبر».

(٤) في ز «وفعالا» تحريف.

(ص) ... * وَلِلْفُعَالِ فِغْلَانٌ حَصَلُ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فغلان» بكسر الفاء وسكون العين، وهو يَطْرُدُ^(١) في اسم على «فُعَال» بضم الفاء نحو: غُرَابٌ وَغِرْتَانٌ، وَغُلَامٌ وَغِلْمَانٌ، وتقدم في أول الباب أنه يطرد في «فُعَل» نحو^(٢): صُرْدٌ وَصِرْدَانٌ، وَفِغْلَانٌ مبتدأ، وخبره «حَصَلُ»، و«لِلْفُعَالِ» متعلق بحصل. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا ...^(٣)

(ش) يعني أنه^(٤) كثر «فغلان» في «فُعَل» المضموم الفاء والواو العين نحو: حَوْتٌ وَحِيْتَانٌ وما أشبهه^(٥)، نحو: عُودٌ وَعِيْدَانٌ، وَفِي فَعَلٍ الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمَعْتَلِهَا^(٦) نحو: قَاعٌ وَقِيْعَانٌ، وما أشبهه، نحو: تَاجٌ وَتِيْجَانٌ، ثم نبه على قلة «فغلان» المذكور في غير الوزنين المذكورين^(٧) فقال:

(ص) ... * وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا^(٨)

(ش) فمن ذلك قولهم: صِنُوْ وَصِنُوَانٌ، وَظَلِيْمٌ^(٩) وَظَلْمَانٌ، وَخِرْوَفٌ وَخِرْوَقَانٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيْتَانٌ. ثم قال:

(ص) وَلِفُعْلًا أَسْمَاءٌ وَلِفُعْلِيًّا / وَقَلَّ * غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فِغْلَانٌ شَمِلَ

٢٥٣
ب

(١) في هـ، ز، ظ، ت «مطرد».

(٢) «فعل نحو» ساقط من هـ.

(٣) ورد بيت الألفية في ش، هـ، ظ، ك، ت كاملاً.

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما.

(٤) «أنه» ساقط من ش.

(٥) في ز «وما أشبه ذلك».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك «والمعتلها».

وفي ت «والمعتلها» تحريف.

(٧) «المذكورين» ساقطة من ز.

(٨) «وقل في غيرهما» ساقطة من ش، هـ، ظ، ك، ت حيث سبق ذكر البيت كاملاً في هذه النسخ.

(٩) في الأصل «وظلم».

الظلم: ذكر النعام.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٨٥٨: أن «فغلان» صحيح العين قد يجمع عليه «فُعَل» =

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَان» بضم الفاء وهو يطرد^(١) في اسم على «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين نحو: بَطْنٌ وبُطْنَان، وسَقْفٌ وسُقْفَان، أو على «فَعِيل» نحو: رَغِيفٌ ورُغْفَان، وقَضِيبٌ وقُضْبَان، أو على «فَعَل» بفتح الفاء والعين نحو: ذَكَرٌ وذُكْرَان، وجَمَلٌ ومُجْمَلَان، واحترز بقوله: «اسماً» من الصفة نحو سَهْلٌ وظَرِيفٌ وبَطَلٌ، وبغير المعتل العين من المعتل العين^(٢) نحو: قَاعٌ فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعْلَان». و«فُعْلَانٌ» مبتدأ، وخبره «شَيْمِلٌ»، و«فَعْلَانٌ» مفعول مقدم بشمل، و«اسماً» حال من «فَعْلَانٌ»^(٣)، و«فَعِيلَانٌ» و«فَعْلَانٌ»^(٤) معطوفان على «فَعْلَانٌ»^(٥) و«غَيْرٌ مُعَلُّ الْعَيْنِ» حال من «فَعْلَانٌ». ثم قال:

(ص) وَلِكَرِيمٍ وَيَخِيلٍ فُعْلَانٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَاءٌ» ممدوداً^(٦)، مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد^(٧) في «فَعِيل» صفة^(٨) للمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كَرِيمٌ وكُرَمَاءٌ، وظَرِيفٌ وظُرَفَاءٌ، وبَخِيلٌ وبُخَلَاءٌ، وفُهم من تمثيله بالمثالين أنَّ صفة المدح والدم سيان في ذلك،

= ك «تَحْرَبٌ وَتَحْرَبَانِ، وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ - وَالتَّحْرَبُ ذَكَرُ الْحَبَايِزِ.

ويجمع عليه أيضاً فَعَالٌ ك«عَزَالٌ وَعِزْلَانٌ، وَفَعَالٌ ك«صَوَارٌ وَصِيرَانٌ - وَالصَّوَارُ قَطِيعٌ بَقَرِ الْوَحْشِ - . وفُهم من قوله: «قد» قلة ذلك وأنه غير مطرد.

(١) في ه ، ز ، ظ ، ت «مطرد».

(٢) «من المعتل العين» ساقط من ت.

وفي ز، ظ «من المعتل العين».

(٣) في ز «فُعْلَانٌ» تحريف.

(٤) في ت «وفعلِي» تحريف.

(٥) في ظ، ت «فَعْلَانٌ» تحريف.

(٦) في ش «وهو ممدود».

(٧) في ش، ه ، ز ، ظ، ك، ت «مطرد».

(٨) «صفة» ساقطة من ت.

وفهم منه أيضاً التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال^(١):

(ص) ... * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(ش) يعني أن ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على «فُعَلَاء»^(٢)، ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما^(٣) في اللفظ^(٤) نحو: ظَرِيفٌ وَشَرِيفٌ، لتعميم / ٢٥٤
الحكم في جميع ذلك، والآخر أن يكون المراد ما شابههما^(٥) في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، فشمل^(٦) نحو: صَالِحٌ وَضَلْحَاءٌ، وَعَاقِلٌ وَغَفْلَاءٌ، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن^(٧) «وَفُعَلَاءٌ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله «وَلَمَّا» متعلق «بِجُعِلَا»، ومعنى ضَاهَاهُمَا^(٨): شابههما، «وَمَا» موصولة وصلتها «ضَاهَاهُمَا» والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في «ضَاهَاهُمَا»، ولما كان قوله: «وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ» يوهم أن «فُعَلَاءً» يجمع عليه «فَعِيلٌ» صحيحاً كان أو معتل اللام^(٩) أو مضاعفاً^(١٠) أخرج المعتل اللام والمضاعف^(١١) بقوله:

(١) «ثم قال» ساقطة من هـ .

(٢) في ز «فعلنا» تحريف.

(٣) في ز «ما يشابههما».

(٤) «في اللفظ» ساقط من هـ ، ز، ت.

(٥) في ز «ما أشبههما».

(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «فيشمل».

(٧) وقد يجيء فُعَلَاءٌ جمعاً للأوزان التالية - إلا أنه قليل - .

فَعَالٌ: نحو: بَجْبَانٌ وَبَجْبَانَةٌ.

فَعِيلَةٌ: نحو: تَخْلِيفَةٌ وَتَخْلِيفَاءٌ.

فَعُولٌ: نحو: سَمْعٌ وَسَمْعَاءٌ.

فَعِيلٌ بمعنى مفعول نحو: دَفِينٌ وَدَفِينَاءٌ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٨٦١.

(٨) في هـ «ضاههما».

(٩) في ظ «معتلا» تحريف.

(١٠) في هـ ، ظ، ت «أو مضاعفاً».

(١١) في ز، ك «والمضاعف».

(ص) وَتَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءٌ فِي الْمَعْلِّ * لَأَمَّا وَمُضَعَّفٍ ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «أَفْعِلَاءٌ» وينوب عن «فُعَلَاءٌ» في المعتل اللام والمضاعف من «فَعِيلٍ» المذكور، فالمعتل نحو: وَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ، وَعَبِيٌّ وَأَعْبِيَاءٌ، والمضاعف نحو: شَدِيدٌ وَأَشْدَاءٌ، وَخَلِيلٌ وَأَخْلَاءٌ. ونَبَّهَ بقوله:

(ص) ... * ... وَعَبِيٌّ ذَاكَ قَل

(ش) على ما جاء من «أَفْعِلَاءٌ» في غير المعتل والمضاعف نحو: نَصِيبٌ وَأَنْصِيبَاءٌ وَهَيِّئِ وَأَهْوِيَاءٌ، وَصَدِيقٌ وَأَصْدِقَاءٌ، على هذا حملة الشارح وتبعه «المرادى»^(١) ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملاً لما ذكرناه، ولإتيان «فَعِيلٍ» المعتل والمضاعف على «فُعَلَاءٌ»، كقولهم: سَرِيٌّ وَسُرَوَاءٌ، وَتَقِيٌّ وَتُقَوَاءٌ، وَسَمِيٌّ وَسَمَوَاءٌ، فذاك^(٢) على هذه إشارة للحكم السابق. «وَأَفْعِلَاءٌ» فاعل بِنَابٍ، و«عَنْهُ» «وَفِي الْمَعْلِّ»^(٣) متعلقان بناب، و«لَأَمَّا» تمييز، و«مُضَعَّفٍ» معطوف على المعل، وغير ذلك^(٤) جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر^(٥). ثم قال:

(ص) فَوَاعِلٌ لِفَوْعِلٍ وَفَاعِلٍ * وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ / كَاهِلٍ
وَخَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَوَاعِلٌ»، وهو يطرده^(٦) في اسم على «فَوَاعِلٌ» نحو: جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، أو على^(٧) «فَاعِلٌ» بفتح العين نحو: طَابَتْ وَطَوَابِقٌ أو على «فَاعِلَاءٌ» نحو: قَاصِعَاءٌ^(٨) وَقَوَاصِيعٌ، أو على وزن «فَاعِلٍ»

(١) انظر شرح ابن الناظم ٧٧٩، وشرح المرادى ٦٤:٥.

(٢) في هـ، ز، «فذلك».

(٣) في الأصل، ش، ك «المعتل».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «وغير ذلك قل».

(٥) «من مبتدأ وخبر» ساقط من ش.

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «مطرده».

(٧) في هـ، ز، «وعلى».

(٨) في ز «قاصع» تحريف.

اسماً نحو: كَاهِلٌ وَكَوَاهِلٌ، أو على وزن «فَاعِلٍ» صفة لمؤنث نحو: حَائِضٌ وَحَوَائِضٌ، أو على فاعل^(١) صفة^(٢) لمذكر غير عاقل نحو^(٣): صَاهِلٌ وَصَوَاهِلٌ، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ، وَفَاطِمَةٌ وَفَوَاطِمٌ، وقد شد «فَوَاعِلٌ» جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَدُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

(ش) أي شد «فَوَاعِلٌ» في جمع فَارِسٍ^(٤) قالوا^(٥): فَوَارِسٌ^(٦) والمراد بما مائله^(٧): سَبَاقٌ وَسَوَابِقٌ، وَنَاكِسٌ وَنَوَاكِسٌ، وَدَاجِنٌ وَدَوَاجِنٌ، وإعراب البيتين واضح. [ثم قال]^(٨):

(ص) وَبِفَعَائِلٍ اجْمَعْنَ فَعَالَةً * وَبِشِبْهَةِ ذَا تَاءٍ أَوْ مُرَّالَةٍ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَائِلٌ» ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: «فَعَالَةٌ»^(٩) التي ذكرها نحو: سَخَابَةٌ وَسَخَائِبٌ، وفُهم من قوله: «وَبِشِبْهَةِ»، أربعة أوزان أخر، كلها بالتاء «فَعَالَةٌ» بكسر الفاء نحو: رِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ، و«فَعَالَةٌ» بضم الفاء نحو: ذُوَابَةٌ وَذَوَائِبٌ، «وَفَعِيلَةٌ» بالياء نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، فإنه^(١٠) شبيه «بِفَعَالَةٍ» في كون^(١١) ثالثه مدة، وكذا «فَعُولَةٌ» نحو: حَمُولَةٌ وَحَمَائِلٌ، وفُهم من قوله: «ذَا تَاءٍ أَوْ مُرَّالَةٍ» خمسة

(١) في هـ، ز «وزن فاعل».

(٢) ما بعد «صفة» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) و«عاقل نحو» ساقط من ظ.

(٤) في هـ، ز «في جمع فاعل نحو فارس».

(٥) «قالوا» ساقطة من هـ، ز.

(٦) في هـ، ز «وفوارس».

(٧) في ت «مثله» تحريف.

(٨) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ش، هـ، ز «أحدها فعالة».

(١٠) في ك «لأنه».

(١١) في هـ، ظ، ت «كونه» تحريف.

أُخْر^(١) وهي: «فَعَالٌ» بفتح الفاء نحو: شَمَالٌ وَشَمَائِلٌ /، «وَفَعَالٌ» بكسرها ٢٥٥
نحو: شِمَالٌ وَشَمَائِلٌ^(٢)، «وَفَعَالٌ» بضمها نحو: عُقَابٌ وَعَقَائِبٌ، «وَفَعُولٌ»^أ
نحو: حَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ، «وَفَعِيلٌ» نحو: سَعِيدٌ مُسَمًى به امرأة فتقول في
جمعها^(٣): سَعَائِدٌ، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة^(٤)، وفي
قوله: «وَشِبْهَةٌ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٌ» إشعار [بذلك]^(٥) «وَبِفَعَائِلٍ» متعلق باجمعين،
«وَفَعَالَةٌ» مفعول به «وَشِبْهَةٌ» معطوف عليه، «وَذَا تَاءٍ» حال من شبهه،
«وَمُزَالَةٌ» معطوف على «ذَا تَاءٍ» «وَالهَاءُ» في «مُزَالَةٌ» هاء الضمير وهو عائد
على التاء، وذَكَرَ لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثانٍ
«لِلْمُزَالَةِ»^(٦)، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على «فَعَالَةٌ» والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ
مُزَالٌ التاء، ويحتمل أن تكون «الهَاءُ» تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون
على حذف الموصوف، ومعمول الصفة والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ وَزناً مُزَالَهُ^(٧) منه،
ويحتمل أن تكون «أَوْ مُزَالَهُ» معطوفاً^(٨) على محلرف تقديره ذات تاء
تأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال:

(ص) وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمُعًا * صَخْرَاءُ وَالْعَدْرَاءُ وَالْقَيْسِ انْبِهَا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «الفَعَالِي» «وَالْفَعَالِي»^(٩) ويطردان في «فَعْلَاءٌ»

(١) في ز، ت «أوزان آخر» وعبارتهما أكمل.

(٢) «نحو شمال وشمائيل» ساقط من ظ.

(٣) في الأصل «في جمعه».

(٤) في ز «مؤنثة بالتاء».

(٥) «بذلك» تكلمة من ش، ه، ز، ك.

وفي ظ «ه».

(٦) في الأصل، ه، ز، ظ «لمزال».

وفي ت «والمزال».

(٧) في ك «مزال».

(٨) في ت «معطوف».

(٩) في ز «والفعالا» تحريف.

ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً، كَصَحْرَاءَ وَصَحَارِي وَصَحَارِي، أو
وصفاً كَعَدْرَاءِ^(١) وَعَدَارِي^(٢) وَعَدَارِي، وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين، وفهم
من قوله: «وَالْقَيْسَ اثْبَتَا» أن عدراء^(٣) مقيس / على صحراء^(٤)، وإعراب $\frac{٢٥٥}{ب}$
البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَاجْعَلْ لِقَالِي لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ * جُدِّدْ كَالْكُرَيْبِيِّ تَشْبَعِ الْعَرَبِ

(نش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِي» بتشديد الياء وهو مقيس في كل^(٥)
ثلاثي ساكن العين آخره^(٦) ياء مشددة لغير النسب نحو: كُرَيْبِيٌّ وَكُرَيْبِيٌّ،
واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو: بَصْرِيٌّ، ويُعرف ما
يأؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس
لتجديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين: أحدهما^(٧): ما وُضِعَ بالياء
المشددة نحو: كُرَيْبِيٌّ، وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى
صار النسب منسياً كقولهم: مَهْرِي^(٨)، فإنه في الأصل منسوب إلى مَهْرَةَ^(٩)
وهي قبيلة^(١٠) «وَفَعَالِي» مفعول أول «باجْعَلْ»، و«لِغَيْرِ» في موضع المفعول

(١) «كعدراء» ساقط من ظ.

(٢) في ظ «كعداري» تحريف.

(٣) في ز «عدري» تحريف.

(٤) في ز «صحري» تحريف.

(٥) في ز «في كل فعل»

(٦) في ز «وآخره»

(٧) «أحدهما» ساقط من ظ

(٨) في الاصل، ك «مهدى»

الأولى أن يقول: كقولهم في مَهْرِي: مَهَارٍ وَمَهَارِي.

(٩) في الاصل «مهدة» تحريف.

(١٠) في ز «وهي قبيلة باليمن»

«أصل» مَهْرِيٌّ بعير منسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب

من الإبل.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٨٧٠:٥ .

الثاني، و«مُجَدَّد» في موضع الصفة «لنَسَب»، و«تَتَّبِع» مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فَعَالِيَّ جمعاً لغير صاحب نسب مجدد تُوافق العرب. ثم قال:

(ص) وَيَفْعَالِلٌ وَيَشْبِهُهُ انْطِقًا * فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ... *

(ش) المراد بشبه «فَعَالِلٌ» ما كان على شكله في كون ثلثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها^(١) ياء، وشمل «مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِلٌ وَمَفَاعِلٌ وَمَفَاعِلٌ» وأشباهاها، وشمل قوله: «ما فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى»، ما زاد على الثلاثة بحرف / أصلى وهو الرباعي كجَعْفَرٌ، والخماسي كسَفَرَجَلٌ، وما زاد على الثلاثة بزيادة كجَهْوَرٌ وَقَدْوَكْسٌ^(٢) وغيرهما مما يطول ذكره، وشمل ما تقدم جمعه على غير «فَعَالِلٌ» من المزيد المذكور في الباب كأخْمَرٌ وَرَامٌ [وَكَامِلٌ]^(٣) و«فَوَعَلٌ وَقَاعِلٌ» و«كَاهِلٌ»^(٤) وحائِضٌ وصَاهِلٌ ونحوها، ولذلك استثنائها بقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» [يعني من غير ماضٍ]^(٥) ذكره في هذا الباب مما زاد^(٦) على الثلاثة^(٧). ثم إنَّ الزائد على الثلاثة مما يجمع على

(١) في هـ، ت «أوسطها».

(٢) في الأصل، ش، ك «وَتَدْوَكْسٌ» تحريف

في تمثيله بـ «فدوكس» نظراً لأن الكلام هنا عما زاد على الثلاثة وفدوكس من زيادة الزهاهي وسيدكره عند قول ابن مالك:

«وزائد العادي الرباعي اختلف».

فدوكس: الشديد أو الغليظ وهو اسم الأسد، وأيضاً حى بن بنى تغلب.

(٣) «وكامل» تكملة من هـ، ز.

(٤) «وكاهل» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ظ، ت.

وفي هـ «يعني من غير ما مضى ذكرها».

(٦) في هـ، ت «من ما زاد».

وفي ك «أو زائد».

(٧) «مما زاد على الثلاثة» ساقط من ظ.

نحو: «فَعَالِل» رباعي وزائد على الأربعة، وأما الرباعي فلا إشكال في جمعه على «فَعَالِل»، أصلى: نحو: جَعْفَرٌ وَجَعْفَارٌ أو^(١) مزيد نحو: أُخْمَدُ وَأَحَامِدُ^(٢)، وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو: سَفَرَجَلٌ وغيره، وقد أشار إلى الخماسي الأصول فقال^(٣):

(ص) ... وَمِنْ خُمَاسِي * جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

(ش) يعني أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو: سَفَرَجَلٌ حذفت منه آخره فتقول في سَفَرَجَلٍ: سَفَارِجٌ، وفي قِرْطَظٍ^(٤) قِرَاطِجٌ، وفهم من قوله: «بِالْقِيَاسِ» أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَجْمَعُ مَا يَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفٌ أَصْلِي إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ كَمَا ذَكَرَ «سَيُوبَةُ»^(٥). «وَبِفَعَالِلٍ» متعلق «بَانْطِقًا» وألف «انْطِقًا» بدل من نون التوكيد^(٦) الخفيفة، «وفي جَمْعٍ» متعلق أيضاً بانطقاً «وَمِنْ غَيْرِ» في موضع نصب على الحال من «مَا»، «وَمَا» موصولة وصلتها «ارْتَقَى»، «وَفَوْقَ» متعلق «بَارْتَقَى»، «وَالْآخِرَ» مفعول بأنفٍ، ومعنى بأنفٍ احذف «وَمِنْ خُمَاسِي» متعلق بأنفٍ، وكذلك «بِالْقِيَاسِ»، «وَجُرْدَ» في / موضع الصفة^(٧) ثم إنَّ الخماسي الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر^(٨)، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(١) في ظ «أو زائدة».

(٢) في ش، ز «أحمر وأحامر» المثال صحيح.

(٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «بقوله».

(٤) في ز «قرطعة» تحريف.

قِرْطَظٍ: وهو اسم.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٨.

(٦) في ظ «التأكيد».

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «في موضع الصفة لخماسي».

(٨) في الأصل «الأخير».

(ش) يعني أنَّ الحرف الرابع في الخماسى الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كحَدَرْتَقِي^(١)، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فَرَزْدَق، فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما^(٢) في المخرج فتقول: حَدَارِنُ^(٣)، وَحَدَارِقِي^(٤) وَفَرَايِدُ وَفَرَايِقِي، وفهم من قوله: «قَدْ يُحْدَفُ» أن حذفه أقل من حذف الآخر. «والرابع» مبتدأ، «والشبيهة» نعت له، «وبالمزيد» متعلق بالشبيهة، «وقَدْ يُحْدَفُ» في موضع خبر المبتدأ، «وَدُونَ» متعلق بيحذف و«ما» موصولة وصلتها «تَمَّ [العدد]^(٥)»، و«بِهِ» متعلق «بَتَمَّ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «بِهِ». ثم قال:

(ص) وَزَائِدَةُ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْتِذَلَتْ... *

(ش) يعني أنَّ الحرف الزائد في الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يُحذف في الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو: مُدَخَّرِجٌ وَقَدْوُكْسُ^(٦)، والخماسى المزيد نحو: قَبْعَثَرِي^(٧)، إلا أنَّ الأول يُحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مُدَخَّرِجٍ دَخَارِجٌ، وفي قَدْوُكْسٍ قَدَاكِسٌ، والثانى يُحذف منه الزائد^(٨) والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أنَّ الخماسى الأصول

(١) فى هـ، ز، ت «كخورنق» والصواب ما أثبتت، لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق والكلام عن الخماسى والأصول.

الحدزتنق: بالدال المهملة ذكر العناكب، وقيل إنه اسم امرأة وقيل قصر كان للنعمان بالعراق.

(٢) «لاشتراكهما» ساقط من ك.

(٣) فى هـ، ز، ت «خوارن»

(٤) فى هـ، ز، ت «خوارق» والصواب ما أثبتت.

(٥) «العدد» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٦) فى ظ «قدوس» تحريف.

(٧) فى ت «قبعثر» تحريف

قبعثرى: الجمل العظيم الشديد.

(٨) فى ظ «المزيد».

يحذف آخره^(١)، فتقول في جمع قَبَعَثَرَى / قَبَاعِثَ، ودخل في عبارته ما كان من ٢٥٧
 خمسة أحرف قبل آخره لين^(٢) نحو^(٣): قِرْطَاسٌ^(٤) فأخرجه بقوله:

(ص) ... مَا * لَمْ يَكْ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا

(ش) واحترز به من نحو: قِرْطَاسٌ وَقِنْدِيلٌ وَعُصْفُورٌ فلا يُحذف من ذلك شيء؛ لأنَّ بِنْيَةَ^(٥) الجمع تصح دون حذف فتقول: قَرَاطِيسٌ وَقِنَادِيلٌ وَعَصَافِيرٌ، أما^(٦) نحو: قِنْدِيلٌ فلا إشكال فيه^(٧) لبقاء^(٨) يائه، وأما نحو: قِرْطَاسٌ وَعُصْفُورٌ، ففهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة^(٩) المعروفة من التصريف^(١٠) وشمل قوله: لَيْنًا ما قبل حرف اللين حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو: عُرَيْيْقٌ وَفِرْعَوْنٌ، لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول: عَرَايِيقٌ وَقَرَايِيعٌ، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان^(١١) نحو^(١٢): كَنْهَوْرٌ وَهَيْبِخٌ. فإنَّ الواو والياء تُحذف منهما تقول: كَنَّاہِرٌ وَهَبَايِخٌ، وشمل قوله: «مَا لَمْ يَكْ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا» ألف مُخْتَارٌ وَمِثْقَادٌ، وليس حكمهما حكم^(١٣) ألف قِرْطَاسٌ، فلا يُقال في جمعهما مَخَايِيرٌ وَمَثَاقِيدٌ،

(١) في ظ «يحذف منه خامسه».

(٢) في ت «حرف لين».

(٣) «نحو» ساقطة من ك.

(٤) في ز، ك «قرطاس وقنديل».

(٥) في ه، ز، ت «بنية».

(٦) في ت «وأما».

(٧) «فيه» ساقطة من ه، ز، ت.

وفي ظ «في» تحريف.

(٨) في ظ «إبقاء».

(٩) في ش، ه، ز، ك، ت «الألف فيهما والواو ياء للقاعدة»

(١٠) في جمع قرطاس وعصفور تقلب الواو والألف فيهما إلى ياء لإنكسار ما قبلها عند الجمع.

(١١) في ز «يحركان» تحريف.

(١٢) «نحو» ساقطة من ظ.

(١٣) في ه، ز، ظ «كحكم».

وإنما يُقال: مَخَائِرٌ وَمَتَائِدٌ. وفهم ذلك من قوله قبل: «وَزَائِدٌ الْعَادِي»، وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مُخْتَيِّرٌ بكسر الياء إن أُريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أُريد به اسم المفعول، وأصل منقاد «مُنْقَيْدٌ» بكسر الياء؛ لأنه اسم فاعل. «وَزَائِدٌ» مفعول بفعل مضمر يفسره / «اخْتِيفَهُ» وهو مضاف إلى العادي، «والزَّبَاعِي» مفعول ^{٢٥٧}ب بالعامي، ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و«مَا» ظرفية مصدرية، «وَلَيْتِنَا» خبر «يَكُ» وهو مخفف من لَيْتِنَا كقولهم في هَيْتِنَا: هَيْتِنَا، واسم كان ضمير عائذ على زائد^(١)، و«اللَّدُّ» لغة في اللَّيْذِي وهو مبتدأ وصلته «خَتَمًا»، و«إِثْرَةٌ» ظرف^(٢) وهو خبر «اللَّدُّ» ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد ليثنا الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

(ص) وَالسَّيْنُ وَالثَّامِنُ كَمُسْتَدْعٍ أَرْزُلُ * إِذْ بَيْتًا^(٣) الْجَمْعِ بَقَاةً مَخِلُّ

(ش) نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال^(٤) «مَفَاعِلٌ» أو «مَفَاعِيلٌ» فإذا كان الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف، فإن^(٥) تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزيه ومخيف غيره، فإن تكافؤا نُحِيرُ الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي «مُسْتَدْعٍ» ثلاث^(٦) زوائد الميم والسين والتاء وإبقاء الجميع^(٧) مخلٌّ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو^(٨) السين والتاء، فتقول في جمعه

(١) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «الزائد».

(٢) في ز «ظرفاً».

(٣) في ز «بقا» تحريف.

(٤) في ظ «مثل» تحريف.

(٥) في ش «وإن». وفي ز، ك «فإذا».

(٦) في ش، ز، ك «ثلاثة».

(٧) في ت «الجمع» تحريف.

(٨) في ه، ز «وهي».

مداع^(١) وإنما أبقيت الميم للمزية التي لها؛ لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:
(ص) وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَاءِ *

(ش) يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر، وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد^(٢) لغير الإلحاق كالنون في^(٣) مُنْطَلِقِ فتقول: مُطَالِقِ^(٤) بحذف النون / وإبقاء الميم، ^{٢٥٨} والأخرى^(٥) أن يكون الزائد للإلحاق نحو: مُقْعَنْسِيسِ^(٦) فتقول: مُقَاعِيسِ^أ خلافاً «للمبرد» فإنه يرى أن إبقاء^(٧) أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم [فتقول على مذهبه قعايس^(٨)] ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى^(٩) ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(ش) يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما^(١٠) أحق بالبقاء إذا

(١) في هـ ، ز «مداع» تحريف.

(٢) في ك «زائد». «

(٣) في هـ ، ز، ت «من».

(٤) في ك «مطالِق».

(٥) في ت «والآخر» تحريف.

(٦) مُقْعَنْسِيسِ: هو الذي خرج صدره ودخل ظهره خلفه، ويطلق على من تأخر ورجع إلى الخلف.

(٧) في هـ ، ظ «بقاء إحدى».

(٨) ما بين المقوفين تكملة من ز، ك.

قال ابن مالك: ولو كان الحرف الذي لا يضاهي أصلاً ميماً سابقة كميم (مُقْعَنْسِيسِ) أو ثرت بالبقاء عند سبويه فقل في الجمع (مُقَاعِيسِ)، والمبرد يخالف سبويه فيحذف الميم ويُتقى السين لمضاهاتها الأصل فيقول (قعايس).

شرح الكافية ٥: ١٨٨١، وانظر المقتضب ٢: ١٣٥

(٩) في ت «وإليه».

(١٠) في الأصل، ش، ظ، ك «كونها» تحريف.

سبقاً، للمزية التي لهما بتصديرهما^(١)؛ ولأنهما في موضع يقعان^(٢) فيه دالين على معنى وهي دلالتهما^(٣) على المتكلم أو^(٤) الغائب في الفعل المضارع فتقول في «أَلْتَدِدُ وَيَلْتَدِدُ» أَلَاذٌ وَيَلَاذٌ^(٥) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد^(٦) الزائدين^(٧) في الآخر. «وَالسُّنَّ وَالنَّاءُ» مفعول «بَأَزَلٌ»، «وَيَمِينٌ» متعلق بأزل، «وَبَقَاهُمَا» مبتدأ، وقصره ضرورة، «وَمُخِلٌ» خبره^(٨) «وَبَيْنَا» متعلق بمخِل، وإعراب البيت الآخر واضح. ثم قال:

(ص) وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ إِخْدِافٌ إِنْ جَنَفَتْ مَا * كَحَيِّزُونَ فَهَوَ حُكْمٌ حَيِّمًا

(ش) يعنى أنه يجب إيثار بقاء الواو فى «حَيِّزُونَ»، وشبهه كـ «عَيْطُمُوسُ»^(٩) مما قبل آخره واو فتقول فى جمعهما حَزَائِينَ وَعَطَائِمِينَ، بحذف الياء ويقلب^(١٠) الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت فى عَصْفُورٍ حين قلت: عَصَا فَيْرٍ، وإنما يجب حذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الياء

(١) فى ش، ظ «بتصديريهما» تحريف.

(٢) فى ك «ولأنهما يقعا فى موضع».

(٣) فى الأصل، ش، ك «دلالتها».

(٤) فى هـ، ز «والغائب».

(٥) فى هـ «الأدود ويلاذد» دون إدغام.

ألتدد ويلتدد؛ بمعنى الألد وهو الشديد الخصومة.

(٦) فى هـ، ظ «إحدى» تحريف.

(٧) فى الأصل «الزائدين» تحريف.

وفى ش، ز، ك «الدالين».

(٨) فى هـ، ت «خبر المبتدأ».

(٩) فى الأصل، وبقيّة النسخ «عَيْطُمُوسُ» تحريف.

والصواب ما أثبت لأن عَيْطُمُوسَ تعنى الجميلة أو الطويلة.

وقيل العَيْطُمُوسُ من النساء الثائمة الخلق وكذلك الإبل، والعَيْطُمُوسُ من النوق الفَيْيئة العظيمة الحسنة،

وقيل الناقة الهرمة وهذا المعنى هو الأقرب؛ لأنه ذكر قبلها «حيزيون» وقد ذكر بعد أن الحيزيون هى

المجوز.

انظر اللسان: «عطمس».

(١٠) فى هـ، ز «وتقلب».

يستلزم بقاء الواو ولو محذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن^(١) بها صيغة الجمع، والحَيِّزُوتون العجوز. «والبياء» مفعول / باحذف، $\frac{٢٥٨}{ب}$ و«الواو» معطوف «بلا»، «وإن جَمَعْتَ» شرط وجوابه^(٢) محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

(ص) وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرِنْدِي * وَكُلُّ^(٣) مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنَدِي

(ش) وزن «سَرِنْدِي» «فَعْنَلِي» بزيادة^(٤) النون والألف، فإذا جمعتهما^(٥) فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سَرَانِد وسَرَانِدِ، وأصله سَرَانِي، وكذلك عَلَنَدِي وَعَلَانِد^(٦) وَعَلَانِد^(٧)، وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر. والسَرِنْدِي^(٨): الجزوي^(٩) على الأمور، والعَلَنَدِي: البعير الضخم، «والواو» في «خَيَّرُوا» عائد على العرب أو على النحويين، «وفي زَائِدِي» على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زَائِدِي^(١٠)، «وَكُلُّ»^(١١) معطوف على «سَرِنْدِي».

(١) في هـ، ز، ظ، ت «لا يتمكن».

(٢) في ش «والجواب».

(٣) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «وكلماء» تحريف.

(٤) في هـ، ت «فوالله» تحريف.

(٥) في ز، ظ «جمعتها» تحريف.

(٦) «وعلاند» ساقطة من ش.

(٧) في هـ، ز «وعلادي»، وفي ت «أو علاده» تحريف.

(٨) في الأصل «والسرند».

(٩) في الأصل، ك «الجزاء».

وفي ش «الجرى الشديد على الأمر» وعبارتها أكمل.

(١٠) في ز «حذف إحدى الزائدي».

(١١) في هـ «وكلماء».

(التصغير)

(ش) إنما ذُكر باب التصغير إثر باب التكسير؛ لأنهما كما قال «سيبويه»^(١) من وادٍ واحدٍ، ولاشتراكهما^(٢) في مسائل كثيرة يأتي ذكرها، والمضمر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَعَيَّلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ^(٣) إِذَا * صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قَدًا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زَيْدٍ: زَيْيدٌ، وفي قَدِي قُدِّي يادغام ياء التصغير في لام الكلمة. «والثلاثي» مفعول أول «باجعل»، «وفَعَيَّلًا» مفعول ثانٍ. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت^(٤) على الثلاثي فقال: /

٢٥٩
↑

(ص) فَعَيَّلَ مَعَ فَعَيَّلِيلًا * فَاقَ كَجَعَلٍ دِرْهِمٍ دُرِّيهِمَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت: «فَعَيَّلَ أو فَعَيَّلِيلَ»

(١) انظر الكتاب ٣: ٤١٧

(٢) في ظ «لإشتراكهما».

«فوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجَبِيلٍ، وتحقير ما يتوهم عظمه كسَبِيحٍ، وتقليل ما يتوهم كثرة كدرهيمات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقبيل العصر، أو محله كفوق هذا، أو رتبته كأصغر منك.

زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

«وَكَمَّلَ أَناسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُرِّيهِمَةَ تَصْفُرُ بِهَا الْأَنَامِلُ

فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها. ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أن حثف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي» «حاشية

الخطري ٢: ١٦٣».

(٣) في الأصل «لثلاثي» تحريف.

(٤) في ه، ز، ط، ت «زاد».

«فَقَعِيل» للرباعي المجرد نحو: جَعْفَرٌ وَجَعْفِيرٌ، وَبَرَبَرٌ وَبَرَبِيرٌ^(١)، «وَفَعِيل» للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو: قَنَدِيلٌ وَقَنَدِيدِلٌ، أو ألف نحو: شَمْلَاكٌ وَشَمْلِيلٌ، أو واو نحو: حُضْفُورٌ وَحُضْفِيرٌ، وقد يُصغر على فَعِيل ما محذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي.

«وَفَعِيل» مبتدأ، وخبره «لِمَا فَاقَ»، ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي «وَجَعِل» مضاف لِدِرْهَمٍ^(٢) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَدُرَيْهَمًا» مفعول ثان بجعل. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ لِيُنْتَهَى الْجَمْعُ وَصِلَ * بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

(ش) يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ بما يتوصل^(٣) به في التفسير إلى «فَعَالِلٌ وَفَعَالِيلٌ» فتقول في تصغير سَفَرَجَلٍ وَمُسْتَدْعٍ وَحَزْبُونٍ وَمُنْطَلِقٍ، سَفِيرِجٍ وَمُدْبِعٍ^(٤) وَحَزْبِينٍ وَمُطَلِقٍ^(٥). وتقول في نحو: سَرْنَدَى سَرْنِيدٍ، وَإِنْ شَعْتَ قَلْتَ^(٦): سَرْنِيدٍ، «وَمَا» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمَر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها «وَصِلَ» «وبِهِ وَلِيُنْتَهَى»^(٧) متعلقان بوصل، والضمير العائد على الموصول^(٨) الهاء في «بِهِ»، و«بِهِ» الثاني «وَالِي أَمْثَلَةِ»^(٩) التَّصْغِيرِ متعلقان بصل. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ط، ت «جعفر وجعير وبرن وبرين».

(٢) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في هـ، ز، ت «بما توصل».

(٤) في هـ «ومدعي» تحريف.

(٥) في الأصل، هـ، ز «ومطليق».

(٦) «قلت» ساقطة من هـ، ط، ت.

(٧) في ك «ولنتهي وكمانع» تحريف.

(٨) في ت «الموصل» تحريف.

(٩) «أمثلة» ساقطة من هـ، ز، ط، ك، ت.

(ص) وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ * إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ لِيَهُمَا الْخَدْفُ /

(ش) يعني أنه يجوز أن يعوض من^(١) المحذوف ياء في باب التفسير والتصغير وفُهم من قوله: «جَائِزٌ» أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: «بَعْضُ الْأَسْمِ»^(٢) ما حذف منه أصل كَسَفَارِيحٍ وَشَقِيرِيحٍ، وما حذف منه زائد كَمَطَالِيقٍ^(٣) وَمُطَالِيقٍ، والضمير في قوله: «فِيهِمَا» عائد على التفسير والتصغير^(٤). «وَجَائِزٌ» خبر مقدم، «وَتَعْوِضُ» مبتدأ^(٥) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَقَبْلَ» متعلق بتعويض، و«بَعْضُ الْأَسْمِ» اسم كان، «وَأَخَذَفُ» في موضع خبرها، و«فِيهِمَا» متعلق بأخذف. ثم قال:

(ص) وَخَالِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا^(٦) * خَالَفَ فِي الْبَاتِنِ حُكْمًا رُسِمًا

(ش) يعني أن جميع ما أتى في باب التفسير والتصغير مخالفاً لما تقدم من التفسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يُقاس عليه، فمما جاء على غير قياس في التفسير قولهم في جمع رَهْطٍ: أَرَاهِطُ^(٧)، وَبَاطِلٌ أَبَاطِيلُ^(٨)، وهى ألفاظ كثيرة، ومما^(٩) جاء من ذلك في التصغير قولهم في مَغْرِبٍ مُغْتَرِبَانِ^(١٠) وفي لَيْلَةٍ لَيْلَاتٍ^(١١)، وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من

(١) فى ظ «عن».

(٢) «الاسم» ساقطة من ت.

(٣) فى ت «كمطالق».

(٤) «والتصغير» ساقطة من ك.

(٥) فى ز، ت «مبتدأ مؤخر».

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «كلمة» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش «راهط» تحريف.

وفى ك «أراهيط» تحريف.

رَهْطٍ قياسه رهوط.

(٨) فى ت «أباطل» تحريف. باطل قياسه هواطل.

(٩) فى ز «مما».

(١٠) مغرب قياسه مُغْتَرِبٍ.

(١١) الأولى والأصح فى ليلة «لَيْلِيَّة»

ذلك بما ذكر. «وَحَائِدٌ» خبر مقدم «وَعَنِ الْقِيَاسِ» متعلق به، «وَكُلٌّ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وصلتها خالف، «وَفِي الْبَيِّنَاتِ» متعلق بخالف^(١)، و«مُحْكَمًا» مفعول بخالف، «وَرُؤَيْسًا» في موضع الصفة لـ «مُحْكَمًا»^(٢).

ثم اعلم أن ما بعد ياء^(٣) التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو: زَيْدٌ وَرُجَيْلٌ وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه / فيه الكسر نحو: مُجَعِّفٌ، إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

(ص) لِيَلْوِيَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْيِثُ أَوْ مَدِّيهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(ش) يعني أن الحرف بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب^(٤) فإنه يجب فتحه قبل علامة التانيث وشمل التاء وألف^(٥) التانيث المقصورة نحو: قَضَمَةٌ وَقُضَيْقَةٌ، وَدَرْجَةٌ وَدُرَيْجَةٌ، وَحَبْلِيٌّ وَحَبَيْلِيٌّ، وَسَلَمِيٌّ وَسَلَيْمِيٌّ، وكذلك ما قبل مدة التانيث وهي ألف التانيث الممدودة نحو: صَحْرَاءٌ وَصَحْرِيَاءٌ، وَحَمْرَاءٌ وَحَمْرِيَاءٌ، والمراد بمدة التانيث «الألف» التي قبل الهمزة، فإن المدة ليست علامة للتانيث، وإنما علامة التانيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة للمد، بخلاف ألف التانيث المقصورة فإنها علامة تانيث فلذلك لم يكتف بعلم التانيث عن الممدودة^(٦). «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، «وَانْحَتَمَ» خبره، «وَلِيَلْوِيَا» متعلق بانحتم ومعنى^(٧) التلو التالي، «وَمِنْ قَبْلِ» في موضع الحال من

= لأن قياس ليلة في التصغير لَيْلَةٌ.

انظر شرح شافية ابن الحاجب ١: ٢٧٧.

(١) في هـ «٤».

(٢) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «الحكم» وما أثبت أولى كما في ز، والألفية.

(٣) في ك «ثم اعلم أن الحرف الذي بعد ياء» وعبارتها أكمل.

(٤) في ت «فإنه إعراب تقديم وتأخير».

(٥) في الأصل، ت «والألف».

(٦) وذلك في قول ابن مالك:

لِيَلْوِيَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْيِثُ أَوْ مَدِّيهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(٧) «معنى» ساقط من ظ.

تلو، «وَأَوْ»^(١) مدته معطوف على عَلِمَ . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

(ص) كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ * أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

(ش) يعنى أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة «أَفْعَالٍ» أو قبل مدَّة^(٢) «سَكْرَانٍ» يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة «أَفْعَالٍ» الجمع الباقي على جمعيته وما سُمى به ذلك فتقول فى / تصغير أَجْمَالٍ أَجْمَالٍ، ^ب ٢٦٠ وكذلك فى نحو: «أَفْعَالٍ» إذا سُمى به رجل^(٣) أَفْعَالٍ^(٤)، والمراد بِسَكْرَانٍ «فَعْلَانٌ» الذى مؤنثه «فَعْلَى»، وعلى هذا نُبِّه بقوله: «وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ»، فتقول فى تصغير سَكْرَانٍ وَعَطَّشَانٍ، سُكِّرَانٍ وَعَطَّيْشَانٍ، وتقول فى تصغير عُثْمَانٍ وَسَرْحَانٍ عُثَيْمِينَ^(٥) وَسَرْحَيْنٍ؛ لأنه ليس من باب «فَعْلَانٍ»^(٦)، وإنما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة؛ لأنَّ تاء التأنيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما^(٧) مفتوحا، ولم يقولوا فى تصغير «أَفْعَالٍ» «أَفْعَيْلٍ»^(٨)، لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سُكِّرِينَ؛ لأنهم لم يقولوا فى جمعه سَكْرَانِينَ، كما قالوا: فى^(٩) سَرْحَانٍ سَرْحَيْنٍ، «وَمَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «سَبَقُ»،

(١) فى هـ «أو مدته».

وفى ز، ط، ت «ومدته».

(٢) فى ز «مدة».

(٣) «رجل» ساقطة من ت.

وفى ط «الرجل».

(٤) فى هـ، ز «نحو أفعال».

(٥) فى ط «عثيمين».

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فعلان فعلى».

يصغر «فَعْلَانٌ» على فَعْلَانٍ بشرط ألا يكون له جمع على فعالين، فإن كان له جمع على فعالين صُغِرَ على فَعْلَيْين. كما مثل الشارح: بـ «سرحين» و«سراحين».

(٧) فى هـ، ط «ما قبلها» تحريف.

(٨) فى ت «أفعميل» تحريف.

(٩) فى ت «فى جمع».

«ومدّة» مفعول بسبق، و^(١) «مدّ سكران» معطوف على مدة، و«مّا» معطوف على سكران، «وكذلك» خبر المبتدأ، و«هم الشارح»^(٢) فجعل سبقتي في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْيِثِ حَيْثُ مُدًّا * وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
كَذَا الزَّيْدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ * وَعَجْزُ الْمُصَافِ وَالْمَرْكَبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا^(٣) * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا^(٤)
وَقَدْرٍ^(٥) الْفِصَالِ^(٦) مَا دَلَّ عَلَى * تَثْبِيئَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ بَجَلًّا

(ش) قد تقدم أنّ أبنية التصغير ثلاثة «فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِيلٌ وَفُعَيْعِيلٌ»، وتقدم^(٧) أيضاً / أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل^(٨) به إلى بناء^(٩) الجمع من $\frac{٢٦١}{١}$ الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة، فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية:

^(١) في ش، ه، ك «أو مدّة».

^(٢) وقد وافق الأشموني المكودي في اعتراضه وعلق على قول ابن الناظم حيث قال: ٤ : ١٦١ «وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا نبه بقوله: سبق، هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التفسير وهو الجمع. وحمل كلام الناظم على التقييد لا يستقيم لأن قوله: سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما، ومدّة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال».

انظر شرح ابن الناظم ٧٨٨.

^(٣) في الأصل، ظ، ت «فعلان».

^(٤) في الأصل، ظ، ت «كرعفران».

^(٥) في الأصل «وقدروا» تحريف.

^(٦) في ز «انفصالي» تحريف.

^(٧) في ظ «وقد تقدم».

^(٨) في ز، ظ «يتوصل».

^(٩) في ش «بنية الجمع».

الأول: أَلِفٌ ^(١) التانيث الممدودة نحو: حَمْرَاءُ فتقول في تصغيره حَمَيْرَاءُ
فيكون المعتبر في صيغة التصغير ^(٢) حَمَيْرٌ وهو المنبه عليه بقوله:
«وَأَلِفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا».

الثاني: تاء التانيث نحو: دَحْرَجَةٌ ^(٣) فتقول في تصغيره دُحَيْرِجَةٌ ^(٤) فالمعتبر
في صيغة التصغير ما قبل التاء، وهو فُحَيْرٌ فيكون كجُحَيْرٍ وهو
المنبه عليه بقوله: «وَتَأْوُهُ» ^(٥).

الثالث: ياء النسب. نحو: بَصْرِيٌّ فتقول في تصغيره: بُصَيْرِيٌّ فالياء غير
معتد بها أيضاً، وهو المنبه عليه بقوله: «كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ».
الرابع: عجز المضاف. نحو: عَجِدُ شَمْسٍ. فتقول في تصغيره عَجِيدُ شَمْسٍ،
وهو المنبه عليه ^(٦) بقوله: «وَعَجْزُ الْمُضَافِ» ^(٧).

الخامس: عجز المركب تركيب مزج. نحو: بَعْلَبَتُكَ فتقول في تصغيره
بُعَيْلَبَتُكَ وهو المنبه عليه بقوله: «وَالْمُرْكَبِ».

السادس: الألف والنون الزائدتان ^(٨) على أربعة أحرف. نحو: زَعْفَرَانٌ

^(١) في ز «الألف وهي أَلِفٌ».

^(٢) في ش، هـ، ز، ت «المصغر».

^(٣) في ز «دحرجت» تحريف. وفي ت «دحرجة».

^(٤) في ت «درهجة».

^(٥) في هـ، ز «وتأوه منفصلين عُدًّا» أكملت عبارة الألفية.

وفي ت «وتأوه منفصلين عدا التانيث» أكملت عبارة الألفية، وكلمة «التانيث» زائدة.

^(٦) «عليه» ساقط من ت.

^(٧) في ز «المضاحف» تحريف.

^(٨) في ز «الزائدتان» تحريف.

فتقول في تصغيره زُعَيْفِرَان، فصار المَصْغَرُ^(١) إنما هو زَعْفَرُ^(٢) والألف والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: «مِن بَعْدِ أَرْبَعٍ» من نحو: سَكْرَانٍ وَسَوْحَانٍ / وقد تقدم حكمهما.

٢٦١
ب

السابع: علامة التثنية. نحو: زَيْدَانٍ فتقول في تصغيره زَيْدَانٍ.
الثامن: علامة^(٣) جمع المذكر السالم. نحو: زَيْدُونَ فتقول فيه^(٤): زَيْدُونَ.
وهو المنبه عليهما بقوله: «وَقَدَّرِ^(٥) انْفِصَالَ^(٦)» البيت^(٧)..

وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله «وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ». البيت، مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية، فإنها لا يُحذف منها شيء^(٨) «وَأَلْفُ التَّائِيثِ» مبتدأ، وتَأَوُّهُ معطوف عليه، «وَعُدًّا» في موضع الخبر، والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، «وَمُنْفَصِلَيْنِ» مفعول ثانٍ بَعْدًا وحيثُ متعلقة بَعْدًا، «وَالْمَزِيدُ» مبتدأ، وخبره «كَذًّا» وأخيراً ظرف مكان متعلق بالمزيد؛ لأنه اسم مفعول، و«لِلنَّسَبِ» متعلق بالمزيد أيضا، «وَعَجْزُ الْمُضَافِ» معطوف على المبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأ محذوف خبره لدلالة الأول عليه، و«زِيَادَتَا فَعْلَانَا»^(٩) مبتدأ وخبره «كَذًّا»، وهاء^(١٠)

(١) في ت «التصغير».

(٢) في ت «على زعفر».

(٣) «علامة» ساقطة من ز.

(٤) في ز، ظ «في تصغيره».

(٥) في الأصل، ش، وقدروا. تحريف.

(٦) في ز «وقدر انفصال ما دل على تثنية إلى آخره».

(٧) «البيت» ساقطة من ز.

(٨) في ز «شيئين».

(٩) في الأصل، ش، ه، ظ، ك، ت «فعلان» تحريف.

(١٠) في الأصل «هاء».

تنبيه^(١)، «ومن»^(٢) بَعْدِ متعلق بزيادنا، و«ألفِصَال» مفعول بقَدْر^(٣) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و«مَا» موصولة وصلتها «دَلُّ»، و«عَلَى تَثْنِيَّةٍ» متعلق «بَدَلُّ»، و«جَمَعَ» مفعول مقدم بجَلَا، «فَأَوْ» عطفت^(٤) «جَلَا» ومعموله على «دَلُّ» ومعموله^(٥) فهو^(٦) من^(٧) عطف الجمل. ثم قال:

(ص) وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذُو الْقُضْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ^(٨) لَنْ يَنْبُتَا

(ش) يعنى أن ألف التائيث [المقصورة]^(٩) إذا كانت خامسة فصاعداً محذفت؛ لأنها لما^(١٠) لم يستقل النطق بها محكم^(١١) لها بحكم المتصل / $\frac{٢٦٢}{أ}$
فمحذفت؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فَعْيِيلِ وفُعْيِيلِ وذلك نحو: قَرَقَرَى^(١٢)، وَقَرَقِيرٍ، وَحَبْرَكَى وَحَبْرِيكَ^(١٣) فإن كان ثالث ما فيه ألف التائيث الخامسة أَلْفًا فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ * بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَأَذِرِ وَالْحُبَيْرِ

(ش) «حُبَارَى» إذا صُغِّرَ جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف^(١٤)

(١) في ز «للتنبيه».

(٢) في ت «من».

(٣) في الأصل «ويقدروا» تحريف.

(٤) في الأصل، ش، ك «وأَوْ عطفت» وما أثبت أحسن.

انظر هامش شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٣.

(٥) «ومعموله» ساقطة من ت.

(٦) في ك «وأَوْ عطفت جلا ومفعوله ما دل على فهو» العبارة مضطربة.

(٧) في ز، ت «من باب».

(٨) في الأصل «أربع» تحريف.

(٩) «المقصورة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) «لما» ساقطة من ت.

(١١) في ت «فمحكم».

(١٢) قرقرى: إسم موضع.

(١٣) حبركى: هو القراد والأنتى حبركة.

وحببرك تصغير يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجل.

(١٤) في ت «الألف».

التأنيث فتقول حَبَّيْرَى، وحذف ألف التأنيث، فتقول حُبَّيْرٍ بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها^(١)، وفهم منه أن ما سوى نحو: حُبَّارَى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، «وعند» متعلق «بِحَبَّيْرٍ» وكذلك «يَبْنَ»، والظاهر في «عند» ههنا أنها بمعنى في. ثم قال:

(ص) وَازْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْثًا قَلْبًا * فَقِيَمَةً صَبِيْرًا قُوَيْمَةً تُصِيبُ

(ش) يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء. نحو: قِيَمَةٌ فتقول فيه^(٢) قُوَيْمَةً.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً. نحو: بَابٌ فتقول فيه^(٣) بُوَيْبٌ.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً. نحو: مُوقِنٌ فتقول فيه مُيَيْقِنٌ.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً. نحو: نَابٌ لِلْمَيْسِنِ من الإبل فتقول فيه نُيَيْبٌ.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء. نحو: ذَيْبٌ فتقول فيه^(٤) ذُوَيْبٌ.

السادس: ما أصله حرف من [غير] ^(٥) حروف العلة نحو: قيراط،

ودينار فتقول فيهما قُرَيْرِيط / وُدُنَيْرٍ؛ لأن أصلهما قراط ودينار.

(١) في ش «فيها والحبارى طائر» الزيادة هنا تفيد.

(٢) في ز «في قيمة».

(٣) في ز «تصغيره».

(٤) في ز «في تصغيره».

(٥) «غير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

ولنما رجع ذاك^(١) كله إلى أصله لزوال موجب القلب^(٢). «وثانياً» مفعول «بازدُد»، «ولأصل» متعلق «بازدُد»، «ولينا» نعت «لثانياً»^(٣)، وفهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو: قائم، فإنَّ الهمزة بدل من الواو فتقول: قُوِّم. «وقلب» في موضع النعت لثانياً^(٤)، «وقيمة» مفعول أول «لصير»^(٥)، «وقوية» مفعول ثان، وقد ورد^(٦) بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَشَدُّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ ... * ...

(ش) وجه شدوذه، أن الياء فيه مبدلة^(٧) عن واو فقياسه عُوَيْد كقوية فلم يردوه^(٨) إلى أصله؛ لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين. ثم قال:

(ص) ... وَحْتِيمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِيَتَصَغِيرَ عِلْمٌ

(ش) يعني أن ما رُدَّ لأصله^(٩) في التصغير، يرد أيضاً إلى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان مَوَازِين، وفي باب أبواب، وفي نَاب أُنْيَاب وفي عيد أَعْيَاد كما قالوا: «عُيَيْدٌ» و«عُوَيْدٌ» فاعل «بشُدُّ»، و«مَا» مرفوع «بَحْتِيمٌ»،

(١) في ه، ز، ط، ت «ذلك».

(٢) أما إذا لم يكن حرف لين فإنه لا يرد إلى أصله لتقول في مُتَعِيدٍ مُتَعِيدٌ. هذا مذهب سيبويه. خلافاً للرجح فإنه يرد إلى أصله في التصغير فيقول مُتَعِيدٌ مُتَعِيدٌ، والصحيح مذهب سيبويه لأنه إذا قيل في مُتَعِيدٍ: مُتَعِيدٌ أَوْتَمُّمٌ أن مكبره مُتَعِيدٌ أو مُتَعِيدٌ أو مُتَعِيدٌ. ومُتَعِيدٌ لا إبهام فيه فهو أولى.

انظر الكتاب ٣: ٤٦٢ - ٤٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٠٩

(٣) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «لثان» تحريف.

(٤) في ه، ز، ط، ت «لثان» تحريف.

(٥) في الأصل، ه، ز، ط، ت «بصير» تحريف.

(٦) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «جاء».

(٧) في ظ «منقلبة» وهي أدق.

(٨) في ك «يرده».

القياس في عيد عُوَيْد بقلب الياء واو لأنها الأصل فهو من عاد يعود.

(٩) في ه، ز، ط «إلى أصله».

«وَلْيَجْمَعِ» و «مِنْ ذَا» متعلقان بحتم، «وَمَا» موصولة وصلتها «عَلِيمٌ»،
و«لِتَضَخِّرِ» متعلق بعلم. ثم قال:

(ص) وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَأَوْ كَذَا مَا الْأَضْلُ فِيهِ يُجْعَلُ

(ش) للألف الثانية خمسة أحوال:

الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثانية: أن تكون مبدلة^(١) من ياء، وتقدم حكمها^(٢) في البيت قبله. ٢٦٣

أ

الثالث: أن تكون زائدة^(٣) كَصَارِبِ.

الرابع^(٤): أن تكون مجهولة كَعَجَاجِ.

الخامس^(٥): أن تكون مبدلة من همزة نحو: آدَمِ^(٦).

وقد ذكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة^(٧) ولم يذكر المبدلة من همزة^(٨)
وستأتي في باب الإبدال، و«الألف»^(٩) مبتدأ، و«الثاني» نعت له «والمزيد»
كذلك، «ويُجْعَلُ» خبر المبتدأ، «وَأَوْ» مفعول ثانٍ بيجعل، «وَمَا» مبتدأ وهي
موصولة، و«الأضْلُ» مبتدأ، «ويُجْعَلُ» خبره، «وفيه» متعلق بـيُجْعَلُ والجملة
صلة «ما». ثم قال:

(١) في هـ ، ظ، ت «مبدلاً» تحريف.

(٢) في هـ «حكيمها» تحريف.

(٣) في هـ ، ظ «زائداً».

(٤) في هـ ، ت «الرابعة» تحريف.

(٥) في هـ ، ت «الخامسة» تحريف.

(٦) في ظ «كآدم».

(٧) في ز «والمجهولة» تحريف.

(٨) من «وقد ذكر» إلى هنا ساقط من ت.

(٩) في ز «وألّف».

(ص) وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّضْيِيفِ مَا * لَمْ يَخُوحِ غَيْرَ التَّاءِ تَائِلًا كَمَا

(ش) يعني أنَّ المنقوص إذا صُغِرَ رُدَّ ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمّل قوله: «الْمُنْقُوص» ما لحذفت^(١) فاؤه كعِدَّة، أو عَيْثُه ككُتَيْبَة، أو لامه كسِنَّة^(٢) ويَدُّ، وشمّل ما ليس فيه تاء كيتد وما فيه^(٣) العاء كسِنَّة، وشمّل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة^(٤)، وما كان على أكثر كَهَارٍ^(٥) بمعنى هائر فيمن^(٦) جعل الإعراب في الراء، وأصله: هائر، فحذفت منه الهمزة، فهذه كلها يرد إليها المحذوف، إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها: وُعَيْدَة، برد الفاء وتُوَيْبَة^(٧) برد العين، وسُنَيْبَة^(٨) ويُدَيْبَة برد

(١) في ش «ما حذف منه» تحريف.

(٢) في ت «كشفه» تقول فيه شَقَيْبُه برد اللام وتقول في عدة وُعَيْدَة برد الفاء.

وفي ثبة تُبَيْبَة برد العين كما قالوا تُوَيْبَة.

وفي سنة سُنَيْبَة برد اللام.

(٣) في ش «وما لحقته التاء».

وفي ه، ت «وما فيه تاء».

(٤) في ش، «كالمثال المذكور».

(٥) في ز «الهاء».

(٦) في ظ «فيها».

(٧) في الأصل، ش، ظ، ك، ت و«ثيبته» وما أثبت أصح وأولى فالثبته الجماعه من الناس، وقد اختلف أهل اللغة في أصلها فقال بعضهم هي من ثاب أي عاد وكان أصلها ثوبة فلما ضمنت التاء محذفت الواو وتصغيرها تُوَيْبَة، وقال آخرون الثبة من الأسماء الناقصة وهو في الأصل ثببته فالساقط لام الفعل في هذا القول».

اللسان «ثوب».

وقال المرادى ٥ : ١٠٩ «وهذا الخلاف إنما هو في الثبة التي هي مجتمع الماء في الحوض وأما الثبة التي هي الجماعه من الناس فهي من محذوفة اللام، ولا أحرف في ذلك خلافاً.

(٨) في ه، ت «وشنبيته» وهذا جائز.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٤ : ١٩٠، ١٩١٠.

وقد يكون المحذوف حرفاً في لغة، وحرفاً آخر في لغة فيصغر تارة برد هذا، وتارة برد هذا كقولك في تصغير «سِنَّة» سُنَيْبَة و«سُنَيْبَة» وذلك تعقيباً لقوله: سُنَيْبَة سُنَيْبَة قُلْ فِي سِنَّة

فَحُجَّةُ الْأَصْلَيْنِ فِيهِ بَيْبَة

اللام، وتقول في هَارٍ هُوَيْرٌ للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن / التصغير وذلك مفهوم من قوله: «مَا لَمْ يَخَوِّرْ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا» أي: ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف، ثم مثل ذلك بما ويحتمل «ما» الاسمية والحرفية^(١) وحكهما^(٢) في ذلك واحد، وذلك أنه^(٣) إذا سُمي بها ثم صغرت فتصير كالمقصود الذي^(٤) على حرفين فلا بد من تكميلها^(٥)، ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول مُوَيٌّ، وفي تمثيله بذلك نظراً، فإن^(٦) ما سُمي^(٧) به من الموضوع على حرفين ثانيه^(٨) حرف لين يجب تكميله قبل التصغير [فتقول في رجل تُسمى بـ «ما» ماء وليس تكميله موقوفاً على التصغير]^(٩) ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره^(١٠)، وقوله: «الْمُقْوَصَر» مفعول بكمل و«ما» ظرفية مصدرية، «وَالِثًا» مفعول «يَخَوِّرُ»، و«غَيْرَ التَّاءِ» منصوب على الحال؛ لأنه^(١١) نعت نكرة تقدم عليها، والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

(١) في ظ «وما الحرفية».

(٢) في الأصل، ش، ك «وحكهما» تحريف.

(٣) «أنه» ساقط من ه، ز.

(٤) في ت «من الذي».

(٥) في ك «لتكميلها».

(٦) في ش «لأن».

(٧) في ت «ما يسمى».

(٨) في ت «فالكه».

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) قوله: ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح يريد أن شراح الألفية قبله لم ينصوا على هذه العبارة. «وليس تكميله موقوفاً على التصغير، وهذا صحيح. فبعد الرجوع إلى شرح ابن الناظم وابن عقيل والمرادى وابن هشام وجدت أن ابن هشام أشار إلى ذلك لكن دون أن ينص على عبارة المكودي. حيث قال: «يقال في «ما» ماء. بالمد. فإذا صغرت تقول مُوَيٌّ. كما تقول في تصغير الماء المشروب مُوَيٌّ إلا أن هذا لامة هاء فرد إليها»

أوضح المسالك ٣: ٢٧٣.

(١١) في الأصل «ولأنه»

(ص) وَمَنْ يَتْرَخِيمُ يُصَغِّرُ اِكْتَفَى * بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَغْنَى الْمِعْطَفَا

(ش) الترخيم^(١) في التصغير حذف الراءد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صُغِّرَ على فَعِيلٍ نحو: حَمَيْدٌ في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وَعُطِيفٌ في المِعْطَفِ، والمِعْطَفِ: بكسر الميم هو^(٢) الكساء، وإن كان رباعياً صُغِّرَ على «فَعِيلِجٍ» نحو: شَمَلَالٌ وَعُصْفُورٌ فتقول: شَمَلِيلٌ وَعُصْفِيفٌ^(٣).

«وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يُصَغِّرُ»، و«يَتْرَخِيمُ» متعلق ب«يُصَغِّرُ»، ٢٦٤
«وَاِكْتَفَى» خبر المبتدأ، و«بِالْأَصْلِ» متعلق ب«اِكْتَفَى». ثم قال: /
أ

(ص) وَأَخِيْمٌ بِتَا التَّالِيْثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ * مُؤَنَّثٌ عَارٍ ثَلَاثِيٌّ كَسِينٌ

(ش) يعنى أن الاسم الثلاثي المؤنث^(٤) العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو: سِينٌ^(٥) وِسْتَيْئَةٌ، وشمل قوله: «ثَلَاثِيٌّ» أربعة أنواع:

الأول: ما هو ثلاثي في الحال. نحو: كتف^(٦).

الثاني^(٧): ما هو ثلاثي في الأصل. نحو: يد^(٨) فتقول فيه يَدَيْهِ^(٩).

(١) في ز، ت «يعنى أن الترخيم»

وفي ك «يعنى الترخيم».

(٢) في ظ «وهي».

(٣) في ظ «شمليل وعصيفير» خطأ من الناسخ، حيث خلط بين التصغير العادى وهو ما مثل به هنا، وبين تصغير الترخيم وهو ما أثبتته من الأصل ويقية النسخ.

انظر شرح الكافية ٤ : ١٨٩٤، ١٩٢٧.

(٤) «المؤنث» ساقطة من ش.

(٥) في ز «كسين».

(٦) في الأصل «كيف» تصحيف.

تقول في كتف كتيفه.

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «والثاني».

(٨) في الأصل «زيد».

(٩) في الأصل «يزيد». وما أثبت أدق.

الثالث: ما كان نحو سماء. فإنك تقول فيه سَمَيْتَ، فيجتمع ثلاث^(١)

ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة

منها الهمزة فحذفت إحدى^(٢) الياءات على القياس المقرر^(٣) في

هذا الباب^(٤) فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت^(٥) التاء فتقول

سَمَيْتَ^(٦) كما تلحق^(٧) الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة^(٨) وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو:

شمال فتقول فيه: سَمَيْتَ، «وما» مفعول باختم وهي موصولة

وصلتها «صغرت» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره:

ما صغرته «ومن مؤنث» متعلق «بصغرت»، ثم استثنى من هذا^(٩)

الضابط نوعين لا تلحقهما^(١٠) التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ بِالنَّائِي يُرَى ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَتَقْرِ وَخَمْسِ

(١) في ز «ثلاثة».

(٢) في ك «أحد».

(٣) في الأصل، هـ، ك، ت «المقدر» تحريف.

في ش «المقدر فيعتبر منه ثلاثة» زيادة لا لزوم لها.

وفي ز «والمقدر» تحريف.

(٤) قوله على القياس المقرر في هذا الباب: أي حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف.

(٥) في ز «فلحقت».

وفي ك «فتلحقه».

(٦) «فتقول سمية» تكملة من هـ، ز.

(٧) في ظ «لحقت».

(٨) في هـ «زائدة» تحريف.

(٩) في الأصل «هذه»

(١٠) في الأصل «لا يلحقهما» التذكير والتأنيث جائز.

وقوله^(١): «مَا»^(٢) ظرفية ومصدرية، وفي «يَكُنْ» ضمير عائد على المؤنث العارى، «ويُزَى» في موضع خبر يكن، «وَذَا لَبِيسٍ» مفعول ثان بييرى، «وبِالْثَاءِ» متعلق بييرى، «وَتَزُكُّ» فاعل بشد، «دُونَ» متعلق بشد، «وَلِحَاقِ تَا» فاعل «بَدَنَرٍ»^(٣)، «وَمَا» موصولة وصلتها «كَثْرٌ» بفتح الثاء وثلاثياً مفعول بكثرة، ومعنى كَثَر: غَلَبَهُ^(٤) في الكثرة^(٥). ثم قال:

(ص) وَصَغُرُوا شُدُودًا أَلْدَى الَّتِي * وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتَى

(ش) التصغير من جملة التصريف، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا «ذَا» «وَالَّذِي» وفروعها؛ لشبههما^(٦) بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك / تصغيرها، لكن على وجه ٢٦٥ خولف به تصغير المتمكن فترك^(٧) أولها على ما كان عليه^(٨) قبل التصغير وغرض من ضمة ألف مزبدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقبل في «الَّذِي» و«الَّتِي» اللذَّيَا واللَّتَيَا، وفي «ذَا» و«تَا»: ذَيَّا وَتَيَّا^(٩)؛

(١) في هـ، ز «وقوله ما لم».

وفي ت «وقوله ما لم يكن» وهي أدق.

(٢) «ما» ساقطة من ز.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فاعل بندر وفيما متعلق بندر».

(٤) في ت «غلب».

(٥) في ت زيادة «في الكثرة يقال أكثر القوم إذا زادت عليهم كثرة، فالتقدير في ما كثر الثلاثي أي فيما زاد عليه في الكثرة».

الزيادة هنا تفيد في بيان معنى الكثرة، وليس بلام إثباتها.

(٦) في الأصل، ش، ك «لشبههما».

وفي ظ «لشبههما».

(٧) في ز «فترك».

(٨) «عليه» ساقط من ز.

(٩) من قوله «التصغير من جملة» وإلى هنا هذه العبارة نقلها المكودي من شرح الكافية مع تغيير بسيط.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٤ : ١٩٢٤.

وقد^(١) اعترض المرادى^(٢) هذا البيت^(٣) ولا بد من إيراد^(٤) اعتراضه لصحته، قال: اعلم أن قول الناظم: «وَصَغَّرُوا شُدُودًا» معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: «مَعَ الْفُرُوعِ» ليس على عمومته؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله: «مِنْهَا تَا وَتِي» يوهم أن «تِي» تصغر^(٥) كما تصغر «تَا»^(٦)، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تَا»^(٧).

والواو في «صَغَّرُوا» عائدة^(٨) على العرب، «وَالَّذِي» و«الَّتِي» مفعول بصغروا، «وَشُدُودًا» مصدر في موضع الحال من الواو، «وَدَا» معطوف على «الَّتِي»، «وَمَعَ» متعلق بصغروا.

(١) في الأصل «قد».

(٢) انظر شرح المرادى ٥ : ١٢٠.

(٣) «هذا البيت» ساقط من هـ.

(٤) في ت «إيراده».

(٥) في هـ ، ظ، ت «صغره».

(٦) في هـ ، ظ، ت «صغرتا».

(٧) قال في التسهيل ٢٨٨: «لا يصغر من غير المتمكن إلا دَا وَالَّذِي وفروعهما، فيقال: دَبَا، وَتَبَا، وَالَّذِي، وَالَّتِي، وَدَبَان، وَتَبَان، وَالَّذِيَان، وَالَّتِيَان، وَالَّذِيُون فِي الدِّينِ وَالَّتِيَاتِ وَاللُّوتِيَا فِي اللَّاتِي، وَاللُّوتِيَاءِ، وَاللُّوتِيُون فِي اللَّاتِي وَاللَّاتِيَيْن».

ذكر السيوطي في الهمع ٦ : ١٥٠ نقلاً عن أبي حيان «قال: ولم يصغروا من ألفاظ المؤنث سوى «تَا» وتركوا تصغير «تِي» و «ذِي» و «ذِي» و «ذِي» استغناء بتصغيرها أو خوفاً من الالتباس بالمذكر. وإجازة تصغير اللاتِي، واللواتِي، واللأء، واللاتِي مذهب الأخصف قاله قياساً، ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المصغر وهو اللتِيات جمع اللتِيا ومذهب سيبويه هو الصحيح، لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس».

وانظر شرح الشافية لابن الحاجب ١ : ٢٨٦.

(٨) في الأصل «عائد»

(النسب)

(ش) هذا الباب يُسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه^(١) بالتسميتين. قوله:

(ص) يَاءُ كَيْمَا الْكُرْسِيُّ زَادُوا لِلنَّسَبِ * وَكُلُّ مَا^(٢) تَلِيهِ كَشْرُهُ وَجَبَ

(ش) يعنى أنه إذا أريد أن تنسب اسمًا إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفهم منه ثلاثة تغييرات^(٣) زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إلى الياء، وفهم ذلك / من تشبيهها بياء الكرسى فأنها حرف الإعراب، وفهم^(٤) منه أن ياء الكرسى لبست للنسب؛ لتشبيهه بياء النسب بها.

«وياء» مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب، «وكيما» فى موضع الصفة لياء، «وكلُّ» مبتدأ، و«ما» موصولة، «وتلييه»^(٥) صلتها، والضمير العائد على الموصول الهاء فى تلييه^(٦) وفاعل تلييه ضمير مستتر يعود على الياء، «وكشْرُهُ وَجَبَ» جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر كُلُّ، «وكشْرُهُ»^(٧) عائد على الحرف الذى تلييه الياء.

(١) وذلك بقوله: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة»

الكتاب ٣: ٣٣٥.

(٢) فى الأصل، ه، ز «وكلما» تحريف.

(٣) فى الأصل «تغيرات».

(٤) فى الأصل «فهم».

(٥) فى ه، ز، ت «ويليه» تحريف.

(٦) فى ه، ز، ت «يليه».

(٧) فى ش «والضمير فى كسره عائد».

ثم اعلم أنَّ هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة، وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات أُخر أشار إلى الأول منها^(١) بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ اخْدَفٌ وَتَا * تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُفْتَا

(ش) يعني أنَّ آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة محذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع:

- ما كانت فيه الياء للنسب. كَبَصْرِيٌّ: فتقول في النسب إليه بَصْرِيٌّ.

- وما كانت الياء لغير النسب. نحو: كُرَيْبِيٌّ: فتقول في النسب إليه كُرَيْبِيٌّ.

- وما كان أصلها^(٢) واو أو^(٣) ياء نحو: مَرْمِيٌّ أصله مَرْمَوِيٌّ فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مَرْمِيٌّ، وفي هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد^(٤)، وإنما محذفت / الياء^(٥) في جميع ذلك كراهية^(٦) ٢٦٦
اجتماع أربع يآآت، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فَاطِمَةَ فَاطِمِيٌّ، وإنما محذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو: مَكِّيَّةٌ^(٧)، وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت

(١) في ش، ه، ز، ك، ت «أشار إلى بعضها».

(٢) في ك «أصله».

(٣) في ه، ز، ط، ت «وياء».

(٤) يريد عند شرحه لقول ابن مالك بعد:

لشبهها الملحق والأصل ما * لها ...

(٥) «الياء» تكملة من ش، ه، ز، ط، ت

(٦) في ش، ك «كراهية».

(٧) في ظ «مكة» وهذه أصوب. أي تقول في النسب إلى مكة مَكِّيٌّ، ولا تقول مكية لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

خامسة فصاعداً ووجب حذفها للنسب نحو: قَزَقِرِي فِي قَزَقِرِي^(١) وَجِثِي فِي جِثِي^(٢) وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ تَرَبُّعٌ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فِقَلْبِهَا وَآوَأَ وَحَدَفَهَا حَسَنَ

(ش) يعني أن ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الشانِي جاز فيها الحذف والقلب وآوَأَ نحو: حُبَلِي فتقول فيه: حُبَلِي وَحُبَلِي^(٣) وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة في اسم ثانيه متحرك ووجب حذفها، لدخولها في الضابط، الأول [نحو جَمَزِي فتقول جَمَزِي]^(٤) ولم يتعرض للراجع من الوجهين^(٥) قيل والحذف أحسن.

«وَمِثْلُهُ» مفعول باحذف، والهاء فيه عائد على ياء النسب «وَمِثْلُهُ» متعلق باحذف، «وما» موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى^(٦) الياء وصلتها حواه، والعائد على الموصول هو^(٧) الضمير المستتر الفاعل بحواه، والهاء في «حَوَاهُ» عائدة على الياء، ويجوز أن تكون «ما» واقعة على الياء، والهاء عائدة

(١) القَزَقِرِي: القاع الأملس، وقيل المستوى الأملس الذي لا شيء فيه.

وَقَزَقِرِي وَقَزَقِرِي مواضع كلها بأعيانها معروفة. اللسان «قر».

(٢) الجِثِي: الحنْط هو الاستعمال، والجِثِي الاسم نفسه، ويقال حَتَّثْ فلانا فاحتث. اللسان «فر» و«حت».

(٣) ويجوز حُبَلَاوِي قلبها وار مفضولة بألف.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ه، ز.

المثال الذي ذكر لما كانت فيه ألف التانيث رابعة في اسم ثانيه متحرك. والجَمَزِي: السريع. ولم يمثّل لما كانت ألفه خامسة فما فوق كقولك في حُبَارِي حُبَارِي، وفي قَبَقِرِي قَبَقِرِي.

(٥) قال الأشموني في تنبيهاته ٤: ١٧٨ «ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار».

يفهم من ذلك أن حذف الألف الرابعة في اسم ثانيه ساكن يجوز قلبها وآوَأَ أو حذفها، والحذف أرجح وهو المختار؛ لأن شبهها بألف التانيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل. وليس في كلامه ترجيح لأحد الوجهين، وقد أكد الناظم ذلك في شرح الكافية ٤: ١٩٤١ بقوله:

وَأَلْفُ السَّاكِنِ عَيْنًا تَنْقَلِبُ كَ (حُبَلَاوِي) وَشَقْوَطُهَا التَّحْبُ

(٦) في ت «أحوى» تحريف.

(٧) «هو» ساقطة من ظ.

على «ما» والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي الياء^(١) «ومن» على الوجه الأول للتبعيض، وعلى الثاني لبيان الجنس^(٢). «وَمَا تَأْتِيهِمْ آوُ / ٢٦٦ ب

مَدَّتْهُ» مفعول بثبتنا: ثم قال:

(ص) لِيُشَبِّهَهَا الْمَلْحَقَ وَالْأَصْلِيَّ مَا * لَهَا ...

(ش) يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذَفْرَى^(٣) أو منقلبة عن أصل نحو: مَزْمَى، جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها^(٤) وإوياً أو حذفها^(٥) فتقول: ذَفْرَى وِذْفَرَوَى وَمَزْمَى وَمَزْمَوَى، إلا أن القلب في الأصلي^(٦) أحسن من الحذف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَالْأَصْلِيَّ^(٧) قَلْبٌ يُغْتَمَى

(ش) فَمَزْمَوَى أحسن من مَزْمَى، ومعنى يُغْتَمَى: يختار، وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالعكس فيكون كألف التأنيث في اختيار الحذف، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق^(٨) أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيهما^(٩)

(١) في ز، ك «الياء».

(٢) يريد «من» المدخمة في ما في قوله «ومثله بما حواه حذف ونا».

(٣) الذَفْرَى: هو الموضع الذي يَفْرَقُ من البعير خلف الأذن.

وِذْفَرَوَى البعير أصل أذيه. وبعضهم يُؤنثها فتكون ألفها للتأنيث، وبعضهم يُؤنثها «ذَفْرَى» فتكون ألفها للإلحاق. انظر اللسان «ذفر» وشرح الشافية للرضي ١: ١٩٥، ١٩٦.

(٤) في ت «قبلها» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «وحذفها».

(٦) في الأصل، ش، ك «الأصل».

(٧) أراد بالأصلي المنقلب عن أصل وإوياً أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة، إلا في حرف وشبهه.

مثل ما الحرفية أو شبهه ك «ما الإسمية».

الأشموني / والصبان ٤: ١٧٩.

(٨) في الأصل «الإلحاق» تحريف.

(٩) في الأصل «منهما» تحريف.

جميعاً^(١) أجد من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية^(٢). «والمَلْحَقِ» نعت «لِشِبْهَيْهَا» و«الأَصْلِي» معطوف على المَلْحَقِ، و«ما» مبتدأ وهي^(٣) موصولة وصلتها لها، والخبر في المجرور^(٤) قبلها. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

(ص) وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرَبَعاً أَرْبَعٌ ... *

(ش) يعنى أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو: مُضْطَفِي، وألف التأنيث نحو: حُبَارِي، وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل، والسادسة نحو: مُسْتَدْعِي وُحْلِيطِي وُقْبَعْرِي^(٥)، فتقول: مُضْطَفِي / وُحْبَارِي وُمُسْتَدْعِي وُحْلِيطِي^(٦) بالحذف في ٢٦٧
م
جميع ذلك. ثم انتقل إلى المنقوص^(٧) وبدأ بالخامسة فقال:

(ص) ... * كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِساً غَزِلُ

(ش) يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها، فتقول في مُعْتَدِي^(٨) مُعْتَدِي^(٩)، وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة واجب

(١) «جميعاً» ساقطة من ش.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٢٨، ١٩٢٩.

كَذَا الْمَعْلَى بِمِثْلِهِ (الْمَوْجِد) وَالْقَلْبُ قَدْ بَأْتِي كَ (مَوْجِدِي)

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ مِنَ الْمُنْقُوصِ لَمْ تُحْدَفْ كَ (الْمَكِينِ) قَادِرِ الْأَيْمِلَةِ

وَقَدْ يَمْدُ تَالِثٌ يَمْنَةً وَيَمِي (مَوْجِدِي) وَيَشْبَهُهُ الْقِيْلَابُ ائْتَفَى

وَالْحَدْفُ نَزْوُ كَ (مَوْجِدِي) يُجْعَلُ (أَرْطَى) وَمَا مَبَاهَا، هَذَا الْأَمْتَلُ

(٣) «مبتدأ وهي» ساقطة من ش.

(٤) في ت «الجار والمجرور».

(٥) قُبْعْرِي: الجمل العظيم الشديد.

(٦) يُقَالُ وَقَعَ فِي حُلَيْطِي وَحُلَيْطِي أَي اخْتَلَطَ.

(٧) في ش «إلى ياء المنقوص» وصارتها أكمل.

(٨) في ه، ظ، ك «معتدي» وما أثبت هو الصواب.

وفي ت «معدى».

(٩) في ت «معتدي».

أيضاً، لأنه من باب أخرى؛ لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة.

«وَأَلَيْفَ» مفعول بَأَزَلْ، «وَالجَائِزَ» نعت للألف، و«أَزْبَعاً» مفعول بالجائز، «وَيَا الْمُنْقُوصِ» مبتدأ خبره عَزَلْ، أي: حذِف، «وَنَحَامِساً» حال من الضمير المستتر في عَزَلْ.

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

(ص) وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ زَائِجاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن في نحو: قَاضٍ وَمُعْطٍ ، فتقول: قَاضِيٌّ وَقَاضِيَةٌ وَمُعْطِيٌّ وَمُعْطِيَّةٌ^(١) ومن قلبها واواً قول الشاعر:

٢١٣ - فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا * دَرَاهِمُ جِنْدِ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ^(٢)

(١) في ت «فتقول في قاضي قاضوي وفي معطي معطوي»

(٢) البيت متعدد النسبة. فقد ورد في ملحق ديوان ذي الرمة ٣: ١٨٦٢ ونسب لابن مقبل وقد ورد في ذيل ديوانه ٤٦٥ كما نسب للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه. وسبب هذا التعدد اختلاف الرواية. فقد ورد في الكتاب واللسان أنَّ الإضافة إلى حانية «حانوي» وأنشد:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا * دَرَاهِمُ جِنْدِ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

والرواية الأخرى وردت في اللسان قال: وأما قول الآخر:

«دَرَاهِمُ جِنْدِ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ»

فهو نسب إلى الحاناة.

الحانوي: نسبة إلى الحانية وهو على غير قياس

والقياس: حانئ.

انظر اللسان «حنا»، والكتاب ٣: ٣٤١

وشرح المفصل ١٥١:٥ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٤٣ وشرح التصريح ٢: ٣٢٩، ومعجم شواهد النحو ٥٦.

هو منسوب إلى حانية^(١)، وهو الموضع الذي يُباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثلثه ياء أو^(٢) ألف فقال:

(ص) ... * ... وَخَثَّم قَلْبُ ثَالِثٍ يَبِينُ

(ش) فشمّل قوله: ثالث الياء والألف وهما متساويان^(٣) في وجوب قلبهما واواً نحو: عَمِيٍّ وَعَمَوِيٍّ، وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ^(٤)، وإنما قلبت الألف في «فَتَى» واواً وأصلها الياء / كراهية اجتماع الكسرة والياء.

٢٦٧
ب

«والحذف» مبتدأ، «وَرَايَعاً» حال من الياء، «وَأَحَقُّ» خبر المبتدأ، «وَفِي الْيَاءِ» متعلق بأحق، «وَوَخَثَّمُ» خبر مقدم لقلب ثالث، «وَيَبِينُ» أي: يعرض وهو في موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(ص) وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ... * ...

(ش) يعني أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب؛ لأن نحو: شَجَّ إِذَا قَصِدَ فِيهِ النِّسْبِ وَجِبَ قَلْبُ الْكَسْرَةِ فَتَحَةٌ^(٥) كما في نحو تَمْرٍ فَتَجِبُ حِينَئِذٍ قَلْبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا فَتَصِيرُ كَفَتَى فَتُقَلِّبُ الْأَلْفَ بَعْدَ وَاوِ^(٦) كما قلبت في فتى، وكذلك أيضاً نحو: قَاصَوِيٍّ، لأن نظيره يغلب

(١) في هـ، ز «الحانية».

(٢) في الأصل، ك «وَأَلْف».

في ش «ألف أو ياء» تقديم وتأخير.

(٣) في الأصل «منسويان» تحريف وتصحيح.

قوله منسويان: أي سواء كان الثالث فيهما ياء منقوص أو ألف مقصور.

(٤) في ت «نحو عمي عموي وفتى فتوي».

(٥) فنقول: شَجَّيٌّ وَشَجَوِيٌّ، وَتَمْرِيٌّ وَتَمْرَوِيٌّ.

وهذا معنى قول ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٣٠

وك (الفَتَى) في نَسَبٍ نَحْوِ (الشَّجِيِّ) * فَعَيْنُهُ انْفَتَحَ وَيَوَاوٍ بَعْدَ جِي

(٦) في ظ «واو».

فُتِّتِحَ أيضاً ضَادٌ قَاضٍ كَمَا تُفْتَحُ لَامٌ تَغْلِبُ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ^(١).
 «وَدَا الْقَلْبِ» مَفْعُولٌ بِأَوَّلِ أَيِّ صَاحِبِ الْقَلْبِ، «وَأَنْفِتَاحاً» مَفْعُولٌ ثَانٍ
 بِأَوَّلِ^(٢). ثم قال:

(ص) ... وَفَعِلٌ * وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ

(ش) يعنى أن الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه، سواء كان
 مفتوح الفاء كثير أو مكسورها كإبل أو مضمومها كذئيل فتقول: تَمَرِي وَإِلَيَّ
 وَذُلِّي^(٣)، كراهة اجتماع الكسرة مع الباء^(٤).

«وَفَعِلٌ» مَبْتَدَأٌ أَوْ مَفْعُولٌ بِفَعْلٍ مَضْمُرٌ يَفْسِرُهُ افْتَحَ^(٥) وَ«فَعِلٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى
 «فَعِلٌ» بِحَذْفِ الْعَاطِفِ، وَافْتَحَ خَبِرَ «فَعِلٌ»^(٦) إِذَا جَعَلَ^(٧) مَبْتَدَأً «وَعَيْنًا»^(٨)
 مَفْعُولٌ بِافْتَحَ وَهُمَا^(٩) مُتَعَلِّقٌ بِافْتَحَ، «وَفَعِلٌ» الْآخِرُ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبَرَ
 وَالتَّقْدِيرُ. وَفَعْلٌ كَذَلِكَ / أَي: مِثْلُهُمَا فِي وَجُوبِ فَتْحِ الْعَيْنِ.

٢٦٨
 ↑

ثم قال:

(ص) وَقِيلَ فِي الْمَزْمِيِّ مَزْمَوِيٌّ * وَاخْتِيزَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَزْمِيٌّ

^(١) قال ابن مالك «والجيد في النسب إلى (تغلب) ونحوه من الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث بقاء
 الكسرة، والفتح عند أبي العباس مُطَرَّدٌ، وعند سيويه مقصور على السماع ومن المقول بالفتح والكسر
 (تغليي).

انظر شرح الكافية ٤: ١٩٤٧، وانظر الكتاب ٣: ٣٤٠، وشرح المفصل ٥: ٤٦٥، والهمع ٦: ١٦٥.

^(٢) «بأول» ساقط من ه، ت.

^(٣) في ش، ك «ذُلِّي» وهي صواب.

انظر شرح المرادى ٥: ١٢٩.

^(٤) في ت «اليأت».

^(٥) «افتح» ساقطة من ك.

^(٦) في ه، ت «المبتدأ».

^(٧) في ش «جعلته».

^(٨) في الأصل «وعينهما» تحريف.

^(٩) في الأصل «ومنهما» تحريف.

(ش) قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَّاهُ» لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كَمَزَمَى فيه^(١) لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَّاهُ اخْدِفْ». كما فعل في الكافية لكن الأبيات التي ذكر^(٢) هنا مرتبط^(٣) بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في اثنائها^(٤) فتعين تأخيرها^(٥) عنها.

«وَمَزَمَوِيٌّ» مرفوع بقبيل، «وفي المزمى» متعلق بقبيل، «وَمَزَمِيٌّ» مرفوع باختيار.

ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي^(٦)، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَتَخُو حَيَّ ثَانِيَهُ يَجِبُ * وَازْدُدُهُ وَاوَّاءَ إِن يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

(ش) يعني أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يُحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدخمة في الأخيرة، فإن كان أصله^(٧) وَاوَّاءَ رَدَّدْتَهَا فَقَلْتُ^(٨) في طَيِّ: طَوَّوِيٌّ؛ لأنه من طَوَّوَيْتَ وإنما قلبت الياء الأخيرة وَاوَّاءَ وهي منقلبة عن ياء كما قُلِبَتْ في فَتَى وقد تقدم، وفُهِمَ

(١) «فيه» ساقط من ش، ه، ز، ك، ت.

(٢) في ه، ز، ت «ذكرها» وعبارتها أحسن.

(٣) في ش، ك «مرتبطة».

(٤) في الأصل، ش، ه، ز، ك، ت «إثباتها» تصحيف.

(٥) في ز «تأخيرها».

(٦) يريد في قول ابن مالك فيما بعد.

وَأَلْحَقُوا مُثَلَّ لَأَمْ عَرِيًّا * مِنْ الْمُجَالَيْنِ بِمَا النَّا أُولِيًّا

(٧) في ظ «أصلها».

(٨) «فقلت» ساقط من ك

منه أن الياء الأولى إذا كانت «يَاء» بالأصالة بقيت على حالها فتقول في
حَيٍّ: حَيَّوِي / وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَعَلِمَ التَّنْبِيَةَ اخْتِذَاً لِلنَّسَبِ * وَفِي ذَلِكَ فِي جَمْعِ تَضْحِيحٍ وَجَبَّ

(ش) يعنى أنك إذا^(١) نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذف
العلامة ونسبت إلى واحد^(٢) فتقول في النسب إلى زَيْدَيْنِ وَزَيْدِيْنِ: زَيْدِيٌّ،
وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمي به من المثنى والمجموع وتبعه
«المرادى»^(٣)، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرت، ويُفهم منه أن
حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع.

و«عَلِمَ» مفعول باحذف، «وَاللَّنَّسَبِ» متعلق باحذف، «وَفِي ذَلِكَ» مبتدأ،
وخبره «وَجَبَّ»، و«فِي جَمْعٍ»^(٤) متعلق بوجوب.

ثم قال:

(ص) وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ خُذِفَ * ...

(ش) يعنى أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة
مدغم فيها مثلها لحذفت المكسورة، كقولك في طَيْبٍ: طَيْبِيٌّ، كراهة اجتماع
الياءات، وفهم من المثال أن الياء^(٥) إذا كانت مفتوحة لم تُحذف نحو: هَبَيْخٍ،

(١) «إذا» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل «واحد» تحريف.

(٣) قال المرادى «يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تنبئة وجمع تصحيح كقولك فيمن اسمه
مسلمان أو مسلمون أو مسلمات، مسلح. وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان فإنه لا يحذف فتقول
فيمن اسمه زيدان على الأول زيدى، وعلى الثانى زيدانى».

(٤) في ت «إذا» تحريف.

(٥) في الأصل، ش، ك «جميع» وما أثبت هو الصواب كما في ه، ز، ط، وت والألفية.

(٦) «أن الياء» ساقطة من ك.

وفي ش «أن الياء الأخيرة».

وكان القياس على هذا في النسب إلى طيء: طيئى، لكن جاء على خلاف ذلك^(١)، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَشَدُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

(ش) ووجه^(٢) الشذوذ^(٣) أَنَّ أصله على مقتضى القياس طيء بسكون الياء ولكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تُقلب^(٤) ألفاً قياساً إذا كانت متحركة، «وقاليت» مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة^(٥) محذوف /.
٢٦٩
أ

والتقدير: وحرف^(٦) ثالث أو^(٧) ياء ثالث، وخبره «محذوف»، «وومن نحو» متعلق بحذف و«طائى» فاعل بشد، «ومقولاً» حال من طائى، و«بالألف»^(٨) متعلق بـ «مقولاً»^(٩).

ثم قال:

(ص) وَفَعَلِيٌّ فِي فِعْيَلَةِ التَّزِيمِ * وَفَعَلِيٌّ فِي فِعْيَلَةِ حَيْمِ

(ش) يعنى أَنَّ ما كان على وزن «فَعْيَلَة» نحو: حنيفة تُحذف منه تاء التأنيث ولا^(١٠) تجمع مع ياء النسب، وتُحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وإن [ما كان]^(١١) على وزن «فَعْيَلَة» بضم الفاء نحو: جَهْيَنَة تُحذف أيضاً

(١) أي تركوا فيه القياس فقالوا: طائى.

(٢) في ز، ك «وجه».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الشذوذ فيه».

(٤) في ت «انقلبت» تحريف.

(٥) في ش، ت «وصف».

(٦) في ز «وحذف».

(٧) في ه، ك «أي».

(٨) في الأصل «بالألف».

(٩) في الأصل، ش، ه، ز، ظ، ك، ت «مقول». وما أثبت أدق كما في ز والألفية.

(١٠) في ش «إذ لا يجمع».

(١١) «ما كان» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

منه التاء والياء وتبقى الفتحة التي قبل التاء^(١) فتقول في حَيِّفَةً: حَيِّفَى، وفي جُهَيْتَةً: جُهَيْتَى. «وَفَعَلِيٌّ» مبتدأ وخبره «الْتُرْمُ»، «وَفِي فَعِيلَةٍ» متعلق بالْتُرْمِ، وإعراب عجز البيت كصدره، «وَفَعِيلَةٌ وَفَعِيلَةٌ» غير منصرفين للتأنيث والعلمية. ثم قال:

(ص) وَأَحَقُّوا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا * مِّنَ الْمُقَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أَوْ لِيَا

(ش) يعنى أنهم أحقوا «بَفَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ» فى الحذف^(٢) ما كان على «فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ» بغير تاء وكان معتل اللام نحو: عَدِيٌّ وَقُصِيٌّ، فتقول: فيهما: عَدَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ^(٣) وَأَحَقُّوا يعنى العرب، «وَمُعَلَّ» مفعول بأحقوقا، و«عَرَبِيًّا» فى موضع النعت لمعل، و«مِنَ الْمُقَالَيْنِ» متعلق بمُعَلَّ، و«بِمَا» متعلق بأحقوقا، «وما» موصولة وصلتها «أُولِيَا» و«التَّاءُ» مفعول ثانٍ «لِأُولِيَا» والمفعول الأول ضمير مستتر فى أوليَا، وهو العائد على ما، وما ذكر فى «فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ» من حذف يائيهما^(٤) / إنما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو مضعفيهما^(٥) وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطُّوِيلَةِ * وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(ش) يعنى ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم^(٦) أي: لا يُحذف يائهما لثقل التضعيف والإعلال^(٧) ومثَّل «بَفَعِيلَةٍ» بفتح

(١) فى ت «الياء».

(٢) فى هـ ، ظ «بحذف الياء».

وفى ش، ز، ك «فى حذف الياء» وعبارتها أحسن.

(٣) بعد «وقصوى» فى ز، ك، ت زيادة «فإن كانت الياء المشددة بعد حرفين نحو «عَلِيٌّ» جاز لك الوجهان، تقول: عَلَوِيٌّ أَوْ عَلِيٌّ. والأول أجود «والزيادة هنا غير لازمة، ولعلها من تعليقات الحاشية، ودخلت فى المتن فى تلك النسخ سهواً».

(٤) فى ز، ظ «تائيهما».

(٥) فى هـ ، ز، ت «مضعفيهما».

(٦) فى الأصل «يتم» تحريف.

(٧) فى ش «والإعلال نحو شديد».

الفاء^(١)، ولم يمثّل «بفُعَيْلَة» بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بفُعَيْلَة عن فُعَيْلَة؛ لأن العلة موجودة فيهما، وفهم من البيتين أنّ ما كان على «فُعَيْل» صحيح اللام مجرداً من التاء يتمم^(٢) على الأصل نحو: عَقِيل، وعُقَيْل فتقول فيهما: عَقَيْلِيّ وعُقَيْلِيّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنْتَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْبِيَةِ لَهُ النَّسَبِ

(ش) يعنى أنّ حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية فتقول في نحو: حَمْرَاءَ حَمْرَاوِيّ، كما تقول: حَمْرَاوَان، وتقول في عَلْبَاءَ وَكِسَاءَ وَحَيَاءَ: عَلْبَاوِيّ وَكِسَاوِيّ وَحَيَاوِيّ، وَعَلْبَائِيّ وَكِسَائِيّ وَحَيَائِيّ، كما تقول في التثنية، وقد تقدم ذكر^(٣) ذلك كله. «وَهَمْزُ»^(٤) مبتدأ، «وَيَنْتَالُ» يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و«مَا» مفعول ثانٍ يَنْتَالُ إن ضم ياؤه، وفي يَنْتَالُ ضمير مستتر عائد^(٥) على المبتدأ وهو المفعول الأول، وإن كان «يَنْتَالُ» بفتح الياء «فما» مفعول وهى موصولة وصلتها كان، «وَأَنْتَسَبُ» فى موضع خبر كان، «وفى تَثْبِيَةِ» متعلق «بِالنَّسَبِ». ثم انتقل إلى النسب المركب^(٦) وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب / إسناد^(٧)، وتركيب

مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثانى فقال:

٢٧٠
١

(١) يريد قوله: كَالطُّوَيْلَةِ تقول فيها طَوَيْلِيّ. ومثال فُعَيْلَة تُؤَيَّرَة تقول فيها تُؤَيَّرِيّ.

وَتُؤَيَّرَة: اسم لناعية فى مصر.

(٢) «يتم» ساقطة من ت.

وفى الأصل، ش، ك «يتم» تحريف.

(٣) «ذكر» ساقطة من ه، ز، ت.

(٤) فى ت «وهو» تحريف.

(٥) فى ش «يعود».

(٦) فى ه، ز، ظ، ت «إلى المركب» تحريف.

(٧) فى ت «إسنادى».

(ص) وَالشَّبُّ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٌ مَا * زُكِّبَ مَزْجاً ...

(ش) يعنى بالجملة: الجملة المُسمى بها وهو تركيب الاسناد، فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج، والمزج: الخلط، فمثال الجملة: بَرَقَ نَحْوُهُ فتقول فى النسب إليه: بَرَقِي، ومثال المزج: بَعْلَبِكَ، فتقول فى النسب إليه: بَعْلِي. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافى وهو على قسمين^(١) قسم يُنسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * ... وَلَقَانِ تَمَّامًا
إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنِ أَوْ ابْنِ * أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَّ

(ش) فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها^(٢) للعجز:

أولها: أن يكون مبدوءاً بأبن نحو: ابن الزبير فتقول فى النسب إليه زُبَيْرِيٌّ.

ثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب، وهو^(٣) الكنية. نحو: أبى^(٤) بكر فتقول فيه:

بَكْرِيٌّ.

ثالثها: أن يكون الأول يُعْرَفُ بالثانى نحو: غُلامٌ زَيْدٍ فتقول فيه: زَيْدِيٌّ

كذا قال الشارح وفيه نظر^(٥).

(١) فى ز «قسمان» خطأ من الناسخ.

(٢) فى ش «لا ينسب فيها إلا للعجز».

(٣) فى هـ ، ز «وهى».

(٤) فى ز «أبى بكر رضى الله عنه».

(٥) قال ابن الناظم ٨٠١ «إن كان صدره معرفاً بعجزه حذف صدره، ونُسب إلى عجزه كقولك فى غُلامٍ

زَيْدٍ: زَيْدِيٌّ».

وللمكردى فى ذلك نظر لم يذكره، وذكره الأشمونى فى تنبيهاته بقوله:

«يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه،

بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى الفقر لا إلى المضاف، وإن أراد

غلام زيد مجموعاً علماً، فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره

ما لم يخف لبس».

شرح الأشمونى ١٩١:٤، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٥٣:٤.

الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتي. ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

(ص) فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَبَهْ لِلأَوَّلِ ...

(ش) يعنى أنَّ المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره^(١) نحو: امرئ القيس فتقول فيه: امرئئ، فإن خيف لبس نسب إلى المعجز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يُخَفْ لِبَسِ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ / ٢٧٠ ب

(ش) يعنى إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو: عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ مَنَافٍ وَعَبْدِ الأَشْهَلِ فتقول: شَمْسِيٌّ وَمَنَافِيٌّ وَأَشْهَلِيٌّ؛ لأنك لو نسبت للمصدر فقلت: عَبْدِيٌّ، لالتبس^(٢)، لم يُذَرْ هل هو منسوب لِعَبْدِ شَمْسٍ أو لِعَبْدِ مَنَافٍ، أو لِعَبْدِ الأَشْهَلِ. وهذا هو القسم الرابع مما ينسب^(٣) فيه للثاني^(٤). و«لِصَدْرٍ» متعلق بانسب، و«وَصَدْرٍ مَأَ» معطوف، و«مَأَ» مصدرية وصلتها «رُكْبٌ»، و«مَزْجاً» مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج و«لِقَانٍ» معطوف على «لِصَدْرٍ»، و«إِضَافَةً» مفعول بتمم، و«وَتَمَمَ» فى موضع الصفة لثان^(٥)، و«وَمَبْدُوءَةً» نعت لإضافة، و«وَبَائِنٌ» متعلق بمبدوءة، و«وَمَا» معطوف على «ثَانٍ» وهى موصولة، و«وَالتَّغْرِيفُ» مبتدأ وخبره «وَجَبَّ»، و«لَهُ» متعلق بوجب، والجملة صلة «مَا»، و«فِي» متعلق بانسين، و«مَا» موصولة وصلتها «سِوَى» وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال: «فِيمَا سِوَى هَلْيِي»

(١) فى ش «صدرها».

(٢) فى ش، ه، ز، ك «التبس».

(٣) فى ه «ينتسب».

(٤) فى ك «الثانى».

(٥) «لثان» ساقطة من ز، ك.

إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن، «وما» مصدرية ظرفية^(١) أي مدة عدم خوف اللبس. ثم إن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن محذفت^(٢) منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجب^(٣)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاجْبُزْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِثْلُهُ^(٤) حَذْفٌ * جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلْفٌ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ * ...

(ش) يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية / ٢٧١
وجمعي التصحيح، جاز جبره وإبقاؤه على حاله. فتقول في «يَدٍ» و«عَدٍ»^(٥)
«وَدَمٍ»: «يَدِيَّ» و«يَدَوِيَّ» و«عَدِيَّ» و«عَدَوِيَّ» و«دَمِيَّ» و«دَمَوِيَّ»، لأنك تقول
في تثنيتهما يَدَانِ وَعَدَانِ و«دَمَانِ»، وفي نحو: تُبَّةٌ تُبِّيُّوِيٌّ وَتُبِّيُّوِيٌّ؛ لأنك تقول
في جمعها^(٦) تُبَاتٍ بغير رد. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * وَحَقٌّ مَنَجْبُورٌ يَهْدِي تَوْفِيَةً

(ش) يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب
وجوباً نحو أَبٌ وَأَخٌ وَعَصَّةٌ^(٧) وَسَنَةٌ فتقول فيها: أَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ وَعَصَوِيٌّ
وَسَنَهِيٌّ أَوْ سَنَوِيٌّ^(٨) على الخلاف في لامها؛ لأنك تقول في التثنية أَخَوَانِ

(١) في الأصل، ك «وظرفية».

(٢) في ش، هـ، ز، ك «حذف».

(٣) في ش «أو واجب».

(٤) في ت «منه ما» تقديم وتأخير.

(٥) في ز، هـ، ت «وغد، وغدى، وغدان».

(٦) في ش «جمعه».

(٧) العَصَّةُ: تطلق على كل شجر يعظم له شوك.

(٨) «أو سنوي» ساقط من ت.

«قوله على الخلاف في لامها: ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز، وكونها واو لغة غيرهم» (حاشية ابن حمدون ٢: ١٥٤) وانظر الكتاب ٣: ٣٦٠ وشرح الأشموني ٤: ١٩٣.

وَأَبْوَان، وفي الجمع عَضَوَات^(١) وَسَنَوَات أو سَنَهَات، و«يَرْدُ» متعلق باجبر، و«رَدُّ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وما» مفعول «يَرْدُ» وهي موصولة وصلتها «حَذِفَ»، و«منه» متعلق بحذف، «وَجَوَازاً» مصدر، والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: وَاجْبُزُ جَبْرًا ذَا جَوَازٍ، «وإن» شرط^(٢) «وَرَدُّهُ» اسم «يَرْدُ» و«أَلْفٌ» في موضع خبرها، «وفي جَمْعَيْ»^(٣) متعلق بألف، «وَحَقُّ مَجْبُورٍ» إلى آخره جملة اسمية مستأنفة، ثم قال:

(ص) وَيَأْخُ أُخْتًا وَيَابِنُ بِنْتًا * أَلْحَقِ ...

(ش) يعني أن «أختنا» إذا نسبت إليها^(٤) قلت: أَخَوِيّ كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى بنت قلت: بَنَوِيّ كما تقول في النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً / بابتن ففيه نظر؛ ٢٧١ لأن النسب إلى ابن يجوز [فيه]^(٥) ابْنِيّ وَبَنَوِيّ فمن أين يعلم أن «بنتاً» يقال في النسب إليها بَنَوِيّ فقط، والعذر له في ذلك، أنه إنما أحال على من قال في ابن بَنَوِيّ، ولا يصح حمله على من قال: ابْنِيّ لعدم همزة الوصل في بنت، هذا الذي ذكرته^(٦) في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور^(٧) وخالف «يونس» في ذلك وعليه نبه بقوله:

(ص) ... وَيُونُسُ أَبِي حَذْفِ النَّأ * ...

(ش) يعني أن «يونس» يقول في النسب إلى أخت أُخْتِيّ، وإلى بنت

(١) في الأصل، ز، ظ، ك، ت «عضيات» وما أثبت من ش، ه، أصح وفي ش «عضرات أو عضيات، ويجوز عضيات ك «سنهات».

(٢) في ش «وإن لم يكن شرط» وعبارتها أكمل.

(٣) في الأصل، ظ وفي جمع «تحريف».

(٤) «إليها» ساقط من ش.

(٥) «فيه» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ش «ذكره».

(٧) انظر الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٢ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٥٥ وشرح الأشموني ٤: ١٩٤.

بنتي^(١). «وبأخ» متعلق «بالحقي»، و«أختنا» مفعول بالحقي، «وبنتنا» معطوف على «أختنا»، وقصّل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً «للفارسي»^(٢)، «ويؤنس» مبتدأ، «وصرفه ضرورة «وأبّي» في موضع الخبر و«حذفت التاء» مفعول بأبّي. ثم قال:

(ص) وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي^(٣) * ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَا وَلاَئِي

(ش) يعني أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في «لَو وَكَيْ وَلاَ» مسمى بهما: لَوَيْ^(٤) وَكَيْوَيْ وَلاَئِي وفي ذلك نظر؛ لأن ما سمي به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون^(٥) نسب وتقدم^(٦) مثل ذلك عند ذكر «ما» في التصغير، «والثاني» مفعول «بضعف»^(٧)، «ومِنْ ثُنَائِي» في موضع الحال من «الثاني» «وثانيه» مبتدأ، وذو لين^(٨) خبره، «ولين» بكسر اللام / وهو مصدر

٢٧٢
م

(١) في النسب إلى بنت وأخت مذاهب هي:

مذهب الخليل وسيبويه إلحاق أخت وبنت في النسب بأخ وابن، فتحذف منهما تاء التأنيث ويؤدّ إليهما المحذوف فيقال: أَخَوَيْ، وَبَنَوَيْ، كما يفعل بأخ وابن، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: «أختي وبنتي» ومذهب الأخفش أنه تحذف التاء، ويُقرّ ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال: بَنَوَيْ، وَأَخَوَيْ.

انظر الكتاب ٣: ٣٦٠، ٣٦١، والهمع ٦: ١٧٠، وشرح ابن عقيل ٢: ٥٠٣.

(٢) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور. (المسائل العسكرية ١٦٤)

(٣) في ت «تاء» تحريف.

(٤) في ز «لوي».

قال ابن حمدون: «قول المكودي مسمى بها لوي - فك المكودي الإدغام في الواوين في لوتبا للشارح والكافية ولا وجه له؛ لأنه ليس من باب حي، والمتعين الإدغام وهو الذي في المرادى والتوضيح.

«والأشموني» حاشية ابن حمدون ٢: ١٥٤.

انظر شرح الكافية ٤: ١٩٥٦، وشرح ابن الناظم ص ٨٠٣ وشرح المرادى ٥: ١٤٨.

(٥) في الأصل «ذوا» تحريف.

(٦) في ظ «وقد قدم».

(٧) في هـ، ك «بضعف» تحريف.

(٨) «ولين» ساقطة من هـ.

والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثتائي^(١). ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ كَثِيْبَةً مَا الْفَا عَدِيْمٌ * فَجَبْرَةٌ وَفَتْحٌ عَيْنِهِ الثَّرِيْمُ

(ش) يعنى أن ما حذف من الفاء وكانت لامه ياء كشيبة ودية^(٢) يجب جبره يعنى رد ما حذف منه وهو الواو، وفتح^(٣) عينه فتقول: وشويي^(٤) ودويي. وفي قوله: «وَفَتْحٌ عَيْنِهِ الثَّرِيْمُ» موافقة لمذهب «سيبويه» والأخفش^(٥) بتركها ساكنة فتقول: وشيبي، وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا^(٦) [كانت^(٧)] لامه غير ياء لم يرد نحو: «عِدَّة»، «وعديي»^(٨) وفهم أيضاً أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو: «مُدْ»^(٩) مسمى بها فإن أصلها مُدْ «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «وما» اسم يكن وهى موصولة وصلتها «عديم» و«الفا» مفعول بعدم و«كثيية» خبر يكن، و«الفا»

(١) فى هـ ، ز ، ط ، ك ، ت «لثان» تحريف.

(٢) فى الأصل ، ش ، ك «ودمية» وما أثبت أصح لما ذكره بعد ذلك فى النسب إليه بقوله «ودويي».

(٣) فى هـ ، ط ، ت «وفتح» تصحيف.

وفى ز ، ك «وفتح» تصحيف.

(٤) فى ظ «وشيبي»

(٥) قال المبرد «وكان أبو الحسن الأخفش يقول فى النسب إلى شبة وشيبي لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وثبتت الياء لسكون ما قبلها».

المقتضب ١٥٦:٣ وانظر الكتاب ٣٦٩:٣.

(٦) فى الأصل «إذا».

(٧) «كانت» تكملة من هـ ، ز ، ط ، ت.

وفى ش ، ك «كان».

(٨) فى ز «تقول وعدي».

قال سيبويه «فى باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك حدة. فإذا أضفت قلت: «عديي»، ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من ياء الإضافة، ولا تقول عديوي فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، بذلك على ذلك التصغير ألا ترى أنك تقول: وعديّة نرد الفاء، ولا ينبغى أن تلحق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف فى الإضافة كما لم تفعل ذلك فى التحقير، ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها»

«الكتاب ٣٦٩:٣»

(٩) تقول فى النسب إلى «مُدْ» إذا سميت به رجلاً «مديي» ولا يجوز مديي.

جواب الشرط^(١)، وجبزه مبتدأ، «وَفَتَحَ عَيْنَهُ» معطوف عليه، «وَالْتَزِمَ» فى موضع الخبر عنهما، وكان حقه أن يقول «التزما» لكن أفرد^(٢) على معنى ما ذكر^(٣) ثم قال:

(ص) وَالْوَاحِدَ اذْكَرَ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ * إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ^(٤)

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق^(٥) على جمعيته ولم يشابه^(٦) فى الوضع المفرد، جىء به واحده ونسب^(٧) إليه كقولك فى النسب إلى فرائض فَرَضِيٍّ وفهم من قوله: «إِنَّ يُشَابِهُ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ»، أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين: أحدهما / ما أهمل^(٨) واحده كعباديد^(٩)، والآخر ما سُمى به كالتصاريح فتقول فيهما: عباديدي^(١٠) وَأَنْصَارِيٍّ، «وَالْوَاحِدَ» مفعول باذكر، و«نَاسِبًا» حال من الضمير المستتر فى اذكر، «وَاللَّجْمَعِ» متعلق بناسبا^(١١)، و«إِنَّ» شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة^(١٢) كما تقدم، ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

٢٧٢
ب

(١) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «نجبره وفتح عينه التزم».

(٢) فى ز، ت «أفرد».

(٣) فى ت «ما ذكرته».

ما بعد «عنهما» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) فى ز «بالوصف» تحريف.

(٥) فى ز «باقى».

(٦) فى ظ «يشابهه».

(٧) فى الأصل «ونسبت».

والأحسن أن يقول «وانسب إليه».

(٨) فى ش «يهمل».

(٩) فى الأصل «كعنا زيد».

(١٠) فى الأصل «عنا زيدى».

(١١) فى ه، ظ، ت «يناسب» تحريف.

(١٢) «المذكورة» ساقطة من ز.

(ص) وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعَلٌ * فِي نَسَبٍ أَعْتَى عَنِ الْيَا فَعْبَلُ

(ش) فذكر ثلاثة أوزان:

الأول: «فَاعِلٍ» بمعنى صاحب كذا. نحو: تَأْمِرُ وَلَايِنَ وَكَاسِ أَي صَاحِبِ تَمْرٍ، وَصَاحِبِ لَبَنٍ، وَصَاحِبِ كُشْوَةِ^(١).

الثاني: «فَعَالٍ» فِي الْحَرْفِ غَالِبًا نَحْو: حَدَادٌ وَقَرَّازٌ^(٢).

[الثالث]^(٣): فَعِيلٌ بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا.

نحو: طَعِمْتُ وَلَبِيسٌ بِمَعْنَى ذِي طَعَامٍ، وَذِي لِبَاسٍ. «وَمَعَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَعْتَى» وَ«فَعِيلٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ «أَعْتَى». ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا * عَلَى الَّذِي يُثْقَلُ مِنْهُ ائْتَصِرًا

(ش) يَعْنِي أَنَّ مَا خَالَفَ مَا قَدَّمْتَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالضُّوَابِطِ^(٤) يُقْتَصِرُ عَلَى مَا نَقَلَ مِنْهُ أَي^(٥): يَحْفَظُ^(٦) وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي الْمُنْسُوبِ^(٧) إِلَى الْبِتْصُرَةِ يَضْرِي بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَإِلَى الدُّهْرِ دُهُرِيٌّ بِضَمِّ الدَّالِ، وَإِلَى مَرَوْزِيٍّ بِزِيَادَةِ الزَّايِ. وَ«غَيْرُ» مُبْتَدَأٌ، «وَمَا» مُوَصُولَةٌ وَصَلَتْهَا «أَسْلَفْتُهُ» وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى^(٨) الْمَوْصُولِ الْهَاءِ فِي «أَسْلَفْتُهُ»، «وَمُقَرَّرًا» حَالٌ

(١) فِي ز «كُسْرَةٌ».

(٢) فِي ش زِيَادَةُ «وَقَرَّازٍ وَخِرَّازٍ وَبِرَّازٍ»

قَالَ الْخَضْرَى: «هَذِهِ الصَّبِيغُ غَيْرُ مَقْيَسَةٍ عِنْدَ سَبِيحِيَّةٍ وَإِنْ كَثُرَ بَعْضُهَا فَلَا يُقَالُ دَقَاقٌ وَنَكَاهٌ وَتَرَّازٌ لِبَيْعِ الدَّقِيقِ وَالْفَاكِهِةِ وَالْبَرِّ قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ نَحْوِ عَطَارٍ وَتُقَالُ. وَالْبَرْدُ يَقْيَسُهُ»

حَاشِيَةُ الْخَضْرَى ١٧٥:٢

(٣) «الثالث تكملة من ش».

(٤) فِي ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وَالضُّوَابِطُ فِي النِّسْبِ».

(٥) فِي الْأَصْلِ «أَم» تَحْرِيْفٌ.

(٦) فِي ز «حَفْظٌ».

(٧) فِي ظ «النِّسْبِ».

(٨) فِي الْأَصْلِ «فِي».

من الهاء واقتصيرا / خبر «غَيْرُ»، «وَعَلَى الَّذِي» متعلق بـ «اقتصيرا»، و«يُنْقَلُ» $\frac{273}{1}$
مِنَّةٌ صلة «الَّذِي»، والضمير العائد على «الَّذِي» الهاء في «منه».

(الوقف)

(ش) الوقف^(١) قطع النطق عند آخر الكلمة^(٢) فإن كان الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقاً^(٣) وتسكين ما قبله نحو: قَامَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَمَمَرْتُ بِزَيْدٍ^(٤)، وإبدال^(٥) التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً^(٦) نحو: قَامَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَمَرْتُ بِزَيْدِي. وحذفه بعد ضمة أو كسره، وإبداله ألفاً بعد فتحه، وهذه اللغة الفصيحة^(٧) ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

(ص) تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا * وَقَفًا وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحٍ اخْتِذَا

(ش) يعنى أنَّ التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي التنوين ألفاً وإذا كان إثر غير^(٨) فتح حذفته، وشمل «غَيْرِ فَتْحٍ»^(٩): الضم والكسر، والمراد بالفتح

(١) «الوقف» ساقطة من ك.

وفي هـ، ز، «الوقف هو».

(٢) في الأصل، ك، ت «الحركة».

وفي ظ «الكلمة المتحركة».

(٣) في ك «قبله مطلقاً»

«وقوله: حذف التنوين مطلقاً أي في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة، وإعرابه حيثيذ أن تقول في زيد من قام زيد بالسكون. أنه فاعل بتمام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. ومثل ذلك يقال في حالي النصب والجر «حاشية ابن حمدون

١٥٦:٢»

(٤) «وممرت بزید» ساقطة من هـ.

(٥) في ظ، ت «وأبدل» تحريف.

(٦) هذه لغة الأزد وهو الإعراب بالحركات الثلاثة.

(٧) كقولك: هذا زيد، وممرت بزید، ورأيت زیداً.

(٨) «غير» ساقطة من ت.

(٩) في هـ، ز، ت «الفتح».

فتح الإعراب^(١) «وتنويناً» مفعول أول بـ «اجعل»^(٢)، «ووقفاً» مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في اجعل أو مفعول له، و«إثر» ظرف متعلق بـ «احذفاً»، «وألّف احذفاً»^(٣) بدل من نون التوكيد الخفيفة^(٤) ثم قال^(٥):

(ص) وَاحْدِفْ لِيُوقِفْ لِي سِوَى اضْطِرَارٍ * صِلَّةٌ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

(ش) يعنى أن هاء الضمير في الوقف إذا كان صِلَّةً^(٦) غير الفتح محذفت وشمل الضم والكسر / نحو: رَأَيْتُهُ وَمَرَزْتُ بِهِ فَتَقَفَ عَلَيْهِمَا^(٧) ٢٧٣
ب
بالسكون وفهم من قوله: «غَيْرِ الْفَتْحِ» أن الواقعة بعد الفتح لا تُحذف وهي ضمير المؤنث^(٨) نحو: رَأَيْتُهَا، والمراد هنا بالفتح فتح البناء، وفهم من قوله: «فِي سِوَى اضْطِرَارٍ» أن الوقف، أي^(٩): على الواو والياء في الاضطرار، و«لِيُوقِفْ»^(١٠) متعلق بـ «احذف» واللام للتعليل، و«فِي سِوَى» متعلق بـ «احذف»^(١١) و«صِلَّةٌ» مفعول بـ «احذف»، و«فِي الْإِضْمَارِ» متعلق بـ «صِلَّةٌ». ثم قال:

(١) «قول المكوذي والمراد بالفتح فتح الإعراب. هذا سهو منه - رحمه الله - إذ لا فرق بين فتحة الإعراب - نحو: رأيت زيدا وبين فتحة البناء نحو: وبها اسم فعل بمعنى أحجبت إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية «حاشية ابن حمدون ١٥٦:٢»
(٢) في ش «باجعل وإثر ظرف متعلق باجعل، وألفاً مفعول ثان بوقفاً».
(٣) في هـ «احذف» تحريف.
(٤) في ش «وتلو مفعول باحذفاً، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة» وهذا الإعراب أكمل وأحسن.
(٥) «ثم قال» ساقط من ز.
(٦) في هـ، ظ «صلته».
(٧) وفي ز «صلتها».
(٨) في ش «فيوقف عليها».
(٩) في ز «المؤنثة».
(١٠) في ش «أنه أتى الوقف».
(١١) وفي هـ، ز، ظ، ت «أن الوقف أتى».
(١٠) في الأصل «لوقف».
(١١) ما بعد «باحذف» إلى هنا ساقط من ش.

(ص) وَأَشْبَهَتْ إِذَا^(١) مُنْزَلًا لُصِبَ * فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ ثَوْنَهَا قَلِبَ

(ش) يعني أن «إذن» التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفا لشبهه^(٢) بالتنوين بعد الفتح فتقول: «إِذَا» وفهم من قوله: «وَأَشْبَهَتْ» أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل، وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل^(٣) «وَإِذَا»^(٤) فاعل بِأَشْبَهَتْ و«مُنْزَلًا» مفعول بِأَشْبَهَتْ^(٥)، «وُلُصِبَ» في موضع الصفة لـ «مُنْزَلًا»^(٦)، «وَوُثِنَتْهَا» مبتدأ، «وَقَلِبَ» خبره، و«أَلِفًا» حال من الضمير في قلب. ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ بِأَلْفٍ مِّنْ ثَوْنِهَا مَا * لَمْ يُنْصَبِ أَوْلَىٰ مِنْ ثَبُوتِهَا فَاعْلَمَا

(ش) يعني أن حذف الياء من المنقوص^(٧) إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها. فشمل المرفوع نحو: هَذَا قَاضٍ، والمجرور^(٨) نحو: مَرَزَتْ بِقَاضٍ

(١) في الأصل، ه، ز، ط، ت «إذن» وهي صحيحة.

وما أثبت من الألفية، ش، ك.

(٢) في ش «لشبهها»

(٣) قال المرادي: «اختلف في الوقف على إذا فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون

المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازني والمبرد،

واختلف النحويون في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في

المصحف.

والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثر.

والثالث: التفصيل. فإن ألفت كتبت بالألف لضعفها، وإن أصحلت كتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء

وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون.

شرح المرادي ١٥٩:٥.

(٤) في الأصل، ه، ز، ط، ت «وَإِذَا».

(٥) «ومنوناً مفعول بِأَشْبَهَتْ» ساقط من ك.

(٦) في الأصل، ش، ه، ط، ك، ت «النون».

وما أثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٧) في ش «المنقوص المنون» وعبارتها أكمل.

(٨) في ت «فالمجرور»

بحذف الياء^(١) فيهما، وفُهم من قوله: «مَا لَمْ يُنْصَبْ» / أَنَّ الْيَاءَ لَا تُحْدَفُ ^{٢٧٤}_أ من المنصوب، وفُهم مما تقدم من قوله: «تَنْوِينًا أَلْفًا فَتُحِجَّ الْجَعْلُ الْيَاءُ»، أَنَّ المنقوص المنون المنصوب^(٢) يبدل فيه التنوين أَلْفًا نحو: رَأَيْتُ قَاضِيًا، وفُهم من قوله: «أَوْلَى» أَنَّ جَوَازَ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا بِالْيَاءِ مَرْجُوحٌ نَحْوُ: هَذَا قَاضِيٌّ وَمَمْرُزٌ بِقَاضِيٍّ، هَذَا حَكْمُ الْمُنْقُوصِ الْمُنُونِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُنُونِ فَقَدْ أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(ص) وَعَنْ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ .. * ...

(ش) يعنى أَنَّ الْمُنْقُوصَ غَيْرَ الْمُنُونِ بِالْعَكْسِ مِنَ الْمُنُونِ فَإِثْبَاتُ الْيَاءِ فِيهِ أَوْلَى مِنْ حَذْفِهَا^(٣) نَحْوُ: هَذَا الْقَاضِيُّ وَمَمْرُزٌ بِالْقَاضِيِّ، وَيَعْنَى بِغَيْرِ ذِي^(٤) التَّنْوِينِ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ عَكْسُ الْمُنُونِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ كَمَا مَثَّلَ^(٥)، وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ فَلَيْسَ فِي الْوَقْفِ إِلَّا إِثْبَاتُ^(٦) الْيَاءِ، وَإِنْ^(٧) كَانَ الْمُنْقُوصُ مَحْدُوفًا^(٨) الْعَيْنِ^(٩) فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(ص) ... وَفِي * نَحْوِ مَرٍ لُزُومٌ رَدُّ الْيَاءِ الْفَتْحِيَّ

(ش) يعنى أَنَّ نَحْوَ: مَرٍ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَرَى^(١٠) إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ لَزِمَ رَدُّ

(١) فِي ظ «التنوين» تحريف.

(٢) «المنصوب» ساقطة من ت.

(٣) صرح بذلك أيضاً ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٨٧.

(٤) «ذِي» ساقطة من ك.

(٥) فِي هـ «كما مر».

(٦) فِي ك، ت «إثبات».

(٧) فِي هـ «وإذا».

(٨) فِي ز «محدوفاً».

(٩) «العين» ساقطة من ز.

(١٠) فِي ز «أرى» تحريف.

الياء فتقول: هَذَا مُرِي وَمَزَزْتُ بِمُرِي، وإنما لزم فيه رد الياء^(١) لكثرة ما محذف منه فإن أصله مُرِي^(٢) على وزن مُفْعِل فثقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء قاضٍ ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها^(٣) في الوقف لكان ذلك إجحافاً به. قوله: «وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ» / ٢٧٤
 مبتدأ، «وَذِي التَّنْوِينِ» نعت للمنقوص، «ومَا» ظرفية مصدرية، «وأُولَى» خبر
 المبتدأ، «وَمِنْ ثُبُوتٍ» متعلق بأُولَى، و«فَاعِلَمَا»^(٤) تميم، لصحة الاستغناء عنه،
 «وَعَيْزُ ذِي التَّنْوِينِ» مبتدأ وخبره بالعكس، و«لُزُومٌ» مبتدأ وهو مصدر مضاف
 إلى الفاعل، وهو «رَدٌّ»، و«رَدٌّ» مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول^(٥)،
 «واقْتَفَى» خبر المبتدأ، «وفِي نَحْوِ» متعلق باقتفى. ثم اعلم أن الموقف عليه إذا
 كان متحركاً فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها، فإن كان تاء تأنيث وقف
 عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون،
 والرَّوْمُ^(٦) والإِسْتِمَامُ والتَّضْعِيفُ والثَّقْلُ، وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار
 ألي الأول والثاني بقوله:

(ص) وَعَيْزُهَا التَّانِيثُ مِنْ مَتْحَرِكٍ * سَكْنُهُ أَوْ قَفَ زَائِمِ التَّحْرِيكِ

(ش) يعنى أن غير هاء^(٧) التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ورؤمه
 والأصل التسكين^(٨)، وأما الرُّومُ فهو إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في

(١) ما بعد «لزم رد الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) في ز «مرأى».

(٣) في الأصل «لسكونها» تحريف.

(٤) في ه، ط، ت «واعلما» تحريف.

(٥) في ش «إلى المفعول».

(٦) في الأصل «والرُّوم» تحريف.

(٧) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «تاء».

(٨) في ش «التسكين ولا إشكال».

الحركات الثلاث، وفُهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها^(١) وسيبين بعد كيف يوقف عليها. «وَحَيَّرَ» منصوب بفعل مضمَر يفسره «سَكَّنَهُ»، و«أَوْقَفَ»^(٢) معطوف على سكنه، و«رَأَيْتَ التَّحْرِيكَ»^(٣) حال من الفاعل^(٤) المستتر في قِفْ، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) أَوْ أَشْمِمِ الضُّمَّةَ ... * ...

(ش) الإشمام هو الإشارة بالشففتين إلى الحركة / حالة سکون^(٥) $\frac{٢٧٥}{أ}$ الحرف^(٦) وفُهم من قوله: «الضُّمَّة» أنه مخصوص بها، ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة. و«الضُّمَّة» مفعول «بِأَشْمِمِ»، و«أَشْمِمِ»^(٧) معطوف على قِفْ. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) ... أَوْ قِفْ مُضْعِفًا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحْرَوًّا ... * ...

(ش) يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك غير الناء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك^(٨)، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جَعْفَرٍ وَضَارِبٍ وَدِوَاهِمٍ جَعْفَرٌ وَضَارِبٌ ودرهمٌ بالتضعيف، «وَأَوْقَفَ» معطوف على «أَشْمِمِ»، «وَمُضْعِفًا» حال من

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «في غيرها من المتحرك».

(٢) في ز، ظ، ت «أوقف».

(٣) «التحرك» ساقطة من ش.

وفي الأصل «التحريك» تحريف.

(٤) في ش، ز «من الضمير».

(٥) في ش «السكون».

(٦) «الحرف» ساقطة من ش.

(٧) في ظ «أو أشمم».

(٨) في ش «ما قبله متحركاً»

وفي ز «قبله محرك».

الضمير المستتر في قِفْ، «وما» مفعول به «مُضْعِفاً»^(١) وهي موصولة وصلتها
«لَيْسَ» و«هَمْزاً» خبر لَيْسَ، «وَأَوْ خَلِيلاً» معطوف على «هَمْزاً»^(٢)، «وَأِنْ قَفَا»
شروط أي تبع، و«مُحَرِّكاً» مفعول به «قَفَا»، ثم أشار إلى الخامس فقال:
(ص) ... وَحَرَكَاتٍ^(٣) انْقِلَاباً * لِسَاكِينٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَّ

(ش) يعني أنه يجوز نقل حركة الحرف^(٤) الموقوف عليه إلى ما قبله،
وذكر له في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله:
«لِسَاكِينٍ» واحتترز^(٥) من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن^(٦)
مما يقبل الحركة وشمل الألف^(٧) لتعذر حركته^(٨) نحو: دَار، والواو والياء
لثقل الحركة فيهما نحو: قِنْدِيلٌ وَعُضْفُورٌ، والمُضْعَفُ نحو: الجَدَّة؛ لأن نقله
يستلزم فكه وهو ممتنع في غير الضرورة، وبقي عليه شرط ثالث يخلافه أشار
إليه بقوله: /

٢٧٥
ب

(ص) وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمُهْمُوزِ لِأَنَّ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا

(ش) يعني أن «البصريين» منعوا^(٩) نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير
همزة، فلا يُقال في رَأَيْتُ الْحِصْنَ، رَأَيْتُ الْحِصْنَ؛ لأن المفتوح إن كان منوناً
لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون، وأجاز بذلك

(١) في هـ «بمضعف» تحريف.

(٢) في هـ، ظ، ت «همز» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ت «أو حركات» تحريف.

(٤) «الحرف» ساكنة من ز.

(٥) في ش «واحتترز به من» وعبارتها أكمل.

(٦) في الأصل «لساكن».

(٧) في ش «واحتترز به من الألف لتعذر».

(٨) في ز «حركة».

(٩) في هـ «في» تحريف.

(١٠) في ش «يمنعون».

«الكوفيون»، وفُهم من قوله «سَوَى الْمَهْمُوزِ» أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة. نحو: رَأَيْتُ الْحَبَّاءَ وَالرَّوْدَاءَ وَالْبَطْءَ^(١) بنقل^(٢) الفتحة في جميع ذلك^(٣). ثم قال:

(ص) وَالنُّقْلُ إِنْ يُعَدَّم نَظِيرٌ مُتَّبِعٌ * ...

(ش) يعني أن نقل الحركة للساكن إذا أدى^(٤) نقلها إلى عدم النظير^(٥) فلا يجوز النقل في نحو^(٦): هذا يَشْرُ فتقول: يَشْرُ، لما يؤدي إليه من بناء «فعل» في^(٧) الأسماء^(٨) وهو خاص بالأفعال، فإن كان الحرف المنقول إليه همزاً^(٩) جاز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَتَّبِعُ

(ش) الإشارة بذلك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظير، يعني أن ذلك في المهموز غير^(١٠) ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو: هَذَا رَدء،

^(١) وذلك في قولك: رأيت الحَبَّاءَ والرَّوْدَاءَ والبطء والخبء: كل ما خبيء وستر، والرَّوْدَاءُ: العون والبطء: ضد السرعة.

^(٢) في الأصل «تنقل».

^(٣) هذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. أما إذا نقلت حركة الهمزة حذفها أهل الحجاز ووقفوا على الحرف الذي نقلت إليه يقولون: هذا الحَبَّاءُ، ورأيت الحَبَّ ومررت بالحَبَّ، وكذلك في البطء والرَّوْدَاءُ. وأثبتها غيرهم ساكنة يقولون هذا البَطْءُ، ورأيت البَطْءَ، ومررت بالبَطْءِ، وكذلك الرَّوْدَاءُ والحَبَّاءُ، أو بمجانس حركة ما قبلها على سبيل الإنباع نحو: هذا البَطْءُ، ورأيت البَطْءَ، ومررت بالبَطْءِ أو النقل إلى الحرف نحو: هذا البطؤ والرودؤ والحبؤ، ورأيت البطأ والرودأ والحبأ ومررت بالبطيء والرديء والخبيء.

الإرتشاف ٤٠١:١، وشرح الأشموني ٤:٢١٢.

^(٤) «أدى» ساقطة من ك.

^(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «النظير ممتنع».

^(٦) «في نحو» ساقط من ت.

^(٧) «في» ساقطة من ت.

^(٨) «في الأسماء» ساقط من ش، ك.

^(٩) في ش، ه، ز «المنقول منه همزة».

وفي ك، ت «المنقول إليه همزة».

^(١٠) في ظ «ليس».

هذا رُدَّةٌ^(١) ومَزَزْتُ بِالكُفِّ^(٢). «وحرركات» مفعول «بانقلا»، و«ألف» انقلا بدل من النون الخفيفة^(٣)، و«لساكن» متعلق بانقلا، و«تَحْرِيكُهُ» مبتدأ، و«لَنْ يُحْظَلَّ» أي: يمتنع^(٤) خبر المبتدأ، و«نُقِلُ فَتُح» مبتدأ، و«مِنْ سِوَى» متعلق بنقل و«لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ» جملة في موضع خبر المبتدأ، و«كُوفٍ» مبتدأ، و«تَقْلًا» في موضع الخبر، و«النُّقْلُ» مبتدأ، وخبره «مُتَمَتِّعٌ» /، و«إِنْ يُعْذَمَ نَظِيرٌ» ٢٧٦ شرط محذوف الجواب^(٥)، و«وَذَاكَ» إشارة للنقل وهو مبتدأ، و«وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ» خبره، و«فِي الْمَهْمُوزِ» متعلق بيمتنع. ثم قال:

(ص) فِي الْوَلْفِ تَأْتِيهِ الْإِسْمُ هَا جُعِلَ * إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

(ش) يعنى أن تاء التانيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء^(٦)، واحترز بتاء تانيث الاسم من تاء التانيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو: قَامَتْ. واحترز بقوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ»، من نحو: بِنْتُ وَأُنْحَتْ. وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح، والتاء للتانيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو: قَتَاةٌ وَحَصَاةٌ، ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو: هِنْدَاتٌ، فأخرجه بقوله:

(ص) وَقَلَّ ذَا لِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهِي ...

(ش) أي قل جعل «التاء» «هاء» في الوقف في جمع المؤنث السالم

(١) «هذا رُدَّةٌ» ساقط من ز، ك.

في الأصل، ش، ه «رده».

وما أتته من ظ، ت «أصبح».

(٢) في ت «بالكُفِّ الكُفِّ» وعبارتها أكمل وأدق.

(٣) في ش «بدل من نون التوكيد الخفيفة».

(٤) في ه، ز، ظ، ت «يمتنع».

(٥) في ش «محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه» وعبارتها أكمل وأحسن.

(٦) في ش، ه، ز، ك، ت زيادة «هاء» واحترز بتاء التانيث من التاء التي ليست للتانيث نحو قرأت» والزيادة هنا غير لازمة.

كِهِنْدَات^(١) وما ضاهاه كأولآث وهَيَّهَات، والأعراف فى ذلك الوقف بالتاء،
ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دَفُنُ البِنَاءِ مِنَ المَكْرَمَاتِ^(٢).

وقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

(ش) يعنى أن غير جمع^(٣) المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع
المؤنث^(٤) ومضاهيه الوقف بالهاء هو الكثير نحو: فاطمه وطلحة، والوقف
بالتاء قليل، ومنه قولهم: يَا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَةِ^(٥)، فقال مجيب^(٦): ما أحفظ
منها ولا آيت. و«تَأْتِيهِ الأَسْمُ»^(٧) مبتدأ^(٨) خبره «بِجَعْلٍ»^(٩)، وفى جعل
ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول / أول بِجَعْلٍ، «وها» مفعول ثانٍ و«إِنْ لَمْ يَكُنْ
يَكُنْ» شرط، وفى «يَكُنْ» ضمير هو اسمها عائد على «تأ»، وخبر يَكُنْ
«وَصِلْ»، «وَيَسَاكِينِ» متعلق بوصول، و«صَحَّ» فى موضع النعت لساكن
[ثم^(١٠)] لِنُ من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، وأكثر
ما تُزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً، «كَلِمٌ يُعْطِه، أو وَقْفًا كَأَعْطِه».

(١) فى ز «نحو هندات»

(٢) «دَفُنُ البنات من المكرمات» كذا ورد فى الأصل، وش، ك. وهو من أقوال العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٩٥، وشرح ابن الناظم ٨٨١، وشرح الأشموني ٤: ٢١٤.

(٣) «جمع» ساقطة من ز، ت.

(٤) ما بعد «السالم» إلى هنا ساقط من ش.

(٥) فى ت «البقرة».

(٦) فى ش «موجب»، ه، ك «مجيباً».

(٧) فى الأصل «والاسم».

(٨) فى ت «المبتدأ».

(٩) فى ه، ظ، ت «وخبره جعل».

وفى ز «وجعل خبره» تقديم وتأخير.

(١٠) «ثم» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

وفى ك «ثم إعلم أن» وعبارتها أكمل.

وبعد «ما» الاستفهامية المجرورة كقولك: عَلِمَ فَعَلت: عَلَي مة، وقد تزداد في غيرهما كما سيأتي، فأما إلحاقها^(١) للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقِفْ بِهَا السُّكُوتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُحذَرِ * يَحذِفُ آخِرَ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

(ش) يعنى أن هاء^(٢) السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجروم^(٣) نحو: لَمْ يُعْطِ، وَلَمْ يِعْ، والأمر من المعتل اللام نحو: أَعْطِ، وَقِ، إلا أن إلحاقها^(٤) بنحو^(٥): لَمْ يِعْ^(٦)، وقية مما بقى من الفعل فيه^(٧) حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَيْسَ خُتْمًا لِي سِوَى مَا كَيْعِ أَوْ * كَيْعِ مَجْزُومًا فَرَاغِ مَا رَعَوَا

(ش) يعنى أنه إنما يجب إلحاق^(٨) هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفهم منه أن إلحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو: أَعْطِ وَلَمْ يُعْطِ^(٩) جائز لا لازم، فتقول فى^(١٠) لَمْ يُعْطِ

(١) فى هـ ، ز ، ط ، ت «لحاقها».

(٢) «سميت» هذه الهاء ها السكت، لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة، ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكوت الحرف الأول (حاشية ابن حمدون ٢: ١٦١)

(٣) «المجروم» ساقطة من ش.

(٤) فى هـ ، ز ، ت «لحاقها».

(٥) فى هـ ، ز ، ت «لنحو».

(٦) «ما بعد» «ولم يعه» إلى هنا ساقط من ك.

(٧) «فيه» ساقط من هـ .

(٨) فى هـ ، ز ، ط ، ت «لحاق».

(٩) «ولم يعط» ساقط من ك.

(١٠) فى ظ «فتقول فى نحو» وعبارتها أكمل.

وَأَعْطَى: لَمْ يُعْطَ وَأَعْطَى^(١) بالسكون، وَلَمْ يُعْطِ، وَأَعْطَى بِالْحَاقِ^(٢) الهاء
 وفي نحو: قَهْ، وَلَمْ يَقَهْ^(٣) يِقَهْ بِالْحَاقِ الهاء خاصة. و«بِهَاء» متعلق بقف /
 وقصرها ضرورة، «وَعَلَى الْفِعْلِ» متعلق بقف أيضاً، «وَالْمَعْلُ» نعت للفعل،
 ويحذف متعلق بالمَعْلُ، «وَحْتَمًا» خبر «لَيْسَ»، وفي ليس ضمير هو اسمها
 عائد على لحاق الهاء، «وَفِي سِوَى» متعلق بحتما^(٤)، و«مَا» موصولة
 وصلتها كيِّع، و«مَجْزُومًا» حال من كيِّع، والواو في «رَعَوًا» عائدة^(٥) على
 العرب، ثم انتقل إلى لحاقها بعد «ما» الاستفهامية فقال:

(ص) وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُدُفٌ * أَلْفُهَا وَأَوْلَاهَا أَلْفًا إِنْ تَقِفَ

(ش) يعنى أنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَتْ حُدُفٌ أَلْفُهَا فِي
 الوقف^(٦)، وَلِحَقَّتْهَا هَاءُ السَّكْتِ. واحترز بقوله: «مَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ» من^(٧)
 الموصولة والمصدرية والشرطية^(٨). - فلا يحذف ألف شيء من ذلك في
 الوقف ولا يلحقه هاء السكت. وفهم من قوله [إِنْ جُرَتْ أَنْ الْمَرْفُوعَةَ
 والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله^(٩)]: «إِنْ جُرَتْ» المجرورة
 بحرف الجر نحو عَمَّةٌ وِلْدَةٌ، والمجرور بالإضافة نحو: أَقْبَضَاءُ مَمَّةٌ، إِلَّا أَنْ

(١) «لم يعط وأعطى» ساقط من هـ .

(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «بلحاق».

(٣) في ش «عه ولم يعه» والمثال صحيح.

(٤) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «باحتهم» ما أثبت أدق كما في ت والألفية.

(٥) في الأصل، ش، ك «عائد» وهذا جائز.

(٦) «في الوقف» ساقط من ش.

(٧) «من» ساقط من ز.

(٨) مثال الموصولة قولك: مررت بما مررت به.

ومثال المصدرية نحو: عجبت مما تضرب. أي من ضربك.

ومثال الشرطية قولك: بما تفرح أفرح.

(٩) ما بين المعرفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

المجرورة بالإضافة^(١) يلزمها الحذف وإلحاق^(٢) الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَسْنَ خُتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَطْنَا * بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اِقْتِضَاءً^(٣) مَ اِقْتَضَى

(ش) يعني أنَّ المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس إلحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أنَّ لحاقها جائز في المجرورة بحرف^(٤)، وفهم أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة وتمثّل^(٥) ذلك بقوله: اِقْتِضَاءً مَ اِقْتَضَى، هذا^(٦) مثال المجرورة بالإضافة فاقترضاء مضاف لـ «م»^(٧) فإذا وقفت عليها قلت: اِقْتِضَاءً^(٨) مَ^(٩) اِقْتَضَى زَيْدٌ اِقْتِضَاءً مَدَّ / «وما» مبتدأ، «وإن جرّوت»^(١٠) ٢٧٧ شرط، «وخذف أليفها» جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب^(١١) خبر المبتدأ، والظاهر أنَّ قوله^(١٢): «في الاشتيفها» متعلق بمحذوف تقديره: أعنى، والهاء في «أولها»^(١٣) مفعول أول^(١٤) «يأول»، والهاء مفعول ثان، «وإن تقف» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وختماً» خبر ليس وفي «ليس»

(١) ما بعد «بالإضافة» إلى هنا ساقط من ز.

(٢) في ش «ولحاق هاء السكت» وعبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ظ، ت «ولحاق الهاء».

(٣) «اقتضاء م» ساقط من ش، ك.

(٤) في ت «بحرف جر».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «لم مثل».

(٦) ما بعد م «اقتضى» إلى «اقتضى» ساقط من هـ.

(٧) في ز، ت «لما» تحريف.

(٨) في ز، ظ «اقتضاء»، وفي ت «في اقتضاء».

(٩) «م اقتضى» ساقط من ز.

(١٠) في الأصل، هـ، ز، ك «حرف» تحريف وتصحيح.

(١١) في ز، ك «والجزاء».

(١٢) في ت «أن في قوله».

(١٣) في ش، ز، ظ، ك، ت «في أولها» تحريف.

(١٤) «أول» ساقطة من ك.

ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، «وفى سبوى» متعلق بـ«باحتما»^(١)، «وما» موصولة وصلتها انخفض، و«باشم»^(٢) متعلق بانخفاض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال:

(ص) [وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا^(٣) * حَرَكَ تَحْرِيكَ^(٤) يَتَاءٍ لَوْ مَا]^(٥)
 وَوَضَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ يَتَا * أُدِيمَ شَذُّ فِي الْمُدَامِ اسْتِخْصِينَا

(ش) يعنى أن وصل السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن^(٦)، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء المدام^(٧) الذي يستحسن لحاق^(٨) الهاء معه حركة الواو والياء من «هُوَ وَهِيَ» فيجوز هُوَهُ^(٩)، وَهِيَةُ وقد قرئ بها^(١٠) ومثال حركة البناء غير المدامة^(١١) اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها في «عَلُّ» في قول الراجز.

٢١٤ - يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أُظَلُّهُ

(١) في الأصل، ش، ه، ز، ظ، ك «باحتما».

وما أثبت أدق كما في ت والألفية.

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «ولاسم» وفي ه «والاسم» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.

(٣) في ه، ز «بكلما».

(٤) في ز «تحريكاً» تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، والألفية.

(٦) في ظ «استحسن».

(٧) في ش، ه، ك، ت «الدائم».

(٨) في ت «لحاقه».

(٩) في ت «هو» تحريف.

(١٠) «وقد قرئ بها» ساقط من ش، وفي ه، ز، ك «وقد قرئ بها»

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة الحاقة آية ٢٨، ٢٩

(مَا أَخْتَى عَنِّي مَالِيَهُ، هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَتُهُ) وسورة الفارحة آية ١٠ (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْبَةُ)

(١١) في ش، ه، ز، ك، ت «الدائمة».

أَرْمَضُ مِنْ نَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلَّةٍ^(١)

و «وَضَلَّهَا» مبتدأ، والهاء عائدة على هاء السكت، و«بَغْيَرٍ» متعلق بوصول، و«أُدِيمٍ» فى موضع الصفة لبناء، «وَسَدُّ» / خبر المبتدأ، «وَالْمُدَامِ» اسم مفعول ٢٧٨
من أَدَامَهُ يُدِيمُهُ فهو مُدَام، وهو متعلق باستحسن. ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

(ش) يعنى أنه قد يحكم للوصول بحكم الوقف فيعطى حكمه، وذلك فى النثر قليل، وفهم ذلك من قوله: «وَرُبَّمَا»، ومنه قوله - تعالى^(٢) - فى قراءة حمزة والكسائى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ)^(٣)

وقراءة قالون «ومُحَيَاى ومماتى^(٤)»، وفى الشعر فاش، وقد صرح بذلك فى قوله: «وَفَشًا مُنْتَظِمًا»، ومنه قوله:

(١) الرجز لابی ثروان، وروى الشطر الثانى فى الأصل:

«أَوْمَضُ مِنْ نَحْتِهِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَّةٍ»

انظر: شرح المفصل ٤: ٨٧، والإنصاف ٢: ٣٤٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ٢٠٠٠، ومعنى اللبيب

١: ١٥٤، وشرح الأشمونى ٤: ٢١٨

أَرْمَضُ: أى تخرقنى الرمضاء وهى الأرض الشديدة الحرارة.

(٢) «تعالى» ساقطة من ز.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٩.

الآية من قوله تعالى (فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ)

«قرأ ابن كثير ونافع وحاصم وأبو عمرو وابن عامر يثبتون الهاء فى الوصل، من قوله تعالى «يَتَسَنَّهْ» وكان

حمزة والكسائى يحذفان الهاء فى الوصل،

(السبعة فى القراءات ١٨٨)

وانظر الإملاء ١: ١٠٩، والبحر ٢: ٢٩٢.

(٤) «قرأ نافع ومخيارى» بإسكان الياء ونصبها فى «بماتى» وقرأ الباقون «ومُحَيَاى» بتحريك الياء وإسكانها فى «بماتى».

قال الرضى: «وقد جاء الياء ساكنة مع الألف فى قراءة نافع ومخيارى ومماتى» وذلك إما لأن الألف أكثر مدأ من أخويه - معنى الياء والواو - فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الإحتماد عليه وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف.

شرح الكافية ١: ٢٩٥، وانظر الحصائص ١: ٩٢، وشرح التصريح ١: ٨٨ / ٢: ٦٠، ٢٠٧.

٢١٥. أَتَوَاتَرَى فَعَلْتُ مَثُونَ أَلْتَمُّ * [فَعَالُوا الْجِرْهُ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا]^(١)

وقوله:

٢١٦ - ضَخْمٌ يُجِبُّ الْخَلْقَ الْأَضْحَمًا^(٢)

وهو في الشعر كثير، «وَلَفْظُ الْوَضْعِ» مفعول لم يسم فاعله بأُحْطِي، و«ما» مفعول ثان وهي موصولة وصلتها للوقف، ونثراً^(٣) منصوب على إسقاط الخافض والتقدير: في نثر^(٤) «وَفَشْنَا» معطوف على أُحْطِي^(٥)، «وَمُنْتَظِمًا» حال من الضمير المستتر في فشا.



(١) الشاهد لتأبط شرًا، وقد ورد مسبقاً في باب الحكاية.

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك، ت.

وفي رواية: «فقالوا الجن قلت عموا صباحا».

والشاهد فيه: «أنه ألحق الواو والنون في «منون» وصللاً وهو شاذ انظر: ديوانه ٢٥٦:٢، واللسان «حنن»،

والكتاب ٤١١:٢، والمقتضب ٤:٣٦١ والخرانة ٢:٨٨، ومعجم شواهد النحو ١٥٧.

(٢) الرجز لرؤبة بن المعجاج انظر: ملحقات ديوانه ١٨٣

واللسان «ضخم» والكتاب ٢٩:١.

والمقتضب ٢:٣٣، وشرح آيات الكتاب للسيرا في ٤١٩:٤/١٧٠.

وروى «ضخماً يحب الخلق الأضحماً».

(٣) في الاصل «ونظماً» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

(٤) في الاصل «في نظم» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية

(٥) في ز «أعط» تحريف.

(الإمالة)

(ش) الإمالة على قسمين: إمالة الألف، وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي^(١) أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وذكر لها الناظم ستة أسباب:

الأول: نقلا بها عن الياء.

الثاني: مآلها^(٢) إلى الياء.

الثالث: كونها تدل على ما يُقال فيه قلت.

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب.

وقد أشار إلى الأول فقال^(٣):

٢٧٨
ب

(ص) الأَلْفُ المُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرْفٍ * أَمِلْ ... /

(ش) يعنى أن الألف المبدلة من الياء فى طرف تمام، وشمل آخر الفعل كَرَمَى، وآخر الاسم كَرَمَى، وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطاً^(٤)

(١) «هى» ساقطة من ك.

(٢) فى هـ، ز «صيرورتها»

وفى ظ «إمالتها».

(٣) فى ز «بقوله».

(٤) فى ت «وسط» تحريف.

لا يُتَّمال وإن كانت مبدلة عن ياء، إلا بشرط يأتي^(١). و«الألف» مفعول بأيميل، و«المُبْدَل» نعت للألف، و«مِنْ يَاء» متعلق بالمبدل، «وفى طَرْف» فى موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * كَذَا الْوَأَقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ
 دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ ... *

(ش) يعنى أن الألف يُتَّمال إذا كانت صائرة إلى الياء^(٢) دون شدوذ ولا زيادة، وذلك نحو: مُحْبَلَى وَمِعْزَى، فإنَّ الألف منهُما^(٣) غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء فى التثنية، والجمع بالألف والتاء. فتقول: مُحْبَلَيَّانِ وَمِعْزَيَّانِ، واحترز بالشدوذ من قلب الألف ياء فى لغة «هذيل» إذا أضيفت إلى ياء المتكلم^(٤) نحو: عَصَى^(٥) فى عَصَائِي، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم فى تصغير قُفَى^(٦): قُفَى، وفى جمعه: قُفَيَّ. و«الْوَأَقِعُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، «وَمِنْهُ» متعلق بالواقع وأل موصولة، «والياء» فاعل بالواقع، والضمير فى منه عائد على أل، «وَيُخَلَّفُ» حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، و«دُونَ» متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(ص) ... وَلَمَّا * تَلِيَهُ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْهَى^(٧) عَدِمَا

(١) يريد قول الناظم بعد:

وهكذا بدل عين الفعل إن * يؤل إلى قلت كماضى خف ودن

(٢) فى ز «ياء».

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فيهما».

(٤) سبق ذكر ذلك فى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك فى قول ابن مالك

وعن هذيل انقلابها ياء حسن

(٥) عصى: أصلها عصى بسكون الواو ولازم الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون

فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم.

(٦) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «قفا».

(٧) فى ظ، ك «ما التاء».

(ش) يعنى أن ما آخره تاء التانيث مما فى (١) آخره ألف تستحق الإمالة يُيَئَلُ المجرد من التاء نحو (٢): مَرَمَاتٌ (٣) وَفَتَاةٌ؛ لأنَّ التاء فى حكم / الانفصال. ٢٧٩
 فهى غير معتد بها. و«مأ» مبتدأ وهى موصولة بـ «عَدِمَا» (٤) و«الهَاء» (٥) مفعول بعدم (٦) وخير المبتدأ «لَمَّا»، و«مأ» موصولة وصلتها تليه (٧)، وهى التانيث فاعل بتليه (٨)، والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير: حكم ما عدم التاء من (٩) الإمالة ثابت لما يليه هاء التانيث.

ثم أشار إلى السبب الثالث بقوله:

(ص) وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يُوَلُّ إِلَى فِلْتِ كَمَا ضَى خَفِ وَدَنْ

(ش) يعنى أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فِغْلٍ تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير، فشمّل ما عينه واو مكسورة نحو: نَخَافُ أصله: نَخَوِفُ بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو: دَانَ فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو: هَابَ، فإنه من الهيبة وأصله: هَيبُ فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يُوَلُّ إذا أسند إلى التاء لِفِلْتِ (١٠)، فيُقَالُ نَخَفْتُ وَدَنْتُ وَهَبْتُ، واحترز به مما لا يُوَلُّ إلى فِلْتِ

(١) «فى» ساقطة من ز.

(٢) الأصل، ك «غير» تحريف.

(٣) فى ز «مرمات» تحريف.

(٤) فى ش، ه، ز «وصلتها عدما».

(٥) فى ه «والتاء».

(٦) الأولى بـ «عدما» كما فى الألفية.

(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

(٨) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

(٩) فى ت «فى».

(١٠) فى ز «إلى فلت».

يريد أنها تصير فى اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، نقلت حركتها إلى الفاء، فالتقت ساكنة مع اللام فحذفت العين لإلتقاء الساكنين.

بالكسر بل إلى قُلْتُ^(١) بالضم نحو قَالَ وَطَالَ؛ لأنك تقول فيهما: قُلْتُ
وَطُلْتُ. «وَبَدَلٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«إِنْ يُؤَلُّ» شرط حذف جوابه لدلالة
ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ قَالِي الْيَاءِ .. * ...

(ش) أي يُتَمَالُ أيضاً الألف التي^(٢) تتلو الياء وذلك نحو: سَيَالٌ^(٣) وأوهم
كلامه أن ذلك فيما تصل بالياء كالمثال، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء
والألف / فاصل وعلى ذلك نبه بقوله:

٢٧٩
ب

(ص) ... وَالْفَضْلُ اغْتَفِرُ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا [كَجَيْبِهَا أُذُنٌ]^(٤)

(ش) يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف
واحد وذلك نحو: شَيْبَانٌ^(٥)، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أُذُنٌ
جَيْبِهَا^(٦)، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلّة الفصل، واغتفر
بحرف مع الهاء لخفض الهاء^(٧)، وفهم منه أن الفصل إذا كان
بحرفين وليس^(٨) ثانيهما هاء منع الإمالة^(٩)، ولم يذكر في هذا النظم الياء
سبباً^(١٠)؛ إذا كانت بعد الألف نحو: بايع، وهو في ذلك موافق

(١) «بالكسر بل إلى قلت» ساقط من ت.

(٢) في ه، ت «الذي».

(٣) في ز، ك «نحو بيان وسيال» مثال زيادة.

سيال: ضرب من الشجر، وقيل موضع في الحجاز.

(٤) «كجيبها أذن» تكلمة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت والألفية.

(٥) في الأصل، ش، ك «سيان» وما أثبت هو الصواب شيبان: اسم الرجل.

(٦) في الأصل «أذن جيبها» تحريف.

(٧) «لخفض الهاء» ساقط من ك.

(٨) في ه، ت «ليس».

(٩) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «من الإمالة» وعبارتها أكمل.

(١٠) في ش «أن الياء سبب».

«لسيبويه»^(١). «وتألى التياء» مبتدأ، وخبره «كذلك»، و«الفضل» مبتدأ، وخبره «أغثفرو»، و«بحرف» متعلق بالفصل [أو مع ها] ^(٢) [معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده] ^(٣) واو مع ها وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِي [كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وُلِيَ] ^(٤)
 كَسْرًا وَفَضْلُهَا كَلًّا فَضْلٍ يُعَدُّ * فَ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ
 (ش) فذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف. وشرطه ^(٥) أن يليها نحو: مَسَاجِد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها. وفيه أربع صور:

أولها: أن تكون منفصلة بحرف. نحو: عِمَاد.

وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أو لهما ساكن نحو: شِمْلَال.

وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء

نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا.

ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما

الهاء، وقد مثل ذلك بقوله: ف «دِرْهَمًاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ».

^(١) قال الأشموني «ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو باعته وسائرته، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره» شرح الأشموني ٢٢٥، وانظر الكتاب ٤: ١٢٤، وشرح الكافية ٤: ١٩٦٧، والتسهيل ٣٢٥ قال الناظم في شرح الكافية:

وَقَبْلَ تَاءِ أَلْفٍ تَمَّالٍ أَوْ تَعْدَهَا، وَاعْثِفِرَ انْفِصَالُ

^(٢) «أو مع ها» تكملة من ه، ز، ط، ت.

^(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

^(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت والألفية.

^(٥) في الأصل «وشرط» تحريف.

فالألف في هذه المثل كلها يجوز إمالتها، وإنما اختلف^(١) الفصل / بالهاء في ^{٢٨٠}_١ دِرْهَمًا كَلْفًا فلَمْ يعتد بها فصار كشيئاً لآل، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم، وفُهم منه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة. و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يليه»، و«كشراً» فاعل يليه^(٢)، والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه، «وَأَوْ يَلِي» معطوف على الصلة، والضمير العائد منه^(٣) على الموصول فاعل «يَلِي»^(٤)، «وَتَالِي كَشْرًا» مفعول بيلي، و«سُكُونٌ» معطوف على «كَشْرًا»، «وَقَدْ وَلِي كَشْرًا»^(٥) جملة في موضع النعت لسكون، «وَفَضْلُ الْهَاءِ» مبتدأ، وخبره «يُعَدُّ»، «وَكَلًّا فَضْلِي» متعلق ب«يُعَدُّ»، «وَقَدِيرٌ هَمَّاكٌ» مبتدأ، «وَمَنْ» اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و«يُمْلَأُ» مجزوم به وهو في موضع خبره، «وَلَمْ يُصَدِّ» جواب الشرط، وبقى^(٦) من أسباب^(٧) الإمالة سبب ساهس يأتي الكلام عليه حيث ذكره^(٨). ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

(ص) وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ^(٩) مُظْهِرًا * مِنْ كَشْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا

(ش) يعني أنَّ حرف الاستعلاء والراء يكفان^(١٠) سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة^(١١) أحرف ويجمعها^(١٢) قولك: «قَطُّ خُصُّ

(١) في ز «اعتبر» تصحيف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «يليه».

(٣) «منه» ساقط من ت.

(٤) في ظ «بيلي».

(٥) في الأصل، ش، ك «كسر» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في الأصل «بقي».

(٧) في ظ «أسماء» تحريف.

(٨) سبب تأخره عن الأسباب الخمسة الأولى لضعفه بالنسبة لها، ذكر ذلك الشارح عند ذكره له من ص ٨٨٨

(٩) في ز «يكن» تحريف.

(١٠) في ز «يكفان» تحريف.

(١١) في ش «ثمانية» خطأ من الناسخ.

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «يجمعها».

«ضغط»^(١)، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية، إلا أن هذه الأحرف لا تمتنع جميع أسباب الإمالة بل تمتنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف^(٢) الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصلاً بحرف أو حرفين أو كانت / الراء مضمومة أو ٢٨٠
ب مفتوحة. و«حَرْفُ الإِسْتِعْلَاءِ» مبتدأ خبره يَكْفُ^(٣) و«مُظْهِرًا» مفعول بيكف^(٤)، وهو على حذف الموصوف تقديره: يكف حرفاً مظهرًا «وَمِنْ كَثِيرٍ» متعلق بـ «مُظْهِرًا»، و«رَا» فاعل^(٥) بتكف، «وَكَدًا» متعلق بتكف. ثم إنَّ المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

(ش) فهذه ثلاث صور:

الأولى: أن يكون متصلاً بالألف. نحو: فَاقِدٌ وَبَاطِلٌ.

الثانية: أن يكون مفصلاً بحرف^(٦) نحو: مُتَّفِقٌ وَبَاسِطٌ.

الثالثة: أن يكون مفصلاً بحرفين. نحو: مَوَالِيْقٌ وَمَوَاعِيِظٌ.

(١) يَطُّ: أي أقم من قاطب يقيظ.

تُحْض: الحَضُّ بيت من قصب.

ضغط: هو الضيق.

(٢) في ز «حروف».

(٣) في ز «يكن» تحريف.

(٤) في ز «بيكن» تحريف.

(٥) في ز «فاعله».

(٦) في ز «بحرفين» تحريف.

حكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُفْطَى للراء أيضاً المضمومة أو المفتوحة نحو: هذا جَدَاؤُ، وهذا جَدَارَانُ.

بخلاف الراء المكسورة والتي سيدكرها فيما بعد.

و«ما» اسم كان وهي موصولة وصلتها «يَكْفُ»، والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و«بَعْدُ» في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة، والتقدير: بعده، أي: بعد الألف المالة، و«مُتَّصِلٌ» خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة «ربيعية»، و«أَوْ بَعْدُ»^(١) حرف معطوف على بَعْدُ الأولى، و«أَوْ» للتقسيم، و«بِحَرْفَيْنِ»^(٢) متعلق بفصل، و«فُصِّلُ» معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

(ص) كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ ائْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِزْ

(ش) يعني أن حرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة إذا تقدا على الألف منعا للإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور: طَلَابٌ، ومثال الساكن بعد كسرة^(٣): رَأَيْتُ الْمِطْوَاعَ، وقد /^{٢٨١}
 مثله بقوله: «كَالْمِطْوَاعِ مِزْ»، وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة^(٤) نحو: طَالِبٌ وَقَادِرٌ وَزَاكِبٌ، وَقَبَائِلٌ وَضَبَائِرِمِ.
 و«كَذَا» متعلق بمحذوف تقديره: تمال^(٥) كذا، والضمير في «قُدِّمَ» مستتر عائد على المانع، و«ما» ظرفية مصدرية، و«أَوْ»^(٦) يَسْكُنِ معطوف على ينكسر، و«إئْر» ظرف متعلق بيسكن، و«المِطْوَاعِ» مفعول بمر، يقال: مَارَ الطَّعَامَ^(٧) يَمِيرُ^(٨) وَمَارَ أَهْلُهُ. إذا جلب لهم الطعام، والمِطْوَاعُ بمعنى: المطيع.

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «أو بعد».

(٢) في ز «أو بحرفين».

(٣) «بعد كسرة» ساقط من هـ .

(٤) في ز، ك «من الإمالة».

(٥) في هـ ، ز، ك «يمنع» تحريف.

وفي ظ «تمال»، وفي ت «أمل».

(٦) في هـ ، ظ، ت «أو يسكن».

وفي ز «ويسكن» تحريف.

(٧) «الطعام» ساقطة من ش.

(٨) في ظ «يميره».

ثم إن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكُفُّ * يَكْسِرُ رَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو^(١)

(ش) يعنى أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو: دَاؤُ الْقَرَارِ، وَلَا أَجْفُو^(٢) غَارِمًا، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها، ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت^(٣) فيها الكسرة فَقَوِي^(٤) بذلك على^(٥) سبب الإمالة. «وَكَفُّ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«رَا» معطوف على «مُسْتَعْلٍ»، و«يَنْكُفُّ» خبر المبتدأ، «وَيَكْسِرُ»^(٦) متعلق بينكف^(٧)، و«غَارِمًا» مفعول بأجفُو. ثم قال:

(ص) وَلَا تَمِيلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْفَصِلْ * وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

(ش) يعنى أن سبب الإمالة لا^(٨) يؤثر إن كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو: يَدْنِي^(٩) سَابُور^(١٠)، فلا تمال الألف من سابور، لأجل الياء من يدى / لأنها منفصلة، بخلاف الكف فإنه يؤثر^(١١) وإن كان منفصلاً ^{٢٨١}ب فتمتنع الإمالة فى نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ^(١٢). فلا تمال الألف من

(١) فى هـ «جف» تحريف.

(٢) فى هـ «ولأجفو» تحريف.

(٣) فى ز، ظ «فتضاعف» تحريف.

(٤) فى ظ «فقوى».

(٥) «على» زيادة على الأصل، ش، ك والسباق لا يقتضيها.

(٦) فى هـ «أو بكسر».

(٧) فى هـ «بينك» تحريف.

(٨) «لا» ساقطة من ز.

(٩) فى الأصل «برى» تحريف.

(١٠) سابور: اسم ملك من ملوك العجم.

(١١) فى ك «لا يؤثر» تحريف.

(١٢) فى ش «من أن يضربها قبل».

يَضْرِبُهَا لِكْفِ الْقَافِ لَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، «وَلِسَبَبٍ» متعلق
«بِثَمَلٍ»، وَ«لَمْ يَتَّصِلْ» فِي مَوْضِعِ النَّعْتِ لِسَبَبٍ، «وَالْكَفُّ» مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ «قَدْ
يُوجِبُهُ»، وَ«مَا» فَاعِلٌ «بِیُوجِبُهُ» وَهِيَ مُوصُولَةٌ، وَ«يَنْفَصِلُ» صِلَتُهَا. ثُمَّ قَالَ:
(ص) وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا * ذَاعَ سِوَاهُ كَعِمَادًا^(١) وَقَلَا

(ش) هذا هو السبب^(٢) السادس من أسباب الإمالة، وإنما أخره عنها
لضعفه بالنسبة لها^(٣)، يعنى أنهم قد أمالوا للتناسب^(٤) دون سبب سواه،
وذكر مثالين أحدهما: عِمَادًا^(٥) ويعنى^(٦) به إذا قلت: رَأَيْتُ عِمَادًا^(٧) ثم
وقفت^(٨) عليه فقلبت التنوين ألفاً، فتميل الألفين معاً أعنى الألف التى بعد
الميم^(٩)، والألف المبدلة من التنوين، أما^(١٠) - الألف التى بعد الميم -
فلايمالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التى هى بدل من التنوين - فلا
سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التى^(١١) قبلها. وينبغى أن يضبط
«كَعِمَادًا»^(١٢) بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال^(١٣) الثانى قَلَا

(١) فى ز، ت «كعمادى» وما أثبت أدق كما فى الألفية والأصل وبقية النسخ.

(٢) «السبب» ساقطة من هـ .

(٣) فى ش، هـ، ز، ك «إليها».

(٤) فى ك، ت «لتناسب».

(٥) فى الأصل، ز، هـ «عمادى» تحريف.

(٦) فى ظ «يعنى».

(٧) فى ز «عمادى».

(٨) فى الأصل «وقف» وفى ز «وقفة» تحريف.

(٩) ما بعد «الميم» إلى «الميم» ساقط من هـ .

(١٠) ما بعد «التنوين» إلى «التنوين» ساقط من هـ .

(١١) «التى» ساقطة من ظ.

(١٢) فى ز، ت «كعمادى».

وفى ظ «عمادا».

(١٣) «المثال» ساقطة من ظ.

أميل^(١) من قوله - تعالى: - (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاكُمَا)^(٢). فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة، لكن أميلت لمناسبة^(٣) رعوس الآى، وفيها ما لإمالة^(٤) سبب نحو: (إِذَا بَجَلًاهَا)^(٥).

والواو في «أَمَالُوا» عائدة على العرب، «وَلِتَنَاشِبَ وَبِلَا»^(٦) / متعلقان ٢٨٢
بأمالوا. ثم قال^(٧):

(ص) وَلَا تُجْمَلُ مَا لَمْ يَتَلَّ تَمَكُّنَا * دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِنَا

(ش) يعنى أنه لم تطرد الإمالة من الأسماء غير المتمكنة إلا في «نَا» ضمير المتكلم ومعه غيره، «وها» ضمير الواحدة، فنقول: مَرَّ بِنَا وَنَظَرَ إِلَيْنَا، وَمَرَّ بِهَا وَنَظَرَ إِلَيْهَا، وَإِنَّمَا أُطْرِدَتْ فِي هَذَيْنِ الضميرين^(٨) دون غيرهما من غير^(٩) المتمكن لكثرة^(١٠) استعمالهما^(١١)، وفُهِمَ من قوله: «دُونَ سَمَاعٍ» أَنَّ الإمالة سَمِعَتْ فِي غير هذين سماعاً، وذلك «أَنَّى وَمَتَّى وَبَلَى»^(١٢). وقوله: «تُجْمَلُ»

(١) في الأصل، ش، ك «أميل».

(٢) سورة الشمس. آية: ٢

(٣) في ه، ز «لتناسب».

(٤) في ت «مالاتها».

(٥) سورة الشمس. آية: ٣

(٦) في ز «وتلا» تصحيف.

(٧) في ت «قالوا» تحريف.

(٨) في ت «الاسمين» تحريف.

(٩) «غير» ساقطة من ت.

(١٠) في الأصل «لكثرة» تحريف.

وفي ز «بكثرة».

(١١) في الأصل، ك «استعمالها» تحريف.

(١٢) قال ابن مالك: «وما أميل على غير قياس دون سبب (أنى) و(متى) و(بلى) و(يا) و(لا) فى قولهم: (إمالا) وما أميل على غير قياس (را) وما أشبهها من فواخ السور، وكذا الحجاج - علما - و(الباب) و(المال) و(الناس) فى غير جر، وسوى سبويه بين إمالة (مال) و(ناس) و(باب) وإمالة (عاب) و(تاب) فى الشذوذ»

شرح الكافية ٤: ١٩٧٦.

مجزوم «يَلَا» الناهية، «وما»^(١) مفعول «بثْمِلْ» وهي موصولة وصلتها «لَمْ يَتَلْ
تَمَكَّنَا»، و«دُونَ» متعلق بـثْمِلْ^(٢)، و«وَحَيْرٌ» منصوب على الاستثناء، ولما فرغ من إمالة
الألف وأسبابها، إنتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ * أَيْلُ كَ «لِلْأَيْسِرِ»^(٣) مِلُّ تُكْفَ الْكُلْفِ

(ش) يعني أن الفتحة تمال^(٤) إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو
(أولى الضَّرِّ) ^(٥) و (بَشْرٍ)^(٦).

وقد مثل ذلك الناظم^(٧) بقوله: «لِلْأَيْسِرِ»^(٨) مِلُّ^(٩) أي: مل إلى الأيسر،
وفهم من إطلاقه أن الإمالة للراء^(١٠) جائزة في الوصل والوقف، وفهم أيضاً
منه أن الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره.

و «الْفَتْحُ»^(١١) مفعول «بأَيْلُ»، و«قَبْلَ» متعلق «بأَيْلُ»، و«فِي طَرْفٍ» في
موضع النعت لراء، و«لِلْأَيْسِرِ» متعلق «بِمِلُّ»، و«تُكْفَ» مجزوم على جواب
الشرط^(١٢)، و«الْكُلْفِ» مفعول ثان بتكف و«تُكْفَ الْكُلْفِ» تميم^(١٣) / ^{٢٨٢}
لصحة الاستغناء عنه.

(١) «ما» ساقطة من ت.

(٢) ما بعد «بثْمِلْ» إلى هنا ساقط من ه .

(٣) في الأصل «كلا»، وفي «كلل» تحريف.

(٤) «تمال» ساقطة من ظ.

(٥) سورة النساء. آية: ٩٥

وذلك في قوله تعالى: (لَا يَشْتَرِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّىٰ أُورَى الضَّرِّ)

(٦) سورة المرسلات آية: ٣٢

وذلك في قوله تعالى: (لَأَنهَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَاضِي)

(٧) في ه «الناظم ذلك» تقديم وتأخير.

(٨) في ز «الأيسر».

(٩) «مل» ساقطة من ت.

(١٠) في الأصل «للباء».

(١١) في الأصل «الفتح».

(١٢) في ش، ز «الأمر».

(١٣) في ز «تميم للبيت».

ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

(ص) كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ فِي * وَقَفِ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

(ش) يعني أنّ الفتحة تمال أيضاً في الوقف إذا وليها هاء التأنيث، وفهم من قوله: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ» أنّ الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف. ومثاله: رَحْمَةٌ وَقَضَعَةٌ وَدَحْرَجَةٌ وَعَرْقُورَةٌ^(١) ومُحْدَرِيَّةٌ، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو: فَنَاءٌ^(٢) وَحَصَاةٌ.

«وَالَّذِي» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ» صلة لِلَّذِي^(٣)، والضمير العائد على الموصول الهاء في «تليه»، و«فِي وَقَفِ» متعلق بتليه، وكذلك «إِذَا» واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل «ها التأنيث».



(١) عَرْقُورَةٌ: العَرْقُورَةُ كُلُّ أَكْتَمَةٍ مِنْقَادَةٍ فِي الْأَرْضِ، غَلِيظَةٌ، لَيْسَتْ بِالطَّوِيلَةِ قَلِيلَةُ الْعَرْضِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ، مَكَانٌ

مِنْهَا لِينٌ وَمَكَانٌ مِنْهَا غَلِيظٌ، وَهِيَ مَكَانٌ صَعْبٌ إِنْ يُوتَقَى لَعْلُوهُ.

انظر اللسان: «عرقورة»

(٢) فِي هـ، ز، ظ «فَنَاءٌ».

(التصريف)

(ش) هو^(١) العلم بأحكام^(٢) يثبته الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم^(٣) الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف^(٤) وهو^(٥) نوعان: معرفة حروف الزيادة، ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَّصْرِيفِ حَرَى

(ش) يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله^(٦) التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتَجَوُّز في قوله: من «الصَّرف» فأطلق الصرف^(٧) على التصريف لضرورة الوزن^(٨)

(١) في ه ، ظ ، ت «التصريف هو».

(٢) في ه ، ت «بأحوال».

(٣) في ت «الكلام».

(٤) في ه «الحرف» تحريف.

(٥) في ظ «وهي».

(٦) «لا يدخل التصريف الحروف وما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأفعال الجامدة التي لم تختلف أبنيتها لإختلاف الأزمنة نحو نعم وبعس، وعسى وليس؛ لأنها أشبهت الحروف في الجمود. وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ بوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والإبدال في جاء حتى عيناً، والتصغير في ذا والذي وفروعهما، والحذف في عين ليس عند إتصال تاء الفاعل».

شرح التصريح ٣٥٤:٢

(٧) «فأطلق الصرف» ساقط من ه ، ت.

(٨) قال ابن حمدون: «الذي عند أبي الحاجب أنه لا تجوز، وإن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند

أهل التصريف، والتفريق بينهما اصطلاح نحوي».

(حاشية ابن حمدون ١٦٩:٢)

و«حرف» مبتدأ، «وشبّهة»^(١) معطوف^(٢) عليه وسوخ / الإبتداء بحرف عطف $\frac{٢٨٣}{١}$
المضاف^(٣) عليه، «وَبَرَى» خبر المبتدأ وأصله: بَرَى عَلَى وزن فَعِيل فحففه بحذف
الهمزة، ويحتمل أن يكون بَرَى^(٤) فعلاً ماضياً، والأول أجود؛ لأن فَعِيلاً يجوز
الإخبار به عن أكثر من واحد، و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُمَا»، وخبر
«مَا» حَرَى أي: حقيق، «وَبَقْرِيْفٍ» متعلق بحَرَى. ثم قال:

(ص) وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى * قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا خَيْرًا

(ش) يعني أن ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف،
ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأن
الأسماء والأفعال^(٥) قد تنقص عن الثلاثة^(٦) بحذف بعض حروفها، أما
الأسماء فتوجد على حرفين نحو: «يَدٌ وَعِدَّة»، وعلى حرف واحد نحو: مَ

اللّه^(٧) في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد
على حرفين نحو: «نَحُدُ»، و«بَعُ»، وعلى حرف واحد نحو: «قِي»^(٨) فعل أمر
من وَقَى. و«أَدْنَى» اسم «لَيْسَ»، «وَمِنْ ثَلَاثِي» متعلق بأدنى، «وَيُرَى» في
موضع خبر ليس، «وقَابِلَ» مفعول ثانٍ يبرى، ومفعوله الأول ضمير مستتر في
يُرَى عائد على «أَدْنَى»، ويجوز أن يكون «قَابِلَ» مرفوعاً على أنه لإسم

(١) في ز «أو شبهه».

(٢) في الأصل «مطوع» تحريف.

(٣) في ك «المضاف إليه».

(٤) «برى» ساقطة من ه ، ت.

(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت زيادة «لأن الأسماء والأفعال قابلة للتصريف كما ذكر في البيت الذي قبله،
وفهم أيضاً منه أن الأسماء والأفعال».

والزيادة هنا لا لزوم لها.

(٦) في ك «ثلاثة».

(٧) تم اللّه مختصراً من أمّن اللّه تخفيف من كثرة الاستعمال.

(٨) في ش، ك «قه».

«لَيْسَ»، و«أَذْنَى» منصوباً^(١) على أن يكون مفعولاً ثانياً «لِيُزَى»، والتقدير
وَلَيْسَ قَابِلُ التَّضْرِيْفِ يُزَى أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ»، «وَسَوَى» استثناء، «وما» موصولة
وصلتها غُيِّرَا^(٢) / ثم قال:

(ص) وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَفِضَ إِنْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

(ش) يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد^(٣) من الزيادة، ومزيد فيه،
فغاية ما يصل إليه الجرد خمسة أحرف نحو: سَفَرَجَل، وغاية ما يصل إليه
بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهباب مصدر اشهباب^(٤)، «وَمُنْتَهَى» اسم مبتدأ
وهو على حذف مضاف أي: ومنتهى حروف اسم، وخبره [خمس]^(٥) وإنما
أسقط التاء من خمس؛ لأن حروف التهجى^(٦) يجوز تذكيرها وتأنيثها، و«إِنْ
تَجَرَّدَا» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ» شرط
وجوابه الفاء^(٧) وما بعدها، و«سَبْعاً» مفعول بَعَدَا.

وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الإسم الجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي،
ورباعي، وخماسي، وقد أشار إلى الإسم الثلاثي^(٨) بقوله:

(ص) وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ الْفَتْخَ وَطَبْمَ * وَآكْسِيْزَ وَزِدَ تَشْكِيْنَ ثَانِيَه تَعْمَ

(ش) غير آخر الثلاثي هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث

(١) في الأصل «منصوب».

(٢) في الأصل، ش، ز، ك «غير» وما أثبت أدق كما في ه، ظ، ت والألفية.

(٣) في الأصل، ش، ك «مجردة» وهذا جائز لأنها تعود على الأسماء.

(٤) اشهباب: مصدر اشهباب، إذا صار أشهب من الشبهة وهي بياض يخالطه سواد.

(٥) «خمس» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ت «التهجاء».

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا»

(٨) في الأصل «الثاني» تحريف.

والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة^(١) اثنا عشر وزناً وهي التي تفتضيها القسمة العقلية، وهي مفهومة من البيت: «فَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَأَكْسِرُ» يعني في كلا واحد منها^(٢)، فهذه تسعة^(٣)، وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة: اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم: «فَعَلَّ» نحو: جَمَل، «وَفَعَّلَ» نحو: عَضُد، «وَفَعِلَ» نحو كَيْف^(٤) /، «وَفَعَّلَ» نحو: صَبَرَد^(٥)، «وَفَعَّلَ» نحو: عُنُق، «وَفَعِلَ» نحو: $\frac{٢٨٤}{١}$ دُجِل «وَفَعَّلَ» نحو: عَيْب، «وَفَعَّلَ» بكسر الأول وضم الثاني وهو مُهْمَل، و«فَعِلَ» نحو: إِبِل و«فَعَّلَ» نحو: قَلَس، «وَفَعَّلَ» نحو: قُنَل، و«فَعَّلَ» نحو: عِدَل؛ إلا أن المُستعمل منها عشرة^(٦) وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفَعَّلٌ أَهْمَلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ * لِقَضِيهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ^(٧) بِفَعْلٍ

(ش) وإنما أهمل «فَعَّلَ» لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرئ:

(وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَيْكِ)^(٨)

(١) قوله: من ضرب ثلاثة يعني

أحوال الفاء، تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

وقوله:

أربعة أي مع تحريكها بالفتح في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة

(٢) في هـ، ز، ك «منهما».

(٣) في ز «تسعة أوجه».

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «وفعل نحو قَيْب».

(٥) «وفعل نحو صَبَرَد» ساقط من هـ، ز.

(٦) في الأصل، ش، ك «عشر».

(٧) في هـ «بفعل» تحريف.

(٨) سورة الذاريات آية: ٧

قرأ بذلك أبو مالك الففارى، والحسن، وانظر المحتسب ٢: ٢٨٦ والبحر ٨: ١٣٤، ومعجم القراءات

القرآنية ٦: ٢٤٤

الحيك: جمع حباك أو حبيكة وهي طرائق النجوم في السماء.

بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل^(١) «فَعِل» لإختصاصه بالفعل، وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل، ومن ذلك قولهم: «ذُوْل» في اسم قبيلة وإليها يُنسب «أبو الأسود الدؤلي^(٢)، ورؤم^(٣) في اسم الأست.

«وَغَيْرُ» مفعول مقدم باكسيز وهو مطلوب «لأَفْتَحَ وَضُمَ» فهو من باب التنازع، «وَتَشْكِينِ» مفعول بزِدْ، «وَتَعْمُ» مجزوم على جواب الشرط، ومعنى تَعْمُ أي^(٤): تستوفى جميع أوزان الثلاثي، «وَفَعْلٌ» مبتدأ، «وَأَهْمِلَ» خبره و«الْعَكْسُ يَقِلُّ» مبتدأ وخبره، «وَلِقَضِيهِمْ» متعلق بنقل، و«قَصْدٌ» مصدر مضاف إلى الفاعل، و«تَخْصِيصٌ» مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبِفَعْلٍ» متعلق «بِتَخْصِيصِ». ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:
(ص) وَأَفْتَحَ وَضُمَ وَاكْسِزُ الثَّلَاثِي مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِينِ

(ش) فذكر له^(٥) أربعة أبنية «فَعْلٌ» / بفتح الفاء والعين معاً [نحو ب ٢٨٤ ضَرَبَ^(٦)] وذلك مستفاد من قوله: «وَأَفْتَحَ»، و«فَعْلٌ» بضم العين نحو: سَهْلٌ وهو مستفاد من قوله: «وَضُمَ»، و«فَعْلٌ» بكسر العين نحو: سَمِعٌ وهو مستفاد من قوله: «وَاكْسِزُ».

الرابع «فَعْلٌ» بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفهم من سكوته عن الفاء أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفهم أنها فتحة؛ لأن^(٧) الفتحة أخف فاعتبارها^(٨) أقرب، وفهم من قوله: «وَزِدْ نَحْوَ ضَمِينِ»

(١) في ز «قال» تحريف.

(٢) في هـ، ت «الدلي»، وفي ز «الدلي».

(٣) في ز «ورم» وهو من باب ... ومكان النقط غير واضح.

(٤) «أي» ساقطة من ز، ظ.

(٥) في الأصل، ش، ك «لها».

(٦) «نحو ضرب» تكملة من ش.

(٧) في ش «لأنها أخف» والفتحة ساقطة.

(٨) في الأصل، ش، ك «كاعتبارها» تحريف.

أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل^(١) بنفسه أو فرع عن^(٢) فعل الفاعل^(٣)؟

«والثاني»^(٤) مفعول «بأكسيز»، وهو مطلوب «لأفتتح وضمت» من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و«من»^(٥) فعل في موضع الحال من «الثاني»^(٦) ثم إنتقل إلى الرباعي والمزيد^(٧) من الأفعال فقال:

(ص) وَثُمَّتَهَا أَزْبَعُ إِنْ جُرِّدَا * وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَيًّا عَدَا

(ش) يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف، وذلك نحو: دَخْرَجَ، وفُهِمَ من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو: دُخِرَجَ لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق، وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو:

(١) في ز «أصل» تحريف.

(٢) في ظ «من».

(٣) الحقيقة أن فعل المفعول أصل قائم بنفسه وليس فرعاً عن فعل الفاعل. وفي ذلك خلاف ذكره ابن حمدون في حاشيته.

قال: وقوله إن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل الخ، بل الذي يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أن صيغة المبني للمفعول أصلية لا مفرعة لجملة وزناً مستقلاً، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وعليه درج المكودي في نظمه (البسط والتعريف) واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو: حُنِي وَرُيِي، ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن.

وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين أن صيغة المبني للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو: سور، ووجه الدليل أن القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدخمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هو ساير، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبني للمفعول أصلية لوجب الإدغام.

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٧١).

(٤) في الأصل «والثان» تحريف.

(٥) في الأصل «من».

(٦) في الأصل «لثان» تحريف.

(٧) في ز «المزيد».

استخرج^(١)، وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال:

(ص) لاسم مُجَرَّدٍ زُبَاعِ فَعَلُّ * وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ /
وَمَعَ فِعْلٌ فَعْلَلٌ ... * ...

(ش) فذكر^(٢) ستة أبنية:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح الأول والثالث. نحو: جَفَفَ.

الثاني^(٣): «فِعْلِلٌ» بكسر الأول والثالث. نحو: زُبْرُجٌ للسحاب^(٤) الرقيق^(٥)

الثالث: «فِعْلَلٌ» بكسر الأول وفتح الثالث^(٦). نحو: دِرْهَمٌ.

الرابع: «فُعْلَلٌ» بضم الأول والثالث. نحو: جُزْهُمٌ لاسم قبيلة.

الخامس: «فَعْلَلٌ» بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد^(٧) الثالث. نحو:

قَمَطَرٌ^(٨).

السادس: «فُعْلَلٌ» بضم الأول وفتح الثالث. نحو: مَجْخَدَبٌ، لذكر الجراد.

(١) «نحو استخراج» ساقط من هـ .

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «فذكر له» وعبارتها أكمل.

(٣) في ظ «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ك «اسم للسحاب».

(٥) في الأصل، ش، ك «الدقيق» تحريف.

وقيل هو السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب.

(٦) «فعلل بكسر الأول وفتح الثالث» ساقط من ز.

(٧) في هـ «وسكون».

(٨) في الأصل «قمط» تحريف.

قَمَطَرٌ: القمطر: الجمل القوي السريع، وقيل الجمل الضخم القوي والقمطر والقمطري: القصير

الضخم، ومراة قمطرة: قصيرة عريضة، وذئب تمطر الرجل: شديدها.

اللسان «قمطر».

وفى هذا البناء السادس^(١) خلاف، مذهب «الكوفيين» و«الأخفش» أنه أصل، ومذهب سائر «البصريين». أنه مخفف من فَعَلُّ بالضم، وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. [ثم^(٢)] إنتقل إلى الخماسى المجرد فقال:

(ص) ... وَإِنْ^(٣) عَلَا * فَمَعَّ فَعَلُّ حَوَى فَعَلِّلاً
كَذَا فَعَلُّ وَفَعَلُّ ... *

(ش) يعني وإن^(٤) علا الرباعى أى جاوزه فهو خماسى، وذكر له أربعة أوزان:

الأول: «فَعَلُّ» بفتح الأول والثانى والرابع مدغماً فيه. نحو: سَفَرَجَلٌ.

الثانى: «فَعَلِّلٌ» بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو: جَحْمَرِش^(٥).

الثالث: «فُعَلُّ» بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مُشَدِّداً نحو: قُدَّعِجِلٌ^(٦).

الرابع: «فَعَلُّ» بكسر الأول وإسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مُشَدِّدة.

نحو: «قِرْطَعِبٌ»^(٧). ثم قال:

(ص) ... وَمَا * غَائِرٌ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ^(٨) انْتَمَى

(١) فى هـ «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى هـ، ت «وإن» تحريف.

(٤) فى هـ، ط، ت «وإن».

(٥) فى ك «جحمرش للعجوز الضخم».

ف «جحمرش» تطلق على المرأة الثقيلة أو العجوز الكبيرة وكذلك على الإبل الكبيرة فى السن.

(انظر اللسان جحمرش)

(٦) قُدَّعِجِلٌ: يطلق على المرأة القصيرة، ومن الإبل الضخم.

انظر اللسان «قدحمل».

(٧) قِرْطَعِبٌ: هو الخرقة البالية وقد سبق ذكره.

انظر اللسان «قرطعب».

(٨) فى هـ «وللنقص» تحريف.

(ش) يعني أنَّ ما غاير ما ذكر / من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو ٢٨٥
منسوب^(١) إلى الزيادة أو^(٢) النقص، وفي تخصيص الشارح و«المرادى» ذلك
بالأسماء نظر^(٣)، وفُهم منه أنَّ المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو:
كَنَهَبَل وسائر المزيدات وهي كثيرة^(٤) تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من
الأسماء نحو: «يَد» وثَبَّة^(٥)، والمزيد من الأفعال نحو: انطَلَقَ واشتَكَبَرَ،
والمنقوص منه نحو: قُم وَدَغ^(٦) وقُمْتُ، و«وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها
«غَايَر» وخبرها «انتمى» أي: انتسب، ولِلزَيْد^(٧) متعلق «بانتمى»، ومعنى
الزيد^(٨) الزيادة. ثم قال:

(ص) وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ^(٩) مِثْلُ تَا اخْتَلَى
(ش) يعني أنَّ الحرف إذا لزم في تصاريف الكلمة حكم عليه بالأصالة،
وإذا لم يلزم وسقط في بعض تصاريف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف

(١) في الأصل «منسوب» تحريف.

(٢) في هـ «والنقص».

(٣) قال ابن الناظم ٨٢٦

«ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى زيادة فيه، أو النقص منه، هذا هو الغالب».

وقال المرادى ٢٣٢:٥ «يعنى أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه، أو النقص منه...»

وقال المكودي: «وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر. يريد أن ما ذهب إليه غير صحيح. وأنَّ المراد ما غاير الأسماء والأفعال لأنه سبق أن تكلم عن الأفعال وأنَّ منها مجرد ومزيد. وعندى أن ما ذهب إليه المكودي أرجح وأصح».

(٤) في الأصل «كنكرة» تحريف.

(٥) «وثبة» ساقط من هـ.

وفي ظ، ت «وثبة» تحريف.

(٦) في ز «وصح».

(٧) في ظ «وللمزيد» تحريف.

(٨) في ظ «المزيد» تحريف.

(٩) في ت «الزيد» تحريف.

حرف التهجى فيحكم في «تأدم» بأصالة النون وزيادة الألف، لثبات^(١) النون وحذف الألف في «تديم»^(٢). والتاء في: اِحْتَدَى زائدة لسقوطها في محذًا يَحْدُو. و«الْحَرْفُ» مبتدأ، «وَلِإِنْ يَلْزَمَ» شرط، «والفاء»^(٣) جواب الشرط، «وَأَصْلُ» خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل، والشرط جوابه خبر «الْحَرْفُ» و«الَّذِي» مبتدأ صلته «لَا يَلْزَمَ»، و«الرَّائِدُ» خبر «الَّذِي»، و«مِثْلَ» منصوب على الحال من الضمير المستتر في الرائد، ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ / أي^(٤) ٢٨٦
 ذلك مثل. ومعنى اِحْتَدَى: اِفْتَنَى. ثم قال:

(ص) بِضَمِّينِ لِفَعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي * وَزَيْنٍ ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فيعبر^(٥) عن أول الكلمة بالفاء، وعن الثاني^(٦) بالعين، وعن الثالث^(٧) باللام، وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك ما وزن ضَرَبَ قلت: فَعَلَ بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك ما وزن عَشَرُو قلت: فَعَلَ بسكون العين^(٨)، فإذا^(٩) كان^(١٠) في الكلمة الموزونة زائد^(١١) نطقت به على أصله من غير أن تُعبر عنه بشيء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز، ك «لإثبات».

(٢) في ش، ه، ز، ك «ندمان» تحريف.

وفي ت «ندما».

(٣) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُ وَالَّذِي»

(٤) في ظ «تقديره».

(٥) في ه، ز، ط، ت «فتعبر» تصحيف.

(٦) في الأصل «الثانية» تحريف.

(٧) في الأصل «الثالثة» تحريف.

(٨) في ش، ه، ز «بفتح الفاء وسكون العين».

(٩) في ه، ز، ط، ت «فإن».

(١٠) «كان» ساقطة من ت.

(١١) في ظ «زائداً».

(ص) ...

* وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ^(١) اكْتَفَى

(ش) يعني أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن يُعَبَّرَ عنه بشيء فتقول في وزن جَوْهَرٍ «فَوَعَلَ»، وفي وزن عَثِيرٍ^(٢) فَعِيلًا. هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَضِلَّ بَقِيَ * كَوَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتِقِ

(ش) يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى «أصل» من الكلمة ضَعَّفْتَ^(٣) اللام، أي رُدُّ عليها لأمًا أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أن في الزائد على الأربعة^(٤) صورتين^(٥): إحداهما في الرباعي فتَضَعَّفُ اللام مرة واحدة نحو: جَعْفَرُوْهُ وَفُسْتِقُوْهُ فتقول في / وزنهما ^{٢٨٦}ب فَعَلَّلَ وَفُعَّلَلُ، والأخرى في الخماسي لما علمت من أن الإسم^(٦) يكون خماسي الأصول، فتقول في سَفَرَجَلِ فَعَلَّلَ، فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة^(٧) إلى خمسة أحرف^(٨).

(١) في ش «لفظه» تحريف.

وفي هـ «بلفظ» تحريف.

(٢) العثير: هو غبار الأقدام.

(٣) في هـ، ز «ضعف».

«تضعيف اللام مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ (فعل) وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه، وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه، فوزن جعفر أما فعلاً كما يقول البصريون أو فعلاً بزيادة الراء أو فعلاً بزيادة الفاء».

حاشية الصبان ٤: ٢٥٣.

(٤) في هـ «الثلاثة» خطأ من الناسخ.

وفي ك «الثلاثي».

(٥) في ز، ك «صورتان» خطأ من الناسخ.

(٦) في ز «الأسماء».

(٧) في ز «الوزنة».

(٨) في ش «حروف».

ثم إن زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ^(١) * فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِأَصْلِ

(ش) يعني^(٢) إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله^(٣) في الوزن^(٤) ما جعلته^(٥) للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو: مَرْمَرِيْسٌ^(٦) قلت في وزنه: فَعَفَعِيلٌ، وإن كان مضعف^(٧) العين نحو: اَعْدُوْدَنْ^(٨) قلت في وزنه: اَفْعَوْعَلٌ، وإن كان مضعف اللام نحو: جَلَبَبٌ قلت فيه: فَعَلَلٌ، وقوله: «بِضْمَيْنِ» متعلق بِقَائِلٍ، وَقَائِلٌ فِعْلٌ أمر، «وَفَعَلٌ» بفتح الفاء^(٩)، و«الأصُولُ» مفعول بقابل، و«فِي وَزْنٍ»^(١٠) متعلق بِقَائِلٍ، و«زَائِدٌ» مبتدأ وخبره اَكْتَفَى، و«بِلَفْظِيهِ» متعلق باكتفى، و«اللام» مفعول مضاعف، و«أَصْلٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره بقى، و«الْفُسْتُقِيُّ» اسم جمع، واحده فستقه: اسم شجرة^(١١) وهو فارس معرب، «وَأِنْ يَكُ»^(١٢) شرط، و«الزَّائِدُ» اسم يك،

(١) في هـ «أصلى».

(٢) في ت «يعنى أنه» و«حبارتها أكمل».

(٣) في ش، هـ، ظ، ت «مقابله».

وفي ز، ك «في مقابله».

(٤) في ظ «الأصل».

(٥) في ك، ت «ما جعلت».

(٦) مَرْمَرِيْسٌ: اسم للداهية، وقيل الأملس.

(٧) في ظ «بتضعيف».

(٨) اَعْدُوْدَنْ: يُقَالُ اَعْدُوْدَنْ النَّبْتُ إِذَا اَحْضَرُوْهُ، وَاَعْدُوْدَنْ الشَّعْرُ إِذَا طَالَ.

(٩) في الأصل، ظ، ت «العين».

(١٠) في الأصل «الوزن» تحريف.

(١١) في ش «اسم ثمرة».

(١٢) في هـ «يكن» تحريف.

«والفاء»^(١) وما بعدها جواب الشرط، و«ما» مفعول أول باجعل وهي موصولة / وصلتها «لِلأَصْلِ» «وَلَهُ» في موضع المفعول الثاني «لِاجْعَلْ». $\frac{287}{1}$

ثم لعلم أن^(٢) ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الإشتقاق على زيادة أحد الحروف. والآخر ما دل الإشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَأَحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِنْسِيمِ * وَتَخْوِهِ ...

(ش) يعين أن نحو^(٣): سِنْسِيم يحكم على حروفه^(٤) كلها أنها أصول وأنه رباعي؛ لأن [أصالة أحد المضعفين أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتها معاً]^(٥).

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَخَلْفٌ فِي كَلْمِيمِ

(ش) يعني أن فيما كان نحو: كَلْمِيم، فعل أمر من كَلِمَ مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين بخلاف^(٦)، مذهب^(٧) «البصريين» أن حروفه^(٨) كلها أصول نحو: سِنْسِيم فوزن «كَلْمِيم» عندهم «فَقَلِيلٌ»، ومذهب «الكوفيين»

^(١) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«فاجعل لهُ في الوُزْنِ مَا لِلأَصْلِ»

^(٢) في ز «إنما».

^(٣) «نحو» ساقطة من ت.

وفي ز «ونحو أن».

^(٤) في ز «حروفها».

^(٥) اختلفت عبارة ما بين المعقوفين في ش، هـ، ز، ط، ك، ت عن الأصل وذلك كما يلي: (لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتها معاً) والعبارة هنا أكمل وأوضح.

^(٦) في ز، ط «خلاف».

^(٧) في ت «المذهب».

^(٨) في ك «حروفها».

أَنَّ الْأَصْلَ «لَمَّتْ» بِالتَّضْعِيفِ فَأَبْدَلَ مِنْ ثَانِيِ الْمُضْعِفِينَ لَمَّا كَرَاهَةَ التَّضْعِيفِ .
ثُمَّ شَرَعَ النَّاطِمُ فِي بَيَانِ مَا تَطَّرِدُ زِيَادَتُهُ، وَبَدَأَ بِالْأَلْفِ فَقَالَ:

(ص) فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحِبٌ زَائِدٌ يَغْيِرُ مَيْنِ

(ش) يَعْنِي أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا صَاحَبَ^(١) ثَلَاثَةَ أَصُولٍ حَكَمَ بِزِيَادَتِهَا؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ فِيمَا صَحِبَتْ الْأَلْفُ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ الزِّيَادَةَ، وَقَدْ عَلِمْتَ زِيَادَتَهَا بِالِاشْتِقَاقِ فَحَمَلَ عَلَيْهِ مَا سِوَاهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ضَارِبٍ وَعِمَادٍ وَسَلَامَتِي^(٢)، وَفُهُمُ / مِنْهُ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا صَحِبَتْ أَصْلَيْنِ فَقَطْ لَيْسَتْ زَائِدَةٌ نَحْوُ: تَابٍ^(٣) ٢٨٧
ب وَقَالَ، بَلْ هِيَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ وَالْأَفْعَالِ بَدَلَ مِنْ يَاءٍ كَأَلْفِ تَبَاغٍ وَرَمَى^(٤) وَتَابٍ وَفَتَى^(٥)، أَوْ مِنْ وَائٍ كَأَلْفِ قَالٍ وَدَعَا وَتَابٍ^(٦) وَعَصَا، وَلَا تَزَادُ الْأَلْفُ أَوْلَا، وَتَزَادُ ثَانِيًا كَضَارِبٍ، وَثَالِثًا^(٧) كَعِمَادٍ، وَرَابِعًا^(٨) كَشَيْمَلَالٍ، وَخَامِسًا^(٩) كَقَرْقَرَى، وَسَادِسًا^(١٠) كَقَبْعَثَرَى. وَقَوْلُهُ: «فَأَلِفٌ» مُبْتَدَأٌ، وَ«أَكْثَرُ» مَفْعُولٌ بِصَاحَبٍ، «وَمِنْ» مُتَعَلِّقٌ بِأَكْثَرَ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ صَاحَبٍ وَمَعْمُولُهُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِأَلْفٍ، وَ«زَائِدٌ» خَبَرٌ «أَلِفٌ»، وَالْمَيْزَنُ: الْكُذْبُ، وَيَشَارِكُ الْأَلْفَ فِيهَا^(١١) ذِكْرَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

(١) فِي ش «صَاحَبٌ» التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ جَائِزٌ.

(٢) السَّلَامَتِي: الْعِظَامُ الصَّغِيرَةُ فِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ.

(٣) فِي ظ «تَابٍ».

(٤) «وَرَمَى» سَاقَطَ مِنْ هـ .

(٥) «وَفَتَى» سَاقَطَ مِنْ ظ.

(٦) فِي هـ ، ز، ظ، ت «وَتَابٍ».

(٧) فِي ز، ظ، ت «وَتَالِثٌ».

(٨) فِي ز «أَوْ رَابِعَةٌ».

وَفِي ظ، ت «وَرَابِعَةٌ».

(٩) فِي هـ ، ز، ظ، ت «وِخَامِسَةٌ».

(١٠) فِي هـ ، ز، ظ، ت «وِسَادِسَةٌ».

(١١) فِي هـ «فِي مَا».

(ص) وَالْيَا كَذَا^(١) وَالْوَاؤُ^(٢) إِنْ لَمْ يَقَعَا * كَمَا هُمَا^(٣) لِي يُؤَيُّوهُ وَوَعَوْعَا^(٤)

(ش) يعني أن الواو والياء كالألف في الحكم عليهما بالزيادة إن صحبت^(٥) أكثر من أصلين، إلا إذا تكررت. في اسم^(٦) ثنائي مكرر نحو قولك: يُؤَيُّوهُ في اسم طائر، وَوَعَوْعَا^(٧): مصدر وعوع السبع إذا صَوَّت.

وفهم من قوله: «وَالْيَا كَذَا وَالْوَاؤُ» أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِذَا صَحَبَا^(٨) أَصْلَيْنِ مُحْكَمٍ بِأَصَالْتَهُمَا نَحْو: بَيْعٍ وَيَزْمٍ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ يَقَعَا» إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ أَنَّهُمَا إِذَا صَحَبَا أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ مُحْكَمٍ عَلَيْهِمَا بِالزِّيَادَةِ نَحْو: صَبْرٍ وَجَوْهَرٍ^(٩)، وَتُرَادُ الْيَاءُ أَوَّلًا كَيَوْمَعٍ^(١٠)، وَثَانِيًا^(١١) كَصَبْرٍ، وَثَالِثًا^(١٢) كَعَثِيرٍ، وَرَابِعًا^(١٣) كَحُدْرِيَّةٍ^(١٤)، وَخَامِسًا^(١٥) كَسَلْحَضِيَّةٍ^(١٦)، وَلَا تُرَادُ الْوَاوُ أَوَّلًا وَتُرَادُ ثَانِيًا كَجَوْهَرٍ، وَثَالِثًا كَجَهُورٍ، وَرَابِعًا كَعُضْفُورٍ، وَخَامِسًا كَقَمْحَدُوَّةٍ^(١٧).

وَالْيَاءُ مبتدأ، «وَالْوَاؤُ» معطوف عليه، و«كَذَا» خبر عنهما، ويحتمل / أن ٢٨٨
١

(١) «كذا» ساقط من هـ.

(٢) في ظ «أو الواو».

(٣) في الأصل «هو» تحريف.

(٤) في ز «ووهوعا» تحريف.

(٥) في ش «صاحبتا».

(٦) في هـ، ز، ت «لفظ اسم».

(٧) في الأصل، هـ، ظ «ووهوعه» تحريف.

وفي ز «ووهوع»، وفي ت «ووهوعه» تحريف.

(٨) في ش «صاحباً».

(٩) في ز «وجوهر وسهر». وفي ظ «وجهور».

(١٠) يومع: اسم للحصباء البيضاء.

(١١) في هـ، ز، ظ، ت «وثانية».

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «وثالثة».

(١٣) في هـ، ز، ظ، ت «ورابعة».

(١٤) الحدرية: القطعة الغليظة من الأرض.

(١٥) في هـ، ز، ظ، ت «وخامسة».

(١٦) في الأصل، ش، ك «كسحلفية» تحريف.

(١٧) في هـ «كعنكبوت».

قمحدوه: اسم لمؤخر القفا.

يكون «كَذَا» خبراً عن الياء، و«الْوَاوُ» مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأَوَّل عليه، «وإنَّ لَمْ يَقَعَا» شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَكَمَا» في موضع الحال من الألف في يَقَعَا. ثم قال:

(ص) وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا * ثَلَاثَةٌ تَأْصِلُهَا تُحَقِّقًا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والميم متساويتان في أنه^(١) إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما^(٢) بالزيادة؛ لدلالة الإشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما^(٣) نحو: أَفْضَلُ وَأَحْمَدُ وَمُكْرِمٌ وَمُنْطَلِقٌ، وحمل عليه ما سواه نحو: أَفْكَلٌ وَمَجْلَبٌ^(٤)، وفُهِمٌ من قوله: «سَبَقَا» أنهما لا تطرد زيادتهما في^(٥) غير أول، وفُهِمٌ من قوله «تُحَقِّقًا»: أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما^(٦) إلا بدليل نحو: أَيْدَعٌ^(٧)؛ لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه «فَيْعَلٌ» أو الياء^(٨) فيكون وزنه^(٩) «أَفْعَلٌ» نحو: صَيْرِفٌ^(١٠)، ولكن^(١١) الهمزة فيه زائدة؛ لأنَّ باب «أَفْعَلٌ» أكبر^(١٢) من باب «فَيْعَلٌ»، إلا أنَّ الهمزة إذا وقعت

(١) في ز «أنهما».

(٢) في ظ، ت «عليها» تحريف.

(٣) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «زيادتها» تحريف.

(٤) في ه، ز، ت «ومجلب».

(٥) «في» ساقطة من ه، ز، ظ، ت.

(٦) في الأصل، ش، ه، ك، ت «زيادتها».

(٧) في ت «أيدع»

الأيدع: صبيغ أحمر وقيل هو الزعفران.

(٨) في ز «والياء».

(٩) «وزنه» ساقط من ز، ك.

(١٠) «نحو صيرف» ساقط من ش.

(١١) في ش، ز، ك «لأن» وفي ه، ظ، ت «لكن».

(١٢) في ه، ز، ظ، ت «أكبر».

آخرأ قبلها^(١) ألف زائدة حكم بزيادتها، وسيأتى. «وَهَمْزٌ وَمِيمٌ» مبتدأ، وخبرها «كَذَا»، وسَبَقًا في موضع النعت «لِهِمْزٍ وَمِيمٍ»، «وثلاثة» مفعول سَبَقًا^(٢)، «وتأصيلها» مبتدأ، «وَتَحَقُّقًا» في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول، والجملة خبر المبتدأ، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ * أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

(ش) يعني أن الهمزة أيضاً تطرد زيادتها إذا وقعت آخرأ بعد ألف / ٢٨٨
وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حَمْرَاءٌ وَعَلَيَاءٌ وَأَرْبَعَاءٌ وَعَاشُورَاءٌ،
وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطاً
ولا آخرأ بعد غير الألف، وفهم منه أنه إن^(٣) تقدم على الألف أقل من ثلاثة
أحرف حكم بأصلتها نحو: كِسَاءٌ^(٤) وَرَدَاءٌ.

و«هَمْزٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ» و«آخِرٌ» نعت لهمز، و«بَعْدَ أَلْفٍ» نعت بعد
نعت^(٥)، «وَلَفْظُهَا» مبتدأ، وخبره «رَدِفٌ»، و«أَكْثَرُ» مفعول بردف والجملة في
موضع نعت أيضاً. ثم قال:

(ص) وَاللُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهِمْزِ وَلِي * نَحْوِ عَضْنَقِرٍ أَصَالَةٌ كُفِي

(ش) يعني أن النون يحكم بزيادتها في موضعين: إحداهما أن تكون
آخرأ بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عُيِنَ بقوله: «كَالْهِمْزِ»
وذلك نحو: سَكْرَانٌ وَخُثْمَانٌ وَرَعْفَرَانٌ.

وفهم منه أنها^(٦) لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف لحكم بأصلتها نحو:

(١) في هـ «بعده».

(٢) في ظ «بسبقها».

(٣) في ز، ك «إذا».

(٤) في ش «كساء وجباء ورداء» زادت مثال.

(٥) في الأصل، ش، ك «الألف» وما أثبتته أدقُّ كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في هـ «نعت أيضاً».

(٧) في ظ «أنه».

بَيَان، وَالْآخِرُ أَنْ تَقَعَ وَسَطاً وَقَبْلَهَا حُرْفَانِ، وَبَعْدَهَا حُرْفَانِ نَحْوُ: عَقَنْقَلٌ وَجَحَنْقَلٌ وَخَصَنْقَرٌ وَهُوَ الْأَسَدُ. «وَالثَّوْنُ» مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ «كَالْهَمْزِ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ «فِي الْآخِرِ» مُتَعَلِّقٌ بِأَعْنَى مَحذُوفاً، وَ«أَصَالَةٌ»^(١) مَفْعُولٌ ثَانٍ «بِكُفْيِ»، وَفِي «كُفْيِ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى النُّونِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ بِكُفْيِ، «وَفِي نَحْوِ» مُتَعَلِّقٌ بِكُفْيِ^(٢). ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَالثَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ * وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

(ش) يَعْنِي أَنَّ التَّاءَ تَطْبُرِدُ زِيَادَتِهَا فِي التَّائِيثِ نَحْوُ: قَائِمَةٌ وَقِيَامَتْ،^{٢٨٩}
 وَفِي / الْمُضَارَعَةِ^(٣) نَحْوُ: تَقُومُ، وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ كَالِاسْتِدْرَاكِ وَالِاسْتِزَامِ
 وَالْمُطَاوَعَةِ^(٤) نَحْوُ: تَكَسَّرَ وَتَدَكَّرَ، وَفُهُمٌ مِنْ تَمَثِيلِهِ بِالِاسْتِفْعَالِ أَنَّ السَّيْنَ
 تَزَادُ مَعَ التَّاءِ، وَلَمْ يَنْصَ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ
 أَنْ يَذْكَرَ زِيَادَةَ النُّونِ وَالْهَمْزَةَ وَالْيَاءَ فِي الْمُضَارَعَةِ نَحْوُ: [تَقُومُ وَأَقُومُ]^(٥)
 وَيَقُومُ إِذْ لَا فَرْقَ.

و «الثَّاءُ» مَبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ مَحذُوفٌ أَي: وَالثَّاءُ مُطْرَدَةُ الزِّيَادَةِ، أَوْ فاعِلٌ بِفَعْلٍ
 مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ: وَتَزَادُ التَّاءُ، وَ«فِي التَّائِيثِ» مُتَعَلِّقٌ بِالخَبْرِ إِنْ قَدَرْتَ «الثَّاءُ»
 مَبْتَدَأً أَوْ بِالفَعْلِ إِنْ قَدَرْتَهَا فاعِلاً. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَالْهَاءُ وَقَفّاً كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ * ...

(ش) يَعْنِي أَنَّ «الْهَاءَ» تَزَادُ فِي الْوَقْفِ وَهِيَ هَاءُ السَّكْتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
 فِي الْوَقْفِ مَوَاضِعَ زِيَادَتِهَا، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ هَاءَ السَّكْتِ لَيْسَتْ كَحُرُوفِ

(١) فِي ز «وَأَصْلُهُ» تَحْرِيفٌ.

(٢) مَا بَعْدَ «بِكُفْيِ» إِلَى هُنَا سَاقَطٌ مِنْ ك.

(٣) فِي ظ «الْمُضَارَعَةِ».

(٤) فِي ز «وَفِي الْمُطَاوَعَةِ».

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْرُوفِينَ تَكْمَلَةٌ مِنْ ش.

الزيادة؛ لأنَّ حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت
جاء^(١) بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجى.

و«الهاء» إما مبتدأ محذوف الخبر، أو فاعل^(٢) محذوف الفعل كما تقدم
في قوله: «والتاء» و«وقفاً» مصدر في موضع الحال من «الهاء» أي: موقوفاً^(٣)
عليها أو مفعول له أي تزداد في الوقف^(٤) ثم مثَّل بقوله: «كَلِمَةٌ» وهو على
حذف القول أي: كقول^(٥): «يَلَّة»، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني «كَلِمَةٌ»
ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم وهو «ما»
الإستفهامية^(٦) وقد لَغَزْتُ هذا^(٧) اللفظ في رجز / وهو^(٨):

٢٨٩
ب

يَا قَارِئًا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ
وَسَالِكًا فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ
لَفْظٌ بَدِيْعُ الشُّكْلِ فِي انْتِظَائِهِ
مُحْرُوفُهُ أَزْمَةٌ تَطُّمُ
وَلِنْ تَشَأْ قَمُلُ ثَلَاثٌ^(٩) وَاسْمُ
وَهَوْ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ^(١٠)

(١) في ظ «يجىء».
(٢) في الأصل «أو فاعل». تحريف.
(٣) في ت «موقوفات» تحريف.
(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «لوقف».
(٥) في ش، ه، ز، ك «كقولك».
(٦) الكاف في قوله: «كَلِمَةٌ» للتمثيل وليس للتشبيه وهي إسمية، فيكون لفظ «كَلِمَةٌ» مشتمل على اسمين
وحرفين وليس كما ذكر الشارح.
(٧) في ظ «ولقد».
(٨) في ه، ز «بهذا» تحريف.
(٩) في ت «وهو هذا».
(١٠) يريد ثلاثة أحرف واسم.
(١١) في ه، ز «اجتمع» تحريف.

مُرَّكَتٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعُ
وَصَارَ بِالتَّوَكُّيْبِ بَعْدُ كَلِمَةً
وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِتَفْهَمَهُ

ثم قال:

(ص) ... * وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

(ش) يعني أنَّ اللام تطرد زيادتها مع^(١) إسم الإشارة نحو: ذَلِكَ وَتِلْكَ وَأُولَئِكَ^(٢) وَهُنَالِكَ. «وَاللَّامُ» معطوف على «الهاء» فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

(ص) وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِإِلَّا قَيْدٍ تَبَيَّنَ * إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحِظَلْتِ

(ش) يعني أنَّ كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في أطراد الزيادة تمتنع^(٣) زيادته^(٤)، إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره، فيحكم على نون حنظل بالزيادة، وإن لم تكن في موضع أطراد زيادة النون كقولهم: حِظَلْتِ الْإِبِلَ بِكسْرِ الظاء إذا أكثرت من أكل الحنظل، وهو نوع من الشوك، بسقوط^(٥) النون، وفي حِظَلْتِ دليل زيادتها^(٦) في حنظل، وأمثال ذلك كثيرة. «وزيادة» مفعول بامتنع^(٧)، «وبإلا قيد» متعلق بزيادة، و«تَبَيَّنَ» في موضع الصفة لقيد، «وإن» شرط ويجوز ضبط تَبَيَّنَ^(٨) بفتح التاء مبنياً للفاعل وأصله

(١) في ز «من» تحريف.

(٢) في ز «وأولئك»، وفي ظ «وأولئك» وفي ت «واولك» وما أثبت أضبط، لأن أولاء الممدودة لا تلحقها اللام.

(٣) في ش، ك «تمنع»

(٤) «زيادته» ساقطة من ز.

(٥) في هـ، ظ «فسقوط» تحريف.

(٦) في ش، ز، ك «على زيادتها» وصارتها أكمل.

(٧) في ز «بامتنع» تحريف.

(٨) في ز «تعيين» تحريف.

تَتَبَّيَّنُ، فَحَدَفَ^(١) إِحْدَى^(٢) التَّائِبِينَ، «وَحُجَّةٌ» عَلَى هَذَا فاعِل «تَتَبَّيَّنُ»،
وَبِضْمِ التَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ^(٣) مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، مُضَارِعٌ بَيِّنٌ^(٤)، «وَحُجَّةٌ»
عَلَى ٢٩٠/أ هَذَا نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ.

٢٩٠
↑

(١) فِي ش «فَحَدَفْتُ».
(٢) فِي ز، ك «أَحَدٌ».
(٣) «عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ» سَاقِطٌ مِنْ ش.
(٤) فِي ك «بَيِّنٌ».
وَالْأَوَّلَى وَالْأَصْحَحُ «تَبَيَّنَ» كَمَا فِي الْاَلْفِيَةِ.

(فصل في زيادة همزة (١) الوصل)

(ش) هذا الفصل هو تميم لباب التصريف؛ لأنه من باب زيادة همزة (٢)، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة (٣) الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله:

(ص) لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ * إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَأَسْتَبْشِرُوا (٤)

(ش) يعني أن همزة الوصل هي الهمزة (٥) السابقة التي تثبت ابتداءً وتسقط وصلًا، وإنما سميت همزة الوصل (٦) اتساعًا، لأنها تسقط في الوصل وقيل لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفهم من قوله: «هَمْزٌ» (٧) أن همزة الوصل أتى (٨) بها همزة خلافاً (٩) لمن قال هي في الأصل ألف.

وفهم من قوله: «سَابِقٌ» أنها لا تكون إلا أولاً، وفهم من قوله: «لَا يَثْبُتُ

(١) في هـ «همزة».

(٢) في ز، ك «همزة الوصل».

(٣) في هـ، ز، ت «بهمزة».

(٤) في ز «كأستبشروا» تحريف.

(٥) في ت «همزة» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وصل».

(٧) في ظ «همزة».

(٨) في ز «أوتى».

(٩) اختلف في همزة الوصل هل هي همزة أو ألف؟، فبعضهم يسميها همزة لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، أو لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، وذهب البعض إلى أنها في الأصل ألف مراعاة لأصلها من السكون الذي هو تمدد الصوت، وإلى ثبوتها في نحو الرجل في الاستفهام. والأحسن والأفضل أن تسمى بما هي عليه في النطق. أي تحتل الاثنين.

إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ»، أَنَّ سِقُوطَهَا فِي الْوَصْلِ وَاجِبٌ وَقَدْ ثَبِتَ فِي الْوَصْلِ
 ضَرُورَةٌ، «وَهَمْزٌ» مَبْتَدَأٌ، «وَسَابِقٌ» نَعْتٌ لَهُ، وَخَبْرُهُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ «وَلَا يَثْبُتُ»
 جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ^(١) النَّعْتِ أَيْضاً لِهَمْزِ، «وَالِأُ» لِإِجَابِ^(٢) لِلنَّفْيِ وَالْعَامِلِ فِي
 «إِذَا» «يَثْبُتُ»، وَيَجُوزُ ضَبْطُ «اسْتَثْبُتُوا» بِضَمِّ التَّاءِ الْأُولَى^(٣) مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ
 فَتَكُونُ الْوَائِ ضَمِيمِ الْمَفْعُولِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَفَتْحُهَا فَتَكُونُ فِعْلٌ أَمْرٌ،
 وَالْوَائِ ضَمِيمِ الْفَاعِلِ، وَبِهَذَا الْأَخِيرِ جَزَمَ الشَّارِحُ^(٤)، قَالَ: / أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ ٢٩٠
 بِالْإِسْتِثْنَاتِ وَهُوَ تَحْقِيقُ الشَّيْءِ. ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَوَاضِعِهَا وَهِيَ سِتَّةُ مَوَاضِعَ،
 أَشَارَ إِلَى الْأُولِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ:

(ص) وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ الْجَلِيِّ

(ش) يَعْنِي أَنَّ كُلَّ هَمْزَةٍ افْتَحَ بِهَا الْفِعْلُ الْمَاضِي الزَّائِدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
 فَهِيَ^(٥) هَمْزَةٌ وَصَلٌ وَشَمَلُ الْخَمَاسِيِّ نَحْوُ: انْطَلَقَ^(٦)، وَالسِّدَّاسِيِّ نَحْوُ:
 اسْتَكْبَرَ وَهُوَ مَبْتَدَأٌ عَائِدٌ عَلَى الْهَمْزِ^(٧)، «وَهُوَ» مَبْتَدَأٌ عَائِدٌ عَلَى الْهَمْزِ^(٨)، «وَلِفِعْلٍ»^(٩) خَبْرُهُ،
 وَ«مَاضٍ» نَعْتٌ لِفِعْلِ، «وَاخْتَوَى» فِي مَوْضِعِ النَّعْتِ لِفِعْلِ. ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي
 وَالثَّلَاثِ فَقَالَ:

(ص) وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ ...

(ش) يَعْنِي أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي الْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى أَرْبَعَةٍ

^(١) فِي ت «مَوَاضِعَ» تَحْرِيفٌ.

^(٢) فِي ز «وَالِإِجَابِ» تَحْرِيفٌ.

^(٣) «الْأُولَى» سَاقِطَةٌ مِنْ ش.

^(٤) انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ النَّازِمِ ص ٨٣٣.

^(٥) فِي ت «فِي» تَحْرِيفٌ.

^(٦) «انْطَلَقَ» سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

^(٧) فِي ه، ز، ط، ت «وَهُوَ» سَقِطَتِ الْوَائِ.

^(٨) فِي ز «الْهَمْزَةَ» تَحْرِيفٌ.

^(٩) فِي ت «وَالْفِعْلِ» تَحْرِيفٌ.

أحرف همزة وصل نحو: انْطَلِقْ انْطِلَاقًا، واسْتَخْرِجْ اسْتَخْرَاجًا، والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل، والتقدير: وهو لفعل صفته كذا وللأمر والمصدر^(١) منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) ... وَكَذَا * أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَأَنْفُذَا

(ش) يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان^(٢) مضارعه على «يَفْعَلْ» نحو: اخْشَ^(٣)، أو على «يَفْعِلْ» نحو: امْضِ أو على «يَفْعُلْ» نحو: انْفُذْ، وهذه فائدة التمثيل، وفُهم من المثل^(٤) أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو: يَخْشَى وَيُزِي وَيَنْفُذُ، فلو كان متحركاً^(٥) لم يوث بهمزة الوصل نحو: يَقُولُ «وَيَعِدُّ» و«يَعِدُّ» فتقول في الأمر^(٦) منها / قُلْ وَعِدْ وَعِدْ. ثم أشار إلى ٢٩١ الخامس فقال:

(ص) وَلِي اسْمِ اسْتِ^(٧) ابْنِ ائِمِّ سَمِعْ * وَالتَّيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْيِيثِ تَبِعْ
وَأَيْمُنْ ... *

(ش) فذكر سبعة أسماء، وفُهم من قوله: «وَتَأْيِيثِ تَبِعْ» أن مجموعها عشرة أسماء، لأن مؤنث امرئ: امرأة، ومؤنث ابن: ابنة، ومؤنث^(٨) اثنين^(٩) اثنتان،

(١) في ظ والمصدر.

(٢) في ظ «أكان».

(٣) في ز «أخشى» تحريف.

(٤) في ز «التمثيل».

(٥) في هـ، ز «محركا».

(٦) «الأمر» ساقطة من ز.

(٧) في ز «ست» تحريف.

(٨) «ومؤنث» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في الأصل «واثنين».

و«اسم» أصله^(١) عند «البصريين» «سِنُو»^(٢) فحذفت الواو^(٣) وسكن أول الاسم لتجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف، وأما «است» فأصله «ستة» بالهاء فحذفت وعوض منها همزة، وأصل ابن: بَنُو ففعل به ما فعل باسم^(٤)، و«أبهم» هو «ابن» زيد عليه الميم و«أثني» أصله «ثنى»، و«أمرىء»^(٥) لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف، لأنَّ الهمزة بصدر التغيير فحكّموا لها بحكم المحذوف، وأما «أَيُّن» فهو المستعمل في القَسَم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل، هذا^(٦) مذهب «البصريين» و^(٧)، وقوله: «وَتَأْيِيثُ تَبَعِ رَاجِعٌ إِلَى ابْنِ مَوْثَنَةَ: «أَيْثَةُ»، و«أمرىء»: مؤنثة «امرأة»، و«أثني» مؤنثة «أثنتان».

وُقهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «سَمِعَ» أَنَّ دَخُولَ الْهَمْزَةِ^(٨) فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ غَيْرُ مَقْيَسٍ^(٩) بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ «وَفِي اسْمٍ» إِلَى آخِرِ الْمَجْرُورَاتِ وَهُوَ أَيْمَنُ مُتَعَلِّقٌ بِسَمْعٍ، وَفِي «شَمِيعٍ» ضَمِيرٌ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ عَائِدٌ عَلَى هَمْزِ الْوَصْلِ الْمَتَقَدِّمِ^(١٠).

(١) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «أما اسم فأصله».

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوشم. وهو العلامة. وذهب البصريون إلى أنه مشتق من الشؤم. وهو العلو. وفي ذلك خلاف مشهور. ولكل فريق حجته (انظر الإنصاف ٦:١)

(٢) في ك «سِنُو كَيْثُو» وهذه أوضح.

(٣) في ظ «اللام».

(٤) في ظ «بالاسم».

(٥) في ش «وأصل امرىء امرء».

وفي ظ «وامرؤ»، وفي ت «وامرء».

(٦) في ه «هذا هو».

(٧) همزة الوصل تفتح في أيمن المستعمل في القَسَم هذا مذهب البصريين - كما ذكر الشارح - وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة في أيمن همزة قطع وهو جمع يمين.

ووافقهم الفراء وزاد على ذلك أنها تحذف لكثرة الاستعمال. والصحيح مذهب البصريين، وذلك لأنه لو كان جمع يمين لم تكسر همزته وقد كسرت ولا يوجد جمع على أفعال. ولو كان جمعاً أيضاً لم تحذف همزته وقد تحذفت نحو قولهم: ليمن الله.

(٨) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «همزة الوصل» وعبارتها أوضح.

(٩) ذكر الأشموني في قوله «سمع» حديثاً مطولاً فانظره ٤: ٢٧٤.

(١٠) في ظ «المتقدم ذكرها» وعبارتها أكمل.

ثم أشار إلى السادس فقال:

(ص) ... هَمْزُ أَلٍ كَذَا ... * ...

(ش) أي والهمزة في «أَل» همزة وصل كما كانت / فيما ذكر وهذا^(١) $\frac{٢٩١}{ب}$
الذي ذكر^(٢) في «أَل» هو مذهب «سيبويه، ومذهب «الخليل» أنها أصلية^(٣)
مُحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال^(٤). ثم بين حكم همزة «أَل» إذا دخل
عليها همزة الاستفهام فقال:

(ص) ... وَيُتَدَلُّ * مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(ش) يعني أنَّ همزة «أَل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها
أعني^(٥) في^(٦) همزة «أَل» وجهان: إبدالها أَلْفًا من جنس حركة الهمزة التي
قبلها وتسهيلها بين^(٧) الألف والهمزة، وقد قُرئ بهما:

(آآ لَدُّكَرَيْنِ)^(٨)

وفهم منه أنَّ غير همزة «أَل» من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها
همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو: (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ)^(٩)

(١) في ت «وهكذا» تحريف.

(٢) في ت «ذكره».

(٣) في ك «الأصل».

(٤) سبق التعليق على ذلك في باب المعرف بالأداة.

(٥) في ظ «يعني» تحريف.

(٦) في «ساقطة من ت».

(٧) في هـ «ما بين».

(٨) سورة الأنعام. آية: ٤٣. ١.

وذلك في قوله تعالى: (قُلْ آآ لَدُّكَرَيْنِ حَرِّمَ أُمَّ الْأَتَقَيْنِ)

انظر الإتحاف ١: ٢١٩.

(٩) سورة الصافات. آية: ١٥٣.

لم يكمل الآية في ش «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ» اكتفى بموضع الشاهد.

وإنما لم تُحذف همزة «أل» إذا دخل عليها همزة^(١) الاستفهام وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة و«هَمْزُ أَل» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«مَدًّا» مفعول ثانٍ «يُبَدَّلُ»، وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في «يُبَدَّلُ» عائد على همز «أل»، و«يُسَهِّلُ» معطوف على «يُبَدَّلُ»، و«أَزُّ» للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر^(٢)، لأنَّ الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أَبْدِلْهَا أَوْ سَهِّلْهَا^(٣).



(١) في الأصل «همزة».
(٢) في هـ، ز «أمر».
(٣) في ش، ز «وسهلها».

(الإبدال)

(ش) هذا هو النوع الثاني من التّصريف، ثم إنَّ حروف الإبدال / تصل ٩٢؛
إلى اثنين وعشرين حرفاً. وقد ذكرها في التسهيل^(١) واقتصر هنا على
المشتهر^(٢) منها فقال:

(ص) أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَانُ مُوْطِيَا *

(ش) فذكر تسعة^(٣) أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام «الهاء»،
و«الدال» و«الهمزة»، و«التاء»، و«الميم»، و«الواو»، و«الطاء» و«الياء»، و«الألف»،
و«أحرفُ الإبدال» مبتدأ، وخبره «هذَانُ مُوْطِيَا»، و«مُوْطِيَا» حال^(٤)،
والتقدير: أحرف الإبدال هذه الحروف^(٥) التي يجمعها قولك: هذَانُ مُوْطِيَا
و«مُوْطِيَا» حال من التاء في «هذَانُ»، ومعنى هذَانُ: سَكَنْتَ، «والياء» في
موطيا بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطياً ويحتمل
أن يكون «مُوْطِيَا» مفعولاً^(٦) لهدأت؛ لأنه يستعمل متعدياً يُقال: هذَانُ
الصَّبِيِّ: إِذَا صَبَرْتَّ عَلَيْهِ لِينَامَ، والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع

^(١) قال ابن مالك: يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام.
قولك:

لَجَدْتُ صَرَفَ شَكْسٍ آمِنٍ طَلَى نُوْبٍ جَزْمِي.

التسهيل ٣٠٠

^(٢) في ز، ظ «المشهور».

^(٣) في ت «سبعة» تحريف.

^(٤) «وموطيا حال» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

وهي هنا مكررة في الأصل لأنه أعربها مرة أخرى في السطر التالي وقد وردت في جميع النسخ.

^(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».

^(٦) في ه، ز «مفعول».

الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

(ص) آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زَيْدًا * فَأَبْدِلِ^(١) الهمزة مِن وَاوٍ وَيَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد أَلِفٍ زائدة نحو: كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ، أصلهما^(٢) كِسَاؤٌ وَرِدَاؤٌ، لأنهما من الكُسُوءِ والرَّدِيَّةِ، وفُهم من قوله: «آخِرًا» أنَّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو: تَبَائِنٌ وَتَعَاوُنٌ، وفُهم منه أيضاً أنَّ الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبدل^(٣)، لأن^(٤) نحو / واو وزاي، وفُهم منه أيضاً أنَّ حكم ما لحقته تاء ب ٢٩٢ التأنيث حكم المتطرفة؛ لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو: عِبَاءَةٌ، وفُهم منه أيضاً أنَّ الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل، لأنها لم تقع طرفاً نحو: دِرْحَابَةٌ^(٥). و«الهمزة» مفعول بأبدل، «وَمِنْ وَاوٍ» متعلق بأبدل، و«آخِرًا» منصوب على الظرف^(٦)، و«إِثْرٌ» ظرف أيضاً، وكلا الظرفين في موضع النعت لو او وياء والتقدير: من واو وياء واقعتين آخراً إِثْرٌ أَلِفٍ^(٧). ثم أشار إلى الموضوع الثاني فقال:

(ص) ... وَفِي * فَاعِلِي مَا أُعِلُّ عَيْنًا ذَا انْقِطَعِي

(ش) «ذَا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعنا عيناً لاسم فاعل أعلت^(٨) في فعله^(٩) نحو: قَائِلٌ وَبَائِعٌ أصلهما: قَاوِلٌ

(١) في هـ «إبدال» تحريف.

(٢) في ز «أصلها» تحريف.

(٣) في هـ «لم يبدلا».

(٤) «لأن» زائدة في الأصل وبقيت النسخ فالتساوق لا يطلبها.

(٥) دِرْحَابَةٌ: يُقال رجل درحابة كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لهم الحلقة.

(٦) في ش «الظرفية» وهذه أحسن.

(٧) في ش «ألف زائدة».

(٨) في ظ «اعتلت».

(٩) في الأصل «فعل».

وبأيّ، وفهم من قوله: «ما أُجِلَّ عَيْنًا» أنّ إسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه تصحح نحو: عَاوِزٌ مِنْ عَوِزٍ^(١)، وَصَائِدٌ مِنْ صَيْدٍ، [ثم]^(٢) أشار إلى الموضوع الثالث فقال:

(ص) وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ * هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

(ش) يعني إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلت في الجمع الذي على مثل «فَعَائِلٌ» همزة، وشمل المد «الألف» نحو: قِلَادَةٌ وَقَلَائِدٌ، و«الياء» نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، و«الواو» نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ، وفهم منه^(٣) أنّ الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو^(٤): قَسْوَرَةٌ^(٥) وَقَسَاوِرٌ، وفهم منه أيضاً أنّه إن^(٦) كان مدّاً غير زائد لم يُقلب نحو: مَثْوَبَةٌ وَمَثَاوِبٌ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ؛ لأنّ «الواو» في مَثْوَبَةٌ، و«الياء» في معيشة عين الكلمة.

و«المدُّ» مبتدأ، وخبره «يُرَى»، و«هَمْزًا» مفعول ثانٍ ليرى، أو^(٧) حال إذا ٢٩٣/أ قدرنا يُرَى بمعنى يُنصر، و«في مِثْلِ^(٨)» متعلق بيري، و«وفي الواحد» متعلق بيزيد، و«زيدٌ ثالثاً» حالان من الضمير في زيد^(٩)، ثم أشار إلى الموضوع الرابع فقال:

(ص) كَذَلِكَ ثَالِثًا لِيَتَّبِعِي اِكْتِنْفًا * مَدُّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعِ يَيْفًا

(١) في ز «عازد من حود».

(٢) «ثم» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) في هـ، ز «منه أيضاً».

(٤) «نحو» ساقطة من ت.

(٥) قَسْوَرَةٌ: هو الأسد، ويُقال قسور بدون تاء.

(٦) في ز، ظ «إذا».

(٧) في ت «وحال».

(٨) في الأصل «في».

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ت زيادة «وزيد وثالثاً حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثاً حالاً من

الضمير في زيد».

وفي ك «وزيد وثالثاً حالان من الضمير المستتر في زيد»

(ش) يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وُجِبَ إبدال ثانيهما همزة، وفُهِمَ من إطلاقه في قوله: «لَيْتَيْنِ» أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله: «لَيْتَيْنِ» أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين. نحو: أوائل أصله أو أول^(١)

الثانية: أن يكون ياءين. نحو: يئف ويئيف^(٢)

الثالثة: أن تكون الأولى واو^(٣) والثانية ياء. نحو: صائر وصوائر^(٤).

الرابعة: أن تكون الأولى ياء والثانية واو^(٥) نحو: جيئد وجيئد أصله: جيئود؛ لأنه من جادَ يَجُود، ومثّل بما حرف العلة فيه ياءان وهو «يئف» وزنه «فَيْعَل»، والياء^(٦) الأولى زائدة وعينه ياء، لأنه من نأفَ يَنْيِف إذا زاد، فاجتمعت^(٧) يآن أدخمت الأولى في الثانية فلما جمع على «مَفَاعِلِ» فَصَلَّتْ ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة، وفُهِمَ

= والإعراب الأولى والأحسن هو أن «زيد» فعل ماضى مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائبه في موضع الحال من الضمير المستتر في يرى، وثالثاً حال من الضمير المستتر في زيد أو يرى.

(١) في ش «نحو أول وأوائل أصله أو أول».

(٢) قال الأشموني ٤: ٢٨٩ «واعلم أنّ ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أنّ الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء، فيقول: نيئف وصوئد على الأصل وشبهته أنّ الإبدال في الواوين لثقلها، واحتج بقول العرب في جمع ضَبُون وهو ذكر السنائر ضباون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماح».

(٣) في ت «واو» تحريف.

(٤) في ش، ه، ز، ك «صائد وصوائد» وهذا أوضح.

(٥) في ظ «واو» تحريف.

(٦) في ه، ز، ظ، ت «فالياء».

(٧) في ت «فاجتمع بعد الألف».

من قوله: «مَدَّ مَفَاعِلَ» أنها لا تُقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت من الطرف لم تقلب. نحو: طَوَّارِيسَ، «وَتَائِي لَيْتَيْنِ /» مبتدأ، ^{٢٩٣} _ب وخبره «كَذَاكَ»، وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، «وَأَكْتَنَفَا» في موضع النعت للينين، «وَمَدَّ» مفعول باكتنفا، ومعنى: «أَكْتَنَفَا»: أَحَاطَ، «وَيَكْتَفَا»^(١) مفعول «بجمع»، لأنه مصدر جمع، ثم إن إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما^(٢) لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَخُّ وَزُدَّ الْهَمْزُ يَا لَيْمًا أُعِلَّ^(٣) * لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةَ جَعِلَ
وَأَوًّا ... * ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما^(٤) هي فيه محل اللام فيجب فتحها، وقلبها «ياء» إن كانت في المفرد غير واو سالمة و«واوًا» إن كانت في المفرد واوًا سالمة، فالألف^(٥) واللام في الهمز^(٦) للعهد المتقدم.

وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًّا زائدًا في المفرد ولامه ياء [وما استحق الهمز لكونه مدًّا زائدًا في المفرد ولام الكلمة واوًا]^(٧) وما استحق الهمز

(١) في هـ، ت «ونيف» تحريف.

(٢) في ظ «فيما إذا».

(٣) «أدخل المكوذي صورة رابعة في قول المصنف «فيما أهل لاما» وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة، وهذا مبنى على قول من يقول إن الهمزة حرف علة، وإليه ذهب الفارسي، وقيل شبيهه بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة، والصحيح ما للجمهور. وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع محل اللام».

حاشية ابن حمدون ٢: ١٨٢.

(٤) في ز «لما».

(٥) في ت «والألف».

(٦) في ز «الهمزة» تحريف.

(٧) ما بين المعرفين تكملة من ش، ز، ك، ت.

لكونه اكتنفه^(١) لَيْتَان^(٢) وما أصله همزة: مثال^(٣) الأول: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا أصله هَدَائِي^(٤) فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت^(٥) فتحة فصار هَدَائِي فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَدَاءًا فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة^(٦) ياء فصار هَدَايَا، وبيان إجتماع الأمثال أنَّ الهمزة من مخرج الألف وكُرَّة^(٧) ذلك لتوالي ثلاثة ألفات^(٨).

ومثال الثاني: مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا فالياء الثانية فيه أصلها واو؛ لأنها من مَطَا يَمْطُو ففعل [به]^(٩) ما فُعلِ بِهِدَايَا.

ومثال الثالث: زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا ففُعلِ أيضاً به ما فُعلِ بِهِدَايَا وَمَطَايَا.

ومثال / الرابع: نَخِيطَةٌ وَنَخَطَايَا، أصله نَخَطَائِيٌّ بِهَمْزَتَيْنِ^(١٠) فأبدلت الهمزة ^{٢٩٤} الأخرى ياء^(١١) على مثال قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار نَخَطَائِيٌّ، ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هدايا فصار نَخَطَائِيٌّ فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هَرَاوِيٌّ جمع هِرَاوَةٍ فأصله هَرَاوِيٌّ فالهمزة

(١) في ظ «اكتنف» تحريف.

(٢) في ه، ت «لبيان».

وفي ك «لبنين» تحريف.

(٣) في ه، ز «فمثال».

(٤) في ز «هدوي» تحريف.

(٥) في ظ «فقلبت».

(٦) «الهمزة» ساقطة من ت.

(٧) في ه، ز، ظ «فكان» تحريف.

(٨) ما بعد «هدايا» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٩) «به» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت. في ك «فيه».

(١٠) «بهمزتين» ساقط من ه.

(١١) في ظ «ألفا» تحريف وما أثبتَّ أصبح، لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء.

التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هَرَآوَة، والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم إنقلبت الواو^(١) الأخيرة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ثم أبدل^(٢) من الهمزة واواً ليناسب الجمع المفرد فالواو في هَرَآوَى ليست الواو في الهراوة^(٣)، بل الواو في هَرَآوَى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً.

«وَالْهَمْزُ»^(٤) مفعول برؤٌ وهو مَطْلُوبٌ «لافتح» فهو من باب التنازع، و«يَا» مفعول ثان برد، «وَفِيْمَا» متعلق برد، «وَلَأَمَّا» تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فِيمَا أُعِيلٌ لَأَمَّةٌ «وفي مِثْلِ» متعلق بِجُعِلَ، وفي «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد على الهمز^(٥)، ووَآوَا مفعول ثان بِجُعِلَ. ثم قال:

(ص) ... وَهَمْزُ^(٦) أَوَّلِ الْوَآوَيْنِ زُذٌ * فِي بَدْءِ غَيْرِ بِشْبِهِ وَوَفِي الْأَشْدِّ

(ش) يعني^(٧) زُذٌ أول الواوين المَصْدَرَتَيْنِ همزة ما لم تكن الثانية / بدلاً ب ٢٩٤ من ألف فاعل. كَوُوفِي^(٨) الْأَشْدُّ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَآفِي، وإنما استثنى ذلك لأنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ أَصْلٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ ولم يجتمع في فعل الفاعل وآوان، فاجتماعهما في «وُوفِي» غير معتد به، فلم يَتَّقَ للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها^(٩) همزة، فمثال ما يجب لإبداله «أَوَّاصِلٌ»

(١) «الواو» ساقطة من ت.

(٢) في هـ «أبدلت» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «هراوة».

(٤) في ظ «والهمزة» تحريف.

(٥) في ز، ط «الهمزة» تحريف.

(٦) في هـ «وهمزة» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ت «يعنى يجب».

(٨) في الأصل، ش، ك «لوفى».

(٩) في الأصل، هـ، ز، ت «بدالها» تحريف.

في جمع: وَاصِلَةٌ، أصله^(١): «وَوَاصِلٌ، فالواو الأولى هي التي في المفرد،
والواو الثاني انقلبت عن ألف فَاعِلَةٌ كما انقلبت في نحو^(٢): ضَوَارِبٌ فلما
اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلبت الأولى^(٣) همزة فقالوا: أَوَاصِلٌ.

«وَهَمْزاً» مفعول ثانٍ بَرُدٌ، «وَأَوَّلٌ» مفعول أول^(٤) «وَفِي بَدْءٍ» متعلق بَرُدٌ،
«وَبَدْءٍ» مصدر مضاف إلى المفعول وهو «غَيْرٌ»، و«غَيْرٌ» مضاف إلى «شِبْهٍ»،
و«شِبْهٍ» مضاف إلى «وَوَفِي الْأَشْدِّ»، «وَالْأَشْدُّ» عند «سبويه» جمع شِدَّةٌ،
وقال ابن عباس رضى الله عنهما^(٥): الْأَشْدُّ ثَلَاثٌ^(٦) وثلثون سنة: ثم انتقل
إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام:
ساكنة بعد متحركة^(٧) ومتحركتان^(٨)، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى
الأول بقوله:

(ص) وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِيِ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ * كَلِمَةٍ أَنْ يَشْكُنَ كَأَثَرِ وَائْتِمِنِ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة [واحدة]^(٩) أولاهما
^(١٠) متحركة والأخرى ساكنة، وُجب إبدال الثانية مَدًّا مُجَانِسًا لحركة ما
قبله، فإن كانت فتحة أُبْدِلْتُ أَلْفًا نحو: آثَرٌ وَأَمِنٌ^(١١)، وأصله^(١٢) آثَرٌ

^(١) في ز «وأصله».

^(٢) «نحو» ساقطة من ش.

^(٣) في ظ «الواو الأولى» وعبارةها أكمل.

^(٤) في ش «مفعول أول برد» وعبارةها أكمل.

^(٥) «رضي الله عنهما» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفي الأصل «رضي الله عنه».

^(٦) في ز «ثلاثة» تحريف.

^(٧) في ظ «متحرك».

^(٨) في ت «متحركان» تحريف.

^(٩) «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

^(١٠) في الأصل، ش، ز، ك «أولها».

^(١١) في ز «وائتمن».

^(١٢) في هـ، ظ، ت «أصله». وفي ز، ك «أصلهما» وهذه أحسن وأدق.

وَأَمَّن^(١) بهمزتين وإن كانت كسرة أُبدلت ياء / نحو إِيْلَاف، وإن ^{١٩٥} كانت ضمة أُبدلت وَاوًا نحو: أُوْتِمِنَ وَأُوْتِي، وفُهِمَ منه أَنَّ الهمزة الساكنة إن لم يكن قلبها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفُهِمَ منه أيضاً أَنَّهُما لو لم^(٢) يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها^(٣) نحو: أَقْرَأُ^(٤) آية، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يُقال عند النحويين في نحو:

(أَلَّذَرْتَهُمْ)^(٥)

إنهما من كلمة واحدة، لأنَّ الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة، وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة، وكذلك أيضاً نحو: أَلْتَمِنُ^(٦) فإنَّ الأولى همزة الاستفهام^(٧)، والثانية فاء الفعل «وَمَدًّا»^(٨) مفعول ثانٍ بابتدال^(٩)، «وَمِنْ كَلِمَةٍ» متعلق «بِابْتِدَالٍ»، و«إِنْ يَسْكُنُ»

(١) في ز «وَأَمَّن» تحريف.

(٢) في ظ «إن لم».

(٣) في ز «إبدالها».

(٤) في ش، ك «يا قراءت».

وفي هـ، ز «يا قراءان»، وفي ظ «أقرأ».

وما ورد في ش، ك أضحط وأصح فقد ذكر ابن حمدون في حاشيته ٢: ١٨٣

«وقوله يا قراء اتوا أصل اتوا قبل اتصال يا قراء به اتوا بهمزتين الثانية ساكنة تُقلب ياء لقوله: وَمَدًّا ابْتِدَالِ ثَانِي الهمزتين من كلمة أن يسكن. فلما اتصل به يا قراء حذفت الهمزة الأولى من اتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة اتوا فاء الكلمة فلا تُقلب الثانية لكونهما في كلمتين».

(٥) سورة البقرة. آية: ٦

في قوله تعالى: (أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرُوهُمْ)

(٦) في ش «أ أتمن زيد».

وفي هـ، ز «أتمن».

(٧) في هـ، ز، ت «استفهام».

(٨) في ز «ومد» تحريف.

(٩) في ش، ظ، ك زيادة «بأبدال»، وثاني الهمزتين مفعول أول بابتدال وعبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ت «بأبدال وثاني الهمزتين مفعول».

شرط محذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين وهي تسعة أنواع؛ لأنَّ الأولى إما مفتوحة وإما مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة^(١) وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

(ص) **إِنْ يُفْتَحِ أَرْزَضَمَّ أَوْ فَتِحَ قَلِبَ * وَأَوَّأَ وَيَاءٌ إِفْرَزْ كَشِرٍ يَنْقَلِبُ**

(ش) يعني أنَّ الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى، لها حالتان: إحداهما: تنقلب فيها واوًا. وذلك بعد ضمة [نحو]^(٢): أَوَّيْدِمَ في تصغير آدم أصله أَلَّيْدِمُ، أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم، والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة [نحو]^(٣): إِيْمٌ إِذَا بَنَيْتَ مِنْ أُمِّ نَحْو: إِصْبَعٍ بِكَسْرِ الهمزة وفتح الثالث والأصل^(٤): إِئْمٌ^(٥) فتنقل / حركة الميم ٢٩٥ الأولى إلى الهمزة الساكنة فتدغم الميم في الميم فتصير إِئْمٌ^(٦) فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فتقول: إِيْمٌ. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ص) **دُوَّ الْكَشِرِ مُطْلَقًا كَذَا ... * ...**

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وُجِبَ إبدالها ياءً مطلقاً: أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. والحاصل ثلاث صور:

(١) في ز «يخرج تسعة».

(٢) «نحو» تكلمة من ه ، ز ، ظ ، ت.

(٣) «نحو» تكلمة من ش، ه ، ز ، ك ، ت.

وفي ظ «وذلك نحو».

(٤) في ش، ك «فتقول فيه».

وفي ه ، ز ، ظ ، ت «فتقول».

(٥) في ه «إيم».

(٦) في ش «إما».

الأولى: مكسورة بعد فتحة. نحو: أَيَّمَهُ في جمع إمام أصله^(١) أَيْمَةٌ فنُقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدخمت في الميم فصار أَيْمَةٌ فأبدلت من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة. نحو: إِيْمٌ في بناء مثل إِيْضِبِج من إِيْمٌ^(٢) بكسر الهمزة والياء^(٣) فتقول: إِيْمَمٌ فتفعل به كما فعلت بالذي^(٤) قبله من نقل^(٥) وإدغام وقلب.

الثالثة: مكسورة بعد ضمة. نحو: أَيُّنٌ مُضَارِعٌ أَلْتُنْتُهُ^(٦) أي جعلته يَيْئِنٌ. ففُعِلَ به كما فُعِلَ بما^(٧) تقدم. ثم انتقل إلى المضمومة فقال:
(ص) ... وَمَا يُضَمُّ * وَأَوْأُ أَصِرُّ ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت^(٨) واواً مطلقاً. فشمّل أيضاً ثلاثة أنواع:

الأول^(٩): مضمومة بعد مفتوحة. نحو: أَوْبٌ^(١٠) جمع أَبٌ وهو النبات أصله أَابُّبٌ على وزن أَفْعُلْ فنُقلت ضمة الباء إلى الهمزة

(١) في ظ «أصلها».

(٢) في ز «إيم».

(٣) في الأصل «والباء» تصحيف.

(٤) في ز «بما».

(٥) في ت «نقل حركة».

(٦) في هـ «أينه».

«أصل أَيُّنٌ أُوَيْنٌ فنُقلت حركة النون إلى الهمزة الساكنة وأدخمت، ثم خففت بإبدال الهمزة الثانية ياء

من جنس حركتها - وهي الكسرة - فسار «أين»

(٧) في هـ، ز، ك، ت «فيما».

(٨) في ت «فقلبت» تحريف.

(٩) «الأول» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(١٠) في ت «أب».

وأدغمت الباء في الباء، ثم قلبت الهمزة المضمومة واواً.

الثاني: مضمومة بعد مضمومة^(١) نحو: أوْمٌ^(٢) إذا بنيت من أمّ مثال^(٣) أبلُم.

٢٩٦
أ

الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو: إوْمٌ^(٤) إذا بنيت من أمّ مثل إضْبَعُ /
بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما^(٥) قبله من
النقل والإدغام والقلب.

والحاصل أنّ الهمزة الثانية من المتحركتين تُقلب واواً في خمسة مواضع:
إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة
أو ضمة، وتُقلب ياءً في أربعة مواضع: إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه
ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة، وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية
آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَمَّ
فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَا ... *

(ش) يعني أنّ ثانی الهمزين إذا كان متطرفاً قلبت ياء مطلقاً فشمل
أربعة أنواع: الأول^(٦): أن تكون بعد فتحة أو^(٧) بعد ضمة أو^(٨) بعد
كسرة أو بَعْدَ سُكُونٍ. فمثال الأول: إذا بنيت من قَرَأَ مثل جَعْفَرُو قلت: قَرَأً
وأصله قَرَأَيَّ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاء، ومثال الثاني: أن

(١) «بعد مضمومة» ساقط من ت.

(٢) في ز «اوم».

(٣) في ت «مثل».

(٤) في ت «أزم».

(٥) في ز «في الذي».

(٦) «الأول» تكملة من ظ.

(٧) في هـ، ز «وبعد».

(٨) في هـ، ز «قرأ»، وفي ظ «قرأه». وفي ت «قرأى».

تبنى من قَرَأَ مثل بُرُؤُنْ^(١) فتقول: قُرُؤِيًّا^(٢) منقوصاً، والأصل قُرُؤُؤُ^(٣) كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياءً لإنكسار ما قبلها^(٤) فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت وبقي منقوصاً، ومثال^(٥) الثالث: أن تَبَيَّنَ من قَرَأَ نحو: زَبْرِيحٌ^(٦) فتقول: قِرِيءٌ^(٧) بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله. وهذا النوع والذي قبله يُقَدَّرُ فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرءٌ^(٨) ومررتُ بقرءٍ^(٩) ورأيتُ قِرِيئاً، ومثال الرابع: أن تَبَيَّنَ من قَرَأَ نحو: قِمَطَرٌ فتقول: قِرَائِي / وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة، ثم قال:

(ص) ... وَأَوْمٌ * وَنَحْوُهُ وَجِهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمَّ

(ش) يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل^(١٠) المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول: أُمَّ بمعنى أَقْصِدْ، وَأَوْمٌ، وفهم منه أن ذلك أيضاً جائز في نحو: أَيْنُ مضارع أن إذ لا فرق، وسبب ذلك أن الهمزة فيهم كأنها^(١١) قائمة بنفسها، وقوله: «إن يُفْتَحَ» شرط، وفاعل يُفْتَحَ ضمير مستتر عائد على الهمز، «وإِئْرَ» ظرف متعلق

(١) البرؤن: مخالِب الضبيع.

(٢) في الأصل وبقيّة النسخ «قُرِيءٌ».

وما أثبت أصح وأضبط.

(٣) في الأصل، ه، ز، ط «قرء»، وفي ت «قرء».

(٤) ما بعد قرئوا إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٥) في الأصل «مثال».

(٦) زبرج: السحاب الرقيق، والذهب الذي فيه حمرة.

(٧) في الأصل، ش، ك «قريء» وما أثبت أصح حيث استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك.

(٨) في الأصل «قروء».

(٩) في الأصل «بقروء».

(١٠) «الفعل» ساقطة من ظ.

(١١) في ز «وما لأنها» تحريف.

بِهِفْتَح، «وَقَلِبْ» جواب الشرط «وَوَاوْ»^(١) مفعول ثانٍ لِقَلِبْ، وفاعل «قَلِبْ»^(٢) ضمير عائد على الهمز أيضاً «وَيَاء» حال من فاعل «يَنْقَلِبْ» وهو الضمير، و«إِثْرَ كَثِيرٍ» ظرفٌ متعلقٌ بِنَقَلِبْ، و«دُو الْكَثِيرِ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره، و«مُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و«مَا» مفعول أول «بَأْصِرُ»^(٣) من وهي موصولة وصلتها «يُضْمَت»، و«واو» مفعول ثانٍ «بَأْصِرُ»، و«مَا» ظرفية مصدرية و«لَفْظاً» خبر يكن، و«وَأْتُمْ» فِعْلٌ ماضٍ وهو في موضع النعت لـ «لَفْظاً»^(٤)، و«فَدَاكَ»^(٥) مبتدأ، وخبره «جاء»، و«وَيَاء» حال من فاعل «جاء» وهو ضمير^(٦) عائد على الهمز، و«أَوْتُمْ» مبتدأ، و«نَحْوُهُ» معطوف عليه، و«وَأْتُمْ»^(٧) فعل أمر من أْتَمَّ، «وَوَجَّهَيْنِ» مفعول بأْتَمَّ، «وفي ثَالِيهِ» متعلق بأْتَمَّ، والجملة من أم ومعمولها خبر أَوْتُمْ، ويجوز أن يكون أَوْتُمْ نحوه / $\frac{٢٩٧}{٤}$ بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن.

ثم (٨) قال:

(ص) وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلْفًا كَثْرًا تَلَا * أَوْ يَاءٌ تَضْمِيرٌ ...

(ش) يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما: أن يَغْرِضَ كَثْرًا ما قبلها كَمَصَابِيحٍ في جمع مِصْبَاحٍ فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها، إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة^(٩).

(١) في ظ «ووا».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «ينقلب» تحريف.

(٣) «بأصير» ساقط من ز.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «اللفظ» وما أثبت أدق كما في الأصل، وش، ك والألفية.

(٥) في هـ، ز، ط، ت «فدأك».

(٦) «ضمير» ساقط من ش.

(٧) في ز «وأوم» تحريف.

(٨) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ز «الفتح».

والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير. نحو: حُرِّبِل في تصغير حُرَّال بإبدال الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأنَّ ياء التصغير^(١) لا تكون إلا ساكنة فلم يكن النطق بالألف بعدها فوَدَّت إلى الياء كما وُدَّت إليه بعد الكسرة.

و«أَلْفًا» مفعول أول باقِلِب، «ويَاء» مفعول ثان، و«كَسْرًا»^(٢) مفعول بتلا، وتلاَ ومعمولُه في موضع النعت لأَلْفًا^(٣)، و«أَوْ»^(٤) ياء تَصْغِيرٍ معطوف على كَسْرًا^(٥)، والتقدير: اقلب أَلْفًا تلا كسرًا أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال:

(ص) ... * يَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا

فِي آخِرِ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ * زِيَادَتِي فَعْلَانِ ...

(ش) يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخرًا ما فُعل بالألف من إبدالها ياء لكسر^(٦) ما قبلها أو لحيثها بعد ياء التصغير. فالأول نحو: رَضِيَتْ وَقَوِيَّ أصلهما رَضِيَوْ وَقَوِيوْ لأنهما من الرَضُونِ والقُوَّةِ، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت مُتَطَرِّفَةً متعرضة^(٧) لِسُكُونِ الوَقْفِ عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالِهَا ياءً تَوْصُلًا لِلْخَفَّةِ، وفُهم من قوله: «في»^(٨) آخِرٍ أنها / لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عَوْضٌ وَجِوَلٌ، ولما ٢٩٧

(١) «فيها لأن ياء التصغير» ساقط من ت.

(٢) في ز «وكسر».

(٣) في الأصل، ش، ه، ز، ك، ت «للألف» وما أثبت أدق كما في الألفية.

وفي ظ «لكسر» تحريف.

(٤) في ه «وياء»، وفي ز، ظ، ت «أوياء».

(٥) في ه، ت «كسر».

وفي ظ «ألف».

(٦) في ت «لكسرة» تحريف.

(٧) في ش «وكانت الواو لتطرفها معرضة».

وفي ه، ز، ظ، ت «وكانت بتطرفها معرضة».

(٨) «في» ساقطة من ظ.

كانت: «تاء التانيث وزيادتا»^(١) فَعْلَانٌ زائدين^(٢) على بنية^(٣) الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم ينعما من الإعلال، وعلى ذلك نبه بقوله: «أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانٌ». فمثال ما لِحِقَّتُهُ تاء التانيث فَأَجِلُّ سَجِيَّةٌ أصله: سَجْوَةٌ، لأنه من الشُّجْرِ^(٤) فقلبت واؤه ياءً لكونها متطرفة ولم يُعْتَدَ بالتاء، ومثال ما لِحِقَّتُهُ زيادتا فعلان أن يُبْتَى من العَزْوِ، مثل^(٥) قَرِيْبَانِ^(٦) فتقول: غَرِيْبَانِ، فَأَجِلُّ أيضاً لعدم الإعتداد بالألف والنون، «وَذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول «بأفعلًا»، و«يَوَايِ» [وفي آخر]^(٧) مُتَعَلِّقَانِ بِأفعلًا، و «أَوْ قَبْلَ»^(٨) معطوف على «في آخري»، و«زِيَادَتِي»^(٩) فَعْلَانٌ معطوف على «تَا التَّائِيثِ». ثم قال:

(ص) ... * ذَا أَيضاً رَأُوا

في مَصْدَرِ المَعْتَلِّ عَيْنًا وَالفِعْلُ * مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الحَوْلِ

(ش) يعني أن ما كان من مصدر الفعل المعتل العين^(١٠) بَعْدَهَا أَلِفٌ وَجِبَ إعلاله، وما كان منه «فَعْلٌ» بغير ألف فالغالب في عينه

(١) في ت «وزيادتي» تحريف.

(٢) في ظ، ت «زائدين».

(٣) «بنية» ساقطة من ز.

(٤) في ش «من باب الشجر».

(٥) في الأصل، ش، ك «ومثل» وفي ز «ومثله».

(٦) في ه، ز، ظ، ت «ظريبان» وهو بمعنى غَرِيْبَانِ من العَزْوِ.

(٧) «وفي آخر» تكملة من ه، ز، ظ، ت.

(٨) في ه، ظ، ت «أو قبل».

وفي ز «وقبل».

(٩) في ه، ظ «وزيادتا».

(١٠) «العين» ساقطة من ك.

التصحيح. وشمل المعتل الثلاثي نحو: قَامَ قِيَامًا، والمزيد نحو: انْقَادَ انْقِيَادًا^(١). واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو: لَأَوَدَّ لِيَوَادًا، فإنه لا يُعَلَّ لكونه فعله غير معتل^(٢)، وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله: «والفعلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا»، لأنَّ سبب التصحيح عدم الألف، فالغالبُ في نحو: «فَعَلَ» التصحيح حال^(٣) جَوَلًا، وعَادَ المريضُ عَوْدًا.

و«ذَا إشارة» / للإعلال المذكور وهو مفعول «بَرَأُوا» «وفى مصدر» في ٩٨ موضع المفعول الثاني «لَرَأُوا»، وأطلق المعتل على المُعَلِّ فإنَّ المعتل أعم من المعتل، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: في مصدر الفعل المعتل، «وعَيْنًا» تمييز، و«الفعل» مبتدأ، «ومِنْهُ» في موضع الحال من الفعل، و«صَحِيحٌ» خبر الفعل، «وغَالِبًا» حال من الضمير في صَحِيحٌ. ثم أعلم أنَّ جميع^(٤) ما سَكَنَتْ عَيْنُهُ من الثلاثي نحو: تَوَبَّ، أو اعتلت نحو: دَارَ، على ثلاثة أقسام: فَعَالٌ وفَعَلَةٌ وفَعَلٌ، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَجَفَعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنُ * فَأَخْكُمْ بَدَأَ الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ

(ش) يعني أنَّ جمع المفرد المُعَلِّ^(٥) من جمع الثلاثي المعتل العين^(٦) أو

(١) قال ابن حمدون في حاشيته ١٨٦:٢ معلقا على قول المكودي:

«يعني أنَّ ما كان من مصدر... الحق في العبارة أنَّ يقول: يعني أنه يجب قلب الواو ياء أيضا في مصدر الفعل الذي أعلت عينه تشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالباً. وبقي على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين. في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودي بقياماً وانقياداً أصلها قواماً وانقواداً بالواو فيهما.

(٢) في هـ، ز، ت «معل».

(٣) في هـ، ز، نحو «حال».

(٤) في هـ، ز «جمع» تحريف.

(٥) في ظ «المعتل» تحريف.

(٦) في ز «المعل» تحريف.

الساكنها^(١) يحكم له في الإعلال^(٢) بالإعلال المذكور، وهو قلب الواو ياء نحو: دَارٌ وَدِيَارٌ وَتَوْبٌ وَثِيَابٌ، فالإشارة بِذَا للإعلال السابق في مصدر الفعل المُعَلُّ وفُهِم من قوله: «جَمَعُ» أن ما كان على فِعَالٍ من المفرد لا يعمل نحو: صِيَّارٌ وَصِيَّانٌ، وفُهِم من قوله: «أَعِلُّ أَوْ سَكَنُ» أن عين^(٣) المفرد إذا لم يعمل ولا يسكن لم يعمل الجمع نحو: طَوِيلٌ وَطِيَّالٌ، ويجوز رفع «جَمَعُ» على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: «فَأَخْكُمُ»، ويجوز نصبُهُ بِفَعَلٍ مضممر يفسره «أَخْكُمُ»، «وَجَمَعُ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وَأَعِلُّ أَوْ سَكَنُ» في موضع النعت «لِعَيْنٍ»، ومعنى «عَرْنُ»: ظَهَرَ وَعَرَضَ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَصَحُّوْا فِعْلَةً وَبِى فِعْلٍ / * وَجَهَانٍ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ ب ٢٩٨

(ش) يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن «فِعْلَةٍ» وُجِبَ تصحيحه لعدم الألف، ولَحَاقُ التاء إذْ بها بَعْدَ عَنِ الطَّرْفِ، وذلك نحو: عُوْدٌ وَعُوْدَةٌ، وَرُؤُجٌ وَرُؤُجَةٌ، وإذا كان على وزن «فِعْلٍ» جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال والإعلال أولى نحو: حَيْلَةٌ وَحَيْلٌ، وَقِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حَاجَةٌ وَحِوَجٌ. ومن هذا البيت فُهِم^(٤) أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو، لكونه نطق في هذا البيت «بِفِعْلٍ وَفِعْلَةٍ» بغير ألف فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف^(٥).

(١) في ز، ك «والساكنها».

(٢) في هـ، ز، ت «الجمع».

(٣) في الأصل، ش، ك «غير» وما أثبت من بقية النسخ أصح.

(٤) في ت «يفهم».

(٥) في ظ «بالأول» تحريف.

و«فَعَلَّةٌ» مفعول «بَصَّحُوا»، والواو في صَحَّحُوا^(١) عائد على العرب،
و«وَجْهَانٍ» مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، و«الإِخْلَالُ أَوْلَى» جملة من مبتدأ
وخبر. ثم قال:

(ص) وَالْوَاوُ لِأَمَّا بَعْدَ فَتَحِ يَأِ الْقَلْبُ * كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ ...

(ش) يعني أنَّ الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها
فتحة وُجب قلبها ياء، وشمل قوله: «لأماً» ما كانت الواو فيه متطرفة كما
مثل، أَوْ بَعْدَ^(٢) تاء التانيث نحو: المعطاة^(٣)، ومثل ذلك بقوله: كَالْمُعْطِيَانِ
يَرْضِيَانِ، «فَالْمُعْطِيَانِ» أصله المعطوان، لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا أخذ، لكن لما
صارت^(٤) رابعة^(٥) قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو الْمُعْطِي، لأنَّ في
اسم الفاعل موجب / القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم
المفعول فحمل عليه^(٦)، وَيَرْضِيَانِ أصله^(٧) يَرْضَوَانِ لأنه من الرَضْوَانِ، لكن
قَلِبْتَ الواو فيه تاء بالحمل على فِعْلِ الْمَفْعُولِ^(٨)، وهو رَضِيََ لوجود موجب
القلب فيه، وفُهم من التمثيل أنَّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال، «وَالْوَاوُ»
مبتدأ، وخبره انْقَلَبَ، و«لأماً» حال من الضمير المستتر في انقلب، «ويأ» حال
أيضاً من ذلك الضمير، «وبَعْدَ»^(٩) متعلق «بَانْقَلَبَ» ثم قال:

(ص) ... * ... وَوَجِبَ

(١) في هـ «وصحوا» وما أثبت أدق كما في الأصل. والألفية وبقية النسخ.

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أو بعدها».

(٣) المعطاة أصلها المعطوة. أبدلت الواو ياء فصار المعطية ثم نقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً
فصار المعطاة.

(٤) في ظ «كانت».

(٥) في ت «الرابعة».

(٦) «فحمل عليه» ساقط من هـ.

(٧) «أصله» ساقطة من ت.

(٨) في ش، ت «الفاعل».

(٩) في الأصل «بعد».

إِبْدَالٌ وَإِوْبَعْدَ ضَمِّ مِنَ أَلْفٍ^(١) ...

(ش) يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حُرِّكَتْ نحو: ضَوْرِب في ضَارِب، وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سُكِّنَتْ^(٢) نحو: ضَوْرِب في ضَارِب. ثم قال:

... (ص) * وَبِأَكْمُوْقِيْنَ بَدَأَ لَهَا اعْتَرَفَ

(ش) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في مُوقِنِ اسم فاعل من أَيْقَنَ، أصله: «مُيَقِنٌ»^(٣) فأبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفُهِمَ من هذا المثال كون الياء المبدلة الساكنة، فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زَيْدٌ وهَيَامٌ، وفُهِمَ منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو: حَيْضٌ، وفُهِمَ منه أيضاً كون الياء في المفرد.

فلو كان^(٤) ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جُمعاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَبِأَكْمُوْقِيْنَ لِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا

(ش) / يعني أنه إذا وقعت^(٥) الياء الساكنة بعد ضمة^(٦) في الجمع $\frac{٢٩٩}{ب}$

نحو: هَيْمٌ في جمع أَهْيَمٍ قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصح الياء، فـ «هَيْمٌ» أصله هَيْمٌ^(٧) نحو: أَحْمَرٌ وحُمْر. وإنما لم تُقلب^(١) الياء واواً

(١) في ت «قد ألفت» تحريف.

(٢) «سكنت» ساقطة من ش.

(٣) في ت «من موقن» تحريف.

(٤) في هـ «كانت».

(٥) في ت «وقفت» تحريف.

(٦) «بعد ضمة» ساقطة من ش.

(٧) ومثل هيم يُبيض جمع أبيض أو بيضاء. إذا بنيت من البياض فتقول: يبيض، وفي هذا خلاف. فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً وظاهر كلام المصنف موافقته، فتقول على مذهبهما يبيض، وعلى مذهبه يُبوض.

لأجل الضمة كما قلبت في المفرد نحو: مُوقِنٌ، لأن الجمع أَثْقَلُ من المفرد فكان أَحَقُّ بِمَزِيدِ التَّخْفِيفِ.

و«إِبْدَالُ» فاعل «بَوَجِبَ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبَعْدَ» متعلق بإبدال، وكذلك «مِنْ أَلْفٍ»^(٢)، «وَيَا» مبتدأ مضاف إلى «كَمُوقِنٍ»، وخبره «اغْتَرِفَ»، ويجوز أن يكون مفعولاً بِمُضَمَّرٍ^(٣) يُفَسِّرُهُ احْتَرِفَ، «وَذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور، و«المَضْمُومُ» مرفوع يبيكسر.

«وفي جَمْعٍ» متعلق «بِيكْسَر». ثم قال:

(ص) وَوَأَوَّازٌ أَثَرَ الظُّمِّ زُذُّ الْيَا مَتَّى * أَلْفِي لَامٌ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

(ش) يعني أن الياء المتحركة تبدل^(٤) بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع: أحدها^(٥): أن تكون لام فَعْلٌ كَقَضُوْ^(٦) أصله: قَضِي، لأنه من قَضَى يَقْضِي، وَنَهَوَ، لأنه من النُهْيَةِ وهو العقل.

الثاني: أن تكون لام اسم^(٧) مَبْنِيٌّ عَلَى التَّأْنِيثِ بِالنَّاءِ نَحْو: مَرْمُوءَةٌ، مثل^(٨): مَقْدُرَةٌ^(٩) من رَمَى وهو المنبه عليه بقوله:

= شرح الأشموني ٤: ٣٧٠.

انظر شرح المرادى ٦: ٤٢.

(١) في هـ «تنقلب» تحريف.

(٢) في ز من «الألف».

(٣) في هـ، ز، ت «بفعل مضمر».

(٤) «تبدل» ساقطة من ت.

(٥) في ز «إحداهما» تحريف.

(٦) في ش، هـ، ز، ت «نحو قضي».

(٧) في ت «الاسم» تحريف.

(٨) في هـ، ز، ت «مثال».

(٩) «مثل مقدره» ساقط من ظ.

(ص) كَتَاءٍ بَائِنٍ مِنْ زَمِي كَمَقْدَرَةٍ * ...

(ش) ففهم من المثال لزوم التاء؛ لأن مَقْدَرَةَ لا يتجرد من التاء^(١) فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد^(٢) نحو: تَوَانِي^(٣) مصدر تَوَانِيًا^(٤) أصله: تَوَانِي^(٥) على وزن تَفَاعُلٍ لأنه نظير تَدَاوَرَكَ، فأبدلت الضمة فيه كسرة / ولم يُبَدِّلُوا الياءَ واوًا؛ لأنه ليس في الأسماء المُتَمَكِّنَةِ ما آخِرُهُ وَاوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فلو حَقَّقْتَهُ^(٦) «التاء» بقي على إعلاله لعروض «التاء» نحو تَدَاوِيَةٍ^(٧).

الثالث: أن تبنى من الرمي نحو: «سَبَّحَانَ» اسم مكان، فتقول: رَمَوْنَا لَأَن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له حكم المُتَطَرِّفِ^(٨) لَأَنَّهُ أَلَزِمٌ للكلمة^(٩) من تاء التأنيث وهو المُتَّبِعُ عليه بقوله:

(ص) ... * كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَيَّرَهُ

(ش) أي نُقِلَ^(١٠) بِالْقَلْبِ إِذَا صَيَّرَهُ البائِنُ مِنَ الرَّمِي مِثْلَ سَبَّحَانَ. «وَرُدُّ» فِعْلٌ أَمْرِي، «وَالْيَاءُ»^(١١) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ^(١٢) بِرُدِّ، «وَوَاوٌ» مَفْعُولٌ ثَانٍ

(١) في ش «لأن مفردة لا يجرد من التاء» تحريف.

(٢) في ظ «المجرد».

(٣) في ت «توان».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «تواني»، وفي ت «توانا» وما أثبت أصح لأن المصدر «توانيا» وليس تواني.

(٥) في ت «تواني».

(٦) في ظ «لحقت» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ت «توانيه».

(٨) في ت «المتطرفة».

(٩) في ت «الكلمة» تحريف.

(١٠) في ش، ز، ك «أي كذا يفعل».

وفي هـ، ظ، ت «أي كذلك يفعل».

(١١) في ت «والتاء» تصحيف.

(١٢) «أول» ساقطة من ش.

«وَأَثَرَ ظَلُوفٍ» متعلق برؤد، ويجوز أن يكون «رؤد» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وَأَلْيَا» مرفوع به، «وَمَتَى أَلْفِي» شرط، «وَلَاَمَ فِعْلٍ» مفعول ثانٍ «بِأَلْفِي»، وفي «أَلْفِي» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء، «وَأَوْ(١) مِنْ قَبْلِ» معطوف على «لَاَمَ فِعْلٍ»، وتاء مضاف إلى «بَانٍ»، والباني هو الذي يضع (٢) هذا البناء، وإنما أُضِيْفَتْ إليه تاء (٣) للمُلاَبَسَةِ بين الكلمة التي فيها التاء والتباني، «وَمِنْ رَمَى» متعلق بباني، وكذلك كَمَقْدَرَةٍ (٤) «وَكَذَا» متعلق «بَصَيْرَةٍ»، «والهاء» في «صَيْرَةٍ» (٥) عائدة على لفظ الرمي المفهوم من رَمَى، وفي «صَيْرَةٍ» ضمير مستتر عائد على «بَانٍ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَضَفَا * فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(ش) يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن «فُعْلَى» جاز أن / تُبدل الضمة كسرةً وتُصَحَّح (٦) الياء، وأن تبقى الضمة ^ب وتُبدَل الياء واواً لأجل الضمة، فتقول في أنثى الأَكْسِي (٧) والأَصْبِي كُوسَى وكَيْسَى وضُوقَى وضَيْقَى، وفهم من قوله: «وَضَفَا» أنها إذا كانت

(١) في هـ، ظ «ومن» وفي ز، ت «أو من».

(٢) في الأصل «بسيغ»، وفي هـ، ز «بصيح» تحريف.

وفي ت «يصنع» وما أثبت من ش، ظ، ك أصبح وأولى.

(٣) «التاء» ساقطة من هـ.

(٤) في ت «المقدرة».

(٥) في الأصل «ضميره» تحريف.

(٦) في ت «وتصح».

(٧) «الكيس»: الحِقَّةُ والثُرُودُ، الأنثى كَيْسَةٌ وكَيْسَةٌ، والكُوسَى والكَيْسَى: جماعة الكَيْسَةِ، قال ابن سيده:

وعندى أنها تأنيث الأَكْسِي. وعلى مثالها ضَيْقَى، وضُوقَى جمع ضَيْقَةٍ.

(اللسان: «كيس»)

«عِيناً لَفْعَلَى» اسماً لم يَجُزْ فيها^(١) الِوَجْهَانِ بل يَلْزَمُ قَلْبُ الياءِ واواً^(٢)
على الأصلِ نحو: طوبى بِمَقْتَى طَيِّبٍ^(٣).

«وإنْ تَكُنْ» شرط^(٤) و«عَيْناً» خبر تَكُنْ، و«لَفْعَلَى» متعلق بتَكُنْ، و«وَصِفَاً»
حال من «فَعَلَى»، و«ذَاكَ» مبتدأ، خَبَرُهُ «يُلْفَى»، و«بِالْوَجْهَيْنِ» في موضع
المفعول الثاني «لِيُلْفَى»، و«عَنْهُمْ» متعلق بِيُلْفَى.



(١) في ش، ظ «فيه».

(٢) في ش «قلب الواو ياء».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ت «طيبة».

قال المرادى في شرحه ٤٢:٦ «كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز في لَفْعَلَى وصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فَعَلَى اسماً واواً كطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حيكى. يقال حاك في مشيته يحيك حيكاً. إذا حرك منكبته .

والآخر: أنهم ذكروا أنشئ الأفعال في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء. أعني إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات وأجاز فيها الوجهان ونص على أنهما مسموعان من العرب. وقال الشلوبين: لم يجرى من هذا مقلوباً إلا فعلى أنشئ أفعال ولم يجرى اسماً ولا صفة، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأَطِيب.

(٤) في ت «شرطاً».

(فصل)

(ص) مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ * يَاءٍ كَثَوَى^(١) خَالِيًا جَاذًا^(٢) الْبَدَلُ

(ش) يعني أَنَّ الياء تبدلُ خَالِبًا وَاوًا إذا كانت لَامًا لَفَعَلَى اسْمًا بفتح الفاء وسكون العين نحو: شَرَوَى^(٣) وَفَثَوَى وَتَقَوَى، والأصل^(٤) فيها شَرِبًا وَفَثِيًا وَتَقِيًا، وإنما قلبت وإن لم^(٥) يكن لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ لَفِطْرِيٌّ فرقا بين الاسم والصفة، وفهم من قوله: «اسمًا» أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو: نَحْرِيًا وَصَدْرِيًا، وأشار بقوله: «خَالِيًا» إلى ما جاء في^(٦) ذلك غير مبدل نحو: «رَبِّيًا» للرائحة^(٧)، وَطَفِيًا لولد البقرة الوحشية، «وَالْوَاؤُ» فاعل «بَأْتَى»^(٨)، «وَبَدَلُ» حال وهو مضاف إلى ياء، و«ذَا» فاعل بجاء، «وَالْبَدَلُ» نعت لذا و«خَالِبًا» حال^(٩) ثم قال:

(ص) بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ لَفَعَلَى، وَضَفًا * وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

(ش) يعني أَنَّ لَامَ «فَعَلَى» وصفا بضم الفاء إذا كانت واوًا أبدلت ياء

(١) في الأصل «كثوى» تحريف.

(٢) في ز «جاه» تحريف.

(٣) في ز «شدوى».

شَرَوَى: أي مثل، يُقال شَرَوَاهُ أي مثله.

(٤) في هـ «لأن الأصل» وهذه أدق.

وفي ظ، ت «الأصل».

(٥) في ز «إن ولم».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «من»، وهي أدق.

(٧) في ز «للرائحة الحبيبة».

وفي ت «للرائحة الحسنة» وهي أصح فالرَبِّيُّ هي الريح الطيبة.

(٨) في ت «بأنى ومن متعلق بأنى» وعبارتها أكمل.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «حال من ذا» وعبارتها أكمل.

نحو: دُنْيَا وَعُلَيَّا أَصْلُهُمَا دُنُوِي / وَعُلُوِي؛ لأنهما من الدُّنُوِّ والعُلُوِّ. وإنما ٣٠١
أُبدلت هنا أيضاً فرقا بين الاسم والوصف، وفُهم من قوله: «وَصَفَاءً» أنها إذا
كانت في الاسم لم تبدل نحو: حُزُوِي اسم موضع، وأشار بقوله: «وَكَوْنُ
قُضُوِي نَادِرًا»^(١) إلى لغة «الحجازيين» في قُضُوِي، والقياس فيه قُضِيَا؛ لأنه
من باب دُنْيَا وَعُلَيَّا، وبنو تميم يقولون قُضِيَا على القياس، و«لَاَمٌ فُعَلَى» فاعل
بجاء، و«وَصَفَاءً» حال من «لَاَمٌ فُعَلَى»، «وَكَوْنُ قُضُوِي» مبتدأ، «ونَادِرًا» خبرٌ
لِكَوْنٍ^(٢)، وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون لا يَخْفَى^(٣).



(١) في الأصل، ش، ك «نادر» وما أثبت أدق كما في ه، ز، ط، ت والألفية.

(٢) في الأصل، ش، ك «الكون».

وفي ز «خبره لكون».

(٣) الأولى أن يقول: الجملة من يخفى المنفى بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(فصل)

(ص) إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَبَاءٍ * وَاتِّصَالاً وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا
فِيَاءِ الْوَاوِ أَفْلِيئًا مَدْغَمًا * وَشَدًّا مُعْطًى عَيْرٍ مَا قَدْ رُسِمًا

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واو وباء وسكن أولهما وُجب إبدال الواو بياء وإدغامها في البياء، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين. أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو: أخو^(١) يَزِيدُ، وَيَتَى وَافِدٌ، وهو المُنْبَتُّ عليه بقوله: «واتِّصلاً».

الثاني: أن لا يكون إجتماعهما عارضاً. وشمل صورتين:

إحداهما: عُرُوضُ السكون نحو: قَوِيٌّ بسكون الواو، وتخفيف قَوِيٍّ. والأخرى: عُرُوضُ الحروف^(٢) نحو: الرُّويَّةُ بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المُنْبَتُّ عليهما^(٣) بقوله: «وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا»^(٤)، وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط / صورتين: إحداهما: تَقَدُّمُ الْبَاءِ عَلَى الْوَاوِ نحو: سَيِّدٌ ^{٣٠١}ب أصله: سَيِّودٌ^(٥)؛ لأنه من السُّؤْدَدِ^(٦). والأخرى^(٧) تقدم الواو على الباء نحو:

(١) في ت «أخو».

(٢) في ز، ط، ت «الحرف».

(٣) في ش، ز، ك «عليه» تحريف.

(٤) في ز «صدياً» تحريف.

(٥) في ز «سيويد».

(٦) في ش «لأنه فيعمل من السؤدد».

(٧) في ز «والآخر» تحريف.

مَزَمَى أصله: مَزَمَى؛ لأنه اسم مفعول من زَمَى وقد يُخَالَفُ القياس^(١) على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا^(٢) قَدْ رُسِمَا» فشمّل ثلاث صورٍ: إحداهما: ما شد في الإبدال لكونه لم يستوفِ الشروط، كقراءة من قرأ^(٣): (إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّبَا تَعْبُرُونَ)^(٤) بتشديد الياء.

الثانية^(٥): ما شد فيه التصحيح مع اشتيفاء الشروط. كقولهم لِلسُّبُورِ: ضَبْرُونَ.

الثالثة: ما شد فيه إبدال الياء وأوأ نحو: عَوَى الكلب عَوَّْةً. فهذه الصُّور^(٦) كلها داخلة في قوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا»

و«إِنْ يَشْكُنْ» شرط، و«مِنْ وَآوٍ» متعلق «بِالسَّائِقِ»، و«وَأَتَّصَلَا» معطوف على فعل الشرط، وكذلك «عَرِيَا» وألفه للتثنية، و«مِنْ عُرُوضٍ» متعلق بِعَرِيَا، و«وَالْعُرُوضُ» مصدر: عَرَضَ، «وَالْفَاءُ»^(٧) جواب الشرط، و«وَالْوَاوُ» مفعول أول «بِأَقْلِبِينَ»، و«يَاءٌ»^(٨) مفعول ثانٍ، و«مُدْغِمًا» حال من الضمير المستتر في

(١) في هـ، ز، ط، ت «هذا القياس».

(٢) «ما» ساقطة من ت.

(٣) في ز قرأ بتشديد الياء.

(٤) سورة يوسف. آية: ٤٣.

في هـ، ط «إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّبَا» اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ز، ت «إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّبَا» اكتفى بموضع الشاهد.

قرأ بذلك أبو جعفر.

قال الأزهري: «كقراءة بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّبَا تَعْبُرُونَ» بالإبدال، والإدغام مع أن الواو حارضة الذات؛ لأنها مخففة من الهمزة. سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك» شرح التصريح ٣٨١:٢.

وانظر البحر ٣١٢:٥

(٥) في ت «والثانية».

(٦) في ت «الصورة» تحريف.

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

« كَيْيَاءَ الْوَاوِ أَقْلِبِينَ مُدْغِمًا »

(٨) في الأصل، ش، ك «وما» تحريف.

«أَقْلِبَنَّ»، و«مُعْطَى» فاعل بِشَدِّ، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول^(١)،
 و«غَيْرَ» مفعول ثانٍ، و«مَا» موصولة وصلتها «قَدْ رُسِمَا» ثم قال:

(ص) مِنْ وَاٍ أَوْ يَاءٍ^(٢) يَتَخَرِّبُكَ أَصِلُ * أَلْفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلِ

(ش) يعنى أنه يجب^(٣) إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما^(٤) ألفاً وذلك / ٣٠٢
 بشروط، ذكر^(٥) منها في هذا البيت شرطين:

أحدهما: أن يكون التحريك أصلياً، وهو المنبه عليه بقوله: «أَصِلْ» واحترز
 من^(٦) نحو: تَوَمَّ وَجِيئٌ أصلهما: تَوَأَمَّ وَجِيئَالٌ^(٧) فنقلت حركة الهمزة إلى
 الواو والياء فلم يُقْلَبَا؛ لأنَّ الحركة^(٨) عارضةٌ فهي غير أصلية.

والثاني: أن تكون الواو والياء^(٩) متصلتين بالفتحة. وهو المتَّبَّه عليه بقوله:
 «بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلِ»^(١٠)، وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون الفاصل ظاهراً
 نحو: وَاٍ وَزَائِي، والأخرى: أن يكون مُقَدَّرًا، وذلك إذا بَيَّنَّتْ مثل عُظِيْبٍ من
 الرَّفْمَى وَالغَزْوِ، فتقول^(١١): زَمَيْ وَغَزَوٌ منقوصاً والأصل^(١٢) زَمِيي وَغَزَوِوٌ
 فاعتلت الياء والواو الأخيرتان. بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات
 ولم تُقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف؛

(١) «الأول» ساقطة من ش.

(٢) في الأصل «من ياء أو واو» وهذا جائز لأنها وردت بالوجهين.

(٣) في ظ «قد يجب»

(٤) في الأصل، ش، ظ، ك «ما قبلها» تحريف.

(٥) «ذكر» ساقطة من ت.

(٦) في ظ «به من» وصارتها أكمل.

(٧) في هـ، ز «وجيئال» وفي ت «وجيائل».

(٨) في ت «الفتحة».

(٩) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(١٠) في ش زيادة «بعد فتح متصل واحترز به بما إذا كان بينهما فاصل وزيادة هنا تفيد».

(١١) «فتقول» ساقطة من ت.

(١٢) في ش «وأصله».

لأنَّ الأصل [رُؤْمَانِي وَعُزَّارِي كَعُلَيْطِ أَصْلِهِ:]^(١) غَلَابِطُ^(٢) فمُحْدَفَتِ الْأَلْفِ تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب، و«أَلْفًا» مفعول «بأبْدِل»، «وَمِنْ وَارٍ» متعلق «بأبْدِل» و«بِتَحْرِيبِكَ» في موضع الصفة لِوَارٍ و«يَاءٍ»^(٣)، و«أَصِلْ» في موضع الصفة لِتَحْرِيبِكَ، «وَبَعْدَ» متعلق بأبْدِل، ثم إعلم أنَّ هذين الشرطين يَطْرِدَانِ فِي كُلِّ يَاءٍ وَوَاوٍ^(٤) متحركتين^(٥) مفتوح ما قبلهما سواء كانا^(٦) لام الكلمة أو غيرها، وَثُمَّ شَرَطَ آخَرَ تَخْتَلِفُ فِيهِ اللَّامُ وغيرها أشار إليه بقوله:

(ص) إِنْ حُرِّكَ التَّالِيُ^(٧) وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِغْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ ...

(ش) يعنى أنَّ إعلال الياء والواو / بالإعلال المذكور إذا كانتا غير ^{٣٠٢}ب
لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما^(٨) نحو: قَامَ وَبَاعَ وَأَنْقَادَ^(٩) وَاخْتَارَ، فَإِنْ سَكَنَ تاليهما منع إعلال غير^(١٠) اللام مطلقاً، وشمل العين نحو: بَيَّانَ وَطَوِيلَ وَغَيْرَهَا^(١١) نحو: حَوْرُوقٌ، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَهِيَ لَا يُكْفَّ
إِغْلَالَهَا بِسَاكِنِ غَيْرِ أَلْفٍ * أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدِ فِيهَا لَدَى أَلْفٍ

(ش) يعنى أنَّ لام الكلمة إذا كان واو أو ياء متحركتين بعد فتحة

(١) ما بين المعرفين تكلمة من ش، ه، ز.

(٢) في ز «علايط غلابط».

(٣) في ه، ز، ت «لوار وياء».

(٤) ما بعد «أو ياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٥) في ه، ز «متحركين» وهذا جائز.

(٦) في ز «كان» تحريف.

(٧) في الأصل «التالي» تحريف.

(٨) في ك «تاليهما» تصحيف.

(٩) «وانقاد» ساقط من ش.

(١٠) «غير» ساقطة من ت.

(١١) في الأصل «وغيرهما» تحريف.

وبعدهما ساكن. فإما أن يكون الساكن ألفاً أو ياءً مشددة، أو غيرُهُما^(١)،
لم يَكُفَّ الإِعْلَالُ نحو: رَمَوْا وَعَزَّوْا وَيَخْشُونَ وَيَرْضُونَ أصلهما^(٢) رَمَيْوْا،
وَعَزَّوْا، وَيَخْشَيْوْنَ، وَيَرْضَيْوْنَ^(٣)، فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم
حذفت لالتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفاً أو ياءً مُشَدَّدَةً كَمَا الإِعْلَالُ
نحو: رَمَيْتَا، وَعَزَّوْا، وَمَفْتَوِيٌّ^(٤)، وَعَلَوِيٌّ، وإنما لم يَكُفَّ الساكنُ إِعْلَالَ اللام؛
لقربها من الطرف، وإنما كَفَّتْ الألفُ والياءُ المُشَدَّدَةُ إِعْلَالَهَا؛ لأنهم لو أَعْلَوْا:
رَمَيْتَا وَعَزَّوْا لَصَارَ رَمَاً وَعَزَّاً فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو: عَلَوِيٌّ فلم تُبَدَلْ
لأئمة ألفاً؛ لأنها^(٥) في موضع تبدل فيه الألف واواً. «وإن حُرِّكَ» شرط
محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وإن سُكِّنَ» شرط جوابه^(٦) «كَفَّ»
وهي مبتدأ، وخبره «لَا يُكْفُ إِعْلَالَهَا»، و«يَسَاكِينُ» متعلق^(٧) «بِيُكْفُ»،
و«خَيْرٌ» نعت «لِيسَاكِينِ»، و«أَوْ يَاءٍ» / معطوف على ألف^(٨)، «والتَّشْدِيدُ» مبتدأ ٣٠٣
خبره «قَدْ أَلِفَ»، والجملة نعت لياء، ثم إنه قد تَعَرَّضَ^(٩) للواو والياء
المذكورتين أَشْبَابٌ تَمْتَنِعُهُمَا^(١٠) من الإِعْلَالِ. أشار إلى الأول منها بقوله:
(ص) وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاً * ذَا أَلْفَلٍ كَأَخْيَدِ^(١١) وَأَخْوَلَا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «فإن كان غيرهما» وعبارتها أكمل.

(٢) في ت «أصلهما» تحريف.

(٣) في هـ «ويرضون» تحريف.

(٤) في هـ، ز «ومفتوي».

وفي ظ، ت «ومفتوي».

(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لأنه» وهذا جائز.

(٦) في ز «جواب» تحريف.

(٧) في ز، ك «متعلقان» تحريف.

(٨) في ظ «الألف» تحريف.

(٩) في ظ، ت «يعرض».

(١٠) في هـ، ت «تمنعها» تحريف.

(١١) أَخْيَدُ: أي الناصم.

(ش) يعنى أن ما كان من الأفعال على وزن «فَعِل» وكان مصدره «فَعَل» مما جاء اسم فاعله على «أَفْعَل» يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: عَمِدَ عَمِيدًا وَحَوَّلَ حَوْلًا، وسبب تصحيحهما^(١) أن حَوَّلَ^(٢) وشبَّهه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على «أَفْعَل» نحو: اِخْوَلُ^(٣) اِخْوَالًا وَاغْوَزُ اغْوِزَارًا، فصح عين فعله ومصدره؛ لأنهما فى معنى ما لا يُعَلَّ لعدم الشروط. «وَعَيْنُ»^(٤) فاعل «بَصَحَ»، و«ذَا أَفْعَلِي» حال من «فَعَلِي»^(٥). ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) وَإِنْ يَبْنِ تَفَاعُلٌ مِّنِ الْمُتَعَلِّ * وَالْعَيْنُ وَآؤُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

(ش) يعنى أن وزن «أَفْتَعَل» من الواوى^(٦) العين إذا أظهر^(٧) معنى تفاعل مما يدل على الإشتراك صُحِّح نحو: اِخْتَوَزُوا بِمَعْنَى تَجَاوَزُوا، وإنما صَحَّح مع

(١) فى الأصل، ظ «تصحيحها» تحريف.

وفى ز «تصحيحه».

(٢) فى ز «حولاً» وفى ظ «قُول».

(٣) فى ظ «حولاً» تحريف.

(٤) فى ت «وغير» تحريف.

(٥) يقتضى على إعراب الشارح ل «ذا أفعل» أمران:

الأول: يقتضى أن «ذا أفعل» إنما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح؛ لأنه راجع لهما - أي لفعل وقِعلا -

الثانى: أنه يقتضى أن الوصف الذى هو أفعل مشتق من الفعل - مع أن الراجع أنه مشتق من المصدر - فلو قال أنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثانى.

والحق فى إعراب النظم أن «ذَا» حال منهما. والأصل أن يقول «ذوى» لكنه أفرد لكونهما كالمشء الواحد، لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه مثل قوله تعالى - خطاباً لموسى وهارون - فى سورة

الشعراء آية: ١٦

(فَأْتِيَا يُرِيعُونَ قَقُولًا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالمشء الواحد.

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٩٣، ١٩٤).

(٦) فى هـ «الواو» تحريف.

(٧) فى ظ «ظهر».

توفر^(١) شروط الإعلال؛ لأنه محيل على «تَفَاعُل» الذي بمعناه وليس في^(٢) تَفَاعُل شروط الإعلال.

وفهم منه أن وزن «أَفْتَعَلَ» إذا لم يَين معنى «تَفَاعُل» أُعِلُّ على^(٣) مقتضى القياس نحو: اِغْتَادَ وَاِزْتَابَ أصلهما: اِغْتَوَدَ وَاِزْتَيْبَ، وفهم من قوله أيضاً: «وَالْعَيْنُ وَاوٌ» أن ما عينه ياء تُعَلُّ / وإن أَبَانَ معنى تَفَاعُل نحو: اِسْتَأْفُوا أَي: $\frac{3}{3}$ تضاربوا بالسيوف؛ وإنما أُعِلَّت^(٤) في ذلك الياء دون الواو^(٥) لثقل الواو في المخرج^(٦) بخلاف^(٧) الياء. و«إِنْ يَين» شرط، و«تَفَاعُلٌ» فاعل بيِّن أَي: يَظْهَرُ، و«سَلِمَتْ» جواب الشرط، و«العَيْنُ وَاوٌ» مبتدأ وخبره^(٨) في موضع الحال: «وَلَمْ تُعَلِّ»^(٩) تَتِيمٌ؛ لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ص) وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ^(١٠) ذَا الإِغْلَالِ اِسْتَحِقَّ^(١١) * ضُحِّحَ أَوَّلٌ ...

(ش) يعنى إذا اجتمع في كلمة حرفاً علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثاني لتطرفه. وذلك نحو: الهوى والحوى^(١٢) والحيا،

(١) في الأصل، ش، ك «توفير».

(٢) في ت «فيه».

(٣) في الأصل «في» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «اعتلت».

(٥) في ت «الواو دون الياء» تحريف.

(٦) في ش «في المخرج من الألف».

الياء أقرب إلى الألف في الخفة من الواو، لذلك كانت أحق بالإعلال من الواو.

(٧) في ز «دون».

(٨) في هـ، ز، ط، ت «وخبر».

(٩) في الأصل «يعل».

(١٠) في الأصل، ز «بحرفين» تحريف.

(١١) في ز «يستحق» تحريف.

(١٢) في هـ، ز، ت «الهوى والجوى».

وفي ظ «الهدى والجوى».

أصلها^(١) هَوَيٌّْ وَحَوَيٌّْ^(٢) وَحَيَّيٌّ، فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما^(٣) إعلال الثاني، وقد يُعل الأول ويصح الثاني وعلى ذلك نكته بقوله:
 (ص) ... * ... وَعَكَّشَ قَدْ يَحِقُّ

(ش) وذلك قولهم^(٤): رَأَيْتَ وَطَايَةَ وَغَايَةَ، وفهم قلة ذلك من قوله: «قَدْ يَحِقُّ». «وإن» شرط، «وَذَا الإِغْلَالُ» مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق، «وَلِحِزْقَيْنِ» متعلق باستحق، و«صُحِّحَ» جواب الشرط، «وَعَكَّشَ قَدْ يَحِقُّ» جملة مستأنفة^(٥). ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخُصُّ الأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك / الزيادة^{٣٠٤} يَبْعُدُ شَبَهُهُ بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فَصُحِّحَ لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو: جَوْلَانٌ وألف التأنيث نحو: حَيْدَى وَصَوْرَى. «وَعَيْنٌ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وَصَلَتْهَا^(٦) «يَخُصُّ»، و«وَاجِبٌ» خبر مقدم، و«أَنْ يَسْلَمَا» مبتدأ، والجملة خبر «عَيْنٌ»، ويجوز أن يكون «وَاجِبٌ» نَحْبَرًا عن «عَيْنٌ»، و«أَنْ يَسْلَمَا» مرفوع «بواجب»، والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته.

ثم قال:

(١) فى ت «أصلهما» تحريف.

(٢) فى ه ، ز ، ظ ، ت «وجوى».

(٣) فى ز «ومنها» تحريف.

(٤) فى ه ، ز «كقولهم».

وفى ت «نحو».

(٥) فى ش «جملة اسمية مستأنفة».

(٦) فى ش زيادة «وصلتها قد زيد وآخر منصوب على الظرف والعامل فيه زيد، وما مرفوع به وصلتها يخص» والإعراب هنا أكمل وأوضح.

(ص) وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِيمًا التَّوْنَ إِذَا * كَانِ مُسْتَكْنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَدًا

(ش) يعنى أَنَّ النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء^(١) وُجِبَ قلبها ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لإختلاف مخرجيهما مع منافرة^(٢) بَيِّنَ^(٣) النون وَغُنِّيَتْهَا لشدة الباء، وذلك فيما^(٤) كان من كلمتين ومن^(٥) كلمة، ولذلك مَثَّلُ بالنوعين فالمنفصلُ نحو: «مَنْ بَتَّ»، والمتصل نحو: «أَنْبَدًا». و«التَّوْنَ» مفعول أول «بَاقْلِبَ»، «وَمِيمًا» مفعول ثانٍ، «وَقَبْلَ» متعلق باقْلِبَ، «وَإِذَا» ظرف مضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

(١) في هـ «الباء» تصحيف.
(٢) في ت «تنافر».
(٣) في ظ، ت «لين» تحريف.
(٤) في ت «فيما إذا» وعبارتها أكمل.
(٥) في ش «أو من».

(فصل)

(ص) لِسَاكِينَ صَحَّ النَّقْلُ التَّخْرِيكَ مِنْ * ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ سَاكِنٍ

(ش) يعنى أَنَّ عَيْنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَتْ وَاوَّاءَ أَوْ يَاءً وَكَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا^(١) صحيحاً وَجِبَ نَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا؛ لِاسْتِقْلَالِ^(٢) الْحَرَكَةِ فِي حَرْفِ^(٣) الْعِلَّةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: يَقُومُ أَصْلُهُ: يَقُومُ بِضَمِّ الْوَاوِ فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ^(٤)، وَيَبِينُ أَصْلُهُ: يَبِينُ فَنَقَلْتُ^(٥) حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وَبَقِيَتْ الْيَاءُ سَاكِنَةً، ثُمَّ إِنَّ خَالَفَتْ الْعَيْنَ الْحَرَكَةَ الْمُنْقُولَةَ أُبْدِلْتُ مِنْ مُجَانِسِهَا نَحْوُ: أَبَانَ وَأَعَانَ أَصْلُهُمَا: أَبَيَنَّ وَأَعَوَّنَ فَدَخَلَ النُّقْلُ وَالْقَلْبُ فَصَارَا^(٦) أَبَانَ وَأَعَانَ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ /: «صَحَّ» أَنَّ السَّاكِنَ إِذَا كَانَ مَعْتَلًا لَا يُنْقَلُ نَحْوُ: بَآيَعَ وَفَوَّقَ^(٧) وَيَبِينُ. ثُمَّ إِنَّ هَذَا النُّقْلَ لَهُ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ذَكَرَ الْأَوَّلَ فِي قَوْلِهِ: «صَحَّ»، وَأَشَارَ إِلَى بَاقِيهَا بِقَوْلِهِ:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا * كَأَيْبُضُ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غُلًّا

(ش) سَمِلَ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ «مَا أَفْعَلَهُ» نَحْوُ: مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أَلَيْتَهُ، وَ«أَفْعِلَ بِهِ» نَحْوُ: أَقْوِمُ بِهِ وَاللَّيْنُ بِهِ، وَإِنَّمَا صَحَّ فِيهِمَا بِالْحَمْلِ عَلَى أَفْعَلٍ مِنْ كَذَا^(٨)؛

(١) فِي ت «سَاكِنٌ» تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي ش، ك، ت «لِاسْتِقْلَالٍ» تَحْرِيفٌ.

(٣) «حَرْفٌ» سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ «إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وَبَقِيَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةً». وَعِبَارَتُهَا أَكْمَلُ.

(٥) فِي ز «فَقَلْبْتُ» تَصْحِيفٌ.

(٦) فِي ه، ز «فَصَارَا» تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي ه، ز، ط، ت «وَفَوَّقَ» وَهَذَا جَائِزٌ.

(٨) «كَذَا» سَاقِطَةٌ مِنْ ش، ه، ز، ط، ك، ت.

لأنهما من واد واحد؛ وأما نحو أبيضُ فلو نقلت منه الحركة للساكن لَدَهَبَتْ هَمْزَةُ الوضَلِ، فيقال: بَاضَ فَيَأْتِيَسُ بِفَاعِلٍ من^(١) المضاعف نحو: بَاضَ، وأما نحو أهوى مما أعلت^(٢) لأمه فلو نُقِلَتْ فيه الحركة لتوالى عليه الإعلال «والثخريك» مفعول «بأنقل»، و«لساكن» متعلق «بأنقل»، و«صبح» في موضع النعت «لساكن»، و«من ذى» متعلق بانقل «وأت» نعت «لدى لين»^(٣)، و«حزن فعل» حال من الضمير المستتر^(٤) في أت، و«ما» ظرفية مصدرية، أي: مدة عدم كونه فعل^(٥) تعجب ولا كذا. ثم قال:

(ص) ومثلُ فعلٍ لى ذَا الإِغْلَالِ اسْمٌ * صَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ

(ش) يعنى أن الفعل يشاركه فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم اشبه المضارع فى زيادته لا فى وزنه، أو فى وزنه لا فى زيادته فشمّل صورتين:

الأولى: أن تبنى من البيع مثل: تحلىء^(٦) فتقول: تبيع وأصله: تبيع^(٧) بسكون الباء فأجل^(٨)؛ لأنه أشبه الفعل المضارع فى الزيادة وهى التاء وخالفه فى الوزن.

(١) «من» ساقطة من ش.

وفى ت «باسم فاعل» ومن المضاعف ساقط.

(٢) فى ز «احتلت».

(٣) «لين» ساقطة من ه ، ظ، ت.

(٤) «المستتر» ساقطة من ت.

(٥) فى ه ، ز «غير».

وفى ن «عين» تحريف.

(٦) تحلىء: بكسر التاء وبهمزة بعد اللام من البيع، وهو ما أفسده الساكن من الجلد.

(٧) «وأصله تبيع» ساقط من ظ.

(٨) «فأجل» ساقطة من ك.

وفى ت «فأجل لأمه».

والثانية: نحو: مَقَامُ أَصْلِهِ: مَقْوَمٌ فَأَشْبَهَ الْمَضَارِعَ فِي الْوِزْنِ نَحْوُ: تَشْرَبُ
 وخالفه في الزيادة؛ لأنَّ الميم لا تُزاد في أول المضارع وهذا هو^(١) معنى
 قوله: «وَفِيهِ وَشَمٌّ» أي: فيه علامة يمتازُ بها عن الفعل؛ وفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ الْأِسْمَ
 إِذَا كَانَ شَبِيهًا بِالْمَضَارِعِ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةِ لَمْ يُعَلَّ نَحْوُ: أَيْبَضُ وَأَسْوَدُ؛ لِأَنَّهُ
 لَوْ أَعْلَى لِلتَّبَسِ^(٢) بِالْفِعْلِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ عِلْمَةٌ يَمْتَازُ بِهَا عَنْهُ، وَفُهِمَ أَيْضًا مِنْهُ أَنَّهُ
 لَمْ يَشَابَهُ^(٣) الْمَضَارِعَ لَا فِي الْوِزْنِ وَلَا فِي الزِّيَادَةِ لَمْ يُعَلَّ كَمِثَالِ.

٣٠٥
 ١

و«مِثْلُ فِعْلٍ» مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ «اسْمٌ»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «اسْمٌ» مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ «مِثْلُ
 فِعْلٍ»، وَهُوَ أَظْهَرُ، «وَفِي ذَا الْإِخْلَالِ» مُتَعَلِّقٌ بِمِثْلٍ، «وَضَاهِي مُضَارِعًا» جُمْلَةٌ
 فِعْلِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ النَّعْتِ لِاسْمٍ، «وَفِيهِ وَشَمٌّ» نَعْتٌ بَعْدَ نَعْتٍ، وَقَدْ فُهِمَ مِنْ هَذَا
 الْقَانُونِ أَنَّ نَحْوَ: يَفْعَلُ نَحْوُ: يَخَيِّطُ يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ فِي الْوِزْنِ
 دُونَ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ يَفْعَلُ بِكَسْرِ التَّاءِ فِي لُغَةِ «كِنَانَةَ» وَأَخْرَجَهُ^(٤) بِقَوْلِهِ:

(ص) وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ * ...

(ش) يَعْنِي أَنَّ مَا صُحِّحَ «مِفْعَلٌ» وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي الْإِعْلَالَ؛ لِأَنَّهُ
 مُجْمَلٌ عَلَى «مِفْعَالٍ» بِالْأَلْفِ، «وَمِفْعَالٌ» لَمْ يَشْبَهِ الْفِعْلَ لَا فِي الْوِزْنِ وَلَا فِي
 الزِّيَادَةِ وَذَكَرَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّصْرِيفِ أَنَّهُ إِثْمًا صُحِّحَ^(٥)؛ لِأَنَّهُ مَقْصُورٌ مِنْهُ^(٦)
 فَهُوَ هُوَ، ثُمَّ قَالَ:

(١) «هُوَ» سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٢) فِي ز «لَا تَبَسُ» تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي ز «يَشْبَهُ».

(٤) فِي هـ، ز، ظ، ت «فَأَخْرَجَهُ».

(٥) فِي ك «يَصْحَحُ».

(٦) قَالَ سَبِيوِيَّةٌ: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ «مِفْعَلٍ» لِأَيِّ شَيْءٍ أُتِمَّ وَلَمْ يَجْرِ أَقْتَلُ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ مِفْعَلًا إِثْمًا هُوَ مِنْ
 «مِفْعَالٍ» الْآتِي أَنَّهُمَا فِي الصِّفَةِ سِوَاءِ تَقُولُ: يَطْفَرُ وَمِفْعَالٌ، فَتَزِيدُ فِي الْمِفْعَالِ مِنَ الْمَعْنَى مَا أُرِدْتَ فِي
 الْمِطْفَرِ. وَقَدْ يَمْتَرُورَانِ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ نَحْوَ مِفْتَحٍ وَمِفْتَاخٍ، وَمِنْشَجٍ وَمِنْشَاجٍ، وَمِقْوَلٍ وَمِقْوَالٍ. فَإِذَا أُنْجِمْتَ
 فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهَا مَقْصُورَةٌ مِنْ مِفْعَالٍ أَهْدَأُ»

الكتاب ٤: ٣٥٥، ٣٥٦.

(ص) ... * وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزَلٌ لِدَا^(١) الْإِغْلَالِ وَالنَّاءُ الزَّمَّ عَوْضٌ * ...

(ش) يعنى إذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدراً على «إفعال» أو^(٢) «استفعال» محمّل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائيه ثم نُقِلَتْ^(٣) أَلْفًا لِحَاثَمَةِ الْفَتْحَةِ فَيَجْتَمِعُ أَلْفَانِ الْأُولَى^(٤) الْمُثْقَلِيَّةِ^(٥) عَنِ الْعَيْنِ، وَالثَّانِيَةِ الْأَلْفِ^(٦) الَّتِي كَانَتْ بَعْدَ الْعَيْنِ، فَتُحَذَفُ الثَّانِيَةُ وَتَلْرَمُ حَيْثُ عِلْدِ النَّاءِ عَوْضًا^(٧) مِنَ الْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ: إِجَازَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ أَصْلُهُمَا: إِجْوَازًا وَاسْتِقْوَامًا، وَنَظِيرُ إِجْوَازًا مِنَ الصَّحِيحِ إِكْرَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ وَاسْتِدْرَاكٌ فَتُقْلَتُ حَرَكَةُ الْعَيْنِ فِيهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وَقُعِلَ فِيهَا مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَذْفِ وَالتَّعْوِيضِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمَحذُوفَ^(٩) هِيَ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ^(١٠) بِقَوْلِهِ: «وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزَلٌ»، وَهُوَ مَذْهَبُ «سَيْبَوِيَّةِ»^(١١)، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ النَّاءُ الَّتِي هِيَ عَوْضٌ قَدْ تَحذَفُ. وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

(١) فِي هـ «كَذَا» تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي ز «وَاسْتِفْعَالٌ».

(٣) فِي هـ «نَقَلْتُ» تَصْحِيفٌ.

(٤) فِي ت «لِلْأُولَى» تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي ز «مُنْقَلِبَةٌ».

(٦) وَالْأَلْفُ سَاقِطَةٌ مِنَ ت.

(٧) فِي ظ «عَوْضٌ».

(٨) فِي هـ ، ز «عَنِ».

قَالَ الْأَشْمُونِيُّ: «اِخْتَلَفَ التَّحْوِيرُونَ أَيُّهُمَا الْمَحذُوفَةُ. فَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيْبَوِيٌّ إِلَى أَنَّ الْمَحذُوفَةَ أَلْفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ لِأَنَّهَا الزَّائِدَةُ وَلِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ وَلِأَنَّ الْأَسْتِقَالَ بِهَا حَصَلَ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ النَّاطِمُ، وَلِلذَلِكَ قَالَ وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزَلٌ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ الْمَحذُوفَةَ بَدَلَ عَيْنِ الْكَلِمَةِ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ». شَرْحُهُ ٤: ٣٢٣.

(٩) فِي ش «الْمَحذُوفَةُ».

(١٠) فِي ز «الزِّيَادَةُ».

(١١) ذَهَبَ سَيْبَوِيٌّ: «إِلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ وَالْإِسْتِقَامَةَ إِنَّمَا اخْتَلَفَتْ كَمَا اخْتَلَفَتْ أُنْعَامُهُمَا، لِأَنَّ لِرُومِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْإِفْعَالِ لَاسْتِفْعَالٌ وَأَفْعَلٌ، كَلِرُومِ يَسْتَفْعَلُ وَيُفْعَلُ لِهَمَّا، وَلَوْ كَانَا تَفَارِقَانِ كَمَا تَفَارِقُ بَنَاتُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا مَصَادِرُهَا لِتَعَمُّثِ». (الْكِتَابُ ٤: ٣٥٤، ٣٥٥)

(ص) ... * وَحَذْفُهَا بِالنُّقْلِ نَادِرًا^(١) عَرَضُ

(ش) يعنى أن هذه التاء التى تلحق / جوضاً قد تحذف، ويقتصر فى ^{٣٠٥}ب حذفها على السماع كقولهم: أَرَى إِزَاءً^(٢)، وَاسْتَفَاءَ اسْتِفَاءً. ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(٣)

و«أَلِفَ الْإِنْفَعَالِ» مفعول بَأَزَلْ، «وَلِدَاءً»^(٤) متعلق ب«بَأَزَلْ»، و«الإِخْلَالِ» نعت ل«لِدَاءً»، و«الثَّاءُ» مفعول ب«بِالنُّقْلِ»^(٥)، و«عَوَضُ» حال من «الثَّاءُ»، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعية»، و«حَذْفُهَا» مبتدأ خبره^(٦) «عَرَضُ»، و«بِالنُّقْلِ» متعلق بِعَرَضُ، و«نَادِرًا»^(٧) حال من الضمير المستتر فى عَرَضُ وفى بعض النسخ: «رُبَّمَا عَرَضُ». ثم قال:

(ص) وَمَا لِلْفَعَالِ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ * نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قِيمِينَ^(٨)

(ش) يعنى أنه إذا بُنِيَ مَثَلُ «مَفْعُولٍ» من فعل ثلاثى معتل العين فَعِلَ بِهِ ما فَعِلَ «بِإِنْفَعَالٍ» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وحذف واو مَفْعُولٍ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: «فَمَفْعُولٌ» ما كان مُعْتَلِ الْعَيْنِ، وَشَبِيحَ ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوًا، وَلِذَلِكَ^(٩) اتى بمثاليين فقال:

(١) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة. وقد ذكر عند إعرابه البيت أن فى بعض النسخ «وربما» فالظنه.

(٢) فى ز «إذا» تحريف.

(٣) سورة الأنبياء. آية: ٧٣.

(٤) فى ت «وكذا» تحريف.

(٥) فى هـ «بأزل» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ط، ت «وخبره».

(٧) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة.

(٨) فى الأصل، ز، ط، ت

وَمَا لِلْفَعَالِ مِنَ النُّقْلِ وَمِنْ حَذْفِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قِيمِينَ

وما أثبت من ش، هـ، ك والألفية أصوب.

(٩) فى ت «مثل».

(ص) نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَضُونٍ ... * ...

(ش) فأصل مَبِيعٍ: مَبِيعُوعٌ، فثُقِلَتْ حركة الياء إلى الباء^(١) وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة، فأبدلت ضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مَبِيعُوعِ فقالوا مَبِيعٌ، وأما مَضُونٌ فأصله: مَضُونٌ فثُقِلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها، وهي^(٢) واو مَفْعُولٍ، وقد يصح^(٣) كل واحدٍ من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَنَدَرُ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَلِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرُ

(ش) يعنى أن ما عينه واو من مفعول قد يُصَحِّحُ أى يُنطَقُ به على الأصل وذلك قليل كقولهم: كَوَّبٌ مَضُونٌ، وما عينه ياء وهو مشهور^(٤)، وقيل إن تَصْحِيحَهُ لُغَةٌ^(٥) «بنى تميم»، ومنه قولهم: مَبِيعُوعٌ وَمَخْيُوطٌ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢١٧ - حَتَّى تَذَكَّرَ يَكْضَانَ وَهَيْجَةَ * يَوْمُ / الرَّذَائِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ^(٦)

و«مأ» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «لِلْفَعَالِ»، و«من ثقل»^(٧) متعلق بما فى

(١) فى الأصل، ز، ش، ك «الباء» تصحيف.

(٢) فى الأصل «وهو».

(٣) فى ظ، ت «يصحح».

(٤) فى ش «مشهور التصحيح». وجمارتها أوضح.

(٥) فى ت «فى لغة».

(٦) الشاهد لعلمة بن عبده الفحل. انظر ديوانه: ٥٩

والمقتضب ١٠١:١ والخصائص ٢٦١:١ والمنفصل ١١٠ وشرح المنفصل ٧٨/١٠ وشرح الأشموني

٤:٣٢٥، والخزانة ٤:٥٢٠ ومعجم شواهد النحو ١٥٣

ورد عجز البيت فى الأصل، ش، ه، ك، ت

(يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم)

وفى ظ (يوم تزد عليه الدجن مغيوم)

مغيوم جاء على أصله دون إحلال، والقياس فيه مغيوم من الغيوم، وهو السحاب.

(٧) فى الأصل، ه، ز، ظ، ت «النقل» تحريف.

المجرور من معنى الاستقرار، و«مَفْعُول» مبتدأ، خبره^(١) «قَمِين»، «وبِهِ» متعلق
 «بِقَمِين»، والجملة في موضع خبر «مَا»، و«تَصْحِيحٌ» فاعل بَتَدَن، وهو مضاف
 «لِذِي» على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذي الواو. ثم قال:

(ص) وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا * وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

(ش) يعني أنه إذا بنى مثال «مَفْعُول» من فعل ثلاثي واوِيّ اللام جاز
 فيه التصحيح، باعتبار تَحْصُن^(٢) الواو بالإدغام^(٣) والإعلال لقربها من
 الطرف وذلك نحو عَدَا يَغْدُو^(٤) فهو مَغْدُوٌّ وَمَغْدِيٌّ^(٥)، وفُهِم من قوله: «إِنْ
 لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا» أَنَّ التصحيح أجود؛ لأن معنى تتحرى: تقصد، فالمعنى
 وأعلل إن لم تقصد الأجود^(٦)، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل،
 وفُهِم منه أن ما كان يائِيّ اللام^(٧) لا يجوز^(٨) فيه الوجهان بل يلزم^(٩)
 الإعلال نحو: مَرْمِيٌّ أصله: مَرْمُوتِيٌّ، وقد تقدم وجوب إعلاله^(١٠)، وفُهِم
 أيضاً منه أَنَّ ما كان واوِيّ اللام على «فَعْلٍ»، لا يجوز فيه الوجهان^(١١) بل
 يلزم إعلاله. نحو: مَرْمِيٌّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْمَفْعُولُ مِنْ * ذِي الْوَاوِ لَأَمْ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَهْوَنُ

(١) في هـ، ز، ظ، ت «وخبره».

(٢) في ز «تحصين» تحريف.

(٣) في ت «اعتبار بتحصين الواو من الإدغام».

(٤) في ظ، ت «عدا يغدو».

(٥) في ت «مغدو ومغدي».

(٦) في ت «الأجودا».

(٧) في الأصل، ظ، ك، ت «العين» وما أثبت من ش، هـ، ز هو الصواب.

(٨) في ك «يجوز».

(٩) في ش «يلزم فيه».

(١٠) في هـ، ز زيادة «وجوب إعلاله عند قوله: فصل إن يسكن السابق. البيت وخطاً من الناسخ، لأن هذا

البيت يشير إلى إبدال الواو ياء عند اجتماعهما في كلمة واحدة وسكن أولهما وقد سبق ذكره».

(١١) في ش «لا يجوز في المفعول منه الوجهان».

(ش) يعنى إذا كان مثال^(١) المفعول^(٢) مما لآئمه واو جاز فى لامه وجهان الإعلال والتصحيح، وذلك فى الجمع نحو: عَصَا وَعَصُو وَعَصِي^(٣)، وفى المفرد نحو: عَتَا^(٤) عَيْتًا وَعُتُوًا^(٥) إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال، ولم ينبه على ذلك الناظم^(٦)، وفى تقديمه^(٧) الجمع إشعار ما بذلك. «والمفعول»^(٨) فاعل «بجاء»، و«ذَا وَجْهَيْنِ» حال من الفعول / و«مِنْ ذِي» متعلق «بجاء»، و«لَأَمْ جَمْعٍ» حال من ٣٠٦ الواو، «واو»^(٩) فزود معطوف على جمع، و«يَعْنِ» فى موضع النعت لفرد. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِى نَوْمٍ * وَنَحْوُ نَيْامٍ سُذُوذُهُ نُمِي

(ش) يعنى أنه يجوز فيما كان على وزن^(١٠) فُعَلْ جمعاً^(١١) عينه^(١٢) واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نَائِمٍ وَنَوْمٍ وَصَائِمٍ وَصُومٍ^(١٣)،

(١) «مثال» ساقطة من هـ ، ز.
(٢) فى ظ «المفعول» تحريف.
(٣) فى ز «عَصِي وَعَصِي وَعَصِي» تحريف.
(٤) «عتا» ساقطة من ش.
(٥) «عتا» يقال: عتا الشيخ أي كبر.
(٦) «وعتوا» ساقط من هـ ، ز.
(٧) فى ظ، ت «عتا وعتوا وعتيا» تقديم وتأخير.
(٨) صرح بذلك فى شرح الكافية ٤: ٢١٤٥ حيث قال:
وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا أَتَى
(٩) «تقديمه» ساقطة من ظ.
(١٠) فى ظ «والمفعول» تحريف.
(١١) فى ز «ولفرد»، وفى ت «أو فرد».
(١٢) «وزن» ساقطة من هـ .
(١٣) «جمعا» ساقطة من ز، ظ، ك.
(١٤) فى ش، هـ ، ز «وما عينه».
(١٥) فى ش «نائم ونوم وقام وقوم وصائم وصوم» زيادة مثال.

والإعلال نحو: ضَيْمٌ وَتَيْمٌ^(١)، لقرب عينه من الطرف، وأما «فُعَال»^(٢) بالألف^(٣) فالوجه فيه التصحيح؛ لبعده من الطرف نحو: ضَوَامٌ وَتَوَامٌ، وقد شد في تَوَامٍ: نِيَامٌ، فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:

٢١٨- أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بِنْتُ مُنْدِيرٍ * فَمَا أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامَهَا^(٤)

وإعراب البيت واضح. ثم قال^(٥).



(١) في ظ «وَتَيْمٌ» .

(٢) في هـ «فُعَال» تحريف.

(٣) في الاصل «بألف» تحريف.

(٤) الشاهد لابي الغمر الكلبي.

انظر: اللسان «نوم»، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٠ .

وشرح التصريح ٢: ٣٨٣، وشرح الأشموني ٤: ٣٢٨ .

ومعجم شواهد النحو ١٥٤ .

وفي رواية :

فَمَا أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامَهَا

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بِنْتُ مُنْدِيرٍ

(٥) «ثم قال» ساقط من ش، هـ، ك، ت وهي زائدة لا لزوم لها.

(فصل)

(ص) ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي الْفِعَالِ أَبْدِلًا * ...

(ش) يعني أنَّ الإفتعال وما تصرّف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدال / ب ٣٠٦
تاء وأدغم في تاء الإفتعال وشمل قوله: «ذُو اللَّيْنِ» الواو نحو: اتَّعَدَ أصله:
اؤْتَعَدَ، والياء نحو: اتَّسَرَ أصله: ائْتَسَرَ، لأنه من اليُسْر، ولا مَدْخَلٌ لِلْأَلِفِ
هنا؛ لأنها لا تكون فاء، وإنما أَبْدَلُوا منها تاء، لأنهم لو أقرّوها لَتَلَاخَبَتْ بها
الحركات، فإن كانت بعد ضمة قلبت واواً أو بعداً^(١) فتحة قُلبت أَلِفاً، أو
بَعْدَ كَسْرَةٍ قُلبت ياء فأبدلوا منها حرفاً جلدأ وهو التاء؛ لأنها أقرب حروف
الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء^(٢) الإفتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار
إليه^(٣) بقوله:

(ص) ... * وَشُدُّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ التَّكْلَا^(٤)

(ش) يعني أنه قد سُمِعَ إبدالُ التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه
الشذوذ، وظاهر تمثيله: «بِاتِّكَلَا»^(٥) أنه مما سمع فيه الإبدال شُدُّوذاً
والمسموع من ذلك إنما هو «أَتَزَرَ» أي: لبس الإزار، فينبغي أن يكون المثال
راجعاً لذي الهمزة لا للبدال^(٦)، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه

(١) «بعد» ساقطة من ظ.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «تاء» وعبارتها أدق وأصح.

(٣) في ظ «إليها».

(٤) في ز «اتكلا» تحريف وما أثبت هو الصواب كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ز «باتكلا».

(٦) في هـ «المبدال».

مَشْمُوع. فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاءً من ذى الهَمْزِ، «وَذُو اللّٰئِنِ» مبتدأ، وخبره «أَبْدِلَا»^(١)، و«فَا» حال من «ذُو»^(٢) اللّٰئِنِ، «وَقَا» مفعول ثانٍ لأبدل، والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذُو اللّٰئِنِ، «وَفِي إِفْتِعَالٍ» متعلق بأبدل، وفاعل شذ ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل^(٣). ثم قال:

(ص) طَا تَا اِفْتِعَالٍ زُذُّ اِثْرَ مُطْبِقِي *

(ش) يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال^(٤) وفروعه طاء بعد أحد^(٥) حروف^(٦) الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اضْطَبَّرَ^(٧) واضْطَرَمَّ واطْطَعَنَ^(٨)، واطْطَهَّرَ^(٩) أصلها: اضْطَبَّرَ واضْطَرَمَّ واطْطَعَنَ^(١٠) واطْطَهَّرَ^(١١)، فاستقل لإجتماع التاء مع الحرف المطبق / لما بينها من مقاربة

٣٠٧
أ

(ص) ... * فى اِذَانَ وَاِزْدَادٍ وَاِذْكَرٍ ذَالاً بَقِي

(ش) يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه ذالاً بعد الدال والزاي

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «أبدل».

وما أثبت أدق كما فى ه، ز والألفية.

(٢) فى ه، ز، ظ، ت «ذى» تحريف.

(٣) فى ت «إبدال».

(٤) فى ظ «الانفعال» تحريف.

(٥) «أحد» ساقطة من ش.

(٦) فى ز «أحرف».

(٧) فى ز «اضطراب» خطأ من الناسخ.

(٨) فى ز «واضططن».

(٩) فى ت «اظهر» تحريف.

(١٠) فى ز، ت «واضتمن».

(١١) فى ت «واظهر» تحريف.

والذال، وقد استوفى مثلها «فَادَان»^(١) أصله: «ادْتَانَ»: إذا أخذ الدَّيْن فأبدل من التاء دالاً وأدغمت فيها^(٢) الدال الأولى، و«ازْدَدَ» فعل أمر من زَادَ، أصله: «ازْتَدَ» فأبدل من التاء دالاً، و«ادْكِرْ» فعل أمر من ادْكَرَ وأصله «ادْتِكِرْ» فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً وأدغمت الدال في الدال، و«تَا أَفْتَعَالِ» مبتدأ، وخبره «رُدُّ» وهو ماض مبني للمفعول، وفي «رُدُّ» ضمير مستتر عائد على «تَا أَفْتَعَالِ»^(٣) و«طَا» مفعول ثان برُدُّ، ويجوز أن يكون «رُدُّ» فعل أمر، و«تَا أَفْتَعَالِ» مفعول أول «برُدُّ»، و«إِنْر» متعلق برد على الوجهين، وفي «بَقِيَّ» ضمير مستتر عائد على «تَا أَفْتَعَالِ»، و«دَالاً» حال من ذلك الضمير، وعبر ببقی عن البدل^(٤) وفيه بُعِد.

ثم قال: (٥)



(١) في ز «في أدان».

(٢) في ظ «فيه».

(٣) في الأصل، ش، ك «تالافتعال».

وما أثبت أدق كما في هـ، ز، ظ، ت والألفية.

(٤) «عن البدل» ساقط من ك.

(٥) زائده في الاصل وبقية النسخ ولا لزوم لها.

(فصل)

(ص) فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدُ * اخذِفِ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ

(ش) يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واو أو فى ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر. نحو^(١): «عِدْ» وهو محمول على الفعل المضارع لوجود

علة الحذف فى الفعل المضارع.

الثانى: المضارع إذا كانت «على يُفْعِلُ» بفتح الياء^(٢) وكسر العين نحو:

يَعِدُ، لوقوع الواو ساكنة بين الياء^(٣) وكسرة لازمة، وحمل عليه أَعِدُ

وتَعِدُ^(٤) وتَعِدُ، وفهم من قوله: «من^(٥) كَوَعَدُ» أن الواو تُحذف فى

الأمر والمضارع^(٦) إذا كان بعدها فتحة نائبة^(٧) عن الكسرة^(٨) نحو:

وَهَبَ يَهَبُ، فإنَّ قياسه: «يَهَبُ» بكسر الهاء، لكن فُتحت لكونها

من حروف الخلق، وفهم أيضاً منه أن حذف الواو المذكور مشروط

بأن يكون حرف / المضارعة مفتوحاً، فلو كان مضموماً لم $\frac{٣٠٧}{ب}$

(١) فى ظ «وهو».

(٢) فى ظ «الفاء».

(٣) وفى ه ، ز ، ظ، ت «فتحة» تحريف.

(٤) «ونعد» ساقطة من ظ.

(٥) «من» ساقطة من ظ، وفى ت «ومن».

(٦) فى ظ «من فعل المضارع»، وفى ت «من المضارع».

(٧) فى الأصل، ت «ثانية» تصحيف.

(٨) فى ت «كسرة» تحريف.

يحذف نحو: يُوعَدُ مَبْنِيًّا للمفعول، وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو: يُؤَجَّلُ وَيُؤَضَّوْ، وفهم أيضاً منه أن يكون ذلك في فِعْلٍ فلو بنيت من الوَعْدِ مثل يَقْطِرِينَ قلت^(١): يؤعِد^(٢).

الثالث: المصدر من نحو: «وَعَدَ» وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف^(٣)، وفهم من قوله: «كَمِذَّة»، أن يكون المحذوف^(٤) منه^(٥) مصدرأ فلو كان اسماً لم يحذف نحو: وَجَهَةٌ، وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به^(٦) الهيئة لم يحذف نحو: الوَعْدَةُ والوَقْعَةُ. «وفا أمر» مفعول باحذف، و«مُضَارِعٍ» معطوف على أمر. ثم قال:
(ص) وَحَذَفُ هُنْزِ الْفَعْلِ اسْتَمْرَ لِي * مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ

(ش) يعنى أنه أطرده حذف الهمزة من «أَفْعَلٌ» في «الفعل» المضارع وفي اسم الفاعل، واسم المفعول^(٧)، وهو المُعْبَرُ عنهما^(٨): «بِنَيْتِي مُتَّصِفٍ» فَإِنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما، فهُمَا بِنَيْتًا^(٩) مُتَّصِفٍ، وكان الأصل

(١) في ت «لقلت».

(٢) في ش «يوعيد لم يحذف».

يريد أن الإعلال يكون في فِعْلٍ وليس في اسم فالتصحيح أولى بالأسماء من الإعلال كما مثل الشارح ب «يقطرين».

(٣) في ت زيادة «في الحذف كعدة والثا فيه عوض من الواو المحذوفة». والزيادة هنا تُقيد.

(٤) في ه «للمحذوف» تحريف.

(٥) «منه» ساقط من ه ، ز، ت.

(٦) في ظ «منه» تحريف.

(٧) «واسم المفعول» ساقط من ك.

(٨) في ه «عنه» تحريف.

(٩) في ز «بنيتي» تحريف.

أن لا تُحذف الهمزة في ذلك كما لا تُحذف [في] (١) سائر الزوائد من الفعل نحو: تَدَحْرَجُ وَتَخَاصِمُ (٢)، لكن استثقل لإجماع همزتين في فعل المتكلم في نحو: أَكْرَمَ فحذفت الهمزة وحمل على أَكْرَمَ تُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ واسم الفاعل واسم المفعول (٣)، كما حمل على «يَعِدُّ» سائر أفعال المضارع والمراد «بأفعل» الفعل الماضي. «وحذف» مبتدأ، وخبره «استتمر» ثم قال:

(ص) ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتِعْمَالاً * وَقِرْنَ فِي اقْرَرْنَ وَقِرْنَ نُقِلًا

(ش) يعني أن «ظَلَلْتُ» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى (٤) اللامين مع كسر الظاء وفتحها، فتقول: ظَلْتُ وَظَلْتُ. وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ، زاد «سيبويه» مَبْسُوثٌ وفي القياس / ٣٠٨
عليهما خلاف (٥) وقوله: «وَقِرْنَ فِي اقْرَرْنَ وَقِرْنَ نُقِلًا» يعني أنه استعمل هذا التخفيف (٦) في فعل الأمر [قِرْ] (٧) فقليل فيه: قِرْنَ بكسر القاف

(١) «في» زائدة في الأصل، وش، ك. والسياق لا يقتضيها.

(٢) في ه، ز «وتخاصم».

(٣) نحو: تُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ.

والأصل يُؤَكْرِمُ وَتُؤَكْرِمُ وَتُؤَكْرِمُ إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة «أفعل» معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة فمن الضرورة قوله: قِرَّالَةٌ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرِمًا. والكلمة مستندرة قولهم: «أَرْضٌ تُؤَكْرِمُ»

(شرح الأشموني ٤: ٣٤٣)

(٤) في الأصل «أحد».

(٥) قال سيبويه: «قولهم ظَلْتُ ومبْسُوثٌ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خَفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَحْسَنْتُ، وَمَبْسُوثٌ وَظَلَلْتُ. وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومبْسُوثٌ فشبهوها بلبْسْتُ، فأجروها في قَبَلْتُ مجراها في قَبِلْتُ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا».

الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٦) في ز «التحقيق» تصحيف.

(٧) «قِرْ» تكملة من ش.

وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله - عز وجل^(١): -

(وَقَوْنَ فِى بُيُوتِكُمْ)^(٢)

وقوله: «وَقَوْنَ نُقْلًا» أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة «قَوْنَ» بالكسر أن أصله من قَرَّ بالمكان يَقِرُّ بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع، فلما لحقت الفعل نون الضمير تُخْفَفُ، فحذفت^(٣) عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يَقَوْنَ فى المضارع وَقَوْنَ فى الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه قد قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ^(٤)، بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع فَفَعَلْ به ما تقدم فى الكسر من الحذف والنقلو فهما لغتان فصيحتان. وَظَلْتُ مبتدأ، وخبره «اسْتَعْمِلًا» والألف فيه للتثنية، و«فِى ظَلَلْتُ» متعلق باستعملا، و«قَوْنَ» مبتدأ، وخبره «فِى أَقَرُّنَ»، والتقدير وَقَوْنَ مقول فى اقرن، و«قَوْنَ نُقْلًا» مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون «وَقَوْنَ». الأخير^(٥) مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك^(٦) قَوْنَ، يعنى أنه استعمل ويكون «نُقْلًا» جملة فى موضع الحال من «قَوْنَ» المفتوح الفاء أى نُقِلَ سماحاً فلا يُقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:^(٧)

(١) فى ظ «قوله تعالى».

(٢) سورة الأحزاب. آية: ٣٣

قرأ ابن كثير والكسائى وأبو عمرو وابن عامر وحمزة «وَقَوْنَ» بالكسر، وقرأ نافع وعاصم (وَقَوْنَ) بالفتح. انظر السبعة فى القراءات ٥٢٢، والبحر ٢٣٠:٧، والنشر ٣٤٨:٢.

(٣) فى ش، ك «خففه بحذف».

وفى ه، ز، ظ، ت «خفف بحذف».

(٤) فى ز «أقر».

(٥) فى ه، ز، ظ، ت «الآخر».

(٦) فى ش، ك «أى وكذلك قرن».

(٧) «ثم قال» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ك، ت ولا لزوم لها؛ لأنه انتقل إلى باب الإدغام.

(الإدغام)

(ش) يُقال الإدغام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والادِّغَامُ بتشديدها مصدر أَدْغَمَ، قيل والادِّغَامُ بتشديد الدال عبارة البصريين. وبالإسكان عبارة الكوفيين، وهو^(١) في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو بَابٌ مُتَّسِعٌ، واقتصر منه^(٢) هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة واحدة^(٣). واعلم أن ما اجتمع / فيه مثلان في كلمة على ثلاثة $\frac{٣٠٨}{ب}$ أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) **أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحْرَوِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمَ ...**

(ش) يعنى أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان ووجب إدغام الأول في الثانى ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأنَّ المُتَحَرِّكَ^(٤) لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه، وشمل نوعين:

الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك. نحو: رَدُّ وَظَنُّ أصلهما رَدَدَ وَظَنَنَّ فشكِنَ المثل الأولُ وأدغم في الثانى. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يَزُدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدُّ^(٥) أصلها^(٦): يَزُدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدَدٌ فنقلت حَرَكَةَ

(١) في ظ (وهى).

(٢) في ظ (فيه).

(٣) «واحدة» ساقطة من ش، ه، ز، ك.

(٤) في ه، ز، ت «المحرك» تحريف.

(٥) في ز (ويرد).

(٦) في ت «أصلهما» تحريف.

الخامس: «جَسَسَ» وهو جمع جاسٍ اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا مَسَّه،

أو (١) مِن (٢) جَسَّ الخَبْرَ إذا فَحَصَ عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثانی المثليين عارضة نحو: ائْخَصَّصَ ابي.

أصله: ائْخَصَّصَ بالسكون (٣) ثم نقلت حركة الهمزة من أب.

السابع: ما كان فيه ثانی المثليين زائداً للإلحاق (٤) نحو: «هَيْئَلٌ» إذا أكثر

من قوله (٥): لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وهو ملحق بَدَخَرَج.

وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأولى فلكونها (٦) مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت لبعدها (٧)، وأما الرابع وهو «لَبَّبَ» فلخفة (٨) الفتحة، وفي إظهاره تنبيه (٩) على ضعف الإدغام في الأسماء؛ لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام

= «والجمع الأكياب، واللَّبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاستخار» الريادة هنا تفيد، لأن فيها زيادة لمعنى اللَّبَّب.

(١) في ز (ومن).

(٢) (من) ساقطة من ه .

(٣) في ك «بالتسكين».

(٤) في الأصل «للحاق» تحريف.

(٥) «قوله» ساقطة من ظ.

وفي ه ، ز ، ت «قول».

(٦) في ش ، ه ، ز ، ظ ، ك ، ت «فلاؤها».

(٧) في ش «لبعده عنها».

وفي ه ، ز ، ظ ، ك ، ت «لبعدها عنها» عبارتها أكمل.

(٨) في ه ، ظ «فلحقه» تصحيف.

وفي ز «فلحقته» تصحيف.

(٩) في الأصل «بينه».

في ش ، ك «منبه» وفي ه ، ز «مُنْبَهَةٌ».

وفي ت «تنبهه» وما أثبت من ظ أدق.

نحو^(١): رَدٌّ^(٢)، وأما الخامس وهو مجسّس فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو بأدغم المتحرك^(٣) التقى^(٤) ساكنان. وأما السادس وهو «اخصص أبي»^(٥) فلأن الحركة الثانية عارضة؛ لأنها منقولة من الهمزة، وأما السابع وهو «هَيَلَل» فلأن ثاني المثليين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه^(٦) الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَشَدُّ فِي أَلَلٍ * وَنَحْوِهِ فَكٌ يَتَقَلُّ فَتَقِيلُ

(ش) يعني أنه قد شد التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه، منها: أَلَلُ السَّقَاءِ^(٧): إذا تغيرت رائحته، وفُهم من قوله: «وَنَحْوِهِ»، أنه سمع التفكيك في غير أَلَلٍ، وهي^(٨) ثمانية ألفاظ آخر وهي: دَهَبٌ^(٩) الإنسان / ^{٣٠٩}ب إذا نبت الشعر في جبينه، وَصَبَكُ الفرس إذا اصطك عرقوباه، وَضَبَبَتْ الأرض إذا كثر^(١٠) ضبابها، وَقَطِطَ الشعر إذا اشتدت جمودته،

(١) في هـ، ز (وهو).

(٢) في الأصل، ك «رَدٌّ». وفي ت (ود).

(٣) في هـ، ز، ت «المحرك الأول».

وفي ظ «المتحرك الأول».

(٤) في هـ «الإلتقاء»

(٥) في الأصل «بي» تحريف.

(٦) في الأصل «به فيه» تحريف.

(٧) في ظ «أَلَلُ يقال أَلَلُ السَّقَاءِ» وعبارةها أكمل.

(٨) في ش «وذلك في».

وفي هـ، ز، ت «وذلك».

(٩) الدَّهَبُ: الرغب في الوجه يُقال رَجُلٌ أَدَبٌ، وامرأة دَهْلَةٌ كثيرة الشعر في جبينها.

قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث لئسائه:

« لَيْتَ شِعْرِي أَتُكُونُ صَاحِبَةً الْجَمَلِ الْأَدَبِ »

أراد الأدب فأظهر التضعيف، وهو الكثير وَبَرَّ الوجه.

(انظر اللسان «دب»)

(١٠) في الأصل، ش، ك «أكثر».

وَلَحِيحَت^(١) العين إذا التصقت، وَمَشِشَتْ الدابة إذا ظهر في وظيفها^(٢) نتوء، وَعَزَزَتْ الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحج الرجل إذا كثر في صوته بَهْجَةً، فهذه الألفاظ كلها شاذة، تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، ولا في قوله: «لا كمثل»، عاطفة^(٣) والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أدغم أول مثلين متحركين^(٤) في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون^(٥) «لَا» ناهية، «وَكَيْثَلٌ» مفعول بفعل محذوف والتقدير: لا تُدْغِمُ كمثل صُفِّفَ والكاف في قوله: «كَيْثَلٌ» زائدة كزيادتها في قوله - عز وجل^(٦) - :

(لَيْسَ كَيْثَلُهُ شَيْءٌ)^(٧)

وما بعد «صُفِّفَ» معطوف عليه، «وَفَاكٌ» فاعل بِشَدٍّ، «وَيَنْقَلُ» متعلق بفك.

ثم إنتقل إلى القسم الثالث^(٨) وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

(ص) وَحَيِّ الْفُكَّ وَأَدْغِمُ ذُونَ خَلْدُ * كَذَلِكَ نَحْوُ تَنْجَلِي وَاسْتَنْزِ

(١) في الأصل «ولججت» تحريف.

وفي ش، ه، ز، ك «ولججت» تحريف.

وما أثبت من ط، ت أصبح وأولى.

ويقال أيضاً «ولححت» بمعنى التصقت أيضاً.

(٢) في ت «وظيفها» تحريف.

(٣) في الأصل «لا كمثل عاطف» تحريف.

وفي ز، ك «لا كمثل صفق عاطفة».

(٤) في ه، ز، ت «محركين».

(٥) في الأصل «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) في ز «قوله تعالى».

(٧) سورة الشورى . آية: ١١ .

(٨) في الأصل، ط، ك «الثاني».

وما أثبت من ش، ه، ز، ت أصبح وأولى، فهذا هو القسم الثالث.

(ش) فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو: حَيٌّ وَحَيٌّ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان^(١)

بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية

كالمعارضة لوجودها^(٢) في الماضي دون المضارع؛ لأن مضارعه يُحْيِي.

قيل والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: تَتَجَلَّى وقياسه الفك لتَصَلُّر المثلين، ومنهم من يدغم فيستكن

أوله ويُدخل همزة الوصل فيقول: اتجلى قيل وفيه نظر؛ لأن همزة

الوصل لا تدخل على أول المضارع^(٣).

٣١٠
أ

الثالث: نحو: اشْتَرَى وهو / كل فعل على وزن «افْتَعَلَ» اجتمع فيه

تأآن فهذا أيضاً قياسه التفكيك^(٤) ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه

بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير^(٥) سَتَر.

و«حَيٌّ» مفعول «بأدغم»، وهو مطلوب أيضاً «لافكك» فهو من باب

التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، «وتحُو» مبتدأ وخبره^(٦) كذاك.

(١) «متحركان» ساقطة من ك.

(٢) في ت «كوجودها».

(٣) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية. وقد وافق الأشموني المكودي فيما ذهب إليه حيث قال:

وفيه نظر، لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع.

انظر شرح الكافية ٢١٨٥:٤، وشرح الأشموني ٣٥٠:٤.

(٤) في ز «التقليل» تحريف.

(٥) في ش «همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول» وعبارتهما أكمل.

وفي هـ، ز، ط، ك، ت «همزة الوصل فتقول».

(٦) في ظ «خبره».

ثم قال:

(ص) وَمَا بِتَاءَيْنِ الْإِثْدَى قَدْ يُقْتَصَرُ * فِيهِ عَلَى تَا كَثِيرٌ الْعِزُّ

(ش) هذا من باب تَتَجَلَّى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تآن،
أولاهما^(١) للمضارعة والثانية تاء^(٢) تَفَعَّلَ أو تَفَاعَلَ نحو: تَذَكَّرَ في تَذَكَّرَ،
وَتَيَسَّرَ في تَيَسَّرَ^(٣). وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب^(٤) همزة
الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه^(٥) حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى
عنها ولم يعين المحذوفة، وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية^(٦)؛ لأن الأولى
تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تآن أنه
يجوز فيه عنده^(٧) ثلاثة أوجه: إثباتهما، وإدغام^(٨) الأولى في الثانية مع
إجتلاب همزة الوصل، وحذف إحداهما. و«مَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها
«الْإِثْدَى»، و«بِتَاءَيْنِ» متعلق به، وخبره «قَدْ يُقْتَصَرُ»، و«فِيهِ» في موضع المفعول

(١) في ز «أولها» تحريف.

(٢) «تاء» ساقطة من ت.

(٣) في ش «وتيسر في تيسر» المثال هنا على وزن تفاعل.

(٤) في ت «واجلاب» تحريف.

(٥) «فيه» ساقط من ت.

ما بعد «يجوز فيه» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٦) قال الأشموني في تنبيهاته:

«مذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية، لأن الاستثقال بها حصل، وقد صرح بذلك في شرح الكافية.»

وقال في التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين، شرح الأشموني ٤: ٣٥١.

وانظر الكتاب ٤: ٤٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ٢١٨٧.

وقد ورد حذف التاء الثانية في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى في قراءة بعضهم ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا الْقَدْرَ آيَةَ: ٤﴾ (نَاراً تَلْظِي) الليل. آية: ١٤.

«تَلْظِي» بتشديد التاء أصلها تملظي فأدخمت إحدى التاءين في الأخرى، قرأ بذلك ابن كثير، وقرأ الباقون «تَلْظِي» بتاء واحدة حُففت بحذف إحدى التاءين.

(٧) «عنده» ساقط من ت.

(٨) في ز «أو إدغام».

الذى لم يسم فاعله يُقْتَصَر^(١)، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل «عَلَى
تَا»، والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بـفى.

ثم قال:

(ص) وَلَكُ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

(ش) يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض

ضمائر الرفع به وُجِبَ تفكيكُهُ إذ لا يتصور الإدغام فى / ساكن، وذلك أن نِب
يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو: رَدَدْتُ
وَرَدَدْنَا وَرَدَدْتِ وَرَدَدْتِ^(٢) وَرَدَدْنَا وَرَدَدْنَا وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ... *

(ش) أصله قبل اتصال الضمير به حَلُّ بالإدغام فلما سُكِّنَت اللام
الأخيرة لاتصال التاء به وُجِبَ الفك، «وَقُلُّ» فعل أمر ومفعوله محذوف أي
قُلُّ المدغم فيه أو قُلُّ الإدغام، ويُحتمل أن يكون «قُلُّ» ماضياً^(٣) مبنياً
للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما
تقدم^(٤)، و«مُدْغَمٌ» مبتدأ، و«فِيهِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم
فاعله بِمُدْغَمٍ^(٥).

و«سَكَنٌ» خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حَيْثُ»، واللام فى «لِكَوْنِهِ»
متعلق بفك، و«اقْتَرَنَ» فى موضع خبر الكون، و«بِمُضْمَرٍ» متعلق باقترن.

ثم قال:

(١) فى هـ «يقْتَصَر».

(٢) «وَرَدَدْتِ» ساقطة من ك.

(٣) فى ك «فك فعلاً ماضياً» وعبارتها أكمل.

(٤) فى ش «كما تقدم فى الوجه الذى قبله».

(٥) فى ت «المدغم».

(ص) ... وفى * جزم ويشبهه الجزم تخييراً ففى

(ش) يعنى أنّ المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو: لم يَزُدْ، أو فى (١) شبه الجزم وهو الوقف (٢) نحو: رَدَّ جاز فيه وجهان: بقاء الإدغام والتفكيك نحو: لَمْ يَزُودْ، وَازْدَدْ، وإنما جعل فِعْلُ الأَمْرِ شبيهاً بالمجزوم؛ لأن (٣) حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل؛ لأنّ تفكيكه يُوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل «الحجاز» والإدغام لغة «تميم» (٤)، وبلغت أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: (وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ) (٥) (وَلَا تَمُنُّنَّ تَشْتَكِرُ) (٦)

وهو فى القرآن كثير، وبما (٧) جاء فيه مدغماً قوله . تعالى: .

(وَمَنْ يُشَاقِّ اللّهَ) (٨) فى الحشر. عند جميع القراء. (وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ) (٩).

فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو / «والكوفيين»، وإنما تُحِيرُ الناظم فى ٣١١
الوجهين؛ لأنّ المتكلم به يجوز له (١٠) أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربى

(١) فى هـ ، زهـ ك «وفى» تحريف.

(٢) فى هـ «وهو الأمر».

(٣) فى ظ «لأنه» تحريف.

(٤) فى هـ ، زهـ ت «بنى تميم».

(٥) سورة البقرة. آية: ٢١٧.

فى ز «وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ» اكتفى بموضع الشاهد.

(٦) سورة المدثر. آية: ٦

(٧) فى ت «بما».

(٨) سورة الحشر. آية: ٤

(٩) سورة المائدة. آية: ٥٤.

اختلفوا فى إظهار الدال وإدغامها من قوله (مَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ) قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمنة والكسائى (يرتد) بدال واحدة نصباً بإدغام الدال الأولى فى الثانية. وقرأ نافع وابن عامر «يرتدد» بدالين وجزم الثانية. انظر السبعة فى القراءات ٢٤٥، والبحر ٣: ٥١١، والنشر ٢: ٢٥٥.

(١٠) «له» ساقط من ظ.

الذى لغته التفكيك غير^(١) مخير؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككاً وكذلك الذى لغته الإدغام لا ينطق به^(٢) إلا مدغماً. و«تخيير» مبتدأ، وخبره فى جزم، و«قفى» فى موضع النعت لتخيير، ومعنى قفى: تبع. ثم إن ما ذكره فى^(٣) الأمر من جواز الفك^(٤) والإدغام يؤهّم أن ذلك أيضاً^(٥) جائز فى أفعال فى التعجب؛ لأنه على صيغة الأمر، وفى هلم؛ لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله:

(ص) وَفَكَ أَلْعَلْ لِي التَّعْجِبِ التَّزِيمِ * وَالتَّزِيمِ الإِدْغَامِ أَيْضاً فِي هَلَمْ

(ش) يعنى أن «أفعل» فى التعجب^(٦) يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر فى جواز الوجهين كما أن هلم أيضاً يلزم^(٧) إدغامه وأصله هلمم فتقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم فى الميم، ومعناها: أقبل [وهى]^(٨) عند «الحجازيين»^(٩) اسم فعل فَيُخَاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا إعتباراً للغة^(١٠) بنى «تميم» فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون فى التثنية هلمان وفى الجمع هلموا. ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله^(١١):

- (١) «غير» ساقطة من ت.
(٢) ما بعد «لا ينطق به» إلى هنا ساقط من ت.
(٣) فى ظ «من» تحريف.
(٤) فى ظ «التفكيك».
(٥) «أيضاً» ساقطة من ظ.
(٦) فى ت «المتعجب» تحريف.
(٧) فى ش، ه، ظ، ت «يلتزم».
(٨) «هى» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.
(٩) فى ت «النحويين» تحريف.
(١٠) فى ش، ت «بلغة».
(١١) فى ه، ز، ظ، ت «من قوله».

(ص) ... * مَقَاصِدُ النُّحُوْرِ بِهَا مَخَوِيَّةٌ

أخبر بذلك فقال:

(ص) وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ * نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمِهْمَاتِ اشْتَمَلُ

(ش) يعنى أن ما غنى به من جمع مهمات النحو قد كمل، وعلى
معظم مقاصده وأغراضه اشتمل، فتم^(١) مؤفياً لما قصد^(٢) من إيراده، وجاء
على وفق قصده ومراده. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «غُنِيَتْ» ويلزم
بناؤه للمفعول، «وَبِجَمْعِهِ» / متعلق بغُنِيَتْ، و«قَدْ كَمَلُ» فى موضع خبر ما ٣١١
و«نَظْمًا» حال من الهاء فى بِجَمْعِهِ^(٣)، و«اشْتَمَلُ» نعتٌ لنَظْمًا^(٤)، و«عَلَى
جُلِّ الْمِهْمَاتِ» متعلق «بِاشْتَمَلُ»، ووصف^(٥) قوله «نَظْمًا» بصفة أخرى فقال:
(ص) أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ * كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةَ

(ش) يعنى أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى معظمها وجملها.
والخلاصة: الصافى خَيْر المشوب بما يكدره، وأصله فى السَّمَنِ يَخْلُصُ مما
يَغَيِّرُهُ. يقول إن هذا النظم أحصى لُب^(٦) الكافية وقوله: «كَمَا اقْتَضَى غِنَى
بِلَا خَصَاصَةَ، أى: كما أَخَذَ من مسائل العربية الغنى غير المشوب^(٧)
بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم: اقْتَضَيْتُ الدُّيْنَ إِذَا أَخَذْتَهُ مُسْتَوْفَى.

(١) فى ش «تم بها» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «لما قصده».

(٣) فى ظ، ت «ه» وما أثبت أولى. إذ ليس فى البيت هاء مجرورة بالياء. ويحتمل وجهين آخرين
أحدهما:

أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل. وتقدير: كلامه قد كمل نظمه، والثانى: أن يكون حالاً من ضمير
كامل، أى كمل حال كونه نظماً.

(تمرين الطلاب ١٥٣)

(٤) فى ه، ظ، ت «لنظم» وما أثبت هو الصواب كما فى الأصل والألفية، وش، ز، ك.

(٥) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ثم وصف».

(٦) فى ظ «لك».

(٧) فى ه، ز، ت «مشوب».

«فَأَخَصَى» فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائداً على «نَظْمًا»^(١)، و«الْخُلَاصَةَ» مفعول بأَخَصَى، والجمله من «أَخَصَى» في موضع الصفة «لنَظْمًا»^(٢)، و«غَنَى» مفعول باقْتَضَى، و«بِلا» متعلق باقتضى، وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أَحْظَى^(٣) فأنكرت ذلك عليه وقلت^(٤) وما معناه وما إغرابه؟ فقال معناه: إنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية؛ لأن هذا الرجز اسمه الخُلَاصَةُ. «فالْخُلَاصَةَ» على هذا مبتدأ، و«أَحْظَى» خبره فقلت له «أل» في الخلاصة لماذا هي^(٥)؟ فقال: للعهد. فقلت له: وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخُلَاصَةُ؟ فقال لي: اجعلها للغلبة. فقلت له^(٦): ما فيه «أل» للغلبة ملحق بالعلم^(٧) ولم يسمها الناظم خلاصة، وإنما سُميت^(٨) خلاصة بعد نظمها؛ لكونه^(٩) ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له: ما موضع الجملة؟ فلم يأتِ بمَقْبُوعٍ، فقلت له: لعلها استثنائية^(١٠). فقال: لا يليقُ

(١) في ه، ز، ط، ت «نظم» تحريف.

(٢) في ه، ز، ط، ت «لنظم» تحريف.

(٣) في ه، ز «أحظى بالظاء» وعبارتها أكمل.

يريد أن قوله «أحصى» وردت بدلاً منها «أحظى» في بعض النسخ.

(٤) في ه، ز، ت «وقلت له».

(٥) «هي» ساقطة من ظ.

(٦) «له» ساقطة من ه، ز، ط، ت.

(٧) ذهب الحضري إلى أن «أل» في الخلاصة للجنس لا للاستفراق لتركة كثيراً من زيدها، إلا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام.

وذهب الصبان إلى أن «أل» في الخلاصة للاستفراق كما هو المناسب للمدح كأن في الكلام مبالغة، لأن

المقام مقام مدح، وإلا فقد فات الألفية كثير من زيد الكافية. وذهب ابن حمدون إلى أن «أل» في

الخلاصة للعهد الحضري أي الخلاصة الحاضرة. أي أن الناظم سماها الآن بالخلاصة.

انظر حاشية الحضري ٢: ٢١٤، وحاشية الصبان ٤: ٣٥٦، وحاشية ابن حمدون ٢: ٢٠٩.

(٨) «خلاصة وإنما سُميت» ساقط من ك.

(٩) في ظ «لكونها» تحريف.

(١٠) في ه، ت «استئناف»

وفي ز «للاستئناف».

أن يُنسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط /، ثم رجع إلى أنه $\frac{312}{4}$ «أحصى» وإن كَتَبَهُ بِالظَّاء سَهُوً مِنْهُ^(١). ثم قال:

(ص) فَأَخِيذُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا
وَأَلِهِ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبَرَّةَ * وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِضِينَ الْخَيْرَةَ

(ش) لما أكمل^(٢) مراده، ختم كتابه بالصلاة^(٣) على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه^(٤)، «وَمُصَلِّياً» حال من الضمير في «أَخِيذُ»، و«خَيْرِ نَبِيِّ» بدل من «مُحَمَّدٍ»، و«أَرْسِلَا» في موضع نعت له^(٥)، و«الْغُرَّ» جمع أَغْرٌ وهو نعت «لأبيه»، و«الْبَرَّةَ»: جمع بَارٍ، و«الْمُتَّخِضِينَ» المختارين، والخَيْرَةُ: المختارين أيضاً، وقد صَرَّحَ «الزَّيْدِيُّ»^(٦) بأنه مصدر، وجعله «الجوهري»، صاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره الله [تعالى]^(٧) فعلى ما قاله «الزبيدي» يكون نعتاً للمنتخبين؛ لأن المصدر يُوصف به المفرد والمثنى والجمع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: «مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٨) - خَيْرَةُ اللَّهِ

(١) في ش زيادة «سهو منه وقد وجد في بعض النسخ على هذه النسخة التي بخط الشيخ أحظي» والزيادة هنا تفيد.

(٢) في ز، ك «أكمل».

(٣) في ز «بالحمد والصلاة».

(٤) في ش «... وأصحابه ونعم ما يختم به ذلك»

وفي ه، ز، ط، ت «محمد وعلى آله وأصحابه».

(٥) في ش، ه، ز، ط، ت «النبى».

(٦) قال الزبيدي: «والاسم من قولك: اختاره الله تعالى، الخَيْرَةُ بالكسر والخَيْرَةُ والأخيرة أعرف».

وقال الليث: الخَيْرَةُ: خفيفة مصدر اختار خَيْرَةً، مثل ارتاب رَيْبَةً.

قال أبو منصور: وقرأ القراء (أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ) الأحزاب: ٣٦ بفتح الباء. ومثله قول الفراء. يقال:

الخَيْرَةُ والخَيْرَةُ.

تاج العروس ١١: ٢٤٢، وانظر الصحاح ٢: ٦٥٢، واللسان «خير».

(٧) «تعالى» تكملة، من ه ز، ط، ك.

(٨) في ط «محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم».

مِنْ خَلْقِهِ»^(١) وَخَيْرُهُ اللّٰهُ أَيْضاً بِالتَّسْكِينِ. قَالَ الْمَوْلَفُ: كَانَ اللّٰهُ لَهُ
وَلَطْفٌ [بِهِ]^(٢) قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا أَرَدْنَا جَمْعَهُ مِنَ الشَّرْحِ وَالْإِعْرَابِ،
وَاسْتَوْفِينَا مَا وَعَدْنَا بِهِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَجَاءَ شَرْحاً^(٣) مُكْمِلَ الْمَقْصِدِ،
مُسَهِّلَ الْمَعَانِي وَالْفَوَائِدِ، يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَادِي وَيَسْتَحْسِنُهُ الشَّادِي، مُوَافِقاً لِمَا
رَوَيْتُهُ مُوَفِّياً لِمَا^(٤) أَرَدْتُ مِنْ إِخْتِنَارِهِ وَقَصْدُهُ^(٥)، فَالْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلَى مَا
مَنْحَ^(٦) مِنَ التَّيْسِيرِ وَالتَّسْهِيلِ، وَفَتْحِ مِنَ التَّنْبِصِيرِ وَالتَّكْمِيلِ وَهُوَ^(٧) حَسْبِي
وَنَعْمَ الْوَكِيلُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ^(٨).

(١) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ ٢٤٢:١١ «مُحَمَّدٌ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»
وَخَيْرُهُ، وَهُوَ أَصْلًا حَدِيثُ شَرِيفٍ.

(٢) «بِهِ» تَكْمِلَةٌ مِنْ ش، ه، ت.

وَفِي ش، ت «قَالَ الْمَوْلَفُ خَارَ اللّٰهُ لَهُ وَلَطْفٌ بِهِ»

وَفِي ه «قَالَ الْمَوْلَفُ لَطْفَ اللّٰهِ بِهِ».

وَفِي ز «قَالَ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالَى».

وَفِي ظ «قَالَ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللّٰهُ وَلَطْفٌ بِهِ».

(٣) فِي ت «شَرْحٌ».

(٤) فِي ه «بِمَا».

(٥) فِي ت «وَقَصْدُهُ».

(٦) فِي ظ «مَا فَتَحَ».

(٧) فِي ه، ز، ط، ك، ت «فَهُوَ».

(٨) «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

سَاقَطَ مِنْ ه، ز، ط، ت.

وَفِي ش «وَنَعْمَ الْوَكِيلُ وَصَلَّى اللّٰهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَأَكْبَرِ وَصَحْبِهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، كَمَلِ السَّفَرِ الْمُبَارَكِ عَلَى يَدِ كَاتِبِهِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ لِمَنْ شَاءَ اللّٰهُ بَعْدَهُ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَةِ
رَبِّهِ الْغَنِيِّ بِهِ، عَزَّ مِنْ سِوَاهِ الْمُنْكَسِرِ خَاطِرُهُ الْقَلَّةِ الْعَمَلِيِّ... الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدِ النَّجْدِيِّ نَسَباً وَمَنْشَأً، الْمَالِكِيِّ مَذْهَباً، الْأَشْعَرِيِّ اِحْتِقَاداً، خَارَ اللّٰهُ لَهُ فِي الْمَقَامِ وَالرَّحِيلِ، وَوَقَفَهُ
لِصَالِحِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَرَزَقَهُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ وَخَتَمَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْأَشْيَاخِ وَالْإِخْوَانِ وَالْأَحِبَّةِ وَكَافَّةِ
الْمُسْلِمِينَ بِالْمَمَاتِ عَلَى الْإِسْلَامِ.
يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَوْ آخِرِ جُمَادَى أَوَّلِ مِنْ عَامٍ... بَعْدَ أَلْفِ بَعْدَ هِجْرَتِهِ. صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، -
وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. اللَّهُمَّ يَا عَظِيمَ الْمُنَّةِ أَوْجِبْ
لِكَاتِبِهِ الْمُنَّةَ وَلِجَمِيعِ أَهْلِ السَّنَةِ.
وَفِي ه (وَنَعْمَ الْوَكِيلُ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ ثَالِثِ جُمَادَى الْآخِرِ مِنْ

الفهارس

أولاً - فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانياً - الفهارس الفنية

أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق

م	اسم الباب	الصفحة
١	الكلام وما يتألف منه	٨٦ - ٧٩
٢	المعرب والمبني	١١٢ - ٨٧
٣	النكرة والمعرفة	١٢٩ - ١١٣
٤	العلم	١٣٦ - ١٣٠
٥	اسم الإشارة	١٤٢ - ١٣٧
٦	الموصول	١٦٢ - ١٤٣
٧	المعرف بأداة التعريف	١٦٩ - ١٦٣
٨	الابتداء	١٩٢ - ١٧٠
٩	كان وأخواتها	٢٠٥ - ١٩٣
١٠	ما لا ولات وأن المشبهات بليس	٢١٢ - ٢٠٦
١١	أفعال المقاربة	٢٢١ - ٢١٣
١٢	إن وأخواتها	٢٤١ - ٢٢٢
١٣	لا التي لنفى الجنس	٢٤٩ - ٢٤٢
١٤	ظن وأخواتها	٢٦٢ - ٢٥٠
١٥	أعلم وأرى	٢٦٥ - ٢٦٣
١٦	الفاعل	٢٧٦ - ٢٦٦
١٧	النائب عن الفاعل	٢٨٩ - ٢٧٧
١٨	الاشتغال	٢٩٩ - ٢٩٠
١٩	تعدى الفعل ولزومه	٣٠٧ - ٣٠٠
٢٠	التنازع في العمل	٣١٤ - ٣٠٨
٢١	المفعول المطلق	٣٢٥ - ٣١٥

الصفحة	اسم الباب	م
٣٢٩ - ٣٢٦	المفعول له	٢٢
٣٣٧ - ٣٣٠	المفعول فيه	٢٣
٣٤٣ - ٣٣٨	المفعول معه	٢٤
٣٥٩ - ٣٤٤	الاستثناء	٢٥
٣٨٦ - ٣٦٠	الحال	٢٦
٣٩٣ - ٣٨٧	التمييز	٢٧
٤١٥ - ٣٩٤	حروف الجر	٢٨
٤٥١ - ٤١٦	الإضافة	٢٩
٤٥٦ - ٤٥٢	المضاف الى ياء المتكلم	٣٠
٥٦١ - ٤٥٧	إعمال المصدر	٣١
٤٧٢ - ٤٦٢	إعمال اسم الفاعل	٣٢
٤٨٦ - ٤٧٣	أبنية المصادر	٣٣
٤٩٣ - ٤٨٧	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٣٤
٥٠٧ - ٤٩٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل	٣٥
٥١٦ - ٥٠٨	التعجب	٣٦
٥٢٧ - ٥١٧	نعم وبئس وما جرى مجراهما	٣٧
٥٣٥ - ٥٢٨	أفعل التفضيل	٣٨
٥٤٦ - ٥٣٦	النعته	٣٩
٥٥٥ - ٥٤٧	التوكيد	٤٠
٥٥٩ - ٥٥٦	عطف البيان	٤١
٥٨١ - ٥٦٠	عطف النسق	٤٢
٥٨٧ - ٥٨٢	البدل	٤٣
٥٩٧ - ٥٨٨	النداء	٤٤
٦٠٣ - ٥٩٨	فصل تابع ذي الضم	٤٥
٦٠٨ - ٦٠٤	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	٤٦

الصفحة	اسم الباب	م
٦١١ - ٦٠٩	أسماء لازمت النداء	٤٧
٦١٥ - ٦١٢	الاستغاثة	٤٨
٦٢٢ - ٦١٦	الندبة	٤٩
٦٣٣ - ٦٢٣	الترخيم	٥٠
٦٣٦ - ٦٣٤	الاختصاص	٥١
٦٤١ - ٦٣٧	التحذير والإغراء	٥٢
٦٤٩ - ٦٤٢	أسماء الأفعال والأصوات	٥٣
٦٦١ - ٦٥٠	نونا التوكيد	٥٤
٦٨٥ - ٦٦٢	ما لا ينصرف	٥٥
٧٠٥ - ٦٨٦	إعراب الفعل	٥٦
٧٢١ - ٧٠٦	عوامل الجزم	٥٧
٧٢٥ - ٧٢٢	فصل لو	٥٨
٧٣١ - ٧٢٦	أما ولولا ولوما	٥٩
٧٣٨ - ٧٣٢	الإخبار بالذي والألف واللام	٦٠
٧٥٢ - ٧٣٩	العدد	٦١
٧٥٦ - ٧٥٣	كم وكأين وكذا	٦٢
٧٦٢ - ٧٥٧	الحكاية	٦٣
٧٧١ - ٧٦٣	التأنيث	٦٤
٧٧٥ - ٧٧٢	المقصور والممدود	٦٥
٧٨٦ - ٧٧٦	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما	٦٦
٨٢١ - ٧٨٧	جمع التكسير	٦٧
٨٤٠ - ٨٢٢	التصغير	٦٨
٨٦٢ - ٨٤١	النسب	٦٩
٨٧٨ - ٨٦٣	الوقف	٧٠

الصفحة	اسم الباب	م
٨٧٩ - ٨٩١	الإمالة	٧١
٨٩٢ - ٩١٢	التصريف	٧٢
٩١٣ - ٩١٨	زيادة همزة الوصل	٧٣
٩١٩ - ٩٤٢	الإبدال	٧٤
٩٤٣ - ٩٤٤	فصل من لام فعلى	٧٥
٩٤٥ - ٩٥٣	فصل أن يسكن السابق	٧٦
٩٥٤ - ٩٦٢	فصل في النقل	٧٧
٩٦٣ - ٩٦٥	فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه	٧٨
٩٦٦ - ٩٦٩	فصل في الاعلال بالحذف	٧٩
٩٧٠ - ٩٨٣	الإدغام	٨٠

ثانيًا: الفهارس الفنية:

فهرس الآيات القرآنية ،

فهرس الأحاديث الشريفة ،

فهرس الأمثال ،

فهرس الأشعار ،

فهرس الأرجاز ،

فهرس أوصاف الأبيات ،

فهرس الأعلام ،

فهرس الأماكن والبلدان ،

فهرس القبائل والأمم والطوائف ،

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ	٥	٢٧٤
البقرة		
سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	٥٦٦
- سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ	٦	٥٦٧
- أَأُنذِرْتَهُمْ	٦	٥٦٦
وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ	٢٠	٤٠٤
- وَلَا تَعْلَمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ	٦٠	٣٧٩
- وَمَا كَانُوا بِفِعْلِهِمْ	٧١	٢١٥
- وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ	٩٣	٤٤٤
- وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ	١٠٢	٤٠٦
- وَقَدْ عَلِمُوا لَمَنَ اشْتَرَاهُ	١٠٢	٢٥٦
- مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّثْلَهَا أَوْ يَمْثِلهَا	١٠٦	٧٠٨
- وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً	١٤٣	٢٣٦
- وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ	١٩٨	٤٠٧
- حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ	٢١٤	٦٩٥
- وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ	٢١٦	٢٢٠
وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ	٢١٧	٢٧٨
- لَئِن أَرَادَ أَن يُهَيِّمَ الرِّضَاةَ	٢٣٣	٦٨٩
- وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ	٢٥١	٤٥٩
- فَمِنْهُمْ مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَّنْ كَفَرَ	٢٥٣	٣٩٩
- لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ	٢٥٩	٨٧٧
- فَيُعَذِّبُهُ	٢٧١	٥٢٠

٧١٧	٢٧١	- فَهَرَّ خَيْرٌ لَكُمْ وَكَفَّرَ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ
١٩٩	٢٨٠	- وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
٧١١	٢٨٤	- وَإِنْ تُبَدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ
٧١٦	٢٨٤	يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ
٧٠٦	٢٨٦	- رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا

آل عمران

٤٦٠	٩٧	- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
٧٢٨	١٠٦	- فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ
١٣٩	١١٩	- هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ
٧٠٧	١٤٢	- وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
٤١٢	١٥٩	- فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
٢٥٩	١٨٠	- وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ

النساء

٥٧٨	١	- وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
٧٢٣	٩	- وَلْيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا
١٢٥	٧٣	- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
٦٩٧	٧٣	- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ
٣٧٩	٧٩	- وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا
٨٩٠	٩٥	- أُولَى الضَّرَرِ
٧٠٨	١٢٣	- مَنْ يَعْمَلْ شُوًّا يُحْزَرْ بِهِ
٤٠٣	١٦٠	- فَيُظَلِّمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْنِهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ
٦٩٣	١٦٨	- لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ
٤٠٤	١٧٠	- قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ
٢٣٣	١٧١	- إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ

المائدة

٤٠٤	٦	- وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ
٢٢٥	١٢	- وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ

٣٧١	٤٨	- إِلَى اللّٰهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
٩٧٨	٥٤	- مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ
٦٨٨	٧١	- وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً
٦٤٤	١٠٥	- عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ
٢٣٨	١١٣	- وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا
٤٣١،٤٣١	١١٩	- هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ

الأنعام

		- مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ شَوْاَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ
٢٢٨	٥٤	وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
٦٩٢	٧١	- وَأَمْرًا يُسَلِّمُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
١٢٦	٧٨	- إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ
٥٨١	٩٥	- يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ
٤٤٨	١٣٧	- وَكَذَلِكَ نُزِّنُ لِكَبِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ
٩١٧	١٤٣	- أَلَدَّكَّرِينَ
١٥٨	١٥٤	- تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ

الأعراف

١٧٥	٢٦	- وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ
٢٧٤	٣٠	- فَرِيقًا هَدَىٰ
٣٦٥	٥٦	- وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا
٥٩٠	١٥١	- رَبِّ اغْفِرْ لِي

الأنفال

		كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ
٢٢٦	٥	فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُِونَ
٦١٣	٩	- إِذْ تَسْتَفِيئُونَ رَبُّكُمْ
٦٥٣	٢٥	- وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً
٦٩٣	٣٣	- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ
٧٠٧	٣٨	- إِنْ يَتَّبِعُوا يُعَذِّبْهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ

٢٥٧ ٦٠ . لَا تَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ
٤٠٣ ٦٨ . لَكُمْ كُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

التوبة

٢٣٤ ٣ . أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ
٢٦٩ ٦ . وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
٢١٤ ١٠٢ . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ
٤٠٠ ١٠٨ . مِنْ أَوَّلِ بَيْزٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ

يونس

٢٣٩ ١٠ . وَأَجِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
٢٢٤ ٦٢ . أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ
٣٤٣ ٧١ . فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرِّكَاءَكُمْ
٦٥٨ ٨٩ . وَلَا تَتَّبِعَانَّ

هود

٤٠٢ ١٠٧ . فَعَالٌ يَا نَارِيذُ
٢٣٥ ١١١ . وَإِنْ كُنَّا لَمَا كُفِّرْتُمْ رُبُّكُمْ أَعْمَالُهُمْ

يوسف

٧٧ ١٨ . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ
٥٩٠ ٢٩ . يُوشِفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا
٢٠٨ ٣١ . مَا هَذَا بَشَرًا
١٤٦:٤٠٢ ٤٣ . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ
٢٨٣ ٦٥ . هَلِيهِ يَصَاعَتُنَا رِذَّةٌ إِلَيْنَا
٤٤٤ ٨٢ . وَنَنْقِلُ الْقُرْبَةَ

الرعد

٤٠١ ٢ . كُلُّ بَنَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى
٥٧٥ ٢٣ . حَتَّىٰ تَعْدِنَ بَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ

إبراهيم

٢٠٩	٢٠	. وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ
٣٧٨	٣٣	. وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَالِيَيْنِ
٤٤٨	٤٧	. فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ

الحجر

٤١٢	٢	. رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا
٣٦٧	٤	. وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ
٦٠٢	٦	. بِأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ
٧٢٩	٧	. لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَايِكَةِ
٥٥٠	٣٩	. وَلَا تُعَوِّدُهُمْ أَجْمَعِينَ
٣٧١	٤٧	. وَتَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا

النحل

	١	. أَتَى أَمْرُ اللَّهِ
٥١٨	٣٠	. وَلَيَعْمَ ذَاؤُ الْمُتَّقِينَ
٥٧٨	٨١	. سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ
٣٧١	١٢٣	. أَنْ أَتْبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
٢٣١	١٢٤	. وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَخُكُمُ بَيْنَهُمْ

الإسراء

٧١١	٨	. وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا
٢٥٥	٥٢	. وَتَقَطُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا
٦٩١	٧٦	. وَإِذَا لَا يَأْتِيُونَ خِلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا

الكهف

٥٢٣	٥	. كَثِيرٌ كَلِمَةٌ
٧٤٠	٢٥	. ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ
٣٠٨	٩٦	. أَتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا

		مريم
٤٠٢	٥	- فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
٥١٠	٢٨	- أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ
١٧٢	٤٦	- أَرَاغِبْ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ
١٥٧، ١٥٦	٦٩	- ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ

طه

١٢٦	١٤	- إِنِّي أَنَا اللَّهُ
١٦١	٧٢	- فَاقْضِ مَا آتَتْ قَاضٍ
	٨١	- وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجْلُ عَلَيْكُمْ غَضَبِي
٢٣٨	٨٩	- أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُزَجَّجُونَ إِلَىٰ آلِهِمْ مَوْلًا
٧٠٦	٩٤	- لَا تَأْخُذْ بِلِحْتِي

الأنبياء

٩٥٨	٧٣	- وَإِقَامِ الصَّلَاةِ
٢٥٧	١٠٩	- وَإِنْ أَدْرَىٰ أَقْرَبُ أَمْ يُعِيدُ مَا تُوْعَدُونَ
٦٠٥	١١٢	- قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ

الحج

٣٩٩	٣٠	- فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٧٥٦	٤٨	- وَكَأَنَّهُمْ مِنْ قَوْمَةٍ
٥١٨	٧٨	- فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ

المؤمنون

٤١١	٤٠	- عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ
-----	----	---

النور

٢٤٠	٩	- وَالْحَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا
٥٩١	٣١	- آيَةَ الْمُؤْمِنِينَ
٢٦٩	٣٧، ٣٦	- يُصْبِحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُورِ وَالْأَصَالِ، رِجَالٌ
٢١٨	٤٣	- يَكَادُ سَنًا تَرْفُوهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ

الفرقان

٧٧	٤	- وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخِزُونَ
٢٢٦	٢٠	- إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ
٧٢٩	٢١	- لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ
٤٠٥	٢٥	- وَيَتَوَكَّمُونَ السَّمَاءَ بِالْغَمَمِ
١٦٠	٤١	- أَلَمْ نَكُنْ مِنْ قَبْلِكَ رَاسِلًا
٥٨٧	٦٩ ، ٦٨	- يَلْقَى الْعَذَابَ

الشعراء

٢٣٢	١٧٥، ١٥٩، ١٤٠، ١٢٢، ١٠٤، ٦٨، ٤٩	- وَإِنَّ رَبَّكَ لَهْوُ الْعَرْشِ الرَّحِيمِ
٥٧٨	٦٣	- أَنْ اضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَاثْقَلَ
٣٦٢	١٤٩	- وَتَنجِثُونَ مِنَ الْجِبَالِ الْيَهُودَ

النمل

٤٠٣	٧٢	- رَدِفَ لَكُمْ
-----	----	-----------------

القصص

٢٢٥	٧٦	- وَأَنْتَاهُ مِنَ الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاحِجَهُ لَثَنُوا بِالْعَضْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ
-----	----	--

الروم

٤٤٤، ٤٤١	٤	- إِلَهُ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ
٤٢٨	٥ ، ٤	- وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ
٧١٥	٣٦	- وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ
١٩٦	٤٧	- وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ

لقمان

٤٠١	٢٩	- كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى
-----	----	---------------------------------------

الأحزاب

٩٦٩	٣٣	- وَقَوْنٍ فِي يَوْمٍ يُؤْتِكُنَّ
١٩٩	٤٠	- وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا

سبأ

٥٦٩	٢٤	- وَإِنَّا أَزْوَاجٌ نَّكُنُّهُمُ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ
٤١٧	٣٣	- بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

فاطر

٤٠٠	٣	- هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ
٤٠١	١٣	- كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى
٦٩٦	٣٦	- لَا يَفْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا

الصفات

٤٠٣	١٣٨، ١٣٧	- وَإِن كُنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ
٥٦٩	١٤٧	- وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَرِيدُونَ
٩١٧	١٥٣	- أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ عَلَىٰ الْبَنِينَ
٤٠١	١٧٤	- نَقُولُ عَنْهُمْ حَسْبُ جِبِينِ

ص

٢١٢	٣	- وَلَا تَجِبْنَ مَنَاصِ
٤٦٠	٢٤	- بِشَوَالٍ تَعْجَبُكَ
٥٢٢	٤٤	- إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ
٥٤٦	٥٢	- وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الْعُرُوفِ أَتْرَابٍ

الزمر

٦٩٢	١٢	- وَأَمْرٌ لِّأَنَّ أَكْثَرَ أُولِ الْمَسْلُومِينَ
٢٠٩	٣٦	- أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ
٣٧٧	٦٧	- وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ

خافر

٧٠٢، ١٢٦	٣٧، ٣٦	- لَعَلَىٰ أَنْبَغِ الْأَمْثَابِ . أَسْتَبَاتِ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ
----------	--------	---

فصلت

- فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ
- وَظَلُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجْهِصٍ

الشورى

- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
- مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ
- أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا

الزخرف

- وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ
- لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ
- وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ

الدخان

- حَمِّمٌ ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
- فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا

الجاثية

- لِيُخْرِجَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

محمد

- فَشُدُّوا الْوَتَاقَ
- فَإِنَّمَا مَثَلُ بَعْدٍ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ

الحجرات

- وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ

الذاريات

- وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَيْكَةِ
- فَصَوَّغْتَ وَجْهَهَا

النجم

- وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَخَذَى ٣٤ ٣٠٦
- وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ٣٩ ٢٤٠

الواقعة

- وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ٨٤ ٤٢٨

الحديد

- إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا ١٨ ٥٨١،٤٦٥
- لِقَلَّ يُعَلِّمُ أَهْلَ الْكِتَابِ ٢٩

الحجادة

- مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ٢ ٢٠٨

الحشر

- وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ٤ ٩٧٨

الصف

- تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ ١٢،١١ ٧٠١
فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .
يُعِزُّ لَكُمْ دُورَكُمْ

المنافقون

- وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ١ ٢٢٦
- رَبِّ نَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصُدِّقْ ١٠ ٦٩٧

الطلاق

- وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُرْنَ ٤ ١٨٨
- وَإِنْ كُنَّ أَوْلَسَتْ حَمِلًا ٦ ١٠٦
- لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ ٧ ٧٠٦

		الملك
		- أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ قَوْلَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرُّوحُ الْمُنْتَنَنُ
٥٨١،٤٦٦	١٩	
		القلم
		- هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِتَجْوِيدٍ - وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ أَلْحَاقَهُ
٥٤٤	١١	
٢٣٧	٥١	
		الحاقة
		- الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ - هَازِمَةٌ آفَرُوا كِتَابِيَةَ
١٧٥	٢، ١	
٣٠٨	١٩	
		نوح
		- يَا حَاطِيَّيْتِهِمْ
٤١١	٢٥	
		الجن
		- وَالْوَّاسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ
٢٣٩	١٦	
		المزمل
		- عَلِمْتَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضِي
٢٣٩	٢٠	
		المدثر
		- وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرِينَ
٩٧٨	٦	
		القيامة
		- أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سَوَاءً عِظَامُهُ
٢٣٨	٣	
		الإنسان
		- سَلَسِيلَ وَأَعْلَلَ وَتَجْوِيدًا - عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ - وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا رَأَيْتَ نَعِيمًا - يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا
٦٨٤	٤	
٤٠٥	٦	
١٤١	٢٠	
٢٩٤	٣١	

المرسلات

٣٢ ٨٩٠

- بِشَرِّ

النبأ

٣١، ٣٢ ٥٥٧

- إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا

الانشقاق

١٩ ٤٠٦

- لَتَوَكَّبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ

البروج

١٦ ٤٠٢

- نَقَالُ بِمَا يُرِيدُ

الطارق

٤ ٢٣٥

- إِنَّ شَكْلُ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

الأعلى

١، ٢، ٣ ٥٤٤

- سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي

١٧ ٥٣٠

خَلَقَ قَسْوَى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى

- وَالْآخِرَةَ خَيْرَ وَأُنْتَهَى

الفجر

٤ ٤٣٦

- وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ

الشمس

٢ ٨٨٩

- وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا

٣ ٨٨٩

- وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا

الليل

٥ ٣٠٦

- فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى

١٣ ٢٣٢

- وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى

الضحى

٤ ٥٣٠

- وَالْآخِرَةَ خَيْرَ لَكَ مِنَ الْأُولَى

٥ ٣٠٦

- وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى

٧٢٧	٩	- فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ
		العلق
٦٦١	١٥	- لَتَشْفَعَنَ
		القدر
٣٩٦	٥	- حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ
		العاديات
٤٦٥	٤، ٣	- فَأَلْمِيزَاتِ ضَبْحًا، فَآتُوزْنَ بِهِ نَقْعًا
		العصر
٢٢٥	٢، ١	- وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ
		الكوثر
٢٢٤	١	- إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ
		الكافرون
٦٨٩	٢	- لَا أُعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ

٢- فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٧٠١	- اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثبت عليه
٢٠٣	- احفظوا عني ولوا آية
	- ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني
	مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطون
٥٣٢	أثناقا الدين بالثون وثولثون
١٠٤٠١٠٣	- اللهم اجعلها عليهم سبينا كسينين يوسف
	- أما بعد ما تال أفوام يشترطون شروطا
٧٢٧	لنست في كتاب الله
١٢٢	- إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم
٥٩٠	- تؤبي حجو
	- فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٦٨	قاعدا وصلي وزاعة رجال فيما
٤٠٢	- ما يمشوني بها حمنو التعم
٤٥٨	- من قبل الرجل امرأته الوضوء
٦٣٦٠٦٣٥	- نحن معاشر الأنبياء لا نورث

٣- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
١٨١	- أمت في الحَجَرِ لَا يَمُوتُ
٦٥٢	- يَمِينُ مَا أَرَيْتَكَ
٤٢٦	- مَجْنُونٌ وَخَدِيءٌ، وَغَيْبٌ وَخَدِيءٌ
٣٨٥	- حَظِيظٌ بَنَاتٍ، صَبِيغٌ كَنَاتٍ
٧٠٤	- خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ تَأْخُذِكَ
١٤٦	- شَيْءٌ جَاءَ بِكَ
١٤٦	- شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ
٢١٤	- عَسَى الْغَوِيظُ أَبُو سَا
٩٧	- مُكْرَمَةٌ أُنْحَاكَ لَا تَطْلُبُ
٤٢٦	- تَسْبِيحٌ وَخَدِيءٌ وَفَرِيدٌ وَخَدِيءٌ

٤- فهرس الأشعار

موضعه	قائله	البحر	القافية	صدر البيت
	مسلم بن معبد الوالبي	الوافر	دَوَاءٌ	فَلَا وَاللَّهِ
٥٥٥	ونسب لغيره			
٣٦٠	عدى بن رعاء الغساني	الخفيف	الرجاء	إِنَّمَا الْمَيْتُ
٢١٩	أبو سهم الهذلي ونسب لغيره	المقارب	يَبَاتَا	فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا
٢٤٧	رجل من بني مدحج	الكامل	أَبُ	هَذَا وَجَدْتُمْ
٢٥٤	بعض الفزاريين	البسيط	الأدب	كَذَلِكَ أَذْهَبُ
٥٣٤	الفرزدق	الطويل	أَطْيَبُ	وَقَالَتْ لَنَا
٢٥٩	الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	وَتَحْسَبُ	بِأَيِّ كِتَابٍ
٥٥١	عبد الله بن مسلم الهذلي	البسيط	رَجَبُ	لِكَيْتُ سِنَانُهُ
٢١٥	هدبة بن خشرم	الوافر	قَرِيبُ	عَسَى الْكَرْبُ
٢٥٦	أبو النشاش النهشلي	الطويل	هَارِبُهُ	فَعِشْ مُعْدِمًا
٤٣٧	القطامي	الطويل	الدَّوَابِّ	صَرِيحُ عَوَانٍ
١٢٠٣١	الأعشى ونسب لغيره	الطويل	الغالب	عَلَى جِوَانٍ
٤٥٠	معاوية بن أبي سفيان	الطويل	طالب	تَجَوُّثٌ وَقَدْ
٦١٣	-	البسيط	لِلْعَجَبِ	يُبَكِّيكِ تَائٍ
٦٧٦	جرير	المنسرح	الغلب	لَمْ تَتَلَفَّعْ
٢٠٩	سواد بن قارب	الطويل	قارب	فَكُنْ لِي
٧٢٨	الحارث بن خالد المخزومي	الطويل	المواكب	فَأَمَّا الْقِتَالُ
٣٦٥	يزيد بن ضبه	الطويل	البعث	وَلِكَيْتُهُمْ تَأْتُوا
٧٣٠	عمرو بن قعاس المرادي	الوافر	تبيث	أَلَا رَجُلًا
١٧٢	رجل من طيء	الطويل	مَرَّتْ	تَحْيِيؤُ بَثُو

٤٣٣	-	البسيط	المِلَمَات	بِكَلَا أُنِجِي
٧١٨٠٥٨٧	عبيد الله بن الحر	الطويل	تَأَجْجَا - ج -	مَتَى تَأْتِينَا
٧٨٦	رجل من هذيل	الطويل	سَبُوخ - ح -	أَخُو بَيْضَاتٍ
٢٤٩	-	البسيط	مَضْبُوخ	وَرَدٌ جَارِثُهُمْ
٦٤١	مسكين الدارمي	الطويل	سِيْلَاح	أَخَاكَ أَخَاكَ
٦٨٩	-	البسيط	أَحْدَا - د -	أَنْ تَقْرَأَنَّ
٥١٩	جرير	الوافر	زَادَا	تَرَوُّدٌ يَغْلُ
٧٢٥	كثير عزة	الكامل	وشجودا	لَوْ يَشْتَمُونَ
٢٠١	الفردق	الطويل	عَوْدَا	فَتَأْفِئِدُ هَذَا جَوْنَ
١٠٤	الصمغ بن عبد الله	الطويل	مُرَوْدَا	دَعَانِي مِنْ
٨٤٦	ذو الرمة ونسب لغيره	الطويل	وَلَا تَقْدُ	فَكَيْفَ لَنَا
١٨٣	الفردق	الطويل	الْأَهَابِدِ	بَثُونَا بَثُو
٦١٣	-	الخفيف	أَزْدِيَادِ	يَا لَقَوْمِي
٤٤٧	الفردق	المنسرح	الْأَسَدِ	يَا مَنْ رَأَى
١٦٩	-	الطويل	بِأَشْعِدِ	إِذَا دَبْرَانِ
٣٣٩	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بَعْدِي	قَالَ بَيْتٌ
٣٦٦	-	الطويل	تَشْهَدِ	وَبِالْجِسْمِ مَيِّئِي
٦٩٧	-	البسيط	الْجَسَدِ	هَلْ تَعْرِفُونَ
٣٩٩	-	الوافر	زِيَادِ	فَلَا وَاللَّهِ
٦٠٦	أبو زيد	الخفيف	شَدِيدِ	يَا أَبْنَ أُمِّي
٣٦٩	-	الطويل	عِنْدِي	تَسَأَلِيثَ طَرَا
٢٣٣	النابعة الديباني	البسيط	فَقَدِ	قَالَتْ أَلَا
١٢٦	-	الطويل	مَاجِدِ	فَقُلْتُ أَعِيرَانِي
٢٣٧	عاتكة بنت زيد	الكامل	الْمُتَعَمِّدِ	شَلْتُ يَمِيثُكَ

١٤٠	طرفه بن العبد	الطويل	المُعَدِّد	رَأَيْتُ بَنِي عَثْرَاءَ
١٢٣	-	الطويل	وَالِدِ	لِيُوجِهَكَ فِي
٧١٢	أبو زيد	الخطيف	وَالْوَرِيدِ	مَنْ يَكْنِي
			- ر -	
٥٦٧	عمران بن حطان	الطويل	مُضْرٍ	فَأَضْبَحْتُ فِيهِمْ
٢٤٦		الطويل	وَتَأَزَّرَا	فَلَا أَبَ
١٤٨	رجل من بني سليم	الوافر	الْحُجُورَا	فَمَا أَبَاؤُنَا
٤٥١	بحير بن أبي سلمى	البيسط	سَقَرَا	وَفَأَيْ كَفَبُ
٤٤٥	عدى بن زيد	المتقارب	نَاَرَا	أَكُلُ امْرِئِي
٤٩٩	الفرزدق	البيسط	الْأَزْرُ	فَعَجَّثَهَا
٧٠٤	انس بن مدركة الخثعمي	البيسط	الْبَقْرُ	إِنِّي وَقَلْبِي
٢١٣	تأبط شرا	الطويل	تَضْفُرُ	فَأَبْتُ إِلَى
١١٥	-	البيسط	دِيَاژُ	وَمَا تُبَالِي إِذَا
١٦٠	-	البيسط	وَلَا ضَمْرُ	مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ
٤٦٧	أبو طالب بن عبد المطلب	الطويل	عَاقِرُ	ضَرُوبٌ يَبْضُلِ
٦٠٣	جرير	البيسط	عَمْرُ	يَا تَيْمُ تَيْمِ
٤٩٩	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	الْمَازِرُ	أَسْبِلَاتُ أَبْدَانِ
٥٠٤	-	الخطيف	مُكْفَهْرُ	حَسَنُ الرَّجْحِ
١٦٥	-	الكامل	الْأَوْبَرِ	وَلَقَدْ جَعَلْتُكَ
٤٦٧	أبو يحيى اللاحقي	الكامل	الْأَقْدَارِ	مَحَلِّزُ أُمُورَا
٢٠٥	حسيل بن عرفة	الرملي	بِالسَّرَارِ	لَمْ يَكْ
١٢٠	الفرزدق	البيسط	الدَّهَارِ	بِالْبَاطِحِ الْوَارِثِ
٥٠٠	-	الطويل	الدَّهْرِ	أَزُورُ أَمْرًا
١٦٦	رشيد اليشكري	الطويل	عَمْرُو	رَأَيْتُكَ لَمَّا
١٣٦	النابعة الذبياني	الكامل	فَجَارِ	إِنَّا اقْتَسَمْنَا
٥٧٠	جرير	البيسط	قَدَرِ	جَاءَ الْخِلَافَةَ
٤٢٦	-	المتقارب	مِسْوَرِ	دَعَوْتُ لَمَّا

٣٩٣	أبو الهول الحميري	الطويل	يُشير	وَلَسْتُ إِذَا
			- س -	
٣٠٣	المتلمس	الطويل	السُّوشُ البسيط	أَلَيْتَ حَبَّ
٣١٨	جرير	الطويل	وَتَضْرِيحِي البسيط	هَلْ مِنْ
			- ش -	
٦٠٧	-	الطويل	عَايِشَا	أَيَا أَيْمِي
٧٧٤	-	الطويل	عِقَاصِ السَّريع	لَيْلَى وَتَا
			- ع -	
٣٩٥	جميل بثينه	الطويل	وَتَخَذَعَا	فَقَالَتْ أَكَلَّ
٦٥٣	الكميت بن زيد ونسب لغيره	الطويل	تَمْتَعَا	فَمَهْمَا تَشَأُ
٧٩٧	-	الطويل	سَمَمَعَا	يَا ابْنَ الْكِرَامِ
٥٥٨	المرار بن سعيد الأسدي	الطويل	وَوَقَّوعَا	أَنَا ابْنُ
٣٠٩	المرار بن سعيد الأسدي	الطويل	مَسَمَعَا	لَقَدْ عَلِمَتْ
٥٨٦	عدي بن زيد	الطويل	مُضْبَاعَا	ذُرَيْبِي إِنَّ
٦٥٩	الأضبط بن قريع	الطويل	رَقَعَه	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ
٤١٤	الفرزدق	الطويل	الْأَصَابِغِ	إِذَا قِيلَ
١٧١	-	الطويل	أَقَاطِغِ	تَحْلِيلِي مَا وَافِ
٤٥٤	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	مَضْرَعِ الْكَامِلِ	سَبَّحُوا هَوَى
٣٩٤	قيس بن الخطيم ونسب لغيره	الطويل	وَيَنْفَعِ	إِذَا أَلَّتْ
٥٤٦	العباس بن مرداس	الطويل	أَمْتَعِ	وَقَدْ كُنْتُ
٦٨٥	العباس بن مرداس	الطويل	مَتَجَمِّعِ	فَمَا كَانَ
			- ف -	
٤٣٨	ذو الرمة	الطويل	الْمِكْلَفِ	لَذَنْ عُدْوَةَ
٧٠٣	ميسون بنت بجدل	الطويل	الشَّقُوفِ	لَلْبَشِ عِبَاءِ
			- ق -	
٤٣٦	ذو الرمة	الطويل	فَبُغْرِقِ	وَأَنْسَانَ عَيْنِي
٢١٩	أمية بن أبي الصلت	الطويل	يُؤَاذِقُهَا	يُوشِكُ مَنْ

٥٩٥	مهلهل	الخفيف	الأوافي	صَبَرَتْ صَدْرَهَا
٤٠٨	امرؤ القيس	الطويل	وَتَوَتَّقِي	وَرُحْنًا يَكَا
٦٠٠	-	الوافر	الطريق	أَلَا يَا زَيْدُ
			- ك -	
٣٥٥	الأعشى	الطويل	يسوايكا	تَجَانَفْتُ عَنْ
			- ل -	
٦٠٢	-	الرميل	وَعَلَّ	أَيُّهَا إِنْ كَلَا
٥١٦	أوس بن حجر	الطويل	أَتَمُّوْا	أَقِيمِ يَدَارِ
٢٥٨	عمرو بن أحمر	الوافر	انخرالا	أَرَاهِمِ رَفَقَتِي
٣٦٧	رجل من طيء	البسيط	الأملا	يَا صَاحِ هَلْ
٥٧٥	عمرو بن أبي ربيعة	الخفيف	رَفَلَا	قُلْتُ إِذْ
٥٧٦	جرير	الكامل	لِيَنَالَا	وَرَجَا الْأَحْيَطُ
٣٠٨	-	الطويل	مَوَّيَلَا	عُهِدَتْ مُغِيْبَا
٧٠٤	عامر بن جوين الطائي	الطويل	أَفَعَلَا	قَلِمَ أَر
٢٧١	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	إِنْقَالَهَا	فَلَا مُزْنَةَ
٢٠٩	الشنفري الأزدي	الطويل	أَعَجَلُ	وَإِنْ مَدَّتْ
٥٢٧	الأحطل التغلبي	الطويل	تُقْتَلُ	فَقُلْتُ افْتُلُوْهَا
٧٢١	الأعشى	البسيط	تَتَقِفُلُ	لَعِيْنُ مَيِّتِ
٢٠٣	اللعين المنقري	البسيط	والجَبَلُ	لَا يَأْتِنُ الدَّهْرُ
٤٠٩	القطامي	البسيط	فَبَلُ	فَقُلْتُ لِلرُّحْبِ
٤٣١	موبال بن جهم ونسب لغيره	الطويل	قَلِيلُ	أَلَمْ تَعْلَمِي
٤٦٤	الأعشى	البسيط	الوَعْلُ	كَتَابَحِ صَحْرَةَ
٤٥٠	أبو حية النميري	الوافر	أَوْ يَرِيْلُ	كَمَا نَحَطُ
٢٤٠	الأعشى	البسيط	وَيَتَقِفُلُ	فِي فَيْثِيَّةِ
١٥٤	-	البسيط	والجَدَلِ	مَا أَنْتَ
٢٣٩	-	الخفيف	سُوْلُ	عَلِمُوا أَنْ
٦٢٤	امرؤ القيس	الطويل	فَأَجْجِيْلِي	أَقَاطِمِ مَهَلَا

٦٩٩	امرؤ القيس	الطويل	فَحْوَمَلِي	قِفَاتَبِكِ
٤١٤	امرؤ القيس	الطويل	لِيَبْتَلِي	وَأَلِيلَ كَمَوْجِ
٣٠٩	امرؤ القيس	الطويل	الْمَالِ	فَلَوْ أَنَّ
١٢٥	زيد الخليل	الوافر	مَالِي	كَمَنْثِيَةَ جَابِرِ
٤٠٩	مراحم العقيلي	الطويل	مَنْجَهَلِي	عَدَّتْ مِنْ
٤١٣	امرؤ القيس	الطويل	مُنْجَهَلِي	فَمِنْثَلِكِ مَحْبَلِي
			- ٤ -	
٤٣٤	-	الطويل	وَأَكْرَمَا	أَلَا تَسْأَلُونَ
٥١٠	علي بن طالب	الطويل	وَأَكْرَمَا	بِحَرْبِي اللَّهُ
٨٧٨، ٧٦١	تأبط شراً ونسب لغيره	الوافر	ظَلَامَا	أَنْزَا نَارِي
٥١٥	العباس بن مرداس	الطويل	الْمُقَدَّمَا	وَقَالَ نَبِي
٤١٣	عمرو بن الهراقة	الطويل	وَجَارِئِ	وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا
٧١٦	الفرزدق	البسيط	الْحَرَامِ	فَإِنْ يَهْلِكِ
٧١٢	زهير بن أبي سلمى	البسيط	حَرِيمِ	وَإِنْ آتَاهُ
٧١٩	الأحوص	الوافر	الْحُسَامِ	فَطَلَّقَهَا فَلَمَسَتْ
٢٦٨	عبيد الله بن قيس	الطويل	وَحَمِيمِ	تَوَلَّى قِتَالَ
٥٩٥	الأحوص	الوافر	السَّلَامِ	سَلَامَ اللَّهِ
٧١٦	الناهبة الديباني	الوافر	سَنَامِ	وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ
٣٩٥	-	الوافر	سَرِيمِ	لَعَلَّ اللَّهَ
٥٩٠	ذو الرمة	الطويل	وَعَرَامِ	إِذَا هَمَلْتُ
٩٥٩	علقمة بن عبده	الطويل	مَغِيمِ	حَتَّى تَذَكَّرَ
٩٥٦	لبيد بن ربيعة	الكامل	بِيَهَامِهَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ
٢٧٥	ذو الرمة	الطويل	وَسَامِهَا	فَلَمْ يَذِرْ
٩٦٢	أبو الغمر الكلابي	الطويل	كَلَامِهَا	أَلَا طَرَفَتْنَا
٧٠٨	زهير بن أبي سلمى	الطويل	ثَغَلِمِ	وَمَهْمَا تَكُنْ
٤١٢	زياد بن الأعجم	الوافر	الْحَلِيمِ	لَعَمْرِكَ أَلْبِي
٤٤٢	عبد الله بن يعرب ونسب لغيره	الوافر	الْحَمِيمِ	فَسَاغَ لِي

٢٤١	ابن صريم البشكري ونسب لغيره	الطويل	المسلم	ويؤما ثوابينا
١٥٨	-	البيسط	والكريم	من نهن
٣٦٧	قطرى بن الفجاءة	الكامل	لحمام	لا يزكنن أحد
٢٢٧	-	الطويل	واللهازم	وكنك أرى
٢٥٩	عنبرة	الكامل	المكرم	ولقد نزلت
٤٢٣	ذو الرمة	الطويل	التوايسم	مشين كما
			- ن -	
٦٩٧	-	الرمل	سنن	رب وفنني
٣٥٥	المرار بن سلامة	الطويل	الفحشاءسواينا	ولا ينطقن
١٧١	-	البيسط	قطنا	أقطنن قوم
٢٦١	الكميت بن يزيد	الوافر	متجاهلينا	أجهالا تقول
٤٤٩	-	البيسط	نيرانا	لا أنت معتاد
١٩٤	-	الخفيف	مبين	صاح شمر
١٠٤	سحيم بن وتيل	الوافر	الأربعين	وماذا بيتني
٤٢٣	-	الخفيف	التواني	زوية الفكر
٢٤١	-	الهجج	حقان	وصدر مشرق
٤٠٦	ذو الاصبغ العدواني	البيسط	فتخزوني	لاه ابن
٢١١	أنشده الكسائي	المنسرح	الحجابين	إن هو
٢٣٦	الطرماح	الطويل	المعادين	أنا ابن
			- ه -	
٥٦٥	ابن مروان النحوي	الكامل	ألقاما	ألقى الصحيفة
٤٠٦	قحيف العقيلي	الوافر	رضاهما	إذا ربييت
			- ي -	
٥٢٥	كنزة أم شملة	الطويل	هيا	ألا حبدا
٢١٠	-	الطويل	واقيا	تعز فلا

٥- شواهد الرجز

الشاهد	قائله	موضعه
لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ	.	٣٢٨
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ	.	٣٢٨
نَحَلًا اللَّذَائِبَاتِ شِمَالًا كَتَبْنَا	العجاج	٣٩٨
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا	.	٣٩٨
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْقًا لَيْتَ	رؤبة	٢٨١
لَيْتَ شَبَابًا ثَوْرًا فَاشْتَرَيْتَ	،،	٢٨١
فَتَشْتَرِيحُ النَّفْسَ مِنْ زَفْرَائِهَا	.	٧٨٥
يَا نَاقُ بِيْرِي عَنَقًا فَمَيْسِحَا	أبو النجم العجلي	٦٩٦
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا	،،	٦٩٦
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا	رؤبة	٢١٥
قَلْنِي مِنْ تَضَرُّعِ الْحَبِيْبِيْنِ قَلْدِي	حميد بن مالك الأرقط	١٢٨
فَيَا الثَّلَاثَانَ اللَّذَائِنِ قَرَا	.	٥٩٦
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَتَانَا شَرَا	.	٥٩٦
جَارِي لَا تَشْتَكِرِي عَدِيْرِي	العجاج	٦٢٤
يُؤَكِّبُ شُكْلُ عَاقِرٍ مُجْمُورٍ	العجاج	٣٢٩
مَخَافَةَ وَرَعَلَ الْمَجْبُورِ	،،	٣٢٩
وَالْتَهَوَلَ مِنْ تَهَوَّلِ الْهَيْبُورِ	،،	٣٢٩
وَبَلَدُو لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ	جران العود	٣٤٦
إِلَّا الْبِعَافِيْرُ وَالْأَلْيَيْسُ	،،	٣٤٦
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطُّيْسِ	رؤبه	١٢٤
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي	،،	١٢٤
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَانْحَلَطَ	العجاج	٥٤٠
جَاءُوا يَمْذُقِي هَلْ رَأَيْتِ الذُّؤَبَ قَطُ	،،	٥٤٠

٥٥١	-	يا ليتني كنت صبيًا مروضًا
٥٥١	-	تحملي الذلّاء حولاً أكتما
٧١٣	جرير ونسب لغيره	يا أقرع بن حابس يا أقرع
٧١٣	،،	إلك إن يضرخ أخوك تُضرخ
١٥٠	رؤبة	جمعتها من أثنى سوابي
١٥٠	،،	ذوات ينهضن بغير سائبي
٦١٤	ابن قنان	يا عجباً لهذه الفليقة
٦١٤	،،	هل تذهبن الثوباء الريقة
٤٠٥	-	قد استوى بشر على العراقي
٤٠٥	-	من غير سيف ودم مهراق
٣٩٨	رؤبة	فلا ترى بغلاً ولا حلاباً
٣٩٨	،،	كاهن إلا حاطلاً
٣٤٩	أبو النجم العجلي	مالك من شيخك إلا عملة
٣٤٩	-	إلا ربيمه وإلا رملة
٨٧٦	أبو ثروان	يا رب يوم لي لا أظله
٨٧٧	،،	أرمض من تحت وأضحك من علة
٦١١	أبو النجم العجلي	في لجة أميسك فلاناً عن قل
٧٧٤	العجاج	والمرء يئليه بلاء السربال
٧٧٤	،،	تعاقب الإهلال بعد الإهلال
٨٧٨	رؤبة	ضحمت بحب الخلق الأضحما
٢٦١	هدبة بن الحشرم	متى تقول القلص الرواسما
٢٦١	،،	يذنين أم قاسم وقاسما
٦٥٣	أبو حيان الفقعسي	بخصية الجاهل ما لم تعلمنا
٦٥٣	،،	شيعنا على كوسيه نعمنا
٦٠٦	-	كن لي لا على يا ابن عمما
٦٠٦	-	نعش عزيزين ونكفي الهما
٥٩٧	أبو خراش الهذلي	إني إذا ما حدثت أماً

٥٩٧	“	أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
٤١٣	رؤية	بَلْ بَلَدٌ مِلءُ الْفَجَاجِ قَتَمَهُ
٤١٣	“	لَا يُشْتَرَى كِتَابُهُ وَجَهْرَتُهُ
٥٨٥	عديله بن بفرخ	أَوْعَدَنِي بِالسَّجِينِ وَالْأَدَاهِمِ
٥٨٥	“	رَجُلِي مَرَجَلِي شِئْتَهُ الْمَنَاسِمِ
٩٦	رؤية	يَأْبَاهُ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكَرَمِ
٩٦	“	وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ
١٠٥	رؤية	أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَ
١٠٥	“	وَمِنْكَرِينَ أَشْبَهَهَا ظُلُمَانًا
٢٦٢	-	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا
٢٦٢	-	هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ اشْرَائِينَا
١٢٧	-	أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
١٢٧	-	لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي
٥٧٩،٢٤٢	-	عَلَفْتَهَا تَبًا وَمَاءَ بَارِدًا
٥٧٩،٢٤٢	-	حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا
٤٨٤	ابن ميادة	بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا
٤٨٤	“	كَمَا تُنْزِي شَهْلَةَ صَبِيًا
٢٢٧	رؤية	أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
٢٢٧	“	أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

٦- أنصاف الأبيات وأجزائها مرتبة حسب بداياتها

الشاهد	قائله	موضعه
... أَنَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْمِسِ أَحْمِسِ	-	٣٠٩
... أَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَوْمٌ ...	-	٥٥٣
... زُبَّانًا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صِقِيلٍ	عدى بن رعاء	٤١٢
... عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ	النابعة الديبالي	٦٨٤
... عَلَى حِرْنَ يَسْتَضِيئِينَ كَلَّ حَلِيمٍ	-	٤٣٠
... فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ	-	٥٧٧
... كَتَّاجِحٍ يَوْمًا صَحْرَةٌ بِمَسِيلٍ	-	٤٩٩
... لَدُنْ أَلْتِ يَا فَيْغٍ ...	-	٤٣٨
... لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيئُهُ ...	-	٧٠٣
... مَكَاتِكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي	عمرو بن الاطنابة	٧٠١
... مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلْبِي تَكَمَّتْ قَلْبِي ...	-	٥٩٥
... مِنْ لَدُنْ سَوْلًا قَالِي إِثْلَاقِهَا ...	-	٢٠٣
... وَقَدْ كَرِهْتُ أَعْنَأُهَا أَنْ تَقَطُّعَا	أبو زيد الأسلمي	٢١٧

٧- فهرس الاعلام

العلم	الصفحة
- الأخفش = أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٨٩٩، ٨٥٩، ٥٥١، ٤٠٨ و ٤٠٠، ٣٧٧
- الأعشى = ميمون بن قيس	١٥٥، ١٦٨
- أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن جندل	٨٩٦
- أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة	٥٣٥
- امرؤ القيس	٣٠٩
- ابن برهان = عبد الواحد بن علي بن عمر	٣٧٠
- ابن اسحق العكبري	٣٧٠
- الجرجاني = عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد	٣٣٩
- الجوهري = اسماعيل بن حماد	٣٩٥، ١٩٢
- أبو حنيفة	١٨٣
- أبو يوسف	١٨٣
- حمزة = حمزة بن حبيب	٥٧٨
- الخليل = عبد الرحمن بن أحمد	٦٠٠، ٣٥٥، ٨٣
- رؤبة	٤١٣
- الرماني = أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله	١٢١
- ذو الرمة	٤٣٨
- الزبيدي = محمد بن الحسن بن عبد الله	٣٩٥
- زهير بن أبي سلمى	٧١٢
- ابن السراج = أبو بكر محمد بن السري	٢٥٥
- ابن سهل	
- سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر	٢٦٥، ٢٠٥، ٢٠٣، ١٨١، ١٧٤، ١٦٣، ١٥٧
	٩٥٧، ٨٨٢، ٨٥٩، ٨١٥، ٦٣٠، ٦٠٠، ٥٢١، ٤٧٠، ٤٣٩، ٣٩٣، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣١٨، ٣١٠

٢٦٥	- السيرافي = الحسن بن عبد الله
١٢٨	- شعبة
١٢٠	- ابن الطراوة = سليمان بن محمد بن عبد الله
١٤٠	- طرفة
٤٥٨	- عائشة = بنت أبي بكر الصديق
٩٦٩	- عاصم = أبو بكر الأمدي
٤٤٨	- ابن عامر = عبد الله بن عامر
٩٢٦	- ابن عباس = عبد الله
١٦٨	- عبد الله بن الزبير
١٦٨	- عبد الله بن عمر
٦١٧	- عبد المطلب بن هاشم
٥٠٨، ٣٨٨	- ابن عصفور = علي بن مؤمن بن محمد بن علي
٣٥٠	- ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله
٥١٠	- علي بن أبي طالب
٩٧٨	- أبو عمرو بن العلاء = زبان بن العلاء بن عمار
٥١٥	- عمرو بن معدي كرب
٢٥٩	- عنبرة
٨٥٨، ٣٧٠، ٢٣٥، ٢٦٥	- الفارسي = أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
٣٥٨، ١٦٥	- الفراء = أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله
٩٧٨	- ابن كثير = عبد الله بن كثير بن عمر
٤٤٩	- الكسائي = علي بن حمزة
٣٧٠	- ابن كيسان = محمد بن إبراهيم
٦٠٠، ٣٩٣، ٢٤٨	- المازني = أبو عثمان بكر بن محمد بن علي
٨١٩، ٣٩٣، ٣٦٥، ٢٤٨	- المبرد = أبو العباس محمد بن يزيد
٩٠٠، ٨٥٠، ٦٧١، ٥٧٣، ٤٣٩، ٤١٥، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣١٤، ٢٢١، ٨٠	- المرادي = الحسن بن قاسم
٣٥٥	- المرار بن سلامة العجلي
١٨٠، ١٤٥، ١٢٩، ١٢٣	- الناظم: المنصف = ابن مالك = أبو عبد الله

تابع الناظم
٣٩٣،٣٦٠،٣٥١،٣٤١ ٣١٠،٢٧٢،١٩٨،
٥٧٧،٥٦٨،٥٥٧،٥٥٠،٥٢٢،٥٢١،٤٩٤،٤٧٠،٤٠٨،٤٣١،٤٠٠
٩٨١،٨٥٠،٦٨٦،٥٩٠،٥٨٢

- ابن محيصن = محمد بن عبد الرحمن ٥٦٦
- ابن معطى = يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور ٨١
- النابغة الذبياني ٢٣٣
- ابن الناظم (ابن المصنف، بدر الدين الشارح =
محمد بن محمد بن عبد الله ٩٠١،٨٥٤،٨٥٠،٥٥٠،٣٦٠،٣٤١،٣٣١،٨٠
- نافع = نافع بن أبي نعيم ٩٦٩،١٢٨
- ابن هانيء = محمد بن علي بن هانيء ٢٥٦
- يونس = يونس بن حبيب ٨٥٧،٢٠٥،٢٠٤

٨- فهرس القبائل والأسم والطوائف

الصفحة

البصريون = (أهل البصرة)

٦٤٢،٦٠٣،٥٩٠،٥٧٧،٥٥٧،٥٥١،٥٥٠،٣١١،٣١٠،٢٨٥،٢٧٢،٨٢

٩٠٤،٨٩٩،٦٨٦،٦٨٤

بنو تميم ٩٥٩،٦٨١،٣٤٥،٢٤٩،٢٠٦،١٤٧

٨٩٨ مجزئتم

٦٨١،٣٤٥،٢٤٩،٢٠٦،١٣٩ الحجازيون (أهل الحجاز)

٨٩٦ ذئيل

١٤،٢١٤،١١١ ربيعة

٢٦٢ بنو سليم

٢٤٩،١٥٠ طبيء

١٣٠ قرن

٩٥٦ كنانة

٥٧٧،٥٥٧،٥٥١،٥٥٠،٤٠٠،٣١١،٣١٠،٢٨٥،٨٢ الكوفيون (أهل الكوفة)

٩٠٤،٨٩٩،٦٨٦،٦٨٥،٦٨٤،٥٩٠

٨١٣ متهرة

١٤٧ مذيل

٩- فهرس البلدان والمواضع

الصفحة

١٠٦

٣٩٨

٨٤٢

٦٧٤

٧٧٠

٩٤٤

٩٤٠

٤١٦

١٣٠

٧٧٠

٨٤٣

٨٦١

. أدريعات

. أم أوعالي

. البصرة

. بحور

. حوملاء

. شعزوى

. سبتان

. طور

. عذن

. عقرتاء

. قرقرى

. مزور

المصادر والمراجع

أولاً - الرسائل العلمية.

ثانياً - الكتب

ثالثاً - الدوريات

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- شرح ابن داود على ألفية ابن مالك (رسالة دكتوراه)
اعداد: مهراڻ عبد الله عبد العال
كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٨.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (رسالة ماجستير)
دراسة تحليلية ونقدية
اعداد: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٩٧٧م.
- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية (رسالة
دكتوراه)
اعداد الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.
جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٨٠م.
- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي «رسالة دكتوراه».
اعداد: أحمد عبد اللطيف محمود الليثي
جامعة القاهرة. كلية دار العلوم ١٩٨٢م.

ثانيا: الكتب

- تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنى الدمياطى.

- الأدب المغربى

تألف: محمد بن تاوت، ومحمد الصادق عفى

مكتبة المدرسة، ودار الكتب اللبنانى للطباعة والنشر

الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبى حيان الأندلسى الفرناطى

تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس

مطبعة النسر الذهبى، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- إزالة الالتباس عن قبائل سكان مدينة فاس

جمع وترتيب: عبد القادر بن سودة

الخزانة الحسينية (طبعة حجرية) الرباط رقم (١٠٦٥٢)

- الأزهية فى علم الحروف

تألف: على بن محمد الهروى

تحقيق عبد المعين الملوحي

منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى

تألف: أحمد بن خالد الناصرى

- تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري.
دار الكتاب. الدار البيضاء، المغرب ١٩٥٤م.
- الأشموني وكتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»
تأليف: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٦م.
- الأصمعيات
تأليف: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصبمعي
تحقيق: أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون.
دار المعارف، الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٤م.
- الأصول في النحو
تأليف: محمد بن سهل بن السراج البغدادي
تحقيق: عبد المحسن الفتلي
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب.
تأليف جار الله محمود بن عمر الزمخشري
دار الوراق. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج
تحقيق: ابراهيم الاياري
دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت.

الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- الأعلام

تأليف خير الدين الزركلى

دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩م.

- أعلام المغرب والأندلس (مثير الجمان في شعر من ضمنى وإياه الزمان)

تأليف: الأمير اسماعيل بن يوسف بن الأحمر

تحقيق: محمد رضوان الداية - مؤسسة الرسالة.

الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦م.

- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة

تأليف: عبد الرحمن بن محمد الانبارى

تقديم وتحقيق: سعيد الأفغانى

مطبعة الجامعة السورية. دمشق ١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو.

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م.

- أمالى الزجاجى

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

مطبعة المدنى. القاهرة ١٣٨٢هـ .

- أمالى ابن الشجرى

تأليف هبة الله بن على يحيى بن الحسين الشجرى
مكتبة المتنبى القاهرة ١٩٥٢م.

- أمالى القالى

تأليف: اسماعيل بن القاسم القالى.
دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٢٦م.

- أمثال العرب.

تأليف: المفضل بن محمد الضبى

قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس
دار الرائد العربى، بيروت.

- املاء ما من به الرحمن.

لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٩م.

- انباه الرواة على أنباه النحاة

تأليف: الوزير جمال الدين على بن يوسف القفطى.

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.

مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٠م.

- الأنصاف في مسائل الخلاف

تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى

- دار الجيل ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري
- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد
- دار احياء التراث العربي، الطبعة الخامسة. بيروت ١٩٦٦م.
- الايضاح في علل النحو
- لأبي القاسم الزجاجي
- تحقيق الدكتور مازن المبارك
- دار النفائس. الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٣م.
- البحر المحيط
- لأبي حيان الأندلسي الغرناطي
- دار الفكر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية
- تأليف أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير.
- مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٢٩م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي.
- تأليف ابن أبي الربيع
- تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الشيبتي
- دار الغرب الاسلامي. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة
- للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
عيسى الباي الحلبي. مصر ١٩٦٤م، دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٧٩ القاهرة.
- البهجة المرضية في شرح الألفية للأمام السيوطي بهامش ابن عقيل
طبعة عيسى الباي الحلبي. مصر
- بيوتات فاس الكبرى
شارك في تأليفه: اسماعيل بن الأحمر.
دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط ١٩٧٢م.
- تاج العروس. تأليف محمد مرتضى الحسيني الزبيدي
- تاريخ آداب اللغة العربية.
تأليف جرجي زيدان
مراجعة وتعليق الدكتور شوقي ضيف.
دار الهلال. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٧م.
- تاريخ الأدب العربي
تأليف: كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار.
دار المعارف. الطبعة الرابعة مصر ١٩٧٧م.
- تاريخ المغرب الاسلامي والأندلسي
تأليف: محمد عيسى الحريري

دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٧م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لجمال الدين محمد بن مالك

تحقيق: محمد كامل بركات.

دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٧م.

- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

المطبعة العثمانية المصرية. القاهرة ١٣٥٥هـ.

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى

- توضيح الديباج

تأليف: بدر الدين القرافى

تحقيق أحمد الشتيوى

دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت.

- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك)

للحسن بن قاسم المرادى

شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان

مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الثانية.

- الجامع الصغير في النحو

تأليف: جمال الدين بن هاشم الأنصارى.

تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل

مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٨٠م.

- الجامع لأحكام القرآن.

تأليف: محمد بن أحمد القرطبي

مطبعة دار الكتب. القاهرة ١٩٦٧م

مطبعة دار الكاتب العربي. الطبعة الثالثة. القاهرة.

- جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس

تأليف أحمد بن محمد المعروف بابن القاضي المكناسي

دار المنصور للطباعة والوراقة. الرباط ١٩٧٤.

- الجمل

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي

مطبعة كلنكسيك. الطبعة الثانية. باريس ١٩٥٧م.

- الجمل في النحو

تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة

مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.

- جمهرة أشعار العرب.

تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي

تحقيق علي محمد البجاوي

دار النهضة الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٧م.

- جمهرة الأمثال

تأليف أبي هلال العسكري

تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد المجيد قطامش

المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر. الطبعة الأولى.

القاهرة ١٩٦٤م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى

للحسن بن قاسم المرادى

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل.

منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م. بيروت.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودى.

تأليف: أحمد بن محمد بن حمدون.

مطبعة عيسى البابى الحلبى. مصر.

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

للعلامة: محمد الخضرى

- حاشية السجاحى على ابن عقيل.

دار الطباعة البهية القاهرة ١٩٥٣م.

- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح

للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى

- حاشية الصبان على شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني
عيسى الباي الحلبي. مصر.

- حاشية الملو على شرح المكودي

تأليف أحمد عبد الفتاح بن يوسف المشهور بالملوى.

مطبعة عيسى الباي الحلبي القاهرة ١٣٥٥ هـ .

- الحجة في علل القراءات السبع.

تأليف الحسن بن أحمد الفارسي

تحقيق على النجدي ناصف وآخرين.

- حسن المحاضرة

تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

مطبعة ادارة الوطن مصر ١٢٩٩ هـ .

- أبو حيان النحوي

تأليف الدكتورة خديجة الحديثي.

مكتبة النهضة. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ م.

- خزانة الأدب

تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي

دار الثقافة. بيروت.

- الخصائص

صنعة أبي الفتح عثمان بن جني

- تحقيق محمد على النجار
مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
- درة الحجال في أسماء الرجال
تأليف أحمد بن القاضى
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
دار التراث. القاهرة ١٩٧٢م، والمكتبة العتيقة جامع الزيتون. تونس.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
تأليف أحمد بن حجر العسقلانى
تحقيق محمد سيد جاد الحق.
دار الكتب الحديثة. الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٦م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع
تأليف أحمد عبد الأمين الشنقيطى
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨١م.
- دروس في المذاهب النحوية
تأليف الدكتور عبده الراجحى
دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٠م.
- الديقاج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب
تأليف ابن فرحون العميرى

- مطبعة المعاهد. القاهرة ١٩٣٢م.
وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي.
- ديوان الأعشى
شرح وتعليق الدكتور محمد حسين
مكتبة الآداب بالجماميز القاهرة.
- ديوان امرئ القيس
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
دار المعارف. الطبعة الثانية مصر ١٩٥٨، ١٩٦٤.
- ديوان أوس بن حجر.
تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم
دار صادر، دار بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان تأبط شرا
جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاکر
دار الغرب الاسلامی. الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٤م.
- ديوان جران العود
رواية أبي سعيد السكري
دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٣١م.
- ديوان جرير
شرح محمد بن حبيب

- تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه
دار المعارف. مصر ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بن معمر
تحقيق الدكتور حسين نصار
مكتبة نصر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٦م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي
مطبعة الجمالية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩١٦م.
- ديوان رؤبة بن العجاج
اعتنى بتصحيحه: وليم الورد.
- منشورات دار الآفاق الجديدة الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان ذى الرمة
تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م.
- ديوان طرفة بن العبد
دار صادر، دار بيروت. بيروت ١٩٦١م.
- ديوان العباس بن مرداس
جميع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى
دار الجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان عبید الله بن قيس الرقيات

- تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج. رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه.
تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي.
مكتبة أطلس. دمشق ١٩٧١م.
- ديوان عدى بن زيد العبادي
تحقيق محمد جبار المعبيد
شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة. بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبده الفحل
شرحه الأعلام الشنتمري
مطبعة جول كربونول. الجزائر ١٩٢٥م.
- ديوان علي بن أبي طالب.
جمع وترتيب عبد العزيز الكرم. دمشق.
- ديوان عنتره.
- تحقيق محمد سعيد مولوي. المكتب الاسلامي.
- ديوان الفرزدق
المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٦م.
- ديوان القطامي
تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، والدكتور أحمد مطلوب. دار الثقافة.
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم
حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد.
مكتبة دار العروبة. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزة
جمع وشرح الدكتور احسان عباس
دار الثقافة. بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس الضبي
رواية الأثرم وأبى عبيدة
تحقيق وتعليق وشرح حسن كامل الصيرفي
معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.
- ديوان مسكين الدارمي
جمعه وحققه عبد الله الجبوري وخليل ابراهيم العطية.
مطبعة دار البصرى. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧٠.
- ديوان ابن مقبل
تحقيق الدكتور عزة حسن. مطبوعات مديرية احياء التراث القديم.
دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان أبى النجم العجلى
صنّفه وشرحه علاء الدين آغا.
النادى الأدبى. الرياض ١٩٨١م.

- ذخائر التراث العربي الاسلامى
تأليف: عبد الجبار عبد الرحمن. الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- ذكريات مشاهير رجال المغرب.
تأليف: عبد الله كنون رقم ٢٠.
دار الكتاب اللبناني، مطبعة كريماديس. تطوان. المغرب.
- رصف المباني فى شرح حروف المعانى
تأليف أحمد بن عبد النور الملقى.
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
دار القلم. الطبعة الثانية. دمشق ١٩٨٥م.
- روح المعانى
تأليف شهاب الدين السيد محمود الأوسى
دار احياء التراث العربى. بيروت
- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات
تأليف: الميرزا محمد باقر الموسى الخوانسارى
تحقيق أسد الله اسماعيليان
مكتبة اسماعيليان. طهران رقم ١٣٩١ هـ .
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد.
تحقيق الدكتور شوقى ضيف.
دار المعارف. الطبعة الثانية. مصر ١٩٨٠م.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس. بمن أقيرو من العلماء والصلحاء بفاس.

تأليف: محمد بن جعفر الكنانى.

الخزانة العامة. طبعة حجرية. الرباط رقم ٢٨١٧.

- السلوك لمعرفة دول الملوك

تأليف أحمد بن على المقرئ

صححه محمد مصطفى زيادة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٦م.

- سمط الألىء.

تأليف أبى عبيد الله بن عبد العزيز البكرى.

صححه عبد العزيز الميمنى.

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. القاهرة ١٩٣٦م.

- سنتان فى المغرب

تأليف جابر الفؤادى

دار الجمهورية. بغداد ١٩٦٨م

- سنن الترمذى

تأليف محمد بن عيسى بن سوده الترمذى

تحقيق ابراهيم عطوه عوض

مصطفى البابى الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م

دار الفكر الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٤م.

- سنن أبي داود

صنّفه وجمعه: الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث

مصطفى الباهي الحلبي. الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام.

مطبعة الشعب. الجزء الرابع، القاهرة ١٣٨٣ هـ .

- شاعرات العرب

جمع وتحقيق عبد البديع صقر.

منشورات المكتب الاسلامي. الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.

تأليف محمد بن محمد مخلوف

دار الفكر. القاهرة.

- شذرات الذهب.

تأليف عبد الحى بن العماد الحنبلي

المكتب البخارى للطباعة والنشر. بيروت.

- شرح أبيات سيبويه

تأليف يوسف بن أبي سعيد السيرافي

حقيقه وقدم له الدكتور محمد على سلطاني

دار المأمون للتراث. دمشق ١٩٧٩م.

- شرح الأجرومية

تأليف عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي
مطبعة المعاهد. القاهرة.

- شرح أشعار الهذليين

صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر
مكتبة دار العروبة. القاهرة.

- شرح الأشعموني المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة. القاهرة

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم

تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
دار الجيل، بيروت.

- شرح التسهيل لجمال الدين أبي عبد الله بن عبد الله بن مالك

تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والأستاذ الدكتور محمد بدوي
المختون.

مؤسسة هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. مصر ١٩٩٠م.

- شرح التصريح

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

- عيس البابى الحلبي. مصر
- شرح الجرجاوى على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك مصطفى الحلبي،
الطبعة الثانية. مصر. ١٩٣٧م.
- شرح شذور الذهب.
- تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. دار الأنصار.
الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة ١٩٨٠م
- شرح شواهد الألفية للعيني بهامش حاشية الصبان
عيس البابى الحلبي. مصر.
- شرح شواهد المغنى
- صنّفه جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.
- شرح شواهد المغنى
- صنّفه عبد القادر بن عمر البغدادي
- تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. الطبعة
الأولى. دمشق ١٩٨١م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد
- المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الخامسة عشرة. مصر ١٩٦٧م

- شرح فتح اللطيف في علم التصريف للمكودي، تأليف محمد بن محمد ابن أبي بكر الصغير الدلائي
المكتبة العامة. طبعة حجرية. الرباط.
- شرح الكافية الشافية
تأليف جمال الدين بن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي
دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٢م
- شرح الكافية في النحو
تأليف رضی الدين محمد بن الحسن الاسترأبادی
دار الکتب العلمیة. الطبعة الثالثة. بیروت ١٩٨٢م
- شرح اللمع
صنفة ابن برهان العکبری
تحقیق الدكتور فائز فارس
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٤
- شرح المفصل
تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش
ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
- شرح مقصورة ابن دريد للأستاذ عبد الوصيف محمد
مطبعة الحلبي. القاهرة ١٩٣٩م.

- شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون
المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦ هـ .
- شروح الأعلام لألفية ابن مالك
جمع وتأليف وتحقيق الدكتور محمد صفوت مرسى
مطبعة حسان. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٨٧ م
- شعر الأحوص الأنصارى
تحقيق عادل سليمان جمال
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة ١٩٧٠ م
- شعر الأخطل
دار احياء التراث العربى. بيروت.
- شعر أبى زيد الطائى
جمع وتحقيق الدكتور نورى حمودى القيسة
مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م
- شعر زهير بن أبى سلمى، صنعة الأعلام الشنتمرى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه
المكتبة العربية. الطبعة الأولى. حلب ١٩٧٠ م
- شعر عبد الله بن معاوية
جمعه عبد الحميد الراضى
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٦ م

- شعر الكميت بن زيد الأسدي
جمع وتقديم الدكتور داود سلوم. مكتبة الأندلس. بغداد ١٩٦٩م
- شعر هذبة بن الحشرم
تحقيق الدكتور يحيى الجبوري
دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٦م
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.
دار التراث العربي. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٧م
- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن
المغيرة البخاري
مطابع الشعب. ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
- صحيح مسلم بشرح النووي لمسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري
المطبعة المصرية. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٠م.
- . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
مكتبة القدس. القاهرة ١٩٣٤م
- طبقات الشافعية
تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي
تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري
مكتبة الارشاد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م

- عيون الأخبار

تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

- الفاخر

تأليف المفضل بن سلمة بن عاصم

تحقيق عبد العليم الطحاوي. مراجعة محمد على النجار

عيسى البابی الحلبي. الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠م

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال

تأليف أبي عبيد البكري

تحقيق الدكتور احسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين

دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٧١م.

- الفصول الخمسون

تأليف يحيى بن عبد المعطى

تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي. عيسى البابی الحلبي. القاهرة

١٩٧٦م.

- فهرس الأسكوريال

المجلد الأول. اسبانيا ١٨٨٤م

- فهرس الخزانة الصبيحية بسلا. تأليف محمد حجي

منشورات معهد المخطوطات العربية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٥م

- فهرس شواهد سيبويه
صنعة أحمد راتب النفاخ
دار الارشاد، ودار الأمانة، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٠م
- فهرس الكتب الأزهرية
الجزء الرابع. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
- فهرس الكتب المنشورة في مصر بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٤٠
اعداد عايدة ابراهيم نصير
منشورات الجامعة الأميركية. القاهرة ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية
تأليف أسماء الحمصي
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م
- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط
تأليف ي . س. علوش، وعبد الله الرجراجي
مطبوعات معهد الأبحاث العليا المغربية ١٩٥٤ - ١٩٥٧
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس
تأليف: عبد الحفيظ منصور
دار الفتح للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل
اعداد: سالم عبد الرزاق أحمد

مطبعة مؤسسة دار الكتب. جامعة الموصل ١٩٧٥م

- فهرس النحو

مركز البحث العلمى واحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

اعداد قسم الفهرسة بالمركز.

- فهرست الكتب النحوية المطبوعة

تأليف عبد الهادى الفضلى، طبعة ١٩٣٣م

- قطر الندى وَتَلِ الصدى

تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى

دار الفكر العربى. القاهرة، دار الكتاب الحديث

الطبعة الثانية عشرة. الكويت.

- الكتاب لسبيويه

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون

الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

- كتاب الأضداد

تأليف محمد بن القاسم الأنبارى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

دار المطبوعات والنشر. الكويت ١٩٦٠م

- الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف

تأليف محمد أسعد أطلس

منشورات مديرية الأوقاف العامة. مكتبة العاني. بغداد ١٩٥٣م

- كشف الظنون

تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة

منشورات مكتبة المثنى. بغداد

- الكشف عن وجوه القراءات

تأليف أبي طالب القيسي

تحقيق الدكتور محي الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

- لسان العرب لابن منظور

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

مطابع كوستا تسوماي وشركاه. طبعة مصورة. القاهرة.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد (ضمن ألف سنة من الوفيات) تأليف

أحمد بن القاضي

تحقيق: محمد الحجى. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر

الرباط، المغرب.

- لمع الأدلة

تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري

تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

- لامية العرب للشنفرى
تحقيق وشرح: الدكتور محمد بديع شريف
دار مكتبة الحياة. بيروت ١٩٦٤م
- مجالس ثعلب
لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب
شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون
دار المعارف. الطبعة الثالثة. مصر ١٩٦٩م
- مجمع الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميدانى
تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩م
- مجموع أشعار العرب
صححه ورتبه وليم بن الورد البروسى
مكتبة المثنى بغداد ١٩٠٣م
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات
تأليف: عثمان بن جنى
تحقيق: على النجدى ناصف وآخرون
المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. مصر ١٩٦٩م
- مختصر البديع لابن خالويه
نشر برجستراسر. مصر ١٩٣٤م
- مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة

- بقلم على الخاقاني
مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٦١م
- المدارس النحوية
تأليف شوقي ضيف
دار المعارف. الطبعة الثالثة. القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو
تأليف الدكتور مهدي الخزومي
دار الرائد العربي. الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٦م
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية
تأليف الدكتور على عبود الساهي
مطبعة جامعة بغداد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٨٤م
- المزهري في علوم اللغة
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. شرحه محمد أحمد جاد
المولى وآخرون.
عيسى البابي الحلبي. مصر.
- المسائل العسكرية
تأليف أبي علي الفارسي. تحقيق محمد الشاطر أحمد
مطبعة المدني. الطبعة الأولى. مصر ١٩٨٢م
- المساعد على تسهيل الفوائد

- للامام بهاء الدين بن عقيل
تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات
مطبعة دار الفكر. دمشق ١٩٨٠م
- المستدرك على الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف
تأليف الدكتور عبد الله الجبوري
مطبعة المعارف. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٥م
- المستقصى في أمثال العرب لجار الله محمود بن عمر الزمخشري
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى. حيدر أباد. الهند
١٩٦٢م.
- مسند الامام أحمد بن حنبل
المطبعة الميمنية. مصر ١٣١٣هـ
- معانى القرآن للأخفش الأوسط
تحقيق الدكتور فائز فارس
الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر. الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١
- معانى القرآن للفراء
تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار
الهيئة العامة للكتاب. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء
تأليف: ياقوت الحموي.

- دار المأمون. مصر.
- معجم البلدان
- تأليف: ياقوت الحموي
- دار صادر، ودار بيروت. بيروت ١٩٥٥م
- معجم شواهد العربية
- تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون
- مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٧٢م
- معجم شواهد النحو الشعرية
- وضعه الدكتور حنا جميل حداد
- دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٤م
- معجم قبائل العرب
- تأليف عمر رضا كحالة
- المكتبة الهاشمية. دمشق ١٩٤٩م
- معجم القراءات القرآنية
- تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر
- مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٢م
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبدالله بن عبد العزيز البكري
- تحقيق: مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت.

- معجم المؤلفين
تأليف عمر رضا كحالة
مكتبة المثنى، ودار احياء التراث العربى. بيروت
مطبعة الترقى. دمشق ١٩٥٨ م
- معجم المطبوعات العربية والمعربة
جمعه يوسف الياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ١٩٢٨ م
- معجم المطبوعات المغربية
تأليف عبد الله كتون
مطابع سلا. المغرب ١٩٨٨ م
- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث الشريف
- معنى اللبيب
تأليف يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
عيسى البابى الحلبي. مصر
- المفصل فى علم العربية
لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري
دار الجيل. الطبعة الثانية. بيروت.
- المفضليات
تحقيق وشرح الاستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام محمد
هارون. دار المعارف. الطبعة السابعة. مصر ١٩٨٣ م.

- مقاييس اللغة.

تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا

تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٦٦ هـ .

- المقتصد فى شرح الايضاح

تأليف عبد القاهر الجرجاني.

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان

دار الرشيد للنشر. العراق ١٩٨٢ م

- المقتضب

صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

تحقيق محمد عبد الخالق عضية

المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٩ م

- المقرب

تأليف على بن مؤمن بن عصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبورى

مطبعة العاني. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١ م

- منتهى الطلب من أشعار العرب

تأليف أبي غالب محمد بن المبارك بن ميمون

منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية. فرانكفورت ١٩٨٦ م

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء
صنعة أبي الحسن حازم القرطاجنى
تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨١م
- منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية
تأليف عبد الأمير محمد الورد. الطبعة الأولى
منشورات مؤسسة الأعلمى. بيروت. ودار التربية بغداد. ١٩٧٥م
- موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف
اعداد أبى هاجر السعيد بن بسيونى زغلول
دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٩م
- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى
حققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادى تيم
مؤسسة الشرق للعلاقات العامة للنشر والترجمة الطبعة الأولى.
الدوحة ١٩٨٥م.
- الموطأ
للإمام مالك بن أنس
صححه وعلق عليه محمد فؤاد عابد الباقى. عيسى البابى الحلبي. القاهرة
١٩٥١م

- النبوغ المغربي
تأليف عبد الله كنون
دار الكتاب اللبناني. الطبعة الثانية بيروت ١٩٦١م
- النجوم الزاهرة
تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بَرْدِي
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر
- النشر في القراءات
للمحافظ أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزرى
دار الكتب العلمية بيروت.
- نفع الطيب في غصن الأندلس الرطيب
تأليف أحمد بن محمد القرى التلمسانى
تحقيق احسان عباس. دار صادر. بيروت ١٩٦٨م
- النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان، لأبى حيان الأندلسى الغرناطى
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة.
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.
- النكت فى تفسير كتاب سيويه
لأبى الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمرى
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان.

- منشورات معهد المخطوطات. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٧م
- النهاية فى غريب الحديث والأثر
- تأليف مجد الدين أبى السعادات بن محمد الجزرى المعروف ناهن الأثير
- المطبعة العثمانية. مصر ١٣١١هـ .
- نيل الاتهاج بهامش الديباج المذهب
- لأحمد بابا التنبكتى (انظر الديباج المذهب)
- هدية العارفين
- تأليف اسماعيل باشا البغدادي
- طبعة وكالة المعارف باستانبول ١٩٥٥م (طبعة بالافست)
- والمكتبة الاسلامية والجعفرى تبريزى بطهران
- الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .
- ابن هشام الأنصارى
- تأليف الدكتور على فوده نيل
- عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود. الرياض.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع
- للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
- تحقيق وشرح الاستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم
- مكرم.
- دار البحوث العلمية. الكويت. ١٩٧٥م.

- الواضح فى علم العربية

لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى

تحقيق الدكتور أمين على السيد

دار المعارف. مصر ١٩٧٥م.

- الوافى بالوفيات

تأليف: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدى

دار النشر فرانزشتاير فسبادن. الطبعة الثانية ١٩٧٤م

- الوسيط فى الأمثال

لأبى الحسن على بن أحمد محمد الواحدى

تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن

مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت ١٩٧٥م

- وفيات الأعيان

لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان

تحقيق الدكتور احسان عباس

دار الثقافة بيروت

- وفيات الونشريسى «ضمن ألف سنة من الوفيات»

تأليف أحمد الونشريسى

مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط. المغرب.

ثالثاً: الدوريات:

- دائرة المعارف الاسلامية
- نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندى وآخرون القاهرة. ١٩٣٣م
- مجلة اللقاء. العدد العاشر يناير ١٩٦٩م
- مكتبة الآداب. جامعة محمد الخامس
- الطبعة ٢٠. الرباط.
- نشرة أخبار التراث. المجلد الرابع. العدد ٣٩.
- معهد المخطوطات العربية. الكويت سبتمبر، أكتوبر ١٩٨٨م.